

منال محمد أحمد

تحويلات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية



منال محمد محمد أحمد

إيران من الداخل
تحولات القيادة السياسية
من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

الطبعة الأولى

٢٠٠٩



عنوان الكتاب: إيران من الداخل.. تحولات القيادة السياسية
من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية
اسم المؤلف: منال محمد محمد أحمد
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفني للفنان : مجاهد العزب
المحرر العام : محمود الورداني
المستشار الاعلامي : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٤٨٩١
الترقيم الدولي : 977-313-236-6

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

تنويه

تعتمد هذه الدراسة على رسالة الماجستير التي قدمتها الباحثة منال محمد أحمد إلى قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة أسيوط، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الخبير محمود عطا. وقد منحت الباحثة درجة الماجستير في العلوم السياسية والإدارة العامة عام ٢٠٠٨م.

إهداء

إلى المدافعين عن هويتهم وخصوصيتهم الثقافية،
دعوة إلى إعمال الفكر في تجربة بشرية تجاوز عمرها
ربع قرن لها أكثر من خصوصية تحمل قدراً من
الاجابيات والسلبيات، كما طرحت وأثارت العديد من
الأسئلة ألا وهي التجربة الإيرانية.

المحتويات

ص	الموضوع
٩	المقدمة
١٣	الفصل الأول: العلاقة بين كل من القيادة السياسية والشرعية السياسية
١٧	أولاً: القيادة السياسية
٢٧	ثانياً: الشرعية السياسية
٥٥	ثالثاً: دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية
٨١	الفصل الثاني: الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية
٨٥	أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية
١٠٧	ثانياً: دور القوى والمؤسسات السياسية الإيرانية
١٣٩	ثالثاً: المتغيرات الخارجية
١٥٥	الفصل الثالث: دور القيادة السياسية في التحول (١٩٧٩-١٩٨٩): مرحلة الشرعية الثورية
١٦١	أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية

ص

الموضوع

- ١٧٥ ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول
- ٢٠٩ ثالثاً: أثر العوامل الداخلية والخارجية على دور القيادة في التحول
- ٢٢٣ الفصل الرابع: دور القيادة السياسية في التحول (١٩٨٩-٢٠٠١):
مرحلة التحول
- ٢٢٧ أولاً: خصائص مرحلة التحول
- ٢٤٣ ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول
- ٢٧٣ ثالثاً: أثر العوامل الداخلية والخارجية على دور القيادة في التحول
- ٢٩١ الخاتمة
- ٣٠٥ المراجع

المقدمة:

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في العملية السياسية في مختلف النظم السياسية، وتحمل الظاهرة القيادية شأنها شأن سواها من الظواهر السياسية الأخرى من سمات العالمية إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار المجتمعي الذي نشأت فيه متأثرة بكل من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى سمات القائد ورؤيته لكل موقف ومتغير من هذه المتغيرات.

ولقد تناول العديد من الباحثين الظاهرة القيادية من عدة جوانب منها تحليل الخصائص النفسية والسلوكية للقيادة في تعاملها مع الجماهير وتحليل مصادر شرعية سلطة القيادة، وطبيعة موقف القيادة من قضايا التنمية والتغيير. ويأتى التعامل معها في هذا الكتاب باعتبارها طرفاً في شبكة معقدة من التفاعلات المتبادلة مع كل من الجماهير والمؤسسات والقوى السياسية المختلفة من جانب ومع متغيرات البيئة الخارجية من جانب آخر وليس فقط من منظور أحادى يعطى جانباً من الأهمية على حساب بقية الجوانب.

وتعتبر القيادة السياسية أحد العوامل المؤثرة على استمرارية الشرعية أو انحسارها بالإضافة إلى دورها في تطوير مصادر الشرعية والبحث عن مصادر جديدة كالتحول من شرعية تقليدية أو ثورية إلى شرعية دستورية تعتبر الشعب مصدر السلطات. كما أن القيادة تتأثر بنمط الشرعية الذى يفرزه المجتمع والمرحلة التى يمر بها حيث توجد علاقات تأثير وتأثر بين المتغيرين القيادة والشرعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه بعد قيام الثورة وإزالة النظام السابق يعيش المجتمع مرحلة الشرعية الثورية ولكن لا يستطيع أى مجتمع أن يعيش فى حالة ثورية إلى مالا نهاية. فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التى وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً، ووضع أسس وقواعد للعبة السياسية لكى تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاوز فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب مع كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية، أو التقليدية، أو الأيدولوجيا، أو الإنجاز.

ويأتى دور القائد فى مقدمة أدوار القوى والمؤسسات السياسية فى المجتمع لأنه يملك الأدوات التى تمكنه من المبادرة باتخاذ قرار التحول وتوجيهه وإدارته أو إعاقته وتجميده عند حد معين أو إفراغه من محتواه بقصره على بعض محاور التحول دون غيرها مما يجعله شكلياً ويؤدى لتراجع شرعية النظام بشكل عام.

وبالنسبة لإيران فإنها من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط ولها أهمية كبرى كدولة جوار للنظام الإقليمى العربى حيث قد تؤثر أية تطورات داخلية على نظامنا الإقليمى واستقراره، كما أن دراسة كل من الظاهرة القيادية وظاهرة التحول فى إيران - التى تحمل الكثير من سمات الخصوصية - قد تساعد على التنبؤ بسياساتها المستقبلية.

ويشير البعض إلى أن التجربة الإيرانية قدمت تحدياً أمام علم السياسة الغربى الذى كان مستقراً فيه الفصل بين الدين والسياسة. فالثورة نقاد برجل دين (الخمينى)، والنخبة السياسية فى معظمها رجال دين، كذلك المشروع السياسى الذى قدمته القيادة هو مشروع الحكومة الإسلامية. وكان طرح الخمينى لنظرية ولاية الفقيه محاولة لحل إشكالية التناقض بين الواقع الإيرانى السلبى الداعى إلى الثورة، وبين الفكر الشيعى الذى يوقف مشروعيتها حسب مبدأ الانتظار للإمام الغائب وفقاً لمبدأ التقية.

ويجب التنويه إلى أن المقصود بالقيادة الإيرانية هو الولى الفقيه / المرشد العام وليس رئيس الجمهورية، ذلك أنه أى (المرشد) يلعب دوراً جوهرياً فى

النظام السياسي الإيراني بسبب التطوير الذي أدخله الخميني على نظرية ولاية الفقيه. وتؤكد هذا التطوير في تحليلات دستور عام ١٩٧٩ في عام ١٩٨٩. وبسبب ارتباطه بشبكة من العلاقات والمصالح مع أهم القوى والمؤسسات في النظام الإيراني. وهذا بالرغم من عدم الاتفاق على ولاية الفقيه سواء داخل إيران أو خارجها وسواء من قبل رجال الدين أو غيرهم مما قد يعرض وضعه للتغيير. ولكن في حدود الأمد القريب، وفي ظل التوازنات الحاكمة للنظام الإيراني سيظل المرشد هو مركز الثقل الرئيسي في إيران.

إلا أنه منذ فترة ولاية خامنئي عاشت إيران مرحلة حراك سياسي واجتماعي وتفاعلات سياسية داخلية عميقة على كل من مستوى النظام والمجتمع. إن التفاعلات والصراعات ما بين الإصلاحيين والمحافظين تعكس ذلك التحدي الذي تواجهه إيران للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية والذي قد يؤثر على مستقبل نظرية ولاية الفقيه.

وتعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة في إيران خاصة منذ تولى خامنئي قيادة إيران في إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذي قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله في إطار معين، بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير العامل الخارجي. وتتميز التجربة الإيرانية بقدر كبير من الخصوصية المجتمعية والتي تمنح بدورها بعض الفرص كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة، كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، والتي يمكن الاستفادة منها في التجارب الأخرى.

وعلى ذلك فإن الكتاب يتناول بالدراسة التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ؟

- ما طبيعة ودور القيادة السياسية في التجربة الإيرانية ؟

- ما تأثير كل من المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول إلى الشرعية الدستورية ؟

- ما مدى إمكانية استمرار أو عدم استمرار نمط ولاية الفقيه طبقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية؟

و ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول يسبقها مقدمة ويتبعها خاتمة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري لمحاولة الضبط المفاهيمي للمفاهيم السياسية الرئيسية وهي القيادة السياسية والشرعية السياسية والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، أما الفصل الثاني فيتناول البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل بها القيادة وهو بعنوان الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية وينقسم إلى: أولاً: الخصوصية الثقافية السياسية الإيرانية، ثانياً: القوى والمؤسسات السياسية في النظام الإيراني، ثالثاً: متغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية التي تعمل بها القيادة. ويتناول الفصل الثالث دور القيادة السياسية (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية وهي مرحلة حكم الخميني (٧٩-٨٩)، ثانياً: دور الخميني في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: الخصائص الشخصية للخميني، ودور الخميني في التحول، ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية لهذه المرحلة وأثرها على التحول ودور القيادة. ويتناول الفصل الرابع والأخير دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (١٩٨٩-٢٠٠١) وهو ينقسم إلى: أولاً: خصائص مرحلة التحول (مرحلة حكم خامنئي حتى ٢٠٠١)، ثانياً: دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وهو ينقسم إلى جزئيتين الأولى الخصائص الشخصية لخامنئي، والثانية دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، أما الخاتمة فتتناول أهم النتائج.

الفصل الأول

العلاقة بين كل من

القيادة السياسية والشرعية السياسية

توجد علاقة وثيقة بين كل من القيادة السياسية، والشرعية السياسية. علاقة أساسها التأثير والتأثر المتبادل بينهما. وتعد القيادة السياسية إحدى مستويات الشرعية السياسية (القيادة السياسية، النظام السياسي، الدولة)، ومن جانب آخر لا توجد قيادة سياسية بدون مصدر شرعية - ولو نظرياً - تبرر به وجودها على رأس السلطة السياسية وتتل به الرضا والتأييد العام من قبل الجماهير، فالقيادة تستند إلى مصدر شرعية أو آخر تسبغه على نفسها ثم على النظام السياسي بشكل عام.

هكذا نلاحظ تأثير الشرعية السياسية بالقيادة السياسية عند تبني الثانية مصدر شرعية أو آخر. وبحكم وجودها على قمة النظام، وبامتلاكها للقوة وأدواتها المختلفة تستطيع أن تقوم بتفعيل وتكريس هذا المصدر أو ذلك. كما تتأثر الشرعية بالزيادة أو النقصان تبعاً لطبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والجماهير فكم من يشعرون بشرعية القيادة والنظام غير ثابت.

كما أن نمط الشرعية السائد في المجتمع - والذي بدوره يرتبط بمراحل تطور المجتمع والثقافة السياسية السائدة - يكون أحد العوامل التي تحدد حجم سلطات القيادة وطبيعة دورها في النظام السياسي. كما أن تزايد التأييد للقيادة من قبل الجماهير أي تزايد شرعيتها يساهم في تمكين القيادة من قدرتها على الإنجاز، والتفاعل مع الجماهير. على العكس من ذلك فإن نقصان التأييد يضع القيادة في مأزق كبير.

أيضاً نمط الشرعية يؤثر على دور القيادة وحجم السلطات الممنوحة لها. فنلاحظ السلطات الواسعة لقيادة تستند في شرعيتها للتقاليد، كما أننا ندرك السلطات الهائلة الممنوحة للقيادة الكاريزمية على العكس من ذلك نجد أن القيادة السياسية التي تستند إلى الشرعية الدستورية لا تستطيع أن تتجاهل القوانين والمؤسسات ورغبات وحقوق الجماهير.

كما أن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية عملية مركبة، ومعقدة تتداخل فيها العناصر الداخلية، والخارجية. ويتفاعل فيها دور القائد مع الأدوار الأخرى للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، فالقيادة السياسية الفعالة تستطيع أن تقود المجتمع نحو التغيير والإصلاح بشكل عام، وأن تتخذ قراراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية، وهو ما يعكس بالتأكيد شخصية القائد وخصائصه السلوكية والنفسية.

وهكذا نجد أن العلاقة بين كل من القيادة السياسية والشرعية السياسية هي علاقة تأثير وتأثر، كل منهما يؤثر في الآخر. لأنه لا يستطيع أى قائد القيام بدوره دون غطاء من الشرعية السياسية التي تعنى توفير التأييد له، ومساندته في قراراته السياسية المختلفة. بحيث لا تكون هناك فى النهاية فجوة بين الشرعية السياسية والشرعية الدستورية.

أولاً: القيادة السياسية

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في العملية السياسية في مختلف النظم السياسية بوجه عام، والنظم السياسية فى دول الجنوب بوجه خاص. نظراً للدور الشخصى المهم الذى يمارسه القائد السياسى فى تلك النظم. لذا كانت ولا زالت ظاهرة القيادة من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للبحث والدراسة.

١ - مفهوم القيادة السياسية:

يثير مفهوم القيادة السياسية قدراً كبيراً من الاختلاف بين العلماء والباحثين فيها، وذلك لكونها ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد مما انعكس على توصيفها وتفسيرها.

أ- تعريف ظاهرة القيادة السياسية:

إن لفظ القيادة كمفهوم مركب لم يظهر إلا حديثاً فقد كانت الكلمات المستخدمة لتمييز الحاكم عن غيره من أعضاء المجتمع فى عديد من اللغات وعلى رأسها الإنجليزية هى كلمة رئيس "chief" أو ملك "king" أو حاكم "Ruler"، ثم نشأ الاهتمام بكلمة القيادة فى الميراث الأنجلوسكسوني^١. ومنذ عام ١٩٣٣ بدأت تظهر تعريفات عديدة لمفهوم القيادة تزيد على مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة فى التحليل السياسى الغربى حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين لا يتسع المقام لعرضها جميعاً، إلا أنه يمكن القول أن القيادة السياسية هى علاقة تفاعلية بين القائد والجمهير ترتكز أساساً على الإعجاب والثقة من جانب الجماهير فى براعة وقدرات القائد السياسى، وفهم ووعى من جانب القائد السياسى بآمال وطموحات وأهداف أمته استناداً إلى المعرفة العميقة بالحقائق التاريخية والظروف والإمكانات التى يخضع لها المجتمع

^١ نيفين حلم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٧.

ومحاولة الاثنتين — القائد والجماهير — لتجسيد الأهداف والطموحات على الواقع في إطار من القيم والمثل العليا والمبادئ التي تحكم حركة المجتمع.^١

ب - عناصر القيادة السياسية:^٢

بحكم تعريف ظاهرة القيادة السياسية توجد عدة عناصر تتكون منها عملية التفاعل التي تميز هذه الظاهرة، حيث أنها ليست ظاهرة فردية ترتبط بشخص القائد فقط فهي ظاهرة جماعية أساسها التفاعل بين مجموعة عناصر: القائد، النخبة السياسية، الموقف، القيم، الجماهير.

٢- نظريات القيادة السياسية:

ظهرت إلى الوجود عدة نظريات بخصوص نشأة عنصر القيادة في المجتمع تقوم في أغلبها على التفريق بين فئتين في المجتمع إحداهما فئة صغيرة الحجم، وهي الجماعة الحاكمة، والأخرى فئة كبيرة الحجم، وهي الجماعة المحكومة. وتتولى الفئة الأولى سلطة إصدار القرارات في المجتمع وتتولى مقاليد القوة بينما تنحصر مهمة الفئة الثانية في الاستجابة لأوامر ورغبات الفئة الأولى وإطاعتها.^٣ ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى نظريات غربية ونظريات إسلامية (خلافة- إمامة).

أ- النظريات الغربية:

تعددت وتطورت النظريات الغربية بمرور الوقت ويلاحظ أن بعضها ركز على أحد عناصر القيادة ألا وهو عنصر القائد مثل نظرية السمات، والرجل العظيم، والنظرية الوظيفية لذا تعرضت هذه النظريات لكثير من الانتقادات. وأدت الدراسات والأبحاث التي قام بها عدد من العلماء إلى ظهور نظريات اجتماعية لتفسير القيادة مؤكدة على أن للجماعة دوراً أساسياً في تحديد خصائص القيادة ودورها. وظهرت نظرية الموقف والتي أكدت

^١ خليفة على البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي (١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤١.

^٢ نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

^٣ المرجع السابق، ص ص ١٢-١٣.

على الظرف الموقفي وأن القائد ليس إلا وليد ظروف موضوعية مرت بمجتمع ما في وقت ما، ثم ظهرت النظرية التفاعلية أو التوفيقية والتي تنتظر إلى القيادة باعتبارها عملية تفاعل اجتماعي، وهي ترى أن النجاح في القيادة لا يستند إلى التفاعل بين سمات القائد ومهام الموقف فحسب بل يستلزم كذلك التفاعل بين شخصية القائد وجميع المتغيرات المتصلة بالموقف القيادي الكلي، فهي عملية تفاعل بين القائد والمقودين في إطار الموقف ومتطلباته.^١

ب- النظرية الإسلامية للقيادة السياسية بشقيها السنّي والشيوعي:

في حين أكد الكثير من النظريات الغربية للقيادة على بعد واحد من أبعاد ظاهرة القيادة وبالغت في تفسيره وأغفلت الأبعاد المتعددة الأخرى نجد أن النظرية الإسلامية للقيادة بشقيها السنّي والشيوعي حملت العديد من مقومات التفرد والخصوصية.

(١) القيادة السياسية من المنظور الإسلامي السنّي:

إن التصور الإسلامي للقيادة عند السنة والجمهور — وعلى وجه التحديد في عهد الخلفاء الراشدين — تجاوز المنظور الأحادي وتعامل مع القيادة من منطلق كونها تفاعلاً بين قائد (خليفة)، وجماعة (أهل الحل والعقد)، وجماهير (أمة/ رعية)، وسلطات (اختيار — إفتاء — قضاء) في إطار مبادئ ومثاليات عليا (القيم الإسلامية).^٢

ويمكن إيجاز أبرز ملامح القيادة في التراث الإسلامي السنّي كما يلي:

— أدرك المسلمون الأوائل ممن عايشوا الرسول (ص) طبيعة السلطة المدنية بعد انتهاء طابعها الديني بانتقال الرسول (ص) إلى الرفيق

^١ انظر لمزيد من التوضيح: د. توفيق مرعي، د. أحمد بليس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت)، د. بشير محمد الخضراء، النمط النبوي-الخلفي في القيادة السياسية العربية. والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ط١، ص٨٩، خليفة على البكوش، مرجع سابق، محمد علي الخنتيت، الزعيم العبقري والزعامة السياسية، (القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٥)، ط٢، ص٧٤، نيفين حليم صبري، مرجع سابق، أماني عبدالرحمن صالح، التطور الديمقراطي في مصر (١٩٧٠-١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص١٩.

^٢ د. جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مدخل تحليل النظم السياسية، في: د. علي عبدالقادر (تقديم)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧)، ص١٨٣.

الأعلى، ويكشف لنا هذه الحقيقة أول الخلفاء الراشدين حين قال للمسلمين قولته بعد اختياره وبيعته خليفة عليهم (...إن رسول الله كان يعصم بالوحي وكان معه ملك، وإن لى شيطاناً يعترينى ألا فراعونى فإن استقمتم فأعينونى وإن زغت فقومونى...)، والتزاماً بهذا المفهوم ساس الخلفاء الراشدين أمة المسلمين فلم يدعوا لأنفسهم سلطاناً دينياً، ولم يدعوا لأنفسهم العصمة من الخطأ لأنهم لا يملكون صفة النبوة وإنما عرفوا كيف يفرقون بين ما كان من أمر الدين وما كان من أمر الدنيا.^١

- لأن الخلافة تمثل القيادة العامة للدولة الإسلامية وأعظم منصب فى الحياة السياسية فى دولة الإسلام، وضع العلماء شروطاً أوجبوا توافرها فى شخص من تريد الأمة مبايعته ليكون خليفة. وتوجد مجموعتان من الشروط: شروط الانعقاد وهي: الإسلام - الذكورة - البلوغ - العقل - الحرية - العدالة، وشروط الأفضلية: القدرة على الاجتهاد - الشجاعة - أهلية الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتكبير المصالح - سلامة الحواس والأعضاء. والنسب القرشى هناك من يعتبره من شروط الانعقاد وهناك من يعتبره من شروط الأفضلية.^٢

- بالرغم من تمتع الخليفة بالسمات المقررة بشروط الانعقاد والأفضلية إلا أنه يعد مسئولاً أمام الرعية بموجب عقد البيعة فلا عصمة للخليفة (وليت عليكم ولست بخيركم....). إن مبدأ مسئولية الخليفة يؤكد من ناحية حق الرعية وواجبها فى مراقبة الخليفة، وتوجيهه، وتقويمه لإعمال وتطبيق الشريعة بما يحقق العدالة. فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وينبغ من ذلك حق الأمة وواجبها فى مقاومة طغيان الخليفة متى خرج عن الشريعة وجافى العدالة. وأن القيادة فى التراث الإسلامى واجب والتزام لا حق وامتياز (كلكم راعٍ ومسئول عن تراث رعيته).^٣ - رغم اختلاف طرق اختيار الخلفاء الراشدين إلا أن المبدأ

^١ د.صبحى عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم فى النظام الإسلامى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥)، ص ٤٢.

^٢ د.عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية، (جامعة أسبوط: كلية للتجارة، ١٩٨٩)، ص ١٢٣-١٢٤.

^٣ د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم الميسانية، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٨٥.

الأساسي في هذا الصدد هو الاختيار عن طريق البيعة بنوعيهما، أي بيعة الانعقاد: عن طريق أهل الحل والعقد التي يصير بموجبها المباع خليفة بعد أن يبذل أهل الحل والعقد الجهد في البحث والتحرى واستطلاع رأى الرعية لاختيار الأصلح لتولى الخلافة، وبيعة الطاعة: وهي بيعة عامة من بقية الرعية على الطاعة. هذه البيعة بنوعيهما تمثل نوعاً من التعاقد أو التوافق الإرادى بين الخليفة والرعية يعبر عن رضا الرعية عن الخليفة وتعهده الأخير بتوفير الأمان والعدل للرعية.^١

- خضوع الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون، فأحكام الشريعة الإسلامية هي القانون الأعلى للدولة (الدستور) الذى يتقيد به جميع أفراد الأمة والخليفة على السواء. وفى ظل هذا الدستور يتمتع كل من الحاكم والمحكوم بحقوق تجاه الآخر. الخليفة له حق الطاعة والنصرة فى حدود الشرع، والرعية لها حق رعايتها وحق مراقبة ومحاسبة الحاكم.^٢

- جماعية اتخاذ القرار: وهذا يعنى ألا تتفرد القيادة بعملية صنع القرارات التى تمس حياة الرعية وشئونها. إن الشورى فى الإسلام واجبة وملزمة لقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم" وقوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" والمقصود بوجوب الشورى التزام الخليفة باللجوء إلى طلب الشورى، والمقصود بالزام الشورى التزام الخليفة باتباع رأى الذى تميل إليه أكثرية أهل الشورى من العلماء والمجتهدين وأهل الحل والعقد. والشورى واجبة وملزمة بهذا المعنى فى كل الحالات عدا تلك التى ورد فيها نص قطعى.^٣

- قامت الممارسة السياسية فى التقاليد الإسلامية على أساس ما يمكن تسميته بلغة العصر "التوازن بين السلطات" حيث تواجه سلطة الاختيار وتضبطها سلطة الإفتاء وتتوسطهما سلطة القضاء مع وجود علاقة معينة بين السلطات الثلاث. سلطة الاختيار فى يد الخليفة الذى يقوم بتفضيل رأى أو حل على آخر من الحلول والآراء التى يطرحها

^١ المرجع السابق، ص ص ١٨٣، ١٨٤.

^٢ د. محمد بهاء الدين الغمري، علم السياسة وتطور الفكر السياسى، الجزء الأول، (القاهرة: الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٨٥.

^٣ د. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ١٨٦.

أهل الشورى في مواجهة المشكلات العامة التي يجب اتخاذ قرارات بصددها. وسلطة الإفتاء، بمعنى تخريج الأحكام ووضع القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والتوصل إلى حلول لمشكلاتها انطلاقاً من مبادئ القرآن والسنة باستخدام القياس والاجتهاد. هذه السلطة في يد الفقيه الذي يملك من ناحية القدرة العلمية والفقهية التي تمكنه من تخريج الأحكام ويعبر من ناحية ثانية عن الضمير الجماعي للرعية، وإذا كان الخليفة يمنح الفقيه سلطة الإفتاء إلا أن الفقيه عندما يمارس سلطته لا يكون له أية سلطة أو رقابة عليه. وأخيراً تأتي سلطة القضاء بمعنى الفصل في الخصومات والنزاعات طبقاً لأحكام الشريعة لتتوسط سلطتي الاختيار والإفتاء، وإذا كان الخليفة يعين القاضي إلا أن الخليفة ليس له أن يراجع القاضي في حكمه بالإلغاء أو التغيير وتأتي التعاليم الإسلامية لتحكم ممارسة السلطات الثلاث.^١

- رسخ الإسلام مبدأ حماية الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والجماعية وصيانتها حيث كان واضحاً منذ ظهور الإسلام أنه دعوة للحرية الإنسانية يفهمها الشمولى فشهادة أن "لا إله إلا الله" نفى صريح لكل أنواع العبودية والخضوع لغير الله عز وجل.^٢ وكفل الإسلام الحريات العامة سواء كانت تتعلق بالحريات المادية التي ترتبط بها حياة الناس أو بالحريات المعنوية التي تشمل الحريات الفكرية التي توفر للفكر الإنساني الانطلاق البناء في مجالات المعرفة المختلفة كما أباح الإسلام الحرية الاقتصادية المتمثلة في حرية العمل والكسب وحرية التملك.^٣ وقد عبر الفكر السياسي الإسلامي عن الحرية السياسية بمصطلح الشورى بمعنى طلب الرأي وإظهاره.^٤

^١ المرجع السابق، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

^٢ د. حاكم المطيري، الحرية أو الطوفان. دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحلها التاريخية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ط ١، ص ٨٧.

^٣ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٧)، ص ٢٤١.

^٤ صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي. دراسة علمية موثقة، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨)، ط ١، ص ١٩٢.

(٢) القيادة السياسية من المنظور الإسلامي الشيعي:

للشيعية تصور معين للقيادة/ للإمامة، يرى الشيعة فيه أن الإمام على كرم الله وجهه هو الذي عينه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بناء على نصوص أحاديث ينسبونها إلى الرسول (ص). وحددت الشيعة الاثني عشرية بالاسم الأئمة الاثني عشر بداية من الإمام على إلى الإمام محمد بن الحسن العسكري والمشهور باسم الإمام المهدي، وهم جميعاً من ذرية الإمام على والسيدة فاطمة الزهراء.

تأتى خصوصية النظرية الشيعية للقيادة من كونها تشكلت خلال ظروف تاريخية معينة عانى فيها الشيعة من بعض القيادات السياسية. خرجوا من هذه الظروف بنظرية تقول بأن الإمامة منصب ديني، وركن الدين الركين ولا يجوز تفويض اختيار الإمام للأمة بل يعين من قبل الله ويكون من آل البيت وهو معصوم من الكبائر والصغائر وفي المقابل يكون له السلطان المطلق لا يتدخل البشر في اختياره أو مساعلته لأن الله اختصه بالإلهام وعصمه من الزلل.

تطورت النظرية الشيعية مع تطور الظروف إلى أن وصلت بنا إلى طرح آية الله الخميني الذي طور به الفكر الشيعي ألا وهو ولاية الفقيه وهي خصوصية أخرى تضاف للفكر الشيعي.

(٣) أنماط القيادة السياسية:

لا زالت ظاهرة القيادة السياسية من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للدراسة والبحث، حيث قدم العديد من العلماء عدداً كبيراً من الأنماط والتصنيفات لا يتسع المقام لعرضها ومناقشتها جميعاً، إلا أنه يمكن الإشارة إلى البعض منها مثل دراسة كل من ماكس فيبر وبربارا كيلرمان.

أ- تصنيف ماكس فيبر:^١

لا زالت أنماط ماكس فيبر عن السلطة تلقى الاهتمام من جانب الكثير من الباحثين وهي: العقلانية والتقليدية، والكاريزمية.

^١ د. حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، (د. ن. د. ت)، ص ١٥٢-١٥٣.

(١) السلطة التقليدية: يعتمد أساس الولاء فى هذا النمط على قدسية التقليد، فالحاكم سواء كان فرداً أو جماعة عادةً ما يصل إلى السلطة بالوراثة، وينظر إلى نظام الحكم على أنه أبدي ومقدس ويدين الأفراد للحاكم بالولاء المطلق الذى تكرسه أنماط ثقافية تقليدية راسخة فى أذهانهم مثل مبدأ الحق المقدس للملوك، وليس من شك فى أن نظم الحكم كافة قبل ظهور الدولة بمفهومها الحديث شهدت أشكالاً تقليدية للسلطة، ومع ذلك فإن هذا النمط من السلطة التقليدية لا يزال يشكل أساساً لحكم نخب محدودة فى عدد من المناطق فى عالم اليوم.

(٢) السلطة الكاريزمية: يستند أساس السلطة فى هذا النمط على القيادة الملهمة التى يعتقد الناس أنها تمتلك صفات غير عادية أو حتى خارقة، فالكاريزما لا تعنى فى استخدام ماكس فيبر صفة حقيقية يمتلكها الحاكم، وإنما هى تصف واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويظهر هذا النمط من السلطة وقت الأزمات أو التحولات السريعة التى تشهدها المجتمعات، وعادةً ما تستمر السلطة الكاريزمية فترة زمنية قصيرة إلا إذا تم تحويل الأساس الذى تعتمد عليه إلى مرفق مؤسسى دائم.

(٣) السلطة القانونية- الرشيدة: ويستند أساس السلطة فى هذا النمط، ليس على الفرد، وإنما على مجموعة من المبادئ والقواعد المستقرة. إنها تعنى حكم القانون، وليس حكم الأشخاص وعليه فإن أساس الولاء للحاكم من جانب المحكومين يعتمد على الإيمان بقواعد العملية السياسية بغض النظر عن شخصية من يتولى الحكم، ويسود نمط السلطة القانونية- الرشيدة فى المجتمع الحديث، وتعد البيروقراطيات الحديثة أبرز مثالاً للتطبيقات القائمة على السلطة القانونية- الرشيدة. إننا لا نطيع القوانين رهبة أو تقليداً، وإنما اقتناعاً بأن القانون والنظام أمران لازمان لتحقيق المجتمع الرشيد.

ويرى فيبر أن التحول فى النظام السياسى يحدث من خلال الإحلال التدريجى للسلطة الرشيدة- القانونية محل السلطة التقليدية، ويتخلل هذا النمط العام ظهور القيادة الكاريزمية عندما تتحلل السلطة التقليدية فى ظل الأزمة.^١

^١ نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص ٤٤.

فعندما يبدأ المجتمع التقليدي في التحلل تفقد الجماهير ثقتها وإيمانها بالقائد وبالأبنية والقيم والعلاقات التقليدية، وتعاني من قلق وتوتر وتلجأ لتخطي هذه الحالة إلى طلب الخلاص على يد قائد بطل تضيف عليه صفات فريدة وترتبط به عاطفياً ووجدانياً، وعقب اختفائه يتجه خليفته متى كان مفقوداً مقومات الكاريزما إلى تأسيس شرعيته على المصدر القانوني.^١

ب- تصنيف بريارا كيلرمان:

وعرضت "بريারা كيلرمان" في كتابها "القيادة السياسية" بعض أنماط القيادة السياسية من خلال عرضها لبعض الأدبيات السياسية السابقة ومن أهمها ما يلي:^٢

(١) القيادة الديمقراطية:

يذكر "هارولد لاسويل" أنه في الديمقراطية تختار القيادة من المجتمع ككل، وليس من شريحة اجتماعية معينة، وتبقى معتمدة على دعم المجتمع ككل، فالنخبة في الديمقراطية باتساع المجتمع. وافترض وجود علاقة بين القدرة على توزيع الأساليب الديمقراطية وتكوين شخصية القائد.

وركز "ألكسندر هاملتون" على أن القائد الديمقراطي يظل دائماً تحت رقابة الشعب، وذلك بعد أن منحه قوة تنفيذية وسلطات واسعة.

و القيادة الديمقراطية تتضمن عند "شوميتز" المنافسة حول القوة، كما تحظى بالدعم أكثر مما يحظى به منافسيها من الأفراد أو الجماعات الآخرين.

(٢) القيادة السلطوية:

تناولت "حنا أرندت" في بحثها عن طبيعة السلطوية ألمانيا-هتلر، روسيا- ستالين، ودور القائد في كل من هذين النظامين، كما أشارت إلى أن القائد السلطوي يمثل المركز في النظام ومحركه. وطبقاً لأرندت يتمثل أهم ما يمتلكه القائد السلطوي في قدراته الشخصية، ثم مكانته على قمة التنظيم القوى الذي أسسه.

^١ ناهد عز الدين، أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر (الأبعاد والنتائج)، في: د.صلاح سالم زرنوقة، د.عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤)، قضايا التنمية، العدد: ٣١، ص ٣٨٠.

^٢ Kellerman, Barbara (ed.), Political Leadership, A source Book, (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1986), pp. 193-263.

(٣) القيادة الثورية:

تؤكد "بربارا كيلرمان" على أنه لا يوجد نمط قيادة أكثر أهمية من نمط القيادة الثورية وتستشهد بكثرة الدراسات حول هذا الموضوع. وتناول "كرين برنتون" القيادة الثورية موضعاً كيفية تكوين الثوريين، وأعمالهم وكيفية مواجهتهم خلال كل مرحلة من العملية الثورية. ويتخذ "برنتون" مادته من الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية. وخلص إلى أنه هناك شيئاً مشتركاً بين جميع القادة الثوريين ألا وهو المثل العليا.

ثانياً: الشرعية السياسية :

يعد مفهوم الشرعية السياسية من أهم المفاهيم السياسية. كما أنه مثل مفهوم القيادة السياسية وباقي مفاهيم علم السياسة لا يوجد اتفاق حول تعريفه فهناك تعدد في المسميات وتعدد في التعريفات لهذا المفهوم، كما أنه مفهوم مركب متعدد الجوانب له علاقة بمختلف مفاهيم علم السياسة (الاستقرار السياسي، العنف السياسي، الفاعلية السياسية، الفساد السياسي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الأيدلوجية السياسية...)، كما يمكن تناول المفهوم من أكثر من جانب فهناك الشرعية السياسية والشرعية القانونية والشرعية الثورية والشرعية الدولية.^١ لذلك فهو يعد من أكثر المفاهيم النظرية المثيرة للجدل.^٢

١- اتجاهات التعريف بالمفهوم:

تعتبر الشرعية قضية أساسية في النظرية الاجتماعية الحديثة.^٣ وتعرف الموسوعة الدولية الاجتماعية الشرعية السياسية بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق". وهكذا برز عنصر الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية.^٤ تبعاً لمقولة "ما يمس الكل يجب أن يوافق عليه الكل".^٥

^١ حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ١٤-١٥.

^٢ Stoett, Peter, Toward Renewed Legitimacy? Nuclear Power, Global Warming, and Security, Global Environmental Politics, vol. 3, no. 1, february 2003, p. 99.

^٣ Merquior, J.G., Rousseau and Weber: Two Studies in The Theory of Legitimacy, (London: Routledge and Kegan Paul, 1980), p. 1.

^٤ Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp د. سيف الدين عبد الفتاح

^٥ Merquior, J.G., op. cit, p. 3.

و يمكن رصد ثلاث اتجاهات عامة للتعريف بالمفهوم:

أ- الاتجاه القانوني:^١

يعرف الشرعية بأنها سيادة القانون أو هي الشرعية القانونية أى أن الشرعية هي المشروعية. ويمثل هذا الاتجاه معظم علماء وأساتذة القانون الدستوري ويقصدون بها خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدما يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقها جميع السلطات الحاكمة في الدولة.

ب- الاتجاه الديني (القانون الإلهي):^٢

يضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين سواء في العصور الوسطى أو العصور الحديثة ويرى أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين والالتزام بها (القانون الإلهي).

ج- الاتجاه الاجتماعي - السياسي:

يضم هذا الاتجاه معظم علماء السياسة والاجتماع، ومحوره أن "الشرعية تعني تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها".^٣

ويتضمن التعريف السابق العديد من عناصر مفهوم الشرعية تناولها بعض أساتذة الاجتماع والسياسة مثل "روبرت داهل" و"سيمور ليبست" اللذين أكدا على أهمية عنصر الاعتقاد للشرعية فعرف ليبست الشرعية بأنها "اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم أفضل ما يمكن تكوينه أو اعتقادهم بأن هذه المؤسسات هي الأكثر ملائمة وصلاحية للمجتمع".^٤

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٥.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٠.

^٤ د. محمد محمود ربيع، د. إسماعيل صبرى مقلد، الموسوعة السياسية، (الكويت: دار الوطن، ١٩٩٤)، ص ٤٨٤-٤٨٥.

وأكد "ماكس فيبر" على أهمية التأييد المعنوي والأخلاقي للنظام السياسي باعتباره أساس الشرعية.^١ ويذهب روبرت ماك إيفر إلى أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.^٢

ويتناول "ديكمجان" علاقة الشرعية بالإكراه أو بما أسماه القوة المادية فيذكر أن الاحتفاظ بالسلطة ينهض على الشرعية والقوة المادية وكلما ارتفع مستوى الشرعية تضاعل لجوء النخبة الحاكمة إلى القوة المادية للاحتفاظ بالسلطة بما يقضى إلى مزيد من الاستقرار السياسي، وبالعكس كلما تدنى مستوى الشرعية تصاعد استخدام الحكام للقوة المادية للاحتفاظ بالسلطة مما يقضى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي. ويؤكد "ديكمجان" أن النخبة الحاكمة وهي تنشأ باستمرار في السلطة لا يمكن أن تتخلى كلية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً. فمن الناحية العملية يقترن تأسيس السلطة على الشرعية بدرجات متفاوتة من عنف الدولة طالما ظلت هناك مجموعات أو أفراد خارج إطار الشرعية.^٣

ويلفت بعض المحللين النظر إلى أن البعض يخلط بين الشرعية السياسية والبقاء في الحكم لمدة طويلة.^٤ إلا أنه قد يكون طول البقاء في الحكم مؤشراً على فقدان الشرعية بالاعتماد بشكل كامل على أدوات القهر كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث.

فالشرعية تشمل رضا المحكومين - ومن الأفضل وصفهم بالمواطنين - عن السلطة التي تحكمهم. ومن ثم فإن الشرعية السياسية تقر لهؤلاء المواطنين بأن لهم حقوق عامة وعليهم واجبات عامة.^٥

^١ حصيلن توفيق، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

^٢ د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في: مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ط ٢، ص ٤٠٥.

^٣ د. محمد محمود ربيع، د. إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

^٤ Schatzberg, G. Michael, Power, Legitimacy and Democratization in Africa, Africa, vol 63, no. 4, 1993, p. 445.

^٥ Leighninger, Matt, Enlisting Citizens: building political legitimacy, National Civic Review, vol. 91, no. 2, summer 2002.

وتعريف الشرعية بأنها الطاعة السياسية أكثر دلالة للتعبير عن حقيقة المفهوم من التعريفات السابقة (سيادة القانون، تنفيذ أحكام الدين)، فالقانون والدين يمكن أن يكونا مصدرين لإضفاء الشرعية على النظام، أى لخلق الإحساس بضرورة طاعته من قبل المواطنين لكن القانون بمعزل عن قبول اجتماعى واسع، والدين إن لم تضعه النخبة الحاكمة موضع التنفيذ من خلال الممارسات الفعلية لا يؤمنان الدعم الكافى للنظام السياسى.

وتحقق الشرعية يفترض أمرين متكاملين هما:^٢

- الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بغالبيته. أما إذا كانت السلطة تمثل تعبيراً عن مصالح ضيقة، فإن ذلك يترتب عليه انشطار فى قاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فتوية أو نخبوية.

- الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة فى الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة، وليس الوعود أو الخطب الحماسية.

وتتسم الشرعية فى إطار هذا الاتجاه بما يلى:^٣

- النسبية، فمفهوم الشرعية مفهوم نسبى فما هو شرعى بالنسبة لبعض الأفراد أو الجماعات قد يكون غير شرعى بالنسبة لأفراد وجماعات أخرى.

- الديناميكية، وهو مفهوم حركى ديناميكى فشرعية النظام تزداد أو تقل طبقاً لقدرته على الاستجابة لمطالب التغيير.

- ويتضمن عنصرا الرضاء والطاعة، رضاء أفراد المجتمع عن النظام وطاعتهم له، فعدم رضاء أفراد المجتمع عن النظام يدفعهم إلى عدم طاعته ومن ثم انهيار شرعيته.

- يعتمد النظام السياسى على عدة مصادر للشرعية تختلف من نظام إلى آخر، وبالنسبة للنظام الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، لكن يظل الوزن النسبى لمصدر واحد هو الأساس وهو الأقوى فى إضفاء الشرعية.

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٤٢.

^٢ د. خميس حزام والى، إشكالية الشرعية فى الأنظمة السياسية العربية. مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراة (٤٤)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ط ١، ص ٢٩.

^٣ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٤٣.

- كما أن الشرعية علاقة نفسية بين الحاكم والمحكوم ترتبط بمعتقدات وقيم واتجاهات ومصالح الأفراد. ومن ثم فهي معيارية أو ذاتية لدرجة كبيرة أي أن الأفراد والجماعات يعتبرون النظام شرعياً أو غير شرعي بدرجة توافقه مع قيمهم ومصالحهم.

كما أن تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المحكومين يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وقيمية حيث أن المحكومين قد يقنعون بمصدر معين للشرعية ثم في مرحلة تاريخية أخرى قد لا يقنعون بهذا المصدر.^١

٢- مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي:

يتميز مفهوم الشرعية في كل من الفكر والتقاليد الإسلامية عنه في الفكر والتقاليد الغربية، كما تتميز الشرعية في كل من الفكر السني والشيعي عن بعضهما البعض.

أ- مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي السني:

تتمثل خصوصية الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي في كل من ركائزها ومستوياتها:

(١) الركائز: تأتي خصوصية مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي السني من عدة ركائز:^٢

(أ) السيادة للشرع: أي الحكم بما أنزل الله وتطبيق قواعد الشرع على كل من الحاكم والمحكوم.

(ب) السلطان للأمة: أي وجود دور هام للأمة في تشكيل، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي وعلى السلطة السياسية، حيث تعتبر الأمة هي قاعدة الدولة الشرعية باعتبارها الجماعة

^١ د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

^٢ د. سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق

السياسية المنوط بها حاكمية الشرع والعقيدة وإنجاز الأمانة وتحقيق الخلافة.

(ج) عقد البيعة: تستند شرعية الحاكم في الدولة الإسلامية على عقد البيعة، أى مبايعة الرعية للحاكم بحيث تصير شرعية القيادة بالموافقة والرضا.

ومتى توافرت في الحاكم شروط توليه القيادة ومتى حقق الغايات التى ألقتها الشريعة على عاتقه، فإن له الحق في الحصول على الولاء والسمع والطاعة من قبل الرعية في العسر واليسر في حدود أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. واختلف الفقهاء بخصوص الموقف من الحاكم الجائر فتبلورت ثلاث مدارس هي مدرسة الصبر، مدرسة الخروج، مدرسة الخروج عند التمكن. وبدون توافر عنصر الحكم بما أنزل الله، ورضاء أفراد الجماعة ليس هناك مجال للحديث عن حكومة شرعية في التصور الإسلامي.^١

يذكر ابن خلدون في مقدمته: "أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كان المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له للنظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شئ من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."^٢

(٢) مستويات الشرعية في التقاليد الإسلامية: ويمكن التمييز بين عدة مستويات للشرعية في التقاليد الإسلامية:^٣

(أ) شرعية الابتداء والتأسيس من حيث الالتزام بالإدارة الفكري.

(ب) شرعية إسناد السلطة والولاية من خلال حقائق البيعة والعقد.

(ج) شرعية ممارسات السلطة من خلال مدى رجوعها للشرعية.

(د) شرعية الخروج على السلطة السياسية.

وهكذا يبدو أن الشرعية في التقاليد الإسلامية شرعية دينية. بمعنى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تجد أصولها في العقيدة الدينية، وتمارس في إطارها. وهى بهذا المعنى واحدة ومطلقة وتمتد لتشمل داخلها العديد من

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٣٨ — ٣٩

^٢ د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

^٣ د. سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق.

المتغيرات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية. المتغير القانوني يتمثل فى ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد القانونية الإلهية المصدر تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما المتغير السياسى يتمثل فى رضا أفراد الجماعة وطاعتهم للحاكم دون إكراه وهناك بعض المفاهيم تعبر عن هذا الرضاء مثل عقد البيعة والإجماع. والمتغير الدينى يتمثل فى أن الحاكم والمحكوم يبعون فى النهاية طاعة الله وخلافته.^١

وقد تجسد هذا الاتجاه فى بعض التجارب التاريخية مثل تجربة الخلفاء الراشدين. أما فى فترات الانتكاس، فقد انسحب مفهوم الشرعية ليقصر على إلزام الحكومة الرعية والجماعة بقوانين وأحكام الشريعة بصرف النظر عن مدى التزامها والتزام النخبة التى تقبض على مقاليد الأمور بالعديد من تلك القواعد الشرعية فى ممارستها وإجراءاتها. وقد ظل المفهوم الثانى أغلب فترات تاريخ الخلافة الإسلامية.^٢

ب- الشرعية السياسية عند الشيعة الاثنى عشرية:

يحمل المفهوم هنا خصوصية أخرى داخل الخصوصية الإسلامية، حيث تعتبر الشيعة الاثنى عشرية أن السلطة الشرعية هى سلطة الأئمة المعصومين، والمختارين من عند الله والذين يوحى إليهم. وأن أى سلطة أخرى تعتبر معادية للإمام ومغتصبة للسلطة وغير شرعية. وبعد الغيبة الكبرى للإمام الثانى عشر فإن كل سلطة سياسية تعتبر غير شرعية إلى أن يظهر الإمام المهدي المنتظر الذى يعيد العدل بعد الجور، ويقم النظام الإسلامى والسلطة الشرعية. وتغلب الفقهاء الشيعة على طول فترة الغياب والانتظار وتحتل الأحكام الإسلامية من وجهة نظرهم بفكرة ولاية الفقيه ولاية عامة، وللتغلب على نظام غير شرعي، وإقامة نظام سياسى إسلامى يتمتع بالشرعية من وجهة نظرهم وفقاً للاتجاه الحديث للفقه الشيعي.^٣

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٣٩.

^٢ أماني عبد الرحمن صالح، أزمة الشرعية فى مؤسسة الخلافة الإسلامية دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية فى نظام الخلافة، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ١١.

^٣ شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها فى الفكر السياسى الإيراني المعاصر
www.aljazeera.net/in-depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.

٢- أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية:

تتعدد أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية، فهي ليست ظاهرة سياسية فقط وإنما ترتبط بالقيم والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

أ- البعد القيمي:

يتناول هذا البعد القيم السائدة في المجتمع ومدى تعبير السلطة السياسية عن هذه القيم، ومدى اتساق النظام القيمي ونمط الشرعية، ونظرة كل مجتمع للسلطة ومفهومه عن وظائفها، فلا يمكن دراسة الشرعية بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمضمون الشرعية.

الشرعية هي نظام للعقائد، وتعني بأن السلطة الحالية تتطابق مع السلطة الجائزة طبقاً للقيم والعقائد في مجتمع معين. فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة، وإذا كان نظامه يقوم على الملكية فالعاهل سلطته شرعية ما دام استأثر بها عن طريق الميلاد.

وترتبط الأيدولوجيات والعقائد بمصالح من يعيش في المجتمع فالسلطة تكون شرعية بالنسبة للبعض وتكون غير شرعية بالنسبة للبعض الآخر، وكل ينظر إليها تبعاً لمصالحه. ولذلك تعني الشرعية في بعدها القيمي وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب تسوية الاختلافات والصراعات.

ب - البعد السياسي:

يتناول هذا البعد علاقة نمط الشرعية بالنخبة الحاكمة، ومدى قدرتها على إشراك المواطنين في السلطة. ودراسة الأوضاع السياسية التي تتحرك خلالها القوى السياسية المختلفة وعلاقة هذه القوى مع بعضها البعض من جانب وعلاقتها بالنخبة الحاكمة من جانب آخر. كذلك تأثير الخارج على الداخل وعلاقته بالشرعية السياسية، فلهيمنة الأجنبية والتبعية السياسية

تأثيرهما على الشرعية السياسية. كذلك التفاعل بين كل من القيادة الحاكمة والمحكومين. وعلاقة الشرعية بالقوة السياسية، ومدى إمكانية أن تكون القوة بديلاً للشرعية السياسية، أهمية التنافس والحرية السياسية وعلاقتهم بالشرعية السياسية، واجبات الحكام وحقوق المقاومة من قبل المحكومين، علاقة الشرعية بالإكراه، والاختيار بين مصادر الشرعية.

ج . البعد الاجتماعي - الاقتصادي:

الشرعية ليست ظاهرة سياسية فقط بل لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ولقد تناول الفكر السياسي هذه الأبعاد، فطرح المفكرون قضيتي العدل والظلم الاجتماعي ومدلولاتهما السياسية، فالظلم الاجتماعي الحاد والطبقية الصارخة يؤديان إلى زيادة عدم الرضا تجاه النظام السياسي من قبل الفئات الاجتماعية التي تشعر بالظلم^١. وتخفيف هذا التفاوت يعزز الشرعية. كما أن قضايا الفقر والامية من القضايا المؤثرة على الإحساس بالشرعية السياسية.

٤- مستويات الشرعية:

يمكن تحليل ظاهرة الشرعية إلى ثلاث مستويات أولها: مستوى القيادة السياسية وثانيها: مستوى النظام السياسي وثالثها: مستوى الدولة.^٢

أ- القيادة السياسية:

يستمد القائد السياسي شرعيته من عدة اعتبارات منها: أسلوب وصوله للسلطة ومدى إتباعه للأسلوب الذي تقره الجماعة للوصول للحكم، وإنجازاته فقد يصل القائد للحكم بطريقة شرعية لكنه يتبع سياسات لا تعبر عن المواطنين ولا تعكس مصالحهم. وفي الدول المتقدمة عندما تنقلص شرعية

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٥٩.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٤-٥٥.

القائد الميأسى لا يؤثر هذا على شرعية النظام السياسى حيث يتم تغيير القائد السياسى من خلال العملية الانتخابية دون أن يؤثر ذلك على شرعية المؤسسات والبنية السياسية.

ب - النظام السياسى:

يمكن تحليل الشرعية على مستوى النظام السياسى بعناصره المختلفة فقد تمتد أزمة الشرعية لتصيب النظام السياسى برمته (الأيلوجية، المؤسسات، الإجراءات والسياسات، القيادة السياسية) وإذا فقد أى من عناصر النظام السياسى شرعيته وخاصة القيادة السياسية فإن ذلك يؤثر على عناصر النظام الأخرى. ويحدث هذا بصفة أساسية فى الدول النامية لأن تغيير القيادة يتم عن طريق العنف ويتبعه تغييرات كبيرة فى بنية النظام وأيدولوجيته.

ج - الدولة:

المقصود بشرعية الدولة قبول دورها من منطلق الوعى الجماعى واتجاه الولاء لها مع الطاعة لقوانينها ومساندة أهدافها. وتكتسب الدولة صفة الشرعية عندما تنشأ مرتبطة بالخبرة التاريخية والحاجات الاجتماعية للجماعة. وتثار مشكلة شرعية الدولة عندما تتحدى شرعيتها كيانات أكبر من الدولة أو أقل.

هـ - أنماط / مصادر الشرعية:

قد يجمع النظام السياسى بين أكثر من مصدر للشرعية، أى يكون ذا طبيعة مركبة. وقد يتحول من مصدر شرعية إلى آخر تبعاً لاختلاف وتطور ظروف المجتمع السياسى. وهكذا لا يمكن الحديث عن شرعية واحدة وإنما عن شرعية تحدت بالزمان والمكان، فالشرعية فى خلال القرن السابع عشر بل وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتحدد بالأصل الملكى، والشرعية اليوم تكور فى الشرعية الدستورية.

وتلجأ النظم السياسية إلى تنويع مصادر شرعيتها لكن غالباً ما يعتمد النظام على مصدر معين بصفة أساسية، وتأتي المصادر الأخرى لتكون مصادر مساندة. والتوليف بين مصادر الشرعية ليس واحداً بل يختلف من نظام سياسي لآخر.

كذلك يختلف التوليف بين مصادر الشرعية من فترة زمنية إلى أخرى بالنسبة للنظام السياسي الواحد ففي فترة زمنية معينة قد يبرز دور القائد الكاريزما كمصدر أساسي للشرعية وفي مرحلة أخرى قد تبرز الشرعية الدستورية كمصدر أساسي للشرعية وتكون المصادر الأخرى مكملة. وهكذا نلاحظ تعدد مصادر الشرعية في المكان الواحد واختلافها من فترة زمنية لأخرى ومن مكان إلى آخر تبعاً لمتغيري الزمان والمكان.

أ- الدين والتقاليد كمصدرين للشرعية :

(١) الدين :

إن الأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات والتنظيمات وهي تشكل الجانب الأخلاقي للسلوك. وتلجأ الكثير من النظم إلى استغلال الدين لتبرير سياساتها وتوجهاتها الفكرية، ويتم ذلك من خلال تدعيم المقولات الفكرية للنظام وممارساته العملية بأدلة دينية من القرآن والسنة وعادة ما تتولى المؤسسات الدينية الرسمية وبعض رجال الدين القيام بهذه المهمة.^١

(٢) التقاليد :

هي مجموعة القيم والمؤسسات، والسلوكيات المرتبطة بالماضي يتوارثها الأبناء عن الآباء ويتخذونها كأساس لإضفاء الشرعية على تصرفاتهم الحاضرة.^٢ وتستند السلطة التقليدية في شرعيتها إلى الاعتقاد في قدسية الأعراف والتقاليد والعادات السائدة. ويرتبط هذا النمط من السلطة بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضاً أوروبا في العصور الوسطى. ويكون للقائد في ظل هذا النمط شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له

^١ حسين توفيق، مرجع سابق، ص ١٠٤، ١٢٤

^٢ المرجع السابق، ص ٩٥.

أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء، ويعتمد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم إلى احترامهم للمكانة التقليدية.^١

إن أهمية التقاليد، والدين، ودرجة فاعلية كل منهما تختلف من مجتمع إلى آخر. وعادة ما تتحدد هذه الأهمية في ضوء خصوصية البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وترفض القوى الاجتماعية التي ترتبط مصالحها باستمرار تقاليد معينة المساس بهذه التقاليد. كما يلعب النظام السياسي دوراً محورياً في تكريس أو إضعاف تلك التقاليد. وهنا يبرز الفرق بين النظام المحافظ الذي يركن إلى التقاليد كأساس لشرعيته ومن ثم يتحالف هذا النظام مع القوى التقليدية ضد قوى التغيير وبين النظام الثورى الذى يسعى إلى تغيير التقاليد إلا ما يتفق وعقيدته الثورية.^٢

وكما قد يؤدى الدين إلى تحقيق الاستقرار فى المجتمع من خلال تقديم تبريرات لبعض الأوضاع الاجتماعية، فإنه قد يكون عامل تغيير، وتثوير للبعض الآخر كما هو الحال فى الثورة الإسلامية الإيرانية فمع التجديد الذى شهده المذهب الشيعى كان الدين — الإسلام الشيعى — سبباً مباشراً ضمن عدة أسباب أخرى فى انهيار شرعية نظام ومصدراً لشرعية آخر، كما أصبح الإسلام الشيعى هو الموجه العام للحياة فى دولة إيران.

ب- القيادة الكاريزمية كمصدر للشرعية :

وفى البداية نعرض لاصطلاح "charisma"، وهو يونانى الأصل ومعناه هدية بمعنى موهبة إلهية وقد ورد توضيح لهذه الكلمة فى قاموس "ويبستر" بأنها القدرات غير العادية التى منحت إلى المسيح الموهوب بواسطة الروح المقدسة على اشفاء المرضى.^٣ وبالرغم من هذا التعريف إلا أن مصطلح الكاريزما ما زال يتصف بالغموض حيث لا يوجد ترجمة عربية دقيقة له، والمؤسف أن كثيراً من الكتاب العرب يستخدم العديد من المصطلحات بنفس المعنى مثل القيادة الروحية والقيادة الملهمة والقيادة التاريخية وغيرها.

^١ د. خميس حزام والى، مرجع سابق، ص ٣٤.

^٢ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

^٣ عادل محمد عبد الرحمن، دراسة فى دور القيادة الرائدة (الكاريزمية) فى رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، (جامعة أسيوط: كلية التجارة، ١٩٩١)، ص ٢٨.

ويرجع الفضل لماكس فيبر في نقل هذا المفهوم من المجال الدينى إلى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية.^١ ويشير المفهوم فى استخدامه الأصلى إلى العلاقة بين البشر والأفراد الذين يختارهم الله لإبلاغ رسالته وتنفيذ إرادته "الأنبياء" فهو لاء الأنبياء تكون قيادتهم غير عادية ومعصومة وتتميز بسمات خارقة.^٢ ولم يقصر فيبر هذا المفهوم على الأنبياء وحدهم وإنما استخدمه أيضاً للأشخاص الموهوبين بشكل فائق للعادة.^٣

و طور ايستون الفكرة بعض الشئ لكى يدخلها فى عملية بناء الشرعية دون أن يكون القائد الكاريزمى بالضرورة قائداً فذاً واستثنائياً فالمكون الشخصى فى الحاكم يدخل بالضرورة فى بناء الشرعية. فالمكون الشخصى لم يزل مهماً فى شرعية الأنظمة التى توصف إجمالاً بأنها متطورة.^٤

(١) خصائص القيادة الكاريزمية:

و تعتبر القيادة الكاريزمية أحد أنماط القيادة السياسية بالإضافة إلى كونها أحد مصادر شرعية النظام وفق الأنماط المثالية الشهيرة لماكس فيبر. وترى "آن راث ويلنر" أن القيادة الكاريزمية تتميز بشكل عام بخصائص فريدة لا توجد فى القيادة عموماً ويتضح ذلك من خلال تحليل أربعة أبعاد:^٥

- بعد الخصائص الشكلية للقائد: يعتقد التابعون فى امتلاك القائد لمهارات وخصائص ضرورية لينجز الأهداف الهامة لهم. أما فى علاقة الكاريزما فيعتقد التابعون فى قائدهم بأن لديه خصائص الإنسان السوبر أو يمتلك خصائص استثنائية تقدر فى ثقافتهم.

- بعد الاعتقاد فى أفكاره: يربط هذا البعد بين مدى تقبل التابع لتعبيرات القائد وأفكاره ويشير إلى ما يعتقد التابعون ومفاهيم القائد وأفكاره، حيث توجد أسس عديدة عند التابعين يستطيعوا بها قبول ما يقوله القائد لهم : لأنه يبدو معتدلاً، لأنه يتطابق مع معرفتهم الحاصلين عليها من

^١ المرجع السابق، ص ٢٨.

^٢ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٤٣.

^٣ د. نيفين عبد الخالق مصطفى، قيادة الرسول وخلقته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد: ٤، ١٩٨٦، ص ص ١٣٥ - ١٥٣.

^٤ د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد. بحث فى الشرعية الدستورية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، سلسلة الثقافة القومية، ١٠، ص ص ١٥، ١٦.

^٥ Ann Ruth Willner, The Spellbinders , (New Haven: Yale University Press, 1984), pp. 3-8.

مصادر أخرى، لأنه ينسجم مع خبرتهم الخاصة، بسبب وضع القائد وهيبته. أما في علاقة القيادة الكاريزمية يعتقد التابعون أن تعبيرات القائد وأفكاره عظيمة لأنه صاغ هذه الأفكار وسبب تقدم الأفكار. ليس من الضروري بالنسبة لهم أن يقيموا حقيقة هذه الأفكار أو معقوليتها، ولكن يكفي أنه قالها لتصبح حقيقة غير قابلة للمناقشة.

- بعد الإذعان: ويشير هذا البعد لاذعان التابعين لتعليمات قائدهم. توجد أسس عديدة عند التابعين ليطيعوا أوامر القائد بسبب أنه يبدو معتدلاً أو شرعياً، أو لأنه يكون من مصلحتهم طاعته، أو بسبب الخوف من الخسارة أو العقاب أو بسبب الحوافز الأخرى. أما في العلاقة الكاريزمية يرى التابعون أية حوافز تكون غير مهمة. هم يستجيبون بسبب أن قائدهم قد أعطاهم الأوامر، وإذا أمر يكون من واجبهم الطاعة، ويتخلى التابعون عن حق الاختيار وإصداره للقائد ويكون الإذعان أتماتيكياً تقريباً.

- البعد العاطفي: ونجد أنه غالباً ما تشتمل القيادة على استجابة عاطفية من جانب التابعين تجاه القائد. أما في العلاقة الكاريزمية فتكون العاطفة مختلفة لأنها تختلط بالرهبة والولاء.

وهكذا يمكن توضيح القيادة الكاريزمية كعلاقة بين القائد ومجموعة من التابعين ولها الخصائص التالية:

- رؤية التابعين للقائد على أنه سوبرمان
- إيمان التابعين بأفكاره وتعبيراته
- إذعان التابعين بدون قيد أو شرط لتعليمات القائد للحدث
- العاطفة المفرطة من قبل التابعين للقائد

وهكذا نجد أن إحدى الخصائص المميزة لهذا النمط القيادي هي تلك العلاقة الروحية المباشرة بين القائد وتابعيه، وهذا يقلل من فاعلية التكوينات الوسيطة لعدم الحاجة إليهم. ذلك لأن علاقة القائد بتابعيه هي علاقة مباشرة فالتابعون ينظرون إلى قائدهم من خلال علاقة حميمة بينه وبين كل واحد منهم، وبالمثل هو يستقبل مباشرة مظاهر التأييد والثقة من تابعيه.¹

¹ د. نيفين عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) عناصر الكاريزما:

- ويمكن إيجاز عناصر الكاريزما في عدة نقاط:^١
- (أ) وجود موقف تاريخي يغلب عليه طابع الأزمة ويزداد على أثره إحساس الناس بالضيق والاضطراب والاضطراب والاضطراب القديم.
- (ب) بروز شخص يتفهم طبيعة الموقف التاريخي والاحتياجات الاجتماعية فيقدم هذا الشخص برسالة تتضمن رؤية للموقف وكيفية عبوره لمستقبل أفضل.
- (ج) وجود أجهزة الدعاية والإعلام التي تتولى الترويج لهذه الرسالة ولصاحبها.
- (د) التقاف الجماهير حول القيادة الكاريزمية التي تعبر عن آمالها وآمالها وإصباغها عليها هالة من الهيبة والقداسة.

(٣) مأسسة الكاريزما:^٢

والمقصود بمأسسة الكاريزما هو بلورتها في شكل مؤسسات سياسية، وصياغات فكرية تضرب بجذورها في المجتمع لتكتسب شرعية ذاتية. بحيث تستطيع أن تستمر عقب اختفاء القائد من السلطة. وتتطلب هذه المأسسة قيام القائد الكاريزمي بتحويل الولاء الذي يحوز عليه من الجماهير إلى التنظيم السياسي، بحيث يمارس دوره من خلال هذا التنظيم أو السماح للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة بتشكيل المؤسسات السياسية التي تعبر هذه القوى من خلالها عن مصالحها وتوصل مطالبها دونما خوف من أن تمثل هذه المؤسسات حدوداً على حركته. ومن هذا المنطلق يمكن أن يمثل القائد مرحلة انتقالية للشرعية المؤسسية/الدستورية تطور خلالها المجتمع مجموعة من القواعد والإجراءات تحكم العملية السياسية وتكون أساساً لشرعية السلطة.

^١ ليفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص ٥٤.

^٢ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٤) الطبيعة الثورية للقيادة الكاريزمية^١

رأى ماكس فيبر أن الطبيعة الثورية للقائد الكاريزمي تنشأ منذ أن يبدأ في القيام بعملية تحويل القيم السائدة معتمداً على شرعيته الكاريزمية، فيهدم دعائم النظام القديم، ويشرع في بناء نظام جديد. ويلاحظ أن الطبيعة الثورية للكاريزما لا تنفي احتمال قبولها لبعض التقاليد والعادات السائدة، ولا احتمال قبولها بالمؤسسات السياسية.

(٥) القيادة الكاريزمية والإنجاز^٢

بدون وجود الحد الأدنى من الإنجاز الذي يفترض رسم خطط وبرامج للتنمية أولاً، وتطوير أجهزة التنفيذ والأداء ثانياً وضمان العدالة في توزيع أعباء وعوائد التنمية ثالثاً. بدون توافر ذلك الحد الأدنى فإن مصداقية الكاريزما لدى الجماهير تنخفض مع مرور الوقت خاصة عندما تكتشف بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده. وإنجاز القائد الكاريزمي لا يقتصر على المجال الداخلي فقط بل يمتد إلى المجال الخارجي.

(٦) القيادة الكاريزمية والأزمة الدائمة^٣

لكي يضمن استمرار تعبئة المواطنين خلفه فإن القائد الكاريزمي غالباً ما يؤكد على ما يعرف باسم الأزمة الدائمة، فالأعداء كثيرون وهناك قوى رجعية في الداخل تتحالف مع القوى الاستعمارية ضد مصلحة الشعب مما يتطلب الإخلاص والعمل تحت لواء القيادة. وهو ما يخلق حالة نفسية لدى المواطنين قوامها الشعور بالخوف والإحساس بالخطر مما يدفعهم إلى التكتل خلف القيادة، والتنازل عن بعض المتطلبات والتغاضي عن بعض الممارسات في سبيل مواجهة المخاطر القائمة والمحتملة.

^١ نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص ٥٤.

^٢ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٦١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٧) القيادة الكاريزمية والمشاركة السياسية^١:

عدم الاهتمام بقضية المشاركة السياسية يعد من نقاط الضعف الأساسية في الكاريزما فهما كانت درجة جاذبية القائد الكاريزمي وقدرته على القيام بتعبئة الجماهير فإن هذا لا يغنى عن المشاركة السياسية - بمعنى مساهمة المواطنين في عملية صنع القرارات والسياسات من خلال تنظيمات وسيطة شرعية وفعالة بحيث تأتى هذه القرارات والسياسات معبرة عن إرادة المجموع وليس عن إرادة شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص - خاصة وأن عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية ترغب في المشاركة وتسعى إليها. ومن ثم رفض القائد للمشاركة السياسية أو تضيق قنواتها من منطلق الاعتقاد بأنه المدرك لمصالح الجماهير والمعبّر عنها غالباً ما يؤدي إلى دفع هذه القوى للعمل تحت السطح.

ويحرص القادة الكاريزميون على إحاطة سلطاتهم بالشرعية الدستورية - بمعناها الضيق - فتأتى الدساتير لتخول القائد السياسي سلطات واسعة تمتد لتشمل أغلب المجالات في الدولة. وتجاهل قضية المشاركة السياسية خلال حياة القائد الكاريزمي يزيد من حذنها عقب اختفائه من السلطة حيث تسود حالة من الفراغ السياسي والمؤسسي تفتح المجال للصراع بين القوى المختلفة، وقد يتحرك الجيش للسيطرة على الأمور.

ج - الفاعلية/الإنجاز كمصدر للشرعية السياسية:

تعد الفاعلية السياسية مصدراً مهماً للشرعية لا يمكن أن يستغنى عنه أى نظام سياسي، فأى مصدر شرعية آخر أياً كان لا يمثل أساساً قوياً للشرعية ما لم يرتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.^٢ كما تعتبر زيادة فاعلية النظام السياسي في الدول النامية جوهر عملية التنمية السياسية وذلك لأنها تتأثر وتؤثر في الأبعاد الأخرى والأزمات المختلفة للعملية التنموية.^٣

^١ المرجع السابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

^٢ المرجع السابق، ص ٢١٧.

^٣ د. عبد الخبير محمود عطا، التنمية السياسية: الأبعاد والأزمات، (القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٧٧.

مفهوم الفاعلية:

تعنى كلمة "EFFECTIVENESS" استخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف محدد، والفاعلية السياسية تعنى قدرة النظام السياسى على تقديم حلول للمشكلات التى تواجه المجتمع والأزمات التى يتعرض لها حتى يتسنى له تكتيل ولاء الأفراد والحصول على مساندتهم وبالتالي تتراكم مقومات شرعيته.^١

والدور الإنمائى للنظام يفترض توفر الاستعداد لدى القيادة السياسية للقيام بهذا الدور، إلى جانب توافر الشروط البيئية اللازمة المتعلقة ببنية النظام السياسى ووظائفه وعلاقاته مع النظم المجتمعية الأخرى لتحقيق الحد الأدنى من درجات الفاعلية.^٢

وتتوقف قدرة النظام السياسى على استغلال العناصر البيئية لتدعيم فاعليته على الصفة التمثيلية التى يتمتع بها النظام.^٣ وزيادة قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المواطنين تودى إلى خلق الرضا العام تجاه النظام ومن ثم تزداد شرعيته. كما أن النظام السياسى لا يستطيع أن يستجيب لهذه المطالب ما لم يتمتع بدرجة من الفاعلية تؤهله وتعطيه القدرة على تعبئة الموارد المادية والبشرية من بيئته ومن توزيع عائدات التنمية بين الشرائح المختلفة فى المجتمع، ومن استيعاب القوى الراغبة فى المشاركة السياسية.^٤

وهكذا نجد أن من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هى الفاعلية فى إدارة شئون المجتمع وفى تحقيق أهدافه، وفى تجسيد قيمه ومثله العليا، كما توفر قدراً من الاستقرار السياسى والاجتماعى. وبغياب الفاعلية تكون الطاعة للسلطة بالقوة، وبحضورها تكون الطاعة بالقناعة والقبول.

ولكى تمثل الفاعلية مصدراً لشرعية النظام فلا بد من بلورتها فى شكل مؤسسات وإجراءات لمواجهة المشكلات وحل الصراعات الاجتماعية بصورة مستقرة ومستمرة. ويمكن قياس فاعلية النظم السياسية فى الدول

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٢١٩.

^٢ د. عبد المعطى محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية: إطار نظرى مقارنة، المستقبل العربى، العدد: ٣٦، فبراير ١٩٨٢ ص ٦.

^٣ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

^٤ المرجع السابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

^٥ د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

المتخلفة على ضوء النجاح / الإخفاق في تحقيق كل من التنمية بمعناها الشامل، وصيانة الاستقلال الوطنى وتقليص قيود التبعية.^١

د- الشرعية الثورية:

اختلف كل من الفكر السياسى، والفقه القانونى الدستورى حول مفهوم الثورة، والفرق بينها وبين الانقلاب. يرى البعض أن الحركة الثورية تعد ثورة إذا كان القائم بها هو الشعب، وتعد انقلاباً إذا كان القائم بها من أصحاب الحكم والسلطان. وهناك رأى يرى أنه يجب البحث عن الأهداف التى تهدف إليها الحركة الثورية، فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسى أو تغيير النظام الاجتماعى فالحركة الثورية تعد ثورة، أما إذا كان هدف الحركة الثورية هو مجرد تغيير أشخاص القائمين بمهام الحكم فى غير إتباع الشروط القانونية فإن هذا يعد انقلاباً.^٢

وقد تغير مدلول الثورة فهى لم تعد تكتف بأثارها عند حد تغيير شكل الحكم وأسمه الدستورية بل أصبحت ثورة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية بقصد تطوير المجتمع تطويراً جذرياً لبناء نظام قانونى وسياسى واجتماعى جديد.^٣

كما يذكر "موريس دوفرليه" أن نعت، ثرى يطلق على تغيير جذرى فى المنظومة الاجتماعية يهدم النظام القديم بقواعده الأساسية ليحل محله نظام جديد متعارض منه.^٤ ويرى البعض أن الثورة تعبير صريح عن حق مقاومة الطغیان، وهى رد فعل عنيف يعلن عن التغيير الشامل فى النظام السياسى.^٥

^١ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٢٤٦، ٢٢١.

^٢ د. عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية. ويوجه خاص فى مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصرى بين التعديل والتبديل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٢)، ط ٢، ص ٨١-٨٢.

^٣ د. إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كدالة للتغيير الاجتماعى، مصر المعاصرة، العدد: ٣٣٩، ١٩٧٠، ص ١٩٥.

^٤ موريس دوفرليه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ط ١، ص ٣٤٩.

^٥ د. حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام دراسة الحالة المصرية، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٦٢.

ويرى "برنتون" أن الثورات الأربع الكبرى حدثت جميعا باسم الحرية وكانت كلها موجهة ضد طغيان القلة ونحو حكم الأكثرية، وفلسفاتها مبنية على التفاؤل والأمل.^١

كما تختلف الثورة عن الإصلاح، فالثورة تعتبر حركة هدم-عادة بالعنف- سريعة وشاملة للنظام السياسى والاجتماعى القديم، وبناء نظام جديد ليحل محله يتمشى مع مصالح جماهير الشعب. أما الإصلاح والتطور فهما عملية ترميم-عادة سلمية- للنظام القديم واستبدال تدريجى لبعض أجزائه، والقيام ببعض الإضافات عليه مما يؤدي إلى نوع من التوافق بين المصالح المتعارضة دون إزالة النظام القديم نفسه.^٢ ويتم الإصلاح بقصد التهذئة وتخفيفا لحدة الظلم أو امتصاصا لقوة السخط أو نزولا على مطالب دعاة الإصلاح ونداءاتهم التى قد تكون مقدمة لتيارات ثورية تتجمع ثم تنفجر فى النهاية على طريق الثورة.

وهكذا نجد أن الثورة هى انتقال السلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب نتيجة لحركة اجتماعية ثورية تنمو نتيجة لتوترات تحدث داخل النظام السياسى يترتب عليه انفجار شعبى يحطم النظام السياسى القائم، ويؤدي إلى استيلاء الجماهير على السلطة السياسية، وإحداث تغيير مفاجئ وسريع فى توزيع القوة السياسية فى المجتمع، وفى توزيع عوائد النظام السياسى لصالح قطاعات أكبر من الشعب. ويمكن إيجاز أهم خصائص الثورة فى ثلاثة خصائص رئيسية هي: أولاً أنها حركة لجماعة تمثل قطاعا أكبر من المجتمع ضد جماعة أخرى أصغر منها مسيطرة على القوة السياسية فيه، وثانياً أنها تتضمن إلغاء وسائل المهادنة والمصالحة والحلول النصفية للمشكلات وتقوم على العمل المباشر والتصفية والحل الجذري، وثالثاً أنها تأتى بتغيير سريع ومفاجئ فى توزيع عوائد النظام السياسى، وفى وضع القوة السياسية فى المجتمع لصالح القطاعات الاجتماعية الأكثر شعبية، وفى نسق المعتقدات بما يتمشى مع الوضع الجديد للقوة السياسية والتوزيع الجديد

^١ كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة: عبد العزيز فهمي، مراجعة: د. محمد أنيس، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦)، ص ٢٦٥، ٢٧٦.

^٢ د. فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسى فى مصر. أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دراسات فى الاجتماع السياسى (١٣)، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ط ٣، ص ١٩.

لعوائد النظام.^١ وهى أيضاً وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال لتصور جديد لها.^٢

(١) الاتجاهات الفكرية لتفسير الثورة:

وتوجد أربع اتجاهات فكرية متميزة تناولت الثورة:^٣

(أ) ينطلق الأول من مفاهيم وتصورات اقتصادية، فالثورة فى أساسها ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية واضحة. وتحل وجهة نظر ماركس أهمية خاصة فى هذا المجال، أى أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر. وهناك وجهة نظر أخرى أكدها توكفيل هى أن الثورة تنشأ عن زيادة الرخاء.

(ب) أما الموقف الفكرى الثانى فينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية لكنها قد تنشأ نتيجة فشل المجتمع فى مواجهة المتطلبات الاجتماعية للجماهير.

(ج) يستند الموقف الفكرى الثالث إلى قضية أساسية هى أن الثورة تستند إلى إحساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذى يعيش فيه، ويعتبر تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون من علماء الاجتماع الذين عبروا عن هذا الموقف، إلا أن تحليلاتهما للثورة قد كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة وهكذا بدت الحركات الثورية فى نظرهما وكأنها حالات مرضية علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه.

(د) وينطلق الموقف الفكرى الرابع من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساساً باستبدال القوة السياسية. ويمثل هذا الموقف أرسطو ومكيافيللى ولوك. ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية فى ضوء المعنى السياسى للثورة إذ أنه دون وجود عنصر التغير السياسى فإنه يصعب وصف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغيرات ثورية.

^١ المرجع السابق، ص ١٥.

^٢ د. حامد عبدالمجيد السيد، مرجع سابق، ص ١٦٢.

^٣ د. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسى، المفاهيم وللتضاي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ط ٢، ص ٣٢٨-٣٣٥.

(٢) شرعية الثورة^١:

إن كل ثورة تسعى إلى إكساب نفسها قدراً كبيراً من الشرعية حتى قبل أن تظهر إلى حيز الوجود، وبدون هذه الشرعية تصبح الثورة عملاً لا معنى له إلا التمرد والعصيان. ولكن كيف تكون الثورة شرعية وهي تقوم خارج نطاق القانون ولا تعمل طبقاً لقواعده وتستخدم العنف لتحقيق أهدافها. إن الثورة تتمتع برضا جماهير الشعب، ومن ثم فإنها عمل شرعي. وهذه الشرعية تجعلها عمل يعلو القانون نفسه ولا يحتاج إلى مبرر قانوني، وأنه يكفيها الحصول على رضا الشعب وهو مصدر السلطات، وهذا الرضا يعطيها الحق القانوني في إصدار قواعد نظامية جديدة.

وحيث أن الثورة تعنى إعادة توزيع الثروة والسلطة بين فئات المجتمع، لذا كان هناك دائماً خاسرون وفائزون، وهناك منتفعون ومتضررون. ولأن الفوز والخسارة يحدثان بشكل حاد وفي فترة زمنية قصيرة فإن الثورة تصبح ظاهرة اجتماعية غير حيادية بالنسبة لكل من المواطنين والباحثين العلميين.^٢

(٣) شرعية الثورة في الشريعة الإسلامية^٣:

تعتبر فكرة مقاومة السلطة والخروج عليها عند جنوحها إلى هاوية الاستبداد والطغيان واحدة من المسائل الفقهية التي دار حولها جدل كبير في موروثنا السياسي الإسلامي بعد أن تحولت السلطة من خلافة راشدة إلى ملك عضوض. وقد تبلور ذلك الخلاف الفقهي إلى نظرية سياسية يمكن تسميتها بـ "نظرية الخروج والمقاومة في الفقه السياسي الإسلامي". ولقد اتفق العلماء على وجوب تقويم الحاكمين عند خروجهم عن قواعد النظام الاجتماعي العام أو إهمالهم لها، ومع هذا الاتفاق المبدئي فقد اختلفوا في وسائل التقويم فقد أدت الظروف التاريخية إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية هي : مدرسة الثورة أو الخروج، مدرسة الصبر، ومدرسة التمكن.

(١) مدرسة الثورة أو الخروج : ويعتبر الخوارج أول من نادوا بحق الخروج على الحاكم الجائر حيث أكدوا على أن من حق الفرد بل

^١ د. فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٥.

^٢ د. سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ، مقدمة، في، د. محمد الدين إبراهيم وآخرون، مصر العربية وثورة يوليو، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)، ط ١، ص ٧.

^٣ حنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

من واجبه الخروج على السلطان الجائر حتى ولو كان اختياره ابتداء وهو على التقوى والعدل، ولو كان ذلك سيؤدي إلى القضاء على الجماعة الخارجة. ومن هذا المنطلق كانوا يفضلون ألا يكون للخليفة أو الإمام عصبية تحميه حتى يمكن خلعه. كما أن بعض الاتجاهات الشيعية تؤيد مبدأ الخروج كالزيدية.

(ب) مدرسة الصبر: وتمثل فكر أهل السنة حيث يؤكدون على الصبر على الحاكم الجائر

(ج) مدرسة التمكن أو اشتراط القدرة : وهذه المدرسة تشترط تحقيق الإمكانات المبشرة بنجاح الثورة ضد الحاكم الظالم وتؤكد على عدم القيام بالثورة في حالة غياب التمكن، ومثل هذه المدرسة المعتزلة وجانب من أهل السنة.

وبجانب المدارس الثلاث السابقة نجد أن الشيعة وخاصة الإمامية يؤكدون على أن الإمام معصوم من الخطأ والزلل ومن ثم ليس لأحد أن يناقش ما يفعل أو يعترض على ما يشاء. وأن التكفير في هذا يعتبر إنكاراً لعصمته وتعدياً على قداسته. ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الإمام في فقه الشيعة إلا في باب الكفر بداهة.

وهكذا يمكن القول أن الثورة بمعنى الحركة الشعبية التي يقوم بها مجموع الشعب أو غالبية والتي تهدف إلى هدم النظام القائم، وبناء نظام جديد على أسس جديدة تتم خارج نطاق الشرعية القديمة. وهي تقوم لعدم الرضا عن الوضع القائم. وبنجاحها تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الشرعية.^١ إلا أنه لا توجد ثورة دائمة فأى ثورة لابد وأن تتحول إلى نظام سياسى دستورى ولكن هذا التحول لا يتم مباشرة وإنما يأخذ عدة مراحل.^٢

واتخاذ النظام السياسى من الثورة وأهدافها مصدراً لشرعيته يكون لفترة محدودة فأى مجتمع لا يمكن أن يعيش في حالة ثورة إلى ما لا نهاية، وهنا تبرز فاعلية النظام في إنجاز أهداف الثورة بحيث تكون الشرعية الثورية طريقاً للشرعية الدستورية.^٣

^١ المرجع السابق، ص ٣٢.

^٢ د. غاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٠.

^٣ د. حسنين توفيق، مرجع سابق، الهامش، ص ٩٢.

هـ- الشرعية الدستورية:

الشرعية الدستورية أو الشرعية القانونية أو كما أطلق عليها ماكس فيبر العقلانية القانونية هي من أهم مصادر الشرعية في العصر الحديث، ويستند هذا النمط من الشرعية -عند البعض- على قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة شغل المناصب وإخلائها وانتقال السلطة وتداولها وممارستها. ويوازي ذلك كله ويتداخل معه تقنين حقوق وواجبات المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية. فحقوق المحكومين هي واجبات السلطة حيالهم، وواجبات المحكومين هي حق السلطة عليهم.^١

إلا أن عدداً من الباحثين للذين تعرضوا لهذا الموضوع تجاوز هذا المفهوم الضيق أمثال كارل دويتش، وديفيد إيستون، سيف الدين عبدالفتاح.

(١) تناول كارل دويتش للشرعية الدستورية:

تناول كارل دويتش الشرعية الدستورية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية هي:^٢

(أ) شرعية الأصول:

هي الشرعية الدستورية بمعناها الضيق وتعني أن الحاكم حصل على السلطة وفقاً لقواعد قد حددها المجتمع سابقاً "في دستور مثلاً" لهذه العملية.

(ب) شرعية التمثيل:

وهي تعني أن الحاكم يمثل المحكومين، أي جاء عن طريق انتخابات نزيهة، ويتم تداول للسلطة بشكل سلمي.

(ج) شرعية الإنجاز:

يقوم هذا العنصر على التركيز على ما يحققه من هم في السلطة من إنجازات، وهو ما يمكن أن يلتقى مع ثلاثية الدكتور سيف الدين عبد الفتاح:^٣

^١ د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

^٢ النظر: د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)، مرجع سابق، ص ٣٠-٥٥.

^٣ د.سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية. نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٦٤٠.

(٢) تناول سيف الدين عبد الفتاح للشرعية الدستورية:

- شرعية الابتداء والتأسيس من حيث ضرورة توافر الشروط المؤهلة للوظيفة السياسية
- شرعية إسناد السلطة
- شرعية ممارسة السلطة السياسية

طبقاً لهذا المفهوم للشرعية الدستورية وطبقاً لتحليل كل من "كارل دويتش" لعناصر الشرعية الدستورية و"سيف الدين عبد الفتاح" يتضح أن الشرعية الدستورية علاقة بين كل من الإطار القانوني الموضوع مقدماً، والممارسة العملية لكل من الحاكم والمحكومين.

(٣) الشرعية الدستورية: العلاقة بين كل من الإطار القانوني والممارسة العملية:

(أ) الإطار القانوني: وهو شرعية الأصول كما يسميها كارل دويتش ويعنى :

وجود قواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدماً ولا يقصد بهذه القواعد القانون بمعناه الضيق أى القانون الصادر عن السلطة التشريعية فحسب بل القانون بالمعنى الواسع الذى يشمل كافة القواعد القانونية المدونة وغير المدونة وذلك طبقاً لتدرجها (المصادر النصية: الدستور والتشريع واللوائح ثم المصادر غير النصية: والتي تتمثل فى العرف والمبادئ العامة للقانون).

- تحدد هذه القواعد واجبات وحقوق كل من الحاكم والمحكوم بمعنى سيادة القانون أى خضوع الدولة بكامل هيئاتها وأفرادها لتلك القواعد.
- تنظم هذه القواعد طريقة شغل المناصب وتداول السلطة وكيفية ممارستها.
- تنظم تلك القواعد قيام وممارسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

(ب) الممارسة العملية: وتتمثل في :

- احترام القوانين من قبل كل من الحاكم والمحكومين: ويعنى خضوع كل من الحاكم والمحكوم للقانون. أيضاً تطبيق القانون فى كل الأوقات، وعلى كل ربوع الدولة، كما يجب ألا تعطل القوانين تحت أية مسمى سواء حالة طوارئ أو ظروف استثنائية.
- أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين من حيث الحقوق، والواجبات يحكمها القانون. وأن طاعة المحكومين لأوامر الحاكم تبرر على أساس صدور هذه القرارات من خلال الإطار القانونى المحدد سلفاً، وبموجب الاختصاصات المحددة للحاكم، وليس على أساس الولاء الشخصى للقائد.
- ومن خلال الممارسة العملية يحقق القائد الانجازات المطلوبة من خلال تقديم حلول للمشكلات المجتمعية الأمر الذى يتطلب ايجاد وتطوير المؤسسات السياسية التى تتعامل مع هذه المشكلات وذلك بقدر من المرونة والواقعية بما يتناسب مع مستوى التوقعات لدى المواطنين والا ترجعت شرعية القائد وتم تغييره بآخر فى انتخابات حرة ونزيهة، وذلك طبقاً للقواعد القانونية المعمول بها.
- وهذا النوع من مصادر الشرعية هو المصدر الرئيسى فى بناء الدولة القومية الحديثة فى الغرب ويرتبط فى ظهوره بظروف تاريخية وهيكلية حكمت مسيرة التطور الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات الغربية فى القرون الأربعة الأخيرة.¹

(٤) محددات نجاح النظام فى الاستناد للشرعية الدستورية كمصدر

للشرعية السياسية:

- تطور المجتمع: المرحلة التى يمر بها المجتمع من التطور والنمو تؤثر على نمط الشرعية الذى يتبناه المجتمع ويبرر شرعية النظام. فكلما كان المجتمع أقرب إلى ثقافة الحداثة كلما كان أقرب لانتشار قيم الرشادة والعقلانية. أيضاً لا يمكن أن نخفل تمايز وخصوصية المجتمعات المختلفة وما يتصل بها من أثر على موقع مصدر شرعية

¹ د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

معين بالنسبة لقيم وثقافة هذا المجتمع أو ذاك. كذلك للقيم السياسية السائدة دور في ترجيح مصدر شرعية دون الآخر، فهناك قيم تحث على المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين قيم وتعزز الاعتماد على الشرعية الدستورية على عكس قيم تحث على الدكتاتورية وتسلط السلطة واللامبالاة.

- درجة تعبير القوانين عن الإرادة الجماعية: لكي تكون هذه القوانين على قدر من الاحترام من قبل الحاكم والمحكوم لا يجب أن تعبر عن إرادة الحاكم فقط، بل يجب أن تعبر عن رغبات ومصالح وقيم مختلف القوى الاجتماعية. وهذا يعتمد على مدى تمثيل نواب الشعب عنهم وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، ومدى اتسام السلطة التشريعية بالاستقلال حتى لا يصير القانون معبراً عن مصالح ورغبات الحاكم. وبالتالي يصير القانون غير مقبول من قبل الأفراد ويتم تنفيذه من قبل السلطة الحاكمة بالإكراه مما يؤدي إلى تدهور شرعية النظام في نظر المواطنين فيتولد العنف والعنف المضاد.

- مرونة القوانين واستجابتها لمتطلبات التغيير وهي نقطة ترتبط بالنقطة السابقة بما يتناسب والإرادة العامة بحيث يتم تطوير القانون باستمرار ليستوعب المتغيرات الجديدة التي تطرأ على المجتمع بحيث يتم التغيير بطريقة منظمة وسليمة وإلا سوف يؤدي ذلك إلى اندلاع الثورة كوسيلة للتغيير إذا لم يتمكن النظام القانوني القائم من الاستجابة له.

- وجود قيادة سياسية مستنيرة تؤمن بقيم الرشادة والعقلانية، وتحترم القانون وتحث الجماهير على المشاركة الفاعلة وتتعامل معهم بشفافية، كما تمثل قوة المواطنين في احترام القانون، وتسمح للمواطنين بمراقبة ومحاسبة المسؤولين. وإذا فتحت القيادة السياسية الباب على مصراعيه للمشاركة والعمل السياسي، وكفلت حرية النقد من خلال وسائل التعبير المختلفة سينمو المجتمع وستتضح ثقافته السياسية، وتستقر مؤسساته السياسية. إن قيادة يمثل هذه السمات تصبح قيادة رائدة ولا تخشى التغيير وتضمن لنفسها مزيداً من الشرعية السياسية.

- دور القوى السياسية: في داخل كل مجتمع قوى محافظة تؤيد الوضع الراهن، بالإضافة إلى قوى إصلاحية تنبئ بالإصلاح السياسي والاعتماد على الشرعية الدستورية كمصدر أساسي للشرعية. ويتحدد

نجاح النظام فى الاعتماد على هذا المصدر على مدى قوة تأثير هذه القوى الإصلاحية فى المجتمع.

- **المناسسة السياسية:** تلعب المؤسسات السياسية دوراً محورياً فى ترسيخ الشرعية الدستورية وخاصة المؤسسات التمثيلية ومؤسسات المجتمع المدنى فى حين الشخصانية- أى الاعتماد على الفرد - تعزز الحكم المطلق وتناهض المشاركة الشعبية.

وخلاصة القول، يوجد مفهومان للشرعية الدستورية الأول: مفهوم ضيق وهو يعنى باختصار القواعد والقوانين، ومعنى واسع تناوله عدد من الباحثين السياسيين أمثال "كارل دويتش" و"ديفيد ايستون" حيث لم يكتف الأول بعنصر القواعد القانونية وإنما أضاف إليه عنصرى تمثيل السلطة للشعب، وفاعليتها. وعبر الثانى عنها بالشرعية البنوية أو المؤسسية. ولذلك يمكن تناول الشرعية الدستورية بحيث تشمل كل ما يتعلق بفاعلية ممارسة الشرعية الدستورية بالإضافة للقواعد والقوانين.

ثالثاً: التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من التحول أو التغيير السياسي أولهما التحول باستخدام العنف أو التحول عن طريق الثورة، وثانيهما التحول باستخدام الطرق السلمية في إطار ما تحدده القوانين القائمة. كما يمكن التمييز من جانب آخر بين التحول من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، وبين التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

وفي إشارة لأهمية الشرعية الدستورية يقول "شى جيفارا" (لا يمكن أن تتجح الثورة ضد حكومة جاءت إلى السلطة عبر شكل من أشكال الصوت الشعبى وتحفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية). وعلى الجانب الآخر لا يستطيع مجتمع ما أن يبقى فى حالة ثورية إلى ما لا نهاية، ولكن الشرعية الثورية تصبح تمهيداً للوصول للشرعية الدستورية، فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة تكون لفترة محدودة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التى وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً فى خطوات جادة على المستويين الداخلى والخارجى، ووضع أسس وقواعد للعملية السياسية لكى تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

وتعتبر ظاهرة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من الظواهر المركبة والمعقدة التى يمكن تناولها من أكثر من جانب، ومع ذلك يمكن تحليلها إلى خمسة عناصر رئيسية وهي:

- ١- مفهوم التحول
- ٢- أسباب التحول
- ٣- مراحل التحول
- ٤- أنماط التحول
- ٥- دور القيادة السياسية فى التحول

١ - مفهوم التحول:

يشير مفهوم التحول لغة إلى التغيير والنقل، فيقال حول الشيء أى غيره أو نقله من حال إلى حال^١، ويقابل كلمة التحول فى اللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعنى المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة إلى حالة أو مرحلة أخرى.^٢

أما التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فيعنى التحول أو الانتقال من نظام تكون الشرعية الثورية مصدر شرعيته الرئيسى إلى نظام سياسى تكون الشرعية الدستورية المصدر الأساسى لشرعيته. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاوز فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية، أو التقاليد، أو الأيدولوجيا، أو الإنجاز.

٢ - أسباب التحول:

هناك عوامل متعددة قد تؤدي إلى - أو تعجل من - عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ويمكن تقسيمها إلى:

أ- عوامل داخلية

ب- عوامل خارجية

ويختلف تأثير العوامل المؤدية إلى التحول إلى الشرعية الدستورية - سواء الداخلية أو الخارجية- من حالة إلى أخرى كما تختلف قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل ليس فقط لاختلاف الظروف المكانية والموضوعية ولكن أيضاً لاختلاف الظروف الزمنية.

^١ أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي فى المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

^٢ أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي فى الصين، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٢٠.

أ- العوامل الداخلية:

تتعدد العوامل الداخلية والتي لها تأثير على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ومنها ما يلي:

(١) التغيير فى مدركات القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التى تكف عن أو تحد من عملية التحول. وكذلك دورها فى نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة تتمكن من مواجهة مشكلات التحول من معارضة المتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وجعل سيادة القانون أمر واقع يطبق على الجميع...

فلكى يدرك القائد أن عملية إدارة التحول تعد من أهم أدواره ووظائفه يتطلب ذلك منه قدراً كبيراً من الفطنة والذكاء والحساسية والوعى بمطالب الجماهير وإدراك لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع.

والتغيير فى مدركات القيادة السياسية يأتى نتيجة تغيرات داخلية وخارجية مما له الأثر على توجهها نحو التحول والإصلاح السياسى بشكل عام.^١

(٢) اختفاء القيادة الكاريزمية:

قد يكون فى اختفاء القيادة الكاريزمية سبب من أسباب التحول إلى الشرعية الدستورية. لأن غياب القيادة الكاريزمية عن الحكم يؤدى إلى فراغ داخل النظام السياسى، لذلك تحاول القيادة السياسية الجديدة البحث عن مصدر شرعية تضاهى به شرعية الكاريزما للقيادة السياسية السابقة. ولا نجد أكثر جاذبية ولا أقرب إلى الجماهير من نمط الشرعية الدستورية الذى يلتف حوله غالبية فئات المجتمع على اختلاف توجهاتها السياسية مما يزيد من شرعية كل من القيادة والنظام.

ويمكن فى هذا الإطار الاستشهاد بتجربة مصر حيث أحدث اختفاء كاريزما جمال عبد الناصر فجوة كبيرة فى جدار شرعية النظام السياسى كله، وسعت القيادة الجديدة - التى تختلف فى خصائصها كلية عن خصائص شخصية جمال عبد الناصر التى استقطبت الولاء الشعبى - إلى ملء هذا الفراغ بتأكيد الطابع المؤسسى للنظام السياسى وتنشيط دور

^١ انظر: أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

^٢ أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

المؤسسات^١، والاعتماد على الشرعية الدستورية فى إطار محدود- كمصدر أساسى لشرعية كل من القيادة والنظام.

(٣) تراجع شرعية النظام:

تواجه بعض النظم الثورية بعد فترة من الزمن أزمة فى شرعيتها نتيجة إخفاقها فى تحقيق ما وعدت به وسعت إليه، أو نتيجة لتحول فى القيم المجتمعية إلى قيم تشجع على المشاركة السياسية والتعددية السياسية وقيم سيادة القانون مما يؤدى إلى أحد احتمالين الأول هو اللجوء إلى العنف كبديل للشرعية - تحت شعار الحفاظ على الثورة من أعدائها- من قبل النظام غير معترف بالمشكلة مع قدرته على معالجتها بشكل سلمى أو إشارة صراع خارجى يلفت به أنظار المواطنين بعيداً عن مشكلاتهم الأساسية. أما الاحتمال الثانى فهو البحث عن مصدر شرعية جديد يعتمد على سيادة القانون والمؤسسات والأداء الناجح ألا وهو الشرعية الدستورية.

إن عدم قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة أو توجيه التفاعلات المختلفة بما يحول دون صدام المصالح المتصارعة يؤدى إلى تدنى شرعيته مما قد يدعو إلى تغييرات سياسية لصالح الشرعية الدستورية وزيادة فاعليتها.

(٤) دور القوى والمؤسسات السياسية:

يأتى دور المؤسسات السياسية الوسيطة أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المدنى فى مقدمة العوامل التى تؤدى إلى التحول الديمقراطى والتحول إلى الشرعية الدستورية وعلى حد تعبير صمويل هنتجتون أن المؤسسات والجماعات الوسيطة هى التى توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع ومن ثم المساعدة على التحول وهذا ما أكدته توكفيل من قبل عندما توصل إلى أن تلك المؤسسات أهم مصدر للحبوة الديمقراطية والخبرة والتدريب على التنافس والمساءلة والمشاركة.^٢

^١ أمانى عبدالرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات، مرجع سابق، ص ١٢٣.

^٢ عبد الهادى عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية فى مصر ١٩٧٤-١٩٧٧ رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ٣٠.

كما يلقي التحول إلى الشرعية الدستورية تأييد القوى الاقتصادية لتحقيق الاستقرار وتأمين الحقوق الفردية وتهيئة المناخ السياسى الملائم للتحول الاقتصادى المنشود نحو الحرية الاقتصادية. أيضا يعد التحول إلى الشرعية الدستورية مطلباً شعبياً وخاصة الشباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التى سادت فى مرحلة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة فى السلطة والثروة.

(٥) ثورة المعلومات:

لثورة المعلومات انعكاساتها على عملية التطور السياسى والديمقراطى بشكل عام لأنها تنهى احتكار النظم الحاكمة للمعلومات وتساهم فى نشر الوعى السياسى لدى المواطنين. كما أن ثورة المعلومات والاتصالات تعزز دور المعارضة السياسية. فإذا كان الكاسيت قد لعب دوراً مهماً فى الثورة الإيرانية التى أطاحت بحكم الشاه، وفتحت الباب أمام تأسيس جمهورية إسلامية فى إيران وذلك من خلال نشر خطب الإمام الخمينى فى صفوف الإيرانيين، فإن قوى المعارضة اليوم تستطيع أن توظف الفاكس والانترنت فى فضح ممارسات النظم الحاكمة ونشر أفكارها فى صفوف المواطنين وحشد التأييد الشعبى لصالحها.^١

ب - العوامل الخارجية:

يعد العامل الخارجى من أهم العوامل المؤثرة على التحول فى العقود الأخيرة. إن هذا التداخل بين الداخل والخارج يعد أحد نتائج عصر العولمة، والذى تجاوز حدود ما يسمى بالسيادة الوطنية ويحاول أن يتعدى على خصوصية المجتمعات.

(١) رغبة النظام فى الاندماج فى المجتمع الدولى:

قد يكون التحول ناتج عن رغبة النظام فى الاندماج فى المجتمع الدولى ومنظّماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقى مساعدات

^١ د. حسنين توفيق، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطى فى العالم العربى، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد: ١٣٩، السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤، ص ٨-١٠.

ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تشترط القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، أهمها دعم الحريات العامة ومسيرة حقوق الإنسان والمساواة بما يعنى ذلك تداول السلطة والانتخابات النزيهة.^١

(٢) الضغوط الخارجية:

تضغط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية. إذ نجد أنها تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسئولية الشعبية إذا ما أرادت الدولة المستقبلية للمنع أن تستخدمها بفاعلية في التنمية.^٢

كما قد تلعب تلك الدول والمنظمات دور المراقب لتطور الأوضاع فى الدول التى تمر بعملية التحول، بل وقد تتدخل كوسيط فى الصراعات التى تمر بها هذه المجتمعات، وكمراقب للعمليات الانتخابية بحيث تمثل عائقاً أمام هذه النظم فى تزوير نتائج الانتخابات وإلا فسيرتفع صوتهم بإدانة التزوير والمخالفات أمام الرأى العام الداخلى والعالمى.^٣

إلا أنه أصبحت الديمقراطية أداة لبعض الدول الكبرى - وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية- للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

(٣) المحاكاة:

وهى تعنى وجود نماذج أخرى سابقة، فالتحول السياسى الديمقراطى الناجح فى دولة ما قد يشجع على التحول فى دولة أخرى إما لأنها جميعاً تواجه مشكلات مماثلة وتعتبر الديمقراطية دواءً ناجحاً لتلك المشكلات أو لأن الدولة التى حققت نجاحاً فى التحول إلى الشرعية الدستورية تعد مثلاً سياسياً وثقافياً يحتذى به.

ويستفيد من الدولة النموذج كل من الحاكم والمحكومين فى الدولة الثانية من حيث معرفة الصعاب التى واجهتها والتى تغلبت عليها والأخرى التى

^١ عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطى، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد: ٨٦، السنة العاشرة، ٢٠٠٠، ص ٢.

^٢ نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص ٣٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٧.

ينبغي التغلب عليها.^١ ولا يقتصر دور المحاكاة هنا على الدول المجاورة والإقليمية فقط فالنطور في وسائل الإعلام يحض هذا الافتراض.^٢

٢- مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

لقد سبق الحديث عن تعدد أنماط الشرعية السياسية وأنه يمكن أن يتجاوز نمطين للشرعية أو أكثر في نفس الفترة الزمنية وفي نفس المكان، ولكنه يكون الوزن النسبي دائماً لأحد هذه الأنماط والذي يختلف من دولة إلى أخرى. كما سبق الإشارة إلى أن أنماط الشرعية تختلف من مكان لآخر كما أنها تتغير طبقاً لتطور وتغير الظروف المجتمعية في نفس المكان.

ومع تحول الثورة إلى الدولة تتغير الشرعية من حيث تصور المجتمع لمفهومها وفي أفضلية نمط على آخر وتبنيه لهذا النمط أو ذاك. والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هو في مقدمة أهداف الثوار سابقاً ومسئولية النخبة الحاكمة بعد نجاح الثورة. ولكن هل يحدث هذا التحول دفعة واحدة أم بالتدريج وعلى مراحل.

وبالرجوع إلى تطور الثورات السياسية السابقة نلاحظ أن التحول كان على مراحل مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل حالة من هذه الحالات. كما أن التحول الديمقراطي في الدول المختلفة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مر أيضاً بمراحل متعددة.

وفي إطار كل ما سبق يمكن تصور ثلاث مراحل أساسية للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا توجد حدود زمنية فاصلة في الواقع بين تلك المراحل، وإنما الواقع يقول بتداخلها، كما أن كل حالة ثورية لها خصوصيتها والتي تختلف عن الأخرى.

^١ المرجع السابق، ص ٤٠.

^٢ أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، مرجع سابق، ص ٢٩.

أ- مرحلة الشرعية الثورية:

وهى المرحلة التى تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة. وهناك افتراض يقوم على أن الأعوام التى تلى تفجر الثورة -أى خلال هذه المرحلة- ليست بأفضلها حيث أن الحكومات الثورية غالباً ما تنسم بعدم الكفاءة بالإضافة إلى مناخ التوتر والاضطرابات الناشئ عن أعمال الثورة وعن تنازع الولاءات.^١ وبعد الثورة قد ينشأ موقف لا توجد فيه مؤسسات سياسية أو قواعد وطرق متفق عليها للحركة والعمل فى المجال السياسى. وهكذا فإن كل شئ يعتمد على الأشخاص، وقوة الفرد الواحد تبدو أكثر وضوحاً وتحديداً.^٢

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين : الأولى وهى تمثل مرحلة الازدواجية، والثانية هى مرحلة المركزية.

(١) مرحلة الازدواجية:

وهى تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة وهدم النظام القديم. فى هذه المرحلة يستعين الثوريون بمجموعة من المعتدلين - وهم يميلون إلى الحلول الإصلاحية- لتشكيل أول حكومة رسمية بعد قيام الثورة وذلك لأن الثوريين لا يكون لديهم الخبرة الكافية للقيام بأعباء الحكم. تستمر مرحلة الازدواجية فى الحكم لفترة ثم يقع الخلاف بين المعتدلين المشككين للحكومة الرسمية والثوريين المشككين للحكومة غير الرسمية، ثم يتبادل الفريقان الاتهامات وينتهى الصراع لصالح الثوريين.^٣

(٢) مرحلة المركزية:

يأتى غالباً على قمة النظام فى هذه المرحلة قيادة سياسية كاريزمية تعمل على تجميع وتركيز كل السلطات فى يدها، ونتيجة لنجاحها فى تحقيق أهداف أساسية للمجتمع يرسم الناس للقائد صورة القائد الملهم والمنقذ. وهو يتصرف

^١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ٤٩.

^٢ د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسى والتحول الديمقراطى، (المنصورة:دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٥٢٥.

^٣ د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسى فى مصر. أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤١.

كحاكم مطلق ولكن باسم الشعب لأنه يرى فيه تجسيدا للثورة ولروح الشعب وأمله.^١

ثم تبدأ عملية فرض العقيدة السياسية للثورة وقيمتها الجديدة. كما تميل النخبة الجديدة إلى النظر إلى المعارضة لا على أنها مجرد معارضة سياسية بل على أنهم أعداء يجب إبادتهم، وهذا مما يزيد العنف ويرجع ذلك التعصب إلى اعتقاد قادة الثورة بأنهم على حق مطلق.^٢

ويملأ الثوريون كواثر الدولة ومؤسسات النظام الجديد مع سعيهم للمحافظة على النظام الثوري الجديد وصيانة الشرعية الجديدة، فتنمو أجهزة الأمن والقمع، وتسخر أجهزة الإعلام للتبشير بالفكر الجديد ودحض ما عداه مع إقصاء للقوى السياسية الأخرى ومحاربتها.^٣

ولا يقتصر فرض مبادئ وقيم الثوار على داخل البلاد بل إنه يتعداها إلى الخارج حيث يحاول الثوريون نشر مبادئهم في خارج البلاد. وعادة ما يؤدي ذلك إلى تورط الثورة في صراعات والتزامات خارجية، وقد يترتب على ذلك قيام الحروب مع دول أخرى. وتساعد مثل هذه الحروب على تركيز السلطة في يد القائد السياسي.^٤

وقد يصدر النظام السياسي الجديد دستوراً جديداً للبلاد يعبر عن هذه المرحلة ينص على سلطات واسعة للقيادة السياسية، ولكن أول من ينتهكه رجال الثورة. ويتمتع نظام الثورة في البداية بشرعية سياسية مرتفعة يعبر عنها كم الرضا والتأييد الكبيرين للثورة ورموزها، وتجد تبريرها في التغيير الشامل للواقع الفاسد من وجهة نظرهم. ولكن بعد فترة قد يؤدي الإسراف في استخدام العنف تجاه عناصر المعارضة إلى اهتزاز شرعية النظام.

^١ المرجع السابق، ص ٤٤.

^٢ المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٥.

^٣ د. خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في: د. على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)، ط ٢، ص ٣٤.

^٤ المرجع السابق، ص ٤٥.

ب- مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة باختفاء القيادة الكاريزمية، ووصول قيادة جديدة لقمة النظام تكون أكثر تقبلاً لفكرة الإصلاحات السياسية وأكثر إيماناً بالأفكار الديمقراطية، فتسمح بمساحة أكبر من الحريات السياسية والنقد، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤسسات السياسية في إدارة شئون الدولة لشغل الفراغ الذي تركته القيادة الكاريزمية السابقة.

وتتميز هذه المرحلة بالتمييز بين المتشددین والمعتدلين /الإصلاحيين، وتحدث هذه الانقسامات نتيجة انخفاض شرعية النظام، واختلاف مصالح كل فريق منهم الأول مصلحته في البقاء في الحكم والحفاظ على الوضع الراهن والثاني تتمثل مصلحته في إجراء إصلاحات سياسية والتحول للشرعية الدستورية.

ويشير "لارى دايمود" إلى أنه لم يكن هناك تحول ديمقراطي لم تكن بدايته نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الانقسامات داخل النظام نفسه ما بين المتشددین والمعتدلين فهذه الانقسامات هي الديناميكية الأساسية لعملية التحول. إن الضغوط الداخلية لا تقف عند الإصلاحيين فقط ولكن الكثير من الناس لا يزال يطالب الحكومة بتنفيذ ما وعدت به الثورة ونظامها على مدى سنوات.

كما أن في هذه المرحلة تترادف الضغوط الخارجية للتأثير على توجهات كل فريق سواء من قبل الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية.

ونلاحظ في هذه المرحلة تجاوز الشرعية الثورية جنباً إلى جنب مع الشرعية الدستورية مما قد يكون تعبيراً عن طبيعة المرحلة الانتقالية، حيث توجد قوانين استثنائية جنباً إلى جنب القوانين العادية بالإضافة إلى أجهزة أمن استثنائية مع أجهزة أمن نظامية، ومحاكم نظامية مع محاكم استثنائية، ويمكن أن تجهض محاولات التحول أو تقف عند الحد الذي تسمح به القيادة السياسية والنخبة السياسية.

ج- مرحلة الشرعية الدستورية:

فى هذه المرحلة تتزايد الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية للدستورية. وتترك القيادة السياسية فى هذه المرحلة أن تكاليف بقائها فى السلطة تصبح مرتفعة ومن الأفضل استكمال مسيرة التحول، نظراً لاختلاف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من حيث الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدولية. والتي تتطلب التحلل من القيود السابقة على الحريات والتي كانت تبرز من قبل بالحفاظ على النظام الجديد من أعداء الداخل والخارج.

إن مصدر الشرعية الثورية لم يعد قادراً على إقناع الجماهير وخاصة الشباب منهم الذين لم يعاصروا النظام السابق على الثورة ولا الثورة. إنهم يريدون المزيد من الحريات وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ولا سبيل عن تبني مصدر جديد للشرعية السياسية يلقى التأييد والمساندة من هؤلاء الشباب.

وتتسم هذه المرحلة بنمط قيادة سياسية يتسم بروح المبادرة والمشاركة قادر على إدارة عملية التحول عن طريق التفاوض مع القوى السياسية المختلفة من أجل الاتفاق على وضع قواعد عامة ديمقراطية للعملية السياسية وجذب وتشجيع الشباب على المشاركة السياسية.

إن إلغاء القوانين الاستثنائية يأتي فى مقدمة الإنجازات فى هذه المرحلة. إلى جانب تشجيع منظمات المجتمع المدني على العمل والانتشار والفاعلية، والعمل على انتشار السلطة وتداولها بشكل سلمى عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وزيادة دور البرلمان فى الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها بالإضافة إلى دوره فى التشريع، ونشر ثقافة المشاركة والتعددية والاختلاف.

فى هذه المرحلة تندمج المؤسسات الاستثنائية مع المؤسسات النظامية ويصدر تدريجياً العفو عن المحكوم عليهم لأسباب سياسية. ثم تبدأ عودة المبعدين والذين تركوا البلاد فى بداية الثورة عن أرض الوطن، وتدرجياً يدخل بعضهم إلى معترك التنافس السياسى للمشاركة فى الحكم. ونتيجة لذلك تبدأ القوة السياسية فى الانتشار والنخبة السياسية فى التنوع الاجتماعى ويصبح النظام أميل إلى الديمقراطية حيث تنتشر قيم حرية الفكر وتحل

الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية وتميل القيادة السياسية فى هذه المرحلة إلى عدم استخدام العنف والعمل من خلال القانون^١.

وتتميز هذه المرحلة بالحرية الاقتصادية ويؤدى ذلك إلى ارتفاع كبير فى الأسعار فتنتشر المعاناة الاقتصادية بين الطبقات الفقيرة. وتكون هذه المعاناة أوسع انتشاراً من المرحلة السابقة، وقد تحدث بعض الإضطرابات نتيجة لذلك^٢.

إن العنف فى المرحلة الأولى والتضخم فى هذه المرحلة جعللا الثورة عبئاً ثقيلاً على المواطنين. إن الثورات تسرف فى الوعود التى تقطعها على نفسها للشعب مما يجعل الناس يحلمون بجنة الله على الأرض. وبالرغم من أن الثورات تحقق الكثير للشعب فإنها لا تقدر على تحقيق كل وعدها وهذا يؤدى إلى خيبة الأمل بالنسبة للشعب نتيجة للحرمان النسبي. كما قد يؤدى التحول السريع إلى نوع من التسبب مما قد يدفع القيادة السياسية أن تحاول فرض القيود على السلوك السياسى حتى يستقر النظام ويتم التحول فى سهولة ويسر^٣.

وفى ظل هذه الحيوية السياسية والحراك السياسى تبدأ الشرعية الدستورية فى الاستقرار بعد أن تشكلت على مدى المراحل السابقة. ويتحقق للشعب حقه فى قبول أو رفض هذه القرارات أو تلك، بعدما تأكد للحاكم أن الشعب أساس الشرعية وأنه مصدر السلطات.

٤- أنماط التحول:

قدم "صامويل هانتجتون" ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطى من خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطى. وتشكل هذا التحول من خلال التفاعل بين عنصرين أساسيين هما القيادة السياسية والمعارضة السياسية. ويمكن

^١ د. فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٨.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.

لمزيد من التفاصيل عن إسرار الثورات فى الوعود للشعب انظر تكرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة: عبد العزيز فهمي، مراجعة: د. محمد أنيس، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦)، ص ٢٩٠-٢٩١.

الاستفادة منها في تحديد أنماط التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية مع توضيح دور القيادة السياسية في أي منها.

أ- التحول من أعلى:

وهو يأتي بمبادرة من القيادة السياسية، وتلعب فيه القيادة السياسية دوراً حاسماً، ولعل هذا المسار هو الذي يطلق عليه "صامويل هاننتجتون" في تناوله لأنماط التحول الديمقراطي "التحول Transformation"، ويميز البعض داخل هذه الآلية بين مسارين فرعيين هما:^٢

– التحول بمبادرة من قيادة سياسية مدنية

– التحول بمبادرة سياسية عسكرية

ويرى البعض أن النظم العسكرية تعتبر أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي بشكل عام إذ يعرف القادة العسكريون أنفسهم بأنهم حكام غير دائمين للبلاد فيقدمون تصوراً مؤداه أنه بمجرد أن يقوموا بتصحيح الأخطاء وإزالة الشرور التي دفعتهم إلى الاستيلاء على السلطة سيعودون فوراً إلى نكثاتهم ويأخذون المبادرة بالتحول.

وتتميز القيادة السياسية هنا بأنها إصلاحية تؤمن بفكرة الإصلاح والأخذ بمبادئ الديمقراطية في الحكم مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق في عهد "جورباتشوف".^٣

ولا يعني ذلك أن يصاحب كل التحولات من هذا النوع تغييراً في القيادة أو تخلي القيادة عن السلطة. بل يتحدد ذلك تبعاً لقوة الضغوط المطالبة بالتحول، وإيمان القيادة السياسية بأن التحول يخدم مصالحها على المدى الطويل. فكما أن بيدها بدء التحول يمكنها أيضاً الرجوع عنه إذا تعارض مع

^١ صامويل هاننتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط١)، ١٩٩٣، ص ١٩٧.

^٢ عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب ١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

^٣ أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، مرجع سابق، ص ٣٠.

مصالحتها وذلك من خلال احتفاظها بقدر من السلطة يتيح لها مقاومة الإصلاحات عند اللزوم.^١

ب - التحول عن طريق التفاوض:

وتأتى هنا المبادرة مشتركة من قبل القيادة والمعارضة معاً، وتختلف أسباب إتباع هذه الآلية من حالة إلى أخرى، منها فقد النظام للشرعية، وانهيار الأيدلوجية القائم عليها، وتردى الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. هذه الأسباب بعضها أو جميعها قد تدفع القيادة السياسية نحو القبول بالدخول فى مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. وتقبل تلك القوى المفاوضات لتأكدوا من عدم قدرتها على الإطاحة بالحكومة مع تحقق الحكومة من عدم قدرتها على كبت المعارضة وعدم جدوى وسائل القهر. إذ يتطلب الأمر تساوى نسبي فى قوة الطرفين وعدم تأكد أيهما من قدرته على التغلب على الطرف الآخر. وكذلك اعتراف كل منهما بقدر من الشرعية للآخر (الحكومة باعتبارها لها الحق فى الحكم والمعارضة باعتبارها ممثل شرعى عن قطاع هام فى المجتمع).^٢ ويطلق "صامويل هانتجتون" على هذه الآلية "الإحلال التحولى Transformation Replacement". وبما أن الهدف من هذه المواقف هو الاتفاق على قواعد الحكم، لذا ينبغي أن يتفق أطرافها على تقديم تنازلات متبادلة للوصول لحل وسط (ويتأثر هذا بالثقافة السياسية السائدة من حيث تفضيل حلول الوسط والتأكيد على قيم التسامح).^٣

ج - التحول من أسفل: التحول من خلال الشعب

غالباً ما يكون استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات داخلية اقتصادية وسياسية حادة إلى جانب ضعف القيادات القائمة على تلك النظم فى مواجهة

^١ حالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطى فى أعقاب ١٩٨٦-١٩٩٦. دراسة تحليلية فى الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ١٩٩٩، ص ص ٤٤-٤٥.

^٢ المرجع السابق، ص ص ٤٥-٤٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٦.

القوى المعارضة بالقدر الذى يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم والوصول للسلطة.^١ وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة إلى تحديد طبيعة النظام الذى يريدون إقامته. وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل: الكفاح لإسقاط الحكومة، وسقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة. ويطلق "صمويل هنتجتون" على هذه الآلية "الإحلال Replacement".^٢

٥- دور القيادة السياسية فى التحول:

تعد ظاهرة القيادة السياسية ظاهرة ديناميكية تتسم بالحركة المستمرة من قبل القيادة فى التعامل مع المواقف المتجددة التى يواجهها المجتمع. وحتى تصير القيادة فعالة فى مواجهة هذه المواقف يجب أن تتكيف أساليبها فى التعامل بما يتفق مع خصائص المواقف وسمات وقدرات المجتمع.

كما يشار إلى القائد بأنه المتغير المستقل فى حركة النظام، فهو يمتلك القدرة على المبادرة فى دفع حركة المجتمع. وأنه من أهم العوامل التى تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وفى نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة وقادرة على تقييم المواقف وحسن توقيت القرار.

ويمكن تناول دور القيادة فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال عدة نقاط رئيسية:

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية

ب- محاور التحول

ج- القيود التى تحد من دور القيادة السياسية

^١ أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٣٢.

^٢ صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة. التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٢١٧.

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية:

هناك رأى يقول بأن الدور الذى يقوم به القائد السياسى فى النظام السياسى يفرض عليه أن يلغى تأثيره الشخصى، وأن يتبع سياسات تتبع من متطلبات الدور ذاته، ولكن الواقع يقول أن القائد ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وعقائد مؤسسة اجتماعية، ولكنه فاعل نشيط فى إعطاء تلك المصالح والتصورات والعقائد معانى محددة. فإذا كان من الصحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسى فإن تلك المصالح تكتسب أبعاداً محددة من خلال رؤية القائد السياسى لتلك المصالح ووسائل تحقيقها. كذلك يتصرف القائد فى الموقف السياسى طبقاً لعقائده وتصوراته عن الأسلوب الأمثل للتعامل مع الموقف.^١

كما أن الدرجة التى يشعر بها القائد نفسياً من أمان وثقة بالنفس سوف تؤثر على اختياره لسياساته. فالثقة الشديدة بالنفس تشجع القائد على أن يقوم بأعمال يعتقد أنها لازمة لتحقيق هدفه حتى وإن كانت تمثل مخاطرة وتجلب بعض الانتقادات ضده مما يؤثر على التأييد الشعبى له. بينما القائد المتردد يخشى الذين حوله ويخشى خلعه وتتغلب على سياساته سمات التردد والمراوغة والعمل على تغيير آراء منتقدى سياساته بأى أسلوب.^٢

وهكذا يمكن القول أن السمات الشخصية للقائد يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على التحول من حيث اختيار التحول كهدف رئيسى من ناحية، وفى اختياره للوسائل اللازمة له والدرجة التى يقف عندها التحول. كما أن اختيار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هدفاً أساسياً للقائد السياسى يرجع إلى عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية سبق تناولها فى بداية هذا المبحث، وبمدى اقتناعه بهذا الهدف وإصراره عليه وبمدى اتفاق هذا الهدف مع قيم وأهداف الجماعة فى هذه المرحلة، وبمدى مرونة الوسائل التى يستخدمها لتحقيق هذا الهدف واستجابة المواطنين وتعاونهم معه.

^١ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ط ٢، ص ٣٧٣-٣٨٣.

^٢ نزيهين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى إفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص ٢٤.

ب- محاور التحول:

يقوم التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية على التراكم التاريخي حيث يستلزم إصلاحات متعددة ومتتالية يكون للقائد السياسى دور مهم فيها، إن هذا التحول يجب أن يحدث تغييراً أو تحولاً فى شكل النظام، وفى نمط ممارسة الحكم، وفى العلاقة بين السلطات والعلاقة بين القائد والقوى السياسية المختلفة. ويمكن تصور محاور أربعة للتحول تتشابه وتتداخل مع بعضها البعض يكون للقائد دور كبير من خلالها وهي:

(١) المحور الدستورى والقانوني

(٢) محور الأبنية والمؤسسات السياسية

(٣) محور الإنجازات

(٤) محور الثقافة السياسية

(١) المحور الدستورى والقانوني:

وهو الشرعية الدستورية بمعناها الضيق^١، ولا يستقيم التحول إلى الشرعية الدستورية بدون مراجعة للقواعد القانونية، وهو ما يمكن تسميته بالإصلاح القانوني بحيث يحوز القانون على رضا أفراد المجتمع سواء من خلال تغيير أو تعديل أو استحداث تشريعات وقوانين جديدة. وتأتى تصفية الإجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارئ فى مقدمة الخطوات اللازمة للتحول فى المجال التشريعى إلى جانب وضع دستور وقوانين ديمقراطية.

إن إصدار دستور للبلاد يعد مطلباً شعبياً وعنصراً مهماً من عناصر هذا المحور إلا أنه يجب توفر عدة مبادئ فى هذا الدستور وهي: لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب، سيادة القانون، عدم الجمع بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة، تداول السلطة. وهذه المبادئ يتم تجسيدها فى مؤسسات دستورية تكفل أمرين جوهريين أولهما: تنظيم السلطات فى الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة، وثانيهما كفالة الحقوق والحريات

^١ د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد، بحث فى الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص ٣١.

العامه. وهذه المبادئ الديمقراطية لا تكتمل في دستور دولة ما إلا بعد أن تمر تلك الدولة بتحويلات سياسية وثقافية.^١

وتتسم القواعد القانونية بالوضوح والاستقرار طالما كان القانون معبراً عن رغبة ومصالح وإرادة أفراد المجتمع أولاً - وهنا تبرز أهمية المشاركة من جانب المواطنين في رسم القوانين ومراقبة تنفيذها - وإذا اقتنع كل من الحاكم والمحكوم بضرورة احترام القانون ثانياً.^٢ في حين أن القوانين في الدول المتخلفة لا تأتي تعبيراً عن إرادة الجماعة بقدر ما تأتي تعبيراً عن إرادة ومصصلحة القائد والفئة المحيطة به. فالقائد هو الذي يصنع القانون في الكثير من الأحيان وما على البرلمان سوى إقرار هذه القوانين وإضفاء شرعية صورية عليها خاصة وأن السلطة التشريعية في الكثير من الأحيان لا تمتلك استقلالية بل تعد امتداداً للسلطة التنفيذية. كما أن القائد قد يعطل أو يلغي الدستور أو بعض مواده، وقد يمارس العنف ضد المواطنين متخطياً حدود القانون ونتيجة لذلك تنخفض ثقة المواطنين في القانون وتتأقصر شرعية النظام.^٣

وقد يحترم القائد الدستور خوفاً من أية ردود أفعال داخلية عنيفة رداً على أية محاولة من جانب القائد للالتفاف حول مواد الدستور أو خوفاً من ردود الفعل الخارجية خاصة إذا كانت الدولة تعتمد على المساعدات الدولية. ومن أهم مؤشرات هذا الاحترام احترام القائد لمبدأ تداول السلطة والتقييد بفترة محددة للحكم يحدها الدستور.^٤

إن سيادة القانون ضماناً أساسية لحقوق الأفراد وحياتهم في مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بين المحكومين بغض النظر عن سلطتهم ونفوذهم لما تشمله تلك القوانين من أحكام عامة ومجردة. إلا أن البعد الدستوري القانوني بمفرده لا يكفي بل يستلزم العديد من الأبعاد الأخرى لضمان فعالية القوانين منها وجود مؤسسات وأجهزة لممارسة الرقابة على

^١ على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي العدد: ١٧٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٥١-٦١.

^٢ حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٩٨-٣٩٩.

^٤ أحمد إبراهيم محمود، لنتخابات غانا. التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، افاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠١، ص ٤٢.

النخبة الحاكمة مثل الرقابة القضائية والرقابة الشعبية التي يمارسها الرأي العام وأجهزة الإعلام.

(٢) محور الأبنية والمؤسسات السياسية:

أطلق "ديفيد ايستون" على الشرعية الدستورية الشرعية البنوية/المؤسسية في إشارة منه لأهمية المؤسسات.^١ ويرى "مايكل هدمسون" - في عرضه للقواعد الممكنة لبناء الشرعية: القاعدة الشخصية، والقاعدة الأيدلوجية، والقاعدة البنوية - أن القاعدة البنوية هي تلك التي تتبع من المؤسسات وبقدر ما يكون الحكم متناسلاً يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم.^٢

ويلتقى كل من "ايستون" و"مايكل هدمسون" في ذلك مع القائلين بأهمية عملية المأسسة مثل "جورج بوردو"، و"صامويل هانتجتون" ويحدد الثاني العملية بأنها "مسار تكتسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقراراً وقيمة لذاتها". هذا الاستقرار يصبح ممكناً إذا تحولت المؤسسات من بنى بدائية إلى بنى معقدة، مستقلة بعض الشيء، متماسكة في بنائها الداخلي وقادرة على التأقلم مع التطورات والتحويلات المجتمعية الكبيرة. آنذاك تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في تحويل الثقافة السياسية نحو الاقتناع المستقل في صحة البنية والقاعدة القانونية.^٣

و للمؤسسات السياسية ثلاث وظائف أساسية، منها كونها تقدم إطاراً للعملية السياسية في النظام السياسي، وتمثل قناة لمشاركة المواطنين، ثم دورها في المحافظة على الاستقرار السياسي.^٤

كما أن بناء شرعية دستورية مستقرة للنظام السياسي لا يعتمد فقط على وجود دستور وقوانين، وإنما لابد وأن يتبعها تطوير لمؤسسات النظام القائمة وإيجاد مؤسسات جديدة تكون قادرة على الاستجابة والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

^١ د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد بحث في الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٥.

^٢ د. خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ٣٧.

^٣ د. غسان سلامة، مرجع سابق، ص ٢٥.

^٤ كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية السياسية والعنف السياسي في المجتمعات العربية، رسالة ماجستير، (جامعة أسيوط: كلية للتجارة، ٢٠٠٥)، ص ٨٧-٨٩.

وعندئذ يجب أن تراعى القيادة السياسية التوازن الوظيفي المؤسسي بحيث لا تركز جهودها في تأسيس مؤسسات القهر والاضبط وتهمل مؤسسات المشاركة السياسية، أو تضع القيود عليها بحيث تفقد استقلالها في النهاية ولا تستطيع القيام بوظيفتها. ولاشك في أن وجود مؤسسات سياسية فعالة للمشاركة يؤدي إلى تقليل الحاجة لمؤسسات القهر، ففي هذه الحالة ستلجأ القوى الاجتماعية المختلفة إلى قنوات شرعية للتعبير عن رغباتها وتوصيل مطالبها للنظام السياسي.^١

كذلك يجب مراعاة التوازن المساحي المؤسسي بحيث تنتشر المؤسسات جغرافياً لتشمل مختلف أجزاء الدولة، واجتماعياً لتشمل مختلف الفئات والقوى الاجتماعية. ولا شك في أن انتشار المؤسسات السياسية جغرافياً واجتماعياً يمكنها من الوقوف على حقيقة رغبات وتطلعات القطاعات الواسعة من المواطنين وخاصة في الريف، وبذلك تكتسب هذه المؤسسات مضموناً شعبياً وتصبح تعبيراً عن القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع. فمن خلال هذه المؤسسات تستطيع هذه القوى أن توصل مطالبها وأن تتسق جهودها لممارسة التأثير على صانعي القرار بطرق سلمية وفعالة ومنظمة.^٢

ويعتبر استقلال المؤسسات السياسية عاملاً مهماً لفاعليتها فلكي تؤدي هذه المؤسسات وخاصة مؤسسات المدخلات كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات المصالح، والبرلمان وظيفتها بفاعلية لا بد وأن تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية.^٣

إن تطوير وتأسيس مؤسسات سياسية فعالة ليس بالمسألة البسيطة فهي عملية تحتاج إلى الوقت والجهد والدعم من جانب كل من القيادة وال جماهير على السواء حتى تضرب هذه المؤسسات جذورها في المجتمع وتكتسب شرعية ذاتية. وقدرة هذه المؤسسات على الاستمرار واكتساب الشرعية يتوقف على قدرتها على التفاعل مع القوى الشعبية واكتساب تأييدها المادي والمعنوي.^٤

ويعتبر العنصر الأساسي في التحليل السياسي الأمريكي والتحليل السياسي الغربي عامة هو التحول من التعامل مع القادة كأشخاص إلى

^١ حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٨٩-٣٩٠.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٩٠.

^٤ المرجع السابق، ص ٣٩١.

التعامل معهم كمؤسسات فى تأكيد أن انتساب القرار النهائى لشخص القائد لا يختزل الجهد الضخم لطاغم متكامل من المعاونين الذين يبحثون فى كل موقف على حدة ويدرسون أبعاده المختلفة. وفى هذا الإطار يقل احتمال الانقطاع فى الوظيفة القيادية سواء بتغير يلم بصاحبها أو بتغيير يلحق به طالما أن الاتفاق حول إجراءات الخلافة السياسية يهيئ الاستمرارية، مثلما أن تراكم القرارات العقلانية ينشئ السوابق التى تسمح ببعض التنبؤ. ولا يعنى ذلك إطلاقاً تماثل أساليب اتخاذ القرارات بين مختلف القيادات السياسية لكن المقصود هو أنه داخل الحيز المسموح فيه بالاختلاف يبقى اتفاق عام حول الأساسيات.^١

وغياب الطابع المؤسسى عن العملية السياسية يفسح المجال لبروز العديد من المظاهر من أهمها شخصنة السلطة، وغياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعالة، ضعف المؤسسات التمثيلية، الفساد المالى، وغيره.^٢ مما يعطل الشرعية الدستورية بمعناها الواسع أو يقلل من فاعليتها.

(٢) محور فاعلية النظام السياسي / الإنجاز:

يرى "كارل دويتش" أن الفاعلية / الإنجاز هى العنصر الثالث للشرعية الدستورية بعد عنصرى القواعد والقوانين، والتمثيل. كما يرى "ليبست" أن استقرار السلطة - كنظام - وديمومتها ورسوخها ولتجنب تقويض شرعيتها لابد من وجود عنصر آخر يصون السلطة ويضمن الاستقرار لها وهو عنصر الفاعلية. بهذا المعنى نجد أن الفاعلية تؤدي دوراً حاسماً فى رسوخ الاعتقاد فى شرعية السلطة السياسية ذلك لأن الفاعلية تدخل كعنصر حاسم إما لتكيف الوعي والمعتقدات مع المؤسسات السياسية للنظام السياسى القائم أو لتغير هذه المؤسسات طبقاً لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية من دون

^١ ديفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير فى العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، المستقبل العربى، العدد: ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ٤٨-٤٩.

^٢ كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٩٠-٩١.

^٣ د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد. بحث فى الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص ٣٠، ٥٠.

تعرض النظام السياسى وسلطته إلى تقويض أو إلى فشل فى فرض الهيمنة باستمرار على المجتمع.^١

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع.^٢ وهذا ما يركز عليه قطاع كبير من الناس، حيث ينادون بوضع حلول للمشكلات التى يعانون منها خلال فترة زمنية معقولة، وأن يمثل النظام السياسى قيمهم ومصالحهم. لهذا ذكر "ليبست" أن استقرار النظام السياسى سيكون فى خطر إذا انهارت الفاعلية لمدة طويلة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة.^٣ فالشرعية السياسية أياً كان مصدرها لا تمثل أساساً قوياً ما لم ترتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.

والقائد الفعال يستطيع أن يدفع بالفاعلية فى مختلف أجزاء النظام السياسى - كالمؤسسات والجهاز الإدارى - أما إذا كان القائد غير فعال وغير مؤهل فإن ذلك سينعكس سلباً على النظام برمته. والقائد الفعال هو الذى يكون قادراً على الارتفاع فوق الانقسامات العرقية واللغوية والدينية. وأن ينصف بالمرونة والتى تمكنه من مواجهة المواقف المتغيرة دون تصلب أو انهيار، علاوة على المواءمة المستمرة بين قدرات وأهداف الجماعة التى يتولى زمام قيادتها. والنجاح الحقيقى لأى قائد سياسى يتمثل فى قدرته على إيجاد المؤسسات الفعالة والإنجازات الكبرى التى يمكن أن تستمر بعد نهاية حكمه. والقائد الفعال هو القادر على رؤية الهدف وتحديد، والذى يتوقف بدوره على ما يبذل من جهد فى تحليل واقعه الاجتماعى. وعلى ضوء تحديد الهدف ووضوحه يستثمر الإمكانيات ويوجه القدرات من أجل تحقيقه.

(٤) محور الثقافة السياسية الديمقراطية:

يلزم لتحقيق التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وجود قواعد قانونية متفق عليها، ومؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، وحد أدنى من الإنجازات، ووجود ثقافة سياسية جديدة تواكب هذا التحول أو

^١ د. خميس حزام والى، مرجع سابق، ص ٣٩.

^٢ د. غسان سلامة، مرجع سابق، ص ٥٠.

^٣ حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

^٤ د. خميس حزام والى، مرجع سابق، ص ٤٠.

^٥ حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

نسبته. ثقافة سياسية تدعم القيم الديمقراطية يتفق عليها غالبية الشعب، فلا يمكن أن تكون كل من القواعد القانونية، والمؤسسات السياسية فاعلة ما لم تكن واقعة في إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية.

وتعتبر هذه الثقافة الجديدة عن نفسها من خلال كل من:^١

- تصور عملية الصراع السياسى بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضى بين السلطة والمعارضة على حد سواء، إذ يحرر مفهوم السياسية من ممارسة العنف.

- مراحلة لتقاليد التسلطية والشمولية فى الثقافة السياسية كى تتحلى بقيم العدالة فى توزيع السلطة.

ولا شك أن الثقافة السياسية ذات تأثير قوى على العمليات السياسية المختلفة فاتجاهات المواطنين نحو النظام السياسى تؤثر فى نوعية المطالب وكيفية التعبير عنها واستجابة الدولة بل إنها تشكل الظروف المؤثرة فى أداء النظام السياسى عامة.^٢

لذا كانت الثقافة السياسية الديمقراطية التى تفترضها عملية التحول هى الثقافة التى تحل النزعة النسبية محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضى والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، فتفتح المجال السياسى أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية.^٣

ولقد قدما "الموند وفيربا" تصنيفاً للثقافة السياسية، واستعاناً بالأبعاد المعرفية والعاطفية والتقييمية للاتجاهات فى ثلاثة أنماط هي: الثقافة السياسية المشاركة، والتابعة، والمحدودة. فحينما تكون اتجاهات المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية، فالثقافة السياسية فى هذا المجتمع تصنف على أنها مشاركة أما حينما تكون استجابة المواطنين للنظام السياسى سلبية فان الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك أنهم لا يمارسون أى تأثير فى الموضوعات السياسية، وإنما يتأثرون بها فحسب، وحينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين

^١ د. خميس حزام والى، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

^٢ د. محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)، ص ١٦٦.

^٣ د. خميس حزام والى، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

النظام السياسي، وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية فى هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة.^١

ويقسم "ماكس فيبر" الثقافات السياسية بناءً على تطور المجتمعات إلى : ثقافة قديمة وتتلاءم مع بنية سياسية تقليدية، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية مركزة، وأخيراً تتلاءم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية.^٢

ويجب الإشارة إلى أن الثقافة السياسية الديمقراطية لا تفرض استئصال القديم أو التقليدى بقدر ما تسعى إلى انتقاء العناصر القديمة الملائمة والمزاوجة بينها وبين العناصر الحديثة. بتعبير آخر مزج القديم والجديد، التقليدى والحديث، الأصالة والمعاصرة.^٣

ولا شك أن القيادة السياسية تحد من أهم العوامل لتشجيع وانتشار قيم الحرية والمساواة والثقة وتقديم القدوة والمثل الأعلى فى احترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق فى التعبير والنقد بالإضافة لاحترامها لثقافة الاختلاف مع الآخر والتعددية السياسية. ولكن يتوقف ذلك على ثقافة القائد الشخصية ورغبته فى خلق الثقة بينه وبين المجتمع ومدى حرصه على احتكار السلطة أو تشجيعه للمشاركة السياسية فى صنع القرار مما يتطلب تشجيعه لمؤسسات المجتمع المدني للعمل السياسي.

إن إحساس القائد بالثقة فى النفس وفى أهمية التحول إلى الشرعية الدستورية يجد أثره فى تشجيع ثقافة المشاركة والتعددية والتزامه بهذا الهدف.

د- القيود التى تحد من دور القيادة السياسية :

توجد عدة قيود قد تحد من دور القائد فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ويمكن تصنيف تلك القيود إلى ثلاث مجموعات ٤:

^١ د.محمد على محمد، مرجع سابق، ص ١٦٤.
يؤكد الموند وفيربا أن هذه الأنماط مجرد أنماط مثالية فهى لا تتحقق فى الواقع على هذا النحو المثالى وإنما هناك خليط منها

^٢ كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١١٥.

^٣ د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

^٤ نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

(١) قيود تتمثل في قدرات القائد ذاته وصفاته الشخصية:

- القدرات الطبيعية للقائد.
- الوقت المتاح أمامه للتعامل مع هذه القضية.

(٢) القيود المفروضة من داخل دولة القائد ذاتها وتحدددها:

- الموارد الطبيعية المتاحة للدولة
- القيم والتقاليد المتوارثة السائدة في مجتمع الدولة
- المصالح الشخصية للجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة
- المؤسسات السياسية وبصفة خاصة القوانين الدستورية التي صاغها المجتمع وفقاً لثقافة المجتمع.

(٣) القيود التي تفرضها الدول الأخرى على دولة القائد :

- مصالح تلك الدول الأخرى.
 - مصالح المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية.
- وتتمثل هذه المجموعة من القيود في نفوذ وقدره الدول الأخرى على توقيع الجزاءات أو منح المكافآت لدولة القائد الذي يريد أن يتحرك في اتجاه معين، وتمثل هذه المجموعة قيوداً على حركته لأداء وظائفه.
- إن قضية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية تعتبر من القضايا الأساسية والمهمة في الآونة الأخيرة، خاصة بالنسبة لدول الجنوب التي شهدت العديد من الثورات ولا زالت تتعثر في خطوات التحول إلى الشرعية الدستورية. والتحليل السابق لهذه الظاهرة تتناول التعرف على ظاهرة القيادة السياسية في حدود ما يسمح به مجال الدراسة مع إشارة إلى الخصوصية الإسلامية بالنسبة لظاهرة القيادة السياسية، وظاهرة الشرعية السياسية من حيث العرض للأدبيات السابقة مع التركيز على أهم أنماطها.
- ثم نتناولنا التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ودور القيادة فيه، وتبين محورية هذا الدور نظراً لموقعها على قمة هرم السلطة ولامتلاكها العديد من الإمكانيات المادية والمعنوية للتأثير على التحول وكيفية وتوجهه مع الأخذ في الاعتبار اختلاف السمات الشخصية للقائد

وتأثيرها على التحول من عدمه فقد تجعل أيهم يقبل بجرأة على التحول بينما يتردد آخر. وهذا لا يلغى دور المتغيرات الأخرى الداخلية والخارجية والتي تتفاعل فيما بينها مما يشكل خصوصية كل مجتمع نظراً لخصوصية درجة تأثير أى من هذه المتغيرات. وقد يكون القائد صاحب مبادرة التحول إدراكاً منه بأهمية التحول وحرصاً منه على تنمية البلاد (السادات)، وقد يكون قرار التحول معبراً عن استجابته للضغوط الشعبية (أوروبا الشرقية)، كما قد يأتى للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة المحافظة والإصلاحية حيث يتخذ الحلول الوسط التوفيقية ويكون التحول تحت سقف محدد. وركزت الدراسة على أربعة محاور للتحول ودور القيادة فيها وهي: المحور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفعالية، والمحور الثقافي. وتعد هذه المحاور متكاملة ومتداخلة وبتحقيقها على أرض الواقع وبشكل فعال يصل التحول للشرعية الدستورية إلى الاستقرار النسبي.

الفصل الثاني

الخصائص العامة الحاكمة

للحالة الإيرانية

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم دول الشرق الأوسط. وتتمتع بخصوصية على أكثر من مستوى منها الخصوصية الثقافية، والخصوصية المجتمعية الداخلية وأيضاً خصوصية في علاقاتها مع الآخر. والتي تؤثر بدورها بأشكال وينسب مختلفة على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

فيجب أن تبحث هذه العملية من خلال التعرف على المرجعية الدينية والثقافية للنظام السياسي والتي هي في الأساس ثقافة فارسية شيعية تأثرت بالتطور الذي شهده المذهب الشيعي إلى أن وصل إلى التطوير الذي قدمه آية الله الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية، وعلاقات القوى والمصالح بين مكونات النظام السياسي الرئيسية من قوى ومؤسسات وفي مقدمتها القيادة السياسية والرئاسة ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور والحرس الثوري والحوزة الدينية والصحافة وغيرها ومكانة كل منها في النظام وقدرتها على التأثير المتبادل، ومن خلال هذه التفاعلات المختلفة يتم تشكيل عملية التحول.

كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الخارجية فمن الملاحظ تمتع إيران بموقع جغرافي متميز يفرض عليها بعض القيود كما يمنحها بعض الفرص والتي تؤثر في كل الأحوال على الداخل الإيراني. حيث تنتج البيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمية والدولية العديد من المتغيرات التي تؤثر على دورها في المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

وفى البيئة الإقليمية والدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخليا أو خارجيا كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجى لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الأوروبى والصين.

ويلاحظ تطور هذه المتغيرات مع مرور الزمن ومع الانتقال من مرحلة لأخرى وخاصة بعد رحيل الخميني ووصول آية الله خامنئي وبداية مرحلة جديدة فى التحول والانفتاح على كل من الداخل والخارج.

أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية :

تتمتع الثقافة السياسية الإيرانية بعدة مقومات، قدم "جراهام فولر" في كتابه "مركز العالم جيوبوليتك إيران" عدداً منها وهي: الخوف من الآخر بحكم ظروف نشأة المذهب الشيعي، والشعور بالاستعلاء الحضاري والعرقى، المعاناة من الازدواجية بين القومية والإسلام، القدرة على امتصاص الحضارات الغازية وصهرها في البوتقة الفارسية، والاستمرارية كنتيجة لما سبق، والمبالغة ويعنى المؤلف بها المبالغة في كل شئ: الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفيذها.^١ إلا أنه يمكن القول أن أهم ما يميز الثقافة السياسية الإيرانية هو كونها ثقافة سياسية شيعية وفارسية في نفس الوقت تشكلت عبر قرون بتفاعل التشيع مع القومية الفارسية في ظل ظروف داخلية وخارجية معينة.

ويشير "دايفيد ابتر" إلى الأسطورة والوظيفة السياسية التي تلعبها، وأن درجة كثافة الأساطير تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى. ولكن لكل دولة كيان تصوري فريد أو ميراث أسطوري يعاد إحياءه. وساهمت الثقافة السياسية الشيعية في تشكيل الوعي السياسي وخلق الدور المحوري للإمامة ثم للولي الفقيه في النظام الإيراني بل والإيمان بضرورة هذا الدور.^٢

لقد ارتبط التشيع بالهوية القومية للإيرانيين وبالخصائص النفسية والتاريخية والتراثية والصوفية للمجتمع الإيراني قبل الإسلام وبعد الإسلام ومنذ نشأة إيران المعاصرة على يد الصفويين. وظهر تأثير المذهب الشيعي في تشكيل الوعي السياسي داخل المجتمع الإيراني بجلاء في انتفاضة التبغ عام ١٨٩٠، والثورة الدستورية في الفترة ١٩٠٥-١٩١١، وتأميم النفط في عهد مصدق ١٩٥٠-١٩٥٣، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في

^١ ديفيد عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ط١، ص ٣٥.

^٢ د.باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

^٣ خالد عبد الحميد مسعود العولمة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ١١١.

الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية حتى أتاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩- لأول مرة في تاريخ إيران السياسي- الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم.^١

وقد تكونت الثقافة السياسية الإيرانية بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران. وكان قيام الدولة الصفوية في إيران ١٥٠١م- التي أعلنت المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة- بداية تأسيس دولة شيعية مستقلة ربطت بين القومية الفارسية والتشيع كميكون للهوية الوطنية وإلى دمج الدين بالدولة في المراحل التالية، وبداية الفصل بين الشيعة والعالم السني.^٢

واستطاعت الثقافة السياسية الشيعية أن تترك ملامحها وآثارها في بناء الشخصية والمجتمع الإيراني، وتشكلت الفنون والآداب والعادات والخصائص المجتمعية متأثرة بهذه الثقافة الشيعية.^٣ كما أن الثقافة السياسية الشيعية الإيرانية ثقافة غنية بالرموز والدلالات التي تمكن علماء الشيعة من توظيفها في إلهاب مشاعر الجماهير وتعبئتها ضد استبداد السلطة وعندما استولى علماء الشيعة عليها وظفوها هذه الرموز والدلالات في اتجاه تدعيم النظام من الداخل والدفاع عنه في الخارج.^٤ ولعل التقية الدينية والسياسية والارتباط بحلم أو عقيدة انتظار مجيء الإمام الثاني عشر أبرز ملامح الشخصية الإيرانية والتي تأثرت بالمذهب الشيعي.

لقد أثرت الأفكار الشيعية في الثقافة السياسية الإيرانية، وقام الدين بدور واضح في تشكيل ملامح نمط القيادة الإيرانية، وفي تحديد معالم الشرعية السياسية لكل من القيادة والنظام السياسي. ونحاول في الصفحات التالية بحث أهم نظريتين سياسيتين في الفكر الشيعي وهما: الإمامة، الولي الفقيه.

^١ مهدي نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية في إيران المعاصرة، في: جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ط١، ص ص ٣٣-٣٤.

^٢ خالد عبد الحميد مسعود العوامل، مرجع سابق، ص ٨٠.

^٣ المرجع السابق، ص ٧٨.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعود، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٣.

١ - نظرية الإمامة الشيعية:

جوهر النظرية الإمامية يعتمد على القول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة (الإمام) ويجب أن يكون معصوماً^١. لذلك كان طرح الشيعة الإمامية لنظرية النص والوصية أى النص على أن الإمام بعد الرسول هو على بن أبى طالب والوصية من الرسول - بأمر الله - لعلى بالإمامة وكذلك تتسلسل النص والوصية بالإمامة لابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثى عمودى فى ذرية الحسين وكل إمام يوصى لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثانى عشر المهدى الغائب المنتظر^٢.

ولا شك أن الذى دفع الشيعة إلى القول بمبدأ التعيين والنص على الإمام هو رفضهم للواقع السياسى الذى نشأ بعد وفاة الرسول (ص)، وانتقادهم لمبدأ الاختيار كاسلوب شرعى لتعيين الخليفة بعد وفاة الرسول. وقول الشيعة بمبدأ الوصية والنص على الإمام إنما يظهر كرد فعل لإخفاقهم فى الوصول إلى الحكم ورغبتهم بالتالى فى إضفاء عدم الشرعية على الخلفاء الذين اغتصبوا فى نظرهم منصب الخلافة دون وجه حق^٣. لذلك نجد أن البعض يأخذ على الفكر الشيعى أنه يخلو من أية نظرية نقدية لتراث الشيعة القائل بالنص والوصية من الله للأئمة الاثنى عشر بالإمامة^٤.

إن الشيعة الذين عانوا ويلات الاضطهاد الأموى بلغ بهم الأمر إلى حد الكفر بهذه السلطة البشرية، وبعد أن تكررت ثوراتهم وانتفاضاتهم الفاشلة عادوا إلى الذات، ثم تطلّعوا إلى ربهم آمليين فى الخلاص فتمنوا وحلموا بسلطة إلهية عادلة تتمثل فى إمام معصوم عصمة الأنبياء، عالم علم الأنبياء منزّه عن نواقص البشر، لم يشترك البشر - العصاة غير المعصومين - فى اختياره والبيعة له، وإنما السماء هى التى اختارته وعيّنته والله سبحانه هو الذى صنعه على عينه كى يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت بالجور والفساد. كفروا بالسلطة البشرية الظالمة وكان قول الشيعة بالسلطة الدينية والإمامة

^١ شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها فى الفكر السياسى الإيرانى المعاصر، مرجع سابق.

^٢ المرجع السابق

^٣ أمية حسنى أبو السعود، نور المعارضة الدينية فى السياسة الإيرانية فى الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٧٩، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٧١.

^٤ د.مهدى شحادة، د.جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، (مركز الدراسات العربى-الأوربي، ١٩٩٩)، ط ١، ص ٢٥.

الدينية والوصية والنص من الله على الأئمة فهذا فى رأيهم هو المتسق مع العدل الإلهي ومع رعاية الخالق للمخلوقين.^١

وقالت الشيعة إن الإمامة أصل من أصول الدين بل من أهم أصوله. فالإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بالإمامة وهى مع الصلاة والزكاة والصوم والحج تكون فرائض الله الخمس.

وصدوراً من هذا الموقف وأيضاً تسليماً بحاجة المجتمع إلى سلطة عليا قال الشيعة بضرورة السلطة أى بوجوب الإمامة وقالوا إن صلاح الدين والدنيا متوقف عليها وأن استمرار الرسالة الإلهية مرتبط بوجوب الإمام لأنه هو المعصوم وحده من نون الأمة. فهو المرجع المؤتمن فى الدين والدنيا. ولما كانت الإمامة على هذا النحو هى مما يقرب الناس من الخير ويبعدهم عن الشر، إذن هى لطف إلهي كما كانت النبوة كذلك فهى على النبوة تقاس وليس كما قال غيرهم تقاس على مناصب الحكام. ولهذا وجدنا الإمامة واجبة عند الشيعة وجوباً عقلياً لا شرعياً، ووجوبها على الله سبحانه لأنه هو مصدرها الأوحد وليس وجوباً على البشر لأنهم لا شأن لهم بها، فهى من أمور السماء.^٢

وذكرت المأثورات التى رواها الشيعة أو فسروها كى تشهد لعقيدتهم فى النص والوصية قد جاء أغلبها للنص على إمامة على بن أبى طالب، فلقد قالوا أنه قد نص على إمامة ابنه الحسن الذى نص على إمامة أخيه الحسين، وهكذا توالى سلسلة أئمتهم من آل البيت أبناء فاطمة بنت الرسول. وهذه سلسلة الأئمة الاثنتى عشر عند الشيعة الاثنتى عشرية ومن كونهم اثنتى عشر أخذت هذه الفرقة تمييزاً لها عن غيرها من فرق الشيعة الإمامية هذا اسم:^٣

أ- سلسلة الأئمة الاثنتى عشر:

(١) على بن أبى طالب "المرتضى" (٢٣ق.هـ - ٤٠هـ)

(٢) الحسن بن على "الزكى" (٣-٥٠هـ)

^١ د. محمد عسار، تيارات الفكر الإسلامى، (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، ١٩٨٢)، العدد: ٣٧٦، ص ٣١٦، ٣١٦، ٣١٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٣١٧، ٣١٨.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٢٠، ٣٢١.

- (٣) الحسين بن علي "سيد الشهداء" (٤- ٦١هـ)
 (٤) علي بن الحسين "زين العابدين" (٣٨- ٩٤هـ)
 (٥) محمد بن علي "الباقر" (٥٧- ١١٣هـ)
 (٦) جعفر بن محمد "الصادق" (٨٠- ١٤٨هـ)
 (٧) موسى بن جعفر "الكاظم" (١٢٨- ١٨٣هـ)
 (٨) علي بن موسى "الرضا" (١٥٣- ٢٠٣هـ)
 (٩) محمد بن علي "الجواد" (١٩٥- ٢٢٠هـ)
 (١٠) علي بن محمد "الهادي" (٢١٤- ٢٥٤هـ)
 (١١) الحسن بن علي "العسكري" (٢٣٢- ٢٦٠هـ)
 (١٢) محمد بن الحسن "المهدي" (٢٥٦-...هـ)

وفيما يتعلق بتسلسل الإمامة في ولد علي بن أبي طالب فإن اختلاف تيارات التشيع حول أعيان الأئمة كان سبباً رئيسياً لما أصاب هذا التيار من انقسامات. وانقسمت الشيعة إلى فرق عديدة إلا أن أهم تياراتها الرئيسية هي: الإمامية الاثني عشرية، الزيدية، والإسماعيلية.^١

أما الاثني عشرية فإنهم بعد تحديدهم لسلسلة أئمتهم الاثني عشر قالوا أن إمامهم الثاني عشر محمد بن الحسن قد اختفى انتقاءً للهلاك في سرداب بمدينة سامراء بالعراق. وأنه حي لم يموت ولن يموت حتى يظهر فيقود شيعته لبناء الدولة الإسلامية، كي يملأ الأرض عدلاً بعد أن امتلأت بالجور والفساد. وأنه لذلك هو المهدي الذي يدعون الله أن يعجل ظهوره ويسهل فرجه، وهم يعتبرون بقاءه حياً هذه القرون من الأمور الجائزة عقلاً الواجبة بالنصوص المروية عندهم، وأنه في النهاية ليس إلا إحدى المعجزات التي اختص بها الله الأئمة اختصاصه الرسل والأنبياء.^٢

^١ المرجع السابق، ص ٣٠٣.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٢٠-٣٢٣.

ب - صفات الإمام عند الشيعة^١:

تتمثل صفات الإمام في رأيهم في مجموعتين رئيسيتين:

(١) صفات يجب أن يتصف بها من حيث كونه إماماً وذلك مثل كونه معصوماً وكونه أفضل الخلق على الإطلاق، والفضل هنا فضل في الدين والمرتبة الدينية والدرجة عند الله بالقياس إلى غير الأئمة من عباد الله.

(٢) صفات يجب أن يتصف بها بحكم المهام التي يتولاها وذلك مثل علمه بالسياسة وبجميع أحكام الشريعة وكونه حجة وكونه أشجع الخلق.

هذه هي صفات الإمامة عند الشيعة الذين قاسوا الإمامة على النبوة فوصفوا الإمام بصفات النبي بل لعلمهم قد بلغوا بالأئمة ما لم يبلغ غيرهم بالأنبياء، وكان طبيعياً للإمام المعصوم وهذه هي صفاته وتلك هي قدراته، أن تكون له سلطات لا تعرف الحدود ولا القيود. والشيعة يؤصلون عموم سلطات الإمام وشمول سلطانه بما يضاف في بعض روايات "حديث الغدير" من أن وضع النبي من حيث كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم هو للإمام فهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فكل ما في الدنيا هو للإمام. كما يرون أن دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر. لأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة والهدف الذي لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذي من أجله تجب الإمامة. وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة، وامتنازت الإمامة على النبوة أنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء النبوة.^٢

تعتبر فكرة الحتمية التاريخية تجاه قضية السلطة من أهم خصائص التشيع، فليست هناك حكومة عادلة إلا بعودة الإمام الغائب. هذه الحتمية لعبت دوراً مهماً في صياغة الكثير من المفاهيم المساندة لدعم هذه النظرية مثل: الغيبة، الانتظار، الرجعة، الظهور، التقية.. الخ. وظل العمل السياسي منذ قرون محوراً لجدل طويل وعميق في الفكر والفقه الشيعيين وهنا تنبغى التفرقة بين ثلاث مراحل في التاريخ الشيعي:^٣

^١ المرجع السابق، ص ٣٢٦-٣٢٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٢٩-٣٣١.

^٣ فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١)، ط٤، ص ٧٧.

ج - مراحل علاقة الإمامة بالسلطة فى التاريخ الشيعى:

(١) مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة (بمعنى القيادة السياسية) وهى تبدأ بتولى الإمام على الخلافة فى سنة ٢٥هـ وتنتهى باستشهاد ولده الحسين على يد يزيد بن معاوية فى سنة ٦١هـ.

(٢) فى المرحلة الثانية انفصلت الإمامة عن السلطة. حيث بقيت الإمامة فى آل البيت، بينما انتقلت القيادة السياسية الفعلية إلى غيرهم من الأمويين والعباسيين، وهى تمتد من إمامة على بن الحسين (زين العابدين) المتوفى سنة ٩٤ أو ٩٥هـ إلى اختفاء الإمام الثانى عشر محمد المهدي الذى ولد سنة ٢٢٥هـ وليس معروفا تاريخ اختفائه بالضبط).

(٣) المرحلة الثالثة بدأت بغيبة الإمام الثانى عشر وبها فقد الشيعة الرمزين معاً. إذ لم يعد لسلالة الحسين- التى انحصرت فيها القيادة- أى دور فى الإمامة. طوال تلك الفترة التى استمرت أكثر من ١١ قرناً ظلت أسئلة عديدة حول مصير الشيعة مثارة بين طبقات الفقهاء وأجبالهم وكان أهم تلك الأسئلة هي: من يتولى القيادة؟ وكيف؟ وهل يجوز أن تقوم للشيعة دولة أم لا؟ وهكذا.

لم تكن هناك مشكلة فقهية فى مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة، فقد كان الشكل الأمثل للقيادة قائماً، رغم الملاحظات المساوية التى أحاطت به. ولكن النهاية المفجعة للإمام الحسين أحدثت جروحاً عميقة فى الضمير الشيعى. إلا إنه كان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده.

ولا يشكل التمرد أو الثورة لياً من قسّمات المرحلة الثانية فى التاريخ الشيعى منذ ما بعد استشهاد الإمام الحسين وإلى اختفاء الإمام الثانى عشر محمد المهدي. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الأئمة الذين تتابعوا فى تلك الفترة كانوا مستسلمين للأوضاع القائمة أو راضين عنها. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن بينهم من كان ناقداً لتلك الأوضاع فضلاً عن أن أكثرهم اعتبروا خلفاء تلك الأزمنة مغتصبين لحق آل البيت فى الإمامة.^١ وربما كانوا يرون أن لهم رسالة أوسع من الحكم والسلطان، فنجد أسماء معظم هؤلاء الأئمة لا فى كتب التاريخ بل فى كتب التصوف.^٢

^١ المرجع السابق، ص ٧٧- ٨١.

^٢ د. إراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية. الجنور، الأيلوجية، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨)، ط ٢، ص ٢٩.

د- استقرار فكرة المهديوية:

إن فكرة المهدي المنتظر الذي سيعود لكي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً قد قالت بها كل الفرق الإسلامية بشكل أو بآخر، وتباينت الدوافع والأسباب التي أدت إلى ذلك وقد كان الأخذ بهذه الفكرة لدى الشيعة الاثني عشرية يعد اتساقاً مع مذهبهم الذي لا يسمح بالخروج على الحاكم على تسليمهم بظلمه وجوره.^١

كما تأتي أيضاً أهمية فكرة المهدي من كونها أتمت صورة المذهب عقائدياً وساعدته على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الحسن العسكري دون أن يترك وصياً ظاهراً. كما أن فكرة غياب الإمام تتناقض مع فلسفة الإمامة التي تقول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة ووجوب كونه معصوماً ووجوب التعيين له في كل مكان وزمان. لذلك لجأوا إلى فكرة النيابة الخاصة عن الإمام المهدي في زمن الغيبة الصغرى من سنة ٢٦٠-٣٢٩ هجرية وهي المدة التي كان يتصل فيها بالناس عبر نوابه. واستعملت هذه النيابة في حينها لإثبات وجود المهدي وحماية مذهب الإمامية من الانتكاسة. وأهم ما فيها أنها أرست فكرة جواز النيابة عن المهدي حينئذ.^٢

ثم بدأت الغيبة الكبرى للإمام المهدي بعد ختم النيابة الخاصة. وعاد الأمر بالشيعة إلى اللحظة الثقافية السنية التي تقول بخلو الزمان من نبي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أنهم لجأوا إلى عقيدة النقية والانتظار لظهور المهدي، وذلك لقطع الطريق أمام مدعى النيابة الخاصة وللانسجام مع الأسس التي قامت عليها الإمامة (عدم خلو الأرض من إمام معصوم معين بالنص يتصدى للاجتهااد الديني وللإمامة السياسية).^٣ ويشير البعض أن الدافع وراء ذلك كان تجنب المزيد من القتل والاضطهاد، وحتى لا يتسرب اليأس إلى أتباع هذا المذهب.^٤

^١ أمية حسني أبو السعود، مرجع سابق، ص ٨٤.

^٢ شفيق شقير، مرجع سابق.

^٣ للمرجع السابق.

نظر أيضاً: جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة. الثورة الإيرانية من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، ترجمة: محمد أبو رحمة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ط ٣، ص ١١٣.

^٤ أمية حسني أبو السعود، مرجع سابق، ص ٨٤.

وهكذا يتبين أن نظرية الإمام الغائب أو الإمام المهدي المنتظر من النظريات المهمة التي تحكم العقيدة الشيعية ومفهوم الانتظار هو أحد الدعامات الأساسية لهذه النظرية. ومع نباط ظهور أية مؤشرات تدل على قرب ظهور الإمام الغائب ظهرت فكرة ولاية الفقيه كصيغة بديلة لنظام حكم الأئمة تقدم صورة أكثر إيجابية لمفهوم الانتظار.^١

هـ - تطور دور الفقهاء ومكانتهم الدينية والسياسية في إيران:

تقدم الفقهاء لشغل الموقع الخالي في قيادة الطائفة - بعد اختفاء الإمام المهدي ورفضهم للسلطة القائمة - ونجحوا في تصميم نسيج مكنهم من الحفاظ على مسيرة المذهب وولاء أتباعه. وكانت الولاية هي الصيغة التي ابتكرها فقهاء الشيعة لتحل محل الخلافة. وكانت المرجعية صيغة موازية لفكرة الحكومة وكان التقليد تحقيقاً لمعنى الانتماء. أدى ذلك إلى صيانة الطائفة من التشرذم والاندثار وهو المصير الذي لقيته بعض فرق الشيعة الأخرى مثل الرواندية والكيسانية.^٢ مع ذلك ظلت قضية الإمامة والقيادة الشرعية مثارة، ومحل تساؤل في ساحة الفكر الشيعي قرون طويلة. تعددت الإجابات على مدى هذا الزمن الطويل مما أفرز اختلافاً في مواقف الفقهاء إزاء قضايا العمل السياسي من مبدأ الإسهام فيه إلى صيغة هذا الإسهام ومداه إذ لم يكن عزوف الفقهاء عن السياسة أو الانخراط فيها تعبيراً عن ميول شخصية بقدر ما كان ذلك تجسيدا لمدارس فقهية وتيارات تتفاعل في الحوزة منذ عدة قرون.^٣

وفي ظل عهد القاجار استطاعت المؤسسة الدينية والدور السياسي للفقهاء أن يبرز كقوة حقيقية - فكرية وسياسية - مؤثرة في صياغة الأحداث الجديدة في إيران. وبرزت مدرستان داخل الفكر الشيعي الإمامي هما: مدرسة الإخبار، مدرسة الأصول، وكان الخلاف بينهما يدور حول فكرتين رئيسيتين هما الاجتهاد والتقليد. فقد كانت مدرسة الإخبار ترى وجوب

^١ د. علا أبو زيد، ولاية الفقيه. تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في، د. سيف الدين عبد الفتاح ود. السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الأموية الكبرى في القرن العشرين، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأموية، ٢٠٠١، ص ٣٨٧، ٣٨٨.

^٢ فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٨٣.

^٣ المرجع السابق، ص ٨٤.

الوقوف عند الأخبار والأحاديث. وهي ترفض فكرة الاجتهاد، وتؤكد أنه في ظل غيبة الإمام فإن المجتهد لا يمكن أن يمارس الاجتهاد للوصول إلى أحكام معينة، وأن مصدر الأحكام يجب أن ينبع من التقليد لأحكام الأئمة السابقين (الفقيه مجرد مخبر لأحاديث الرسول والأئمة المعصومين). وقد تأخر ظهور هذا الاتجاه عند الشيعة الإمامية حتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي وكان موقف هذا الاتجاه رد فعل لما آل إليه المذهب الأصولي على يد فقهاء الدولة الصفوية في أواخر عهدها حيث حولوا منهج الاجتهاد في علم الأصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية.^١

ولكن الأمر لم يستقر على ذلك، فاستطالة ظهور الإمام المهدي، وتقدم الزمن وإلحاح الحاجة وكثرة النوازل قد دفعت ببعض فقهاء الإمامية للسير قدماً في فتح باب الاجتهاد وخرق أبواب فقهية كانت محكمة الإغلاق حتى تلك المتوقفة على وجود الإمام المهدي كالجهاد والجمعة وإقامة الحدود... وغيرها. واحتل الفقيه بهذا موقعاً مميزاً بعد أن أخذ موقعه إلى جانب النص. وتكرست مرجعية الفقهاء ودورهم في النيابة عن المعصوم في الاجتهاد والمرجعية الدينية. وهكذا تبدلت وظيفة الفقيه من رول إلى مجتهد إلى منصب شرعي إلى ولاية مستمدة من الله فتحت الباب أمام ولاية الفقيه المطلقة.^٢

فالنتيجة المنطقية المترتبة على مرجعية الفقهاء نقود إلى استنتاج سياسي: إذا كان منصب المرجعية يمثل - بشكل ما - سلطة الإمام الثاني عشر الغائب إلا يعني هذا أن المرجع الأكثر علماً يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثاني عشر.^٣

ويمكن القول أن المعاني السياسية لمكانة المجتهد كمرجع تقليد اكتسبت مكانة تدرجية خلال القرن التاسع عشر. وكان من المفروض أن يخضع الملك تماماً مثل رعيته لإرشاد المجتهد الذي يملك سلطة التوجيه. بمعنى أن تكون الدولة أداة تنفيذية لسلطة العلماء. لكن الافتراض لم يتحقق في عهد القاجار، وكان وجود التوتر الحاد هو السمة الواضحة في العلاقة بين العلماء والملكية.^٤

^١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٨٩.

^٢ شفيق شقير، مرجع سابق.

^٣ روى متحددة، للفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية، في، جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٠٤.

^٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٩٢.

وتعززت قوة معارضة المؤسسة الدينية وفقهاؤها المبدئية والقوية تجاه الدولة نتيجة ارتباط حكم القاجار بالقوى الأجنبية، والتي كانت تسعى لبسط سيطرة كاملة على إيران وتدمير خصائص المجتمع الإيراني. وقادت المؤسسة الدينية الدعوة للمقاومة وبث الوعي بأخطار النفوذ الغربى ومصالحه المتزايدة بين الإيرانيين. وجاءت الإجراءات الإصلاحية وإضفاء الطابع الغربى عليها لتزيد من درجة عدااء العلماء تجاه الدولة. وكان من أهداف هذه الإجراءات تقليص نفوذ ودور الفقهاء والمؤسسة الدينية خصوصاً فى المجال القانوني. وبهذا حددت المعارضة الممثلة بالمؤسسة الدينية والعلماء موقفها من السلطة القائمة بهدفين رئيسيين: مقاومة سيطرة القوى الأجنبية الاستعمارية، ورفض الاستبداد والطغيان الداخلى الذى تقوده الأسرة الحاكمة. هذا الهدف المزدوج أورثه العلماء إلى كل المراحل اللاحقة التى ارتبطت بإيران.^١

وينبغى الإشارة إلى أن هناك تحالفاً تاريخياً بين المؤسسة الدينية وقطاع التجار "البازار" حيث كانتا المؤسستان الرئيسيتان المجتمعتان المستقلتان عن السلطة. وكان هذان الاتجاهان هما القوة الوحيدة فى إيران التى حافظت على استقلالها المؤسسى والفعلى عن سيطرة الدولة ومؤسساتها. هذا التحالف كان يمثل جبهة المعارضة الرئيسية والمتساندة فى مواجهة عجز الدولة. وكان من أهم مصادر الاستقلالية المادية للمؤسسة الدينية المساهمات المالية التطوعية التى تأتى فى شكل تبرعات ونسب يحددها الشرع كالزكاة والخمس، والتى يقدمها التجار كحق شرعى ثابت يقرها المذهب الاثنى عشرى. ويعتبر هذا الدخل ثانى أهم مصدر دخل للعلماء والمؤسسة الدينية بعد الأوقاف المرتبطة بالمساجد ومؤسسات التعليم الدينى.^٢

وكان هناك جناح فى المؤسسة الدينية يرفض المبدأ الدستورى، ولم يؤيد الحركة الدستورية سنة ١٩٠٥-١٩١١ لأنه يتعارض مع الإسلام — من وجهة نظرهم — وخوفاً من انتشار العلمانية واقتباس الدساتير الغربية، بينما يدعو إلى التطبيق الكامل والسليم للشريعة الإسلامية. وكان الرأى الراجح فى النجف أن التطبيق السليم للشريعة أمر مستحيل ما دام الإمام فى حالة الغيبة. لكن استقر رأى الأغلبية على أن الحد من الأعمال القمعية التى تمارسها السلطة ضرورة بانتظار عودة الإمام إلى الظهور. وأنه حتى يتحقق هذا

^١ المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

^٢ المرجع السابق، ص ٩٣.

الأمر بشكل جيد لابد من إيجاد قوانين منظمة لحركة الدولة، ومجلس استشارى يراقب تطبيق هذه القوانين ولم يكن الفقهاء ينظرون للدستور باعتباره مساوياً للشرعية.^١ ومع زيادة وطأة الظلم والاستبداد السياسى فى عهد الشاه رضا بهلوى ومن بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوى فى سياسات التعسف والاستبداد السياسى، وفور إعلانه لثورته البيضاء هاجمها فقهاء الشيعة الاثنى عشرية وعلى رأسهم آية الله الخميني. ومع ازدياد التدخل الأجنبى فى إيران اشتعلت الثورة الإيرانية عام ١٩٦٣. ثم بدأ طرح الخميني لفكرة ولاية الفقيه على تلاميذه فى الحوزة العلمية بالنجف الأشرف.

٢- ولاية الفقيه:

بعد أن رجحت كفة الأصوليين فى نهاية المطاف ومارس العديد من المجتهدين الأصوليين المشاركة والعمل السياسى استطاع هذا الاتجاه أن يفرز خطين رئيسيين داخله:

- اتجاه يرى بأن التطبيق الصحيح للشرعية لا يمكن أن يتم فى ظل غيبة الإمام لكن يدعو للمشاركة فى الممارسة السياسية بالقدر الذى يضعف ويحد من شرعية السلطة القائمة إلى أدنى مستوى، ويساعد فى مواجهة استبداد السلطة والحاكم. وقد كان الشيخ نائينى فى كتابه "تنبيه الأمة" معبراً عن هذا الخط ولقى المساندة من أغلب مراجع المؤسسة الدينية الكبار أمثال شريعتمدارى، طلقانى، كلبىكانى، أبو القاسم الخوئى وآخرين.

- اتجاه آخر يدعو إلى توسيع الممارسة بحيث يقيم الفقهاء دولة إسلامية دون انتظار عودة الإمام من غيبته. هذا الخط الحركى التثويرى داخل المدرسة الأصولية هو الذى دعا إلى عموم ولاية الفقيه فى مراحل لاحقة، وإلى تغليب المنطق والنظرة الواقعية العملية من خلال توسيع صلاحيات الفقيه ووظائفه حتى تشمل ما للإمام الغائب من واجبات

^١ لمزيد من التفاصيل عن موقف الفقهاء الشيعة من الثورة الدستورية انظر المرجع السابق، ص ٩٦-١٠٢.

أيضاً: د. أمال السبكي، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩)، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد: ٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٣٠-٣٨.

^٢ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

وظائف واختصاصات. ويرى أن غيبة الإمام طوال هذه الفترة تعد سبباً رئيسياً في نقل جميع صلاحياته إلى الفقهاء المعاصرين، وقد أيد هذا الاتجاه الدعوة لعموم ولاية الفقيه، لأن الولاية الخاصة تسبب ضرراً للإسلام والمسلمين في واقعهم المعاش، ودعموا هذه المقولة بالحجج والأسانيد والمأثورات داخل المذهب الشيعي.^١

لقد تطورت نظرية ولاية الفقيه تطوراً تدريجياً تاريخياً على يد فقهاء ومجتهدى الإمامية حتى وصلت إلى الصورة التي قدمها الإمام الخميني في كتابه ومحاضراته عن الحكومة الإسلامية.

لعب الفقهاء الشيعة الذين تأثروا بالاتجاه الحركي في المدرسة الأصولية دوراً رئيسياً في تشجيع انخراط الفقيه في المواقف والأحداث السياسية، فبرز المجتهد الشيرازي ١٨٩٥م في فتواه الشهيرة بتحريم التبغ مما ألغى الامتياز عن الشركة الإنجليزية، وجاءت فتوى الشيرازي الحائري عام ١٩٢٠ بجواز حمل السلاح واستخدام القوة في ثورة العراق ضد الإنجليز والوقوف خلف القادة والساسة والفقهاء ليؤكد تزايد دور الفقهاء في الحياة السياسية، كما أدى الشيخ حسن المدرس دوراً سياسياً معارضاً في عهد الشاه رضا بهلوي بالتعاون مع نائيني الذي كان من دعاة تقييد سلطات الدولة والحكام بالنمستور، وجاء كاشاني في عهد محمد رضا بهلوي ومصدق ليحافظ على استمرارية الدور السياسي للفقيه منذ بدايات القرن التاسع وحتى الوصول لعهد الخميني.^٢

لكن يظل الخميني هو الذي حول فكرة "ولاية الفقيه" إلى نظرية سياسية وخرج بالفكر السياسي الشيعي من مدخل الجمود السياسي الذي فرضه مبدأ الانتظار أو الغيبة في التعامل مع السلطة. وأصبح وفقاً لهذه النظرية بإمكان الفقهاء العدول حسب الشروط التي بينها الخميني تولى السلطة وإقامة حكومة ودولة إسلامية تطبق فيها الشريعة دون الحاجة للانتظار عودة الإمام الغائب وإقامة حكومته الإسلامية.^٣

^١ المرجع السابق، ص ١٢٠، ١٢١.

^٢ المرجع السابق، ص ١٢٣، ١٢٤.

^٣ المرجع السابق، ص ١٢٤.

أ- الإمام الخميني ونظرية ولاية الفقيه:

انحاز الخميني للرأى القائل بعموم ولاية الفقيه عندما أدرك مدى عقم الموقف الشيعي التقليدي والذي يؤثر العزوف عن العمل السياسى انتظارا للإمام الغائب حتى فى مواجهة نظام مستبد وجائر. فلقد آمن الخميني أن النظام الإيرانى القائم نظام فاسد، وأنه لا بد من إزالته. وأنه لا توجد غير قوة العقيدة التى يمكنها أن تسقطه، فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي، وطورها وأكسبها أبعادا سياسية مما جعلها ترتبط باسمه تحديدا^١.

قدم الإمام الخميني تفسيره لمفهوم "ولاية الفقيه" فى كتابه "الحكومة الإسلامية"، ووضح فيه الدوافع الواقعية التى جعلته يدعو للثورة والخروج على مبدأ "الانتظار". وعرض الخميني هذه النظرية عام ١٩٦٥م. وقد ارتكزت على محورين أساسيين : لا بد من تشكيل حكومة إسلامية ومسؤولية إقامتها تقع على عاتق الفقهاء العدول.

وكان طبيعيا أن يرد الخميني على مقولات الداعين إلى انتظار الإمام الغائب فطرح على مستمعيه فى حوزة النجف الأشرف مجموعة من الأسئلة إذ قال : "قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألاف السنين فى طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتى عام مثلا (حتى اختفاء الإمام الثانى عشر) إن الذهاب إلى هذا الرأى أسوأ فى نظرى من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ..". وفى موضع آخر من محاضراته عاد يتساءل : "فى عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة.. ما هو الرأى ؟.. هل نترك أحكام الإسلام معطلة أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام ؟ لم نقول أن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ وبوضوح أجاب على السؤال: على الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل."، ويشترط الخميني فى الفقيه الحاكم شرطين رئيسيين: العلم بالقانون والفقه الإسلامى، والعدالة^٢.

وهو يؤكد ثبوت وعموم ولاية الفقيه، ويفترض لهذا الفقيه العادل - إذا وجد - حق إقامة الحكومة الإسلامية وحق الطاعة. وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان النبى (ص)

^١ د. علا أبو زيد، مرجع سابق، ص ٣٩١.

^٢ السيد روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، دن، دت، ط٣، ص ٢٦، ٤٥.

منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية السياسية ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي^١.

كما اعتبر الخميني ولاية الفقيه أمر اعتباري جعله الشرع كما القيم على الصغار فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية.^٢ ويشير الخميني أن قيام الفقيه بالوظائف الشرعية إنما هو تنفيذ لأوامر الله وطاعة له. ونظر الخميني للفقيه باعتباره "وصي" النبي في عصر الغيبة، وهو إمام المسلمين وقائدهم والقاضي بينهم في مشاكلهم المعاصرة. ولا يعارض الخميني الاستفادة من أصحاب التخصصات الأخرى في النواحي العلمية والفنية والتطبيقية والتنظيمية. لكن فيما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية وإدارة الدولة وتحقيق العدل بين الناس فهي من اختصاصات الفقيه العادل. ويرى الخميني أن حكومة الإسلام هي حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع لا سواه وهذا ما دفع البعض لوصف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة الحق الإلهي إلا أنه وصفها بأنها حكومة الفقهاء العاملين بالفقه والعاملين بالعدل.^٣

والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي وإن كانت دستورية وليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، إلا أنها في فكر الخميني تكتسب معنى خاصاً. فإذا كان محك الدستورية في النظم القائمة هو التقيد بالنصوص الوضعية التي قد تكون لها روافدها الدينية أحياناً، فإن محك هذه الدستورية في النظام الإسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة.^٤

ب - ولاية الفقيه في نظر علماء الشيعة:

حسب وجهة نظر بعض علماء الشيعة المعاصرين، فإن ولاية الفقيه هي ولاية اعتبارية أي تعتمد على العقل وليس الوحي، لأن الوحي انقطع مع موت الرسول (ص). وهي ليست كولاية الإمام لأن الإمام مزود بلطف إلهي،

^١ المرجع السابق، ص ٤٩.

^٢ المرجع السابق، ص ٥٠.

^٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١٢٨، ١٢٩.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

بينما الفقيه مزود بعلمه وعدالته ونزاهته وسعة تفكيره، وهذا ما يؤكده أيضاً الإمام الخميني^١.

وليس الفقهاء هم الذين ابتدعوا لأنفسهم هذه الوظيفة بل الله هو الذي حدد لهم هذا الدور سواء في الآيات القرآنية أو على لسان الرسول الذي ذكر ذلك في أحاديثه. وهذا التعيين الضمني من الله لا يطل شخص الفقيه وهويته بل دوره، وبذلك فإن دور الفقيه برأى المفكرين الشيعة المعاصرين هو دور إلهي أي تم تعيينه من الله أما شخص الفقيه وهويته فهذا من اختصاص الأمة الإسلامية لأنها هي التي تحدد للشخص المناسب كما يقول السيد محمد باقر الصدر: "والنبي والإمام معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً وأما المرجع فهو معين تعييناً نوعياً. أي أن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع، وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. ومن هنا كانت المرجعية كخط قرار إلهي، والمرجعية كتجسيد في فرد معين قراراً من الأمة".^٢

يعترض بعض علماء الشيعة المعاصرين على رأى الإمام الخميني في مسألة ولاية الفقيه. وبعض هؤلاء ممن شاركوا شعب إيران ثورته على الحكم الإمبراطوري، وكانت لهم مكانتهم البارزة في قيادة الثورة وبعد انتصارها وبعضهم ممن يقيمون خارج إيران وكان لهم موقف واضح في تأييد الثورة وقيادتها.^٣

في الفريق الأول أغلب المراجع الكبار وعلى رأسهم آيات الله شريعتمداري، طلقاني، والطباطبائي، والقمي، والشيرازي، وزنجابي، وكلبايكاني، ومرعشي نجفي، والخوئي، وإجمال موقفهم هو ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة، وأن يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه السلطة من خلال لجنة إشراف على القوانين، حيث لا دور للفقيه في الحكم بأية صورة على أساس أن الحاكم العادل لا يمكن أن يبرز بين ظهراني الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب.^٤ ويقرر آية الله شريعتمداري أحد كبار علماء الشيعة في إيران: "أن المبدأ الذي نسعى إليه هو أن يحكم الشعب نفسه. هذه هي الجمهورية الإسلامية لأنه لا يجوز أن يحكم فرد واحد

^١ د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مرجع سابق، ص ٢١.

^٢ المرجع السابق، ص ٢١.

^٣ د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٣)، ص ٢٧٧.

^٤ د. علا أبو زيد، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

أو طبقة واحدة. فللشعب أن ينتخب ممثليه للبرلمان بالاقتراع الحر وكل حكومة تريد أن تحكم لابد أن تتال ثقة البرلمان بعد أن يعينها رئيس الجمهورية. وعندما يقر البرلمان القوانين لابد أن يراعى رأى الأكثرية انطلاقاً من عدم جواز مخالفة القوانين للإسلام، لأن الأكثرية الساحقة من أهل البلاد هم من المسلمين".^١

ومن الفريق الثانى العالم الشيعى المعروف الشيخ محمد جواد مغنية، فقد كان آخر ما نشره قبيل وفاته كتابه "الخميني والدولة الإسلامية"، فبينما يرى الخميني أن ولاية الفقيه ولاية عامة كولاية النبي (ص) وكولاية الأئمة المعصومين، يرى الشيخ مغنية أن ولاية الفقيه أخص وأضيق من ولاية النبي أو ولاية الأئمة المعصومين. ويناقش مغنية محاولة الخميني للربط بين ولاية الفقيه أو "قوامته" وبين الولاية أو القوامة على القصر فينتهى إلى تقرير أن التفاوت في المنزلة يستدعى التفاوت في الآثار لا محالة. ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى المجتهد العادل. أما المساواة بين الاثنين كما وكيفاً فلا تستدعى بحال أن تكون ولاية المجتهد كولاية المعصوم الذى هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم حتى أنفس المراجع الكبار وينقل الشيخ مغنية بعض أقوال علماء الشيعة التى تذهب إلى عدم صحة عموم ولاية الفقيه ويقصرونها على أمور القضاء والإفتاء فى عصر الغيبة.^٢ ويرى أن الدولة الإسلامية لا تعنى سيطرة الشيوخ على الحكم، واحتكارهم لسلطان السياسة، وإنما تعنى أن الشريعة الإسلامية هى الإطار والمعيّار لقوانين الدولة لتصرفاتها. فكل ما يتفق وهذه الشريعة يجب تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه. وما ثبت تعارضه يحكم ببطلانه وإلغاء آثاره.^٣

ويبدو أن الخلاف بين رأى الخميني ورأى غيره من علماء الشيعة يرجع إلى اختلاف غاية الخميني عن غاية غيره ممن سبقه من علماء الشيعة الذين قصروا هذه الولاية على أمور القضاء والإفتاء. حيث أن اتجاه الخميني إلى هدف سياسى محدد منذ بدأ حركته المعارضة للشاه ونظام حكمه. هذا الهدف السياسى هو إقامة حكومة إسلامية ترث حكم الشاه، وتقيم فى إيران دولة إسلامية. وكانت العقبة التى تقف فى وجه هذا الاتجاه وتحول دون تحقيق هذه الغاية عقبة فكرية تتمثل فى عدم اقتناع أتباع المذهب الشيعى بحكومة

^١ د. محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

^٣ فهمى هويدي، مرجع سابق، ص ١٠٥.

تتصف بصفة الإسلامية إلا إذا كان على رأسها الإمام المعصوم. وهذا الإمام في نظرهم لم يعد بعد ويتعين على الشيعة انتظار عودته ليقوم بأمر الدولة الإسلامية. ولم يكن إمام الخميني من سبيل لتخطي هذه العقبة في المذهب الشيعي والفكر السياسي الشيعي إلا تطوير نظرية ولاية الفقيه من منطلق سياسي يتيح للشيعة إقامة دولة إسلامية على الرغم من غيبة الإمام المعصوم.

ج - ولاية الفقيه عند فقهاء أهل السنة:

يرى الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقب بإمام الحرمين أن العلماء هم في الحقيقة الذين يجب أن يكونوا حكام الأمة إذا لم يوجد شخص يستحق منصب الخلافة بشروطه المحددة في الفقه السياسي الإسلامي. وهو لا يضع العلماء كما يفعل غيره من الفقهاء ضمن أهل الحل والعقد بمكانتهم المعروفة في الفقه الإسلامي، وإنما يجعل الحكم إليهم والحاكم المحتكر لقوة السلطة تابع لهم. ويبدو من ذلك وضوح الشبه بين نظرية ولاية الفقيه كما يعرضها آية الله الخميني ومكانة الفقهاء عند الجويني. وإذا كان الخميني يرى للفقيه ولاية سياسية في غيبة الإمام المعصوم فإن الجويني يرى للفقهاء الولاية نفسها في حالة عدم وجود الخليفة الشرعي الذي يحكم الدولة الإسلامية.^١

ويرى د. محمد عمار أن الخميني لم يقدم — والفقهاء المجتهدين الذين زاملوه وتابعوه في الثورة الشيعية الإيرانية الحديثة — الجديد فيما يتعلق بنظرية الإمامة، ففي هذه القضية نجد الخميني تقليدياً محافظاً ليس لديه تجديد ولا جديد، لكن الجديد الذي سلط عليه المزيد من الأضواء هو:^٢

— تشخيص الواقع البائس الذي يحيا فيه المسلمون

— إبراز تناقض هذا الواقع مع الإسلام نهجاً وفكراً

^١ د. محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٨٢-٢٨٧.

^٣ د. محمد عمار، الفكر القائد للثورة الإيرانية، (القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ط ١، ص ١٣.

- التركيز على "عموم ولاية الفقيه" كموقف عملي مدعم بالفكر النظري يتجاوز به الشيعة الجمود الذي شل حركتهم الثورية منذ غيبة الإمام الثاني عشر.

د - ولاية الفقيه في الدستور الإيراني:

جاء الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ ليؤكد على ولاية الفقيه، ونص على أن قيادة المرجع الأعلى هي القاعدة. ثم أدى منطلق الأحداث السياسية إلى تعديل الدستور عام ١٩٨٩ حيث يستلزم أن يكون قائد أو مرشد الأمة الإيرانية مجتهداً ولا يشترط بالضرورة أن يكون مرجعاً.^١

جاء في نص المادة الأولى في الدستور أن نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية، كما تنص المادة الخامسة على "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقّي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة ١٠٧".^٢

ويخصص الفصل الثامن للمواد المتعلقة بالقائد أو مجلس القيادة، ونجد في المادة ١٠٧ "بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية آية الله الخميني الذي اعترفت الأكثرية من الناس بمرجعيته وقيادته توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة والتاسعة بعد المائة ومتى ما شخصوا فرداً باعتباره الأعم بالاحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية أو حيازته تأييد الرأي العام أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلمونه قائداً ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك. كما تشير نفس المادة إلى أن القائد يتساوى مع كل أفراد البلاد أمام القانون".^٣

^١ روى متحدة، مرجع سابق، ص ١٠٥.

^٢ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٣، ٢٧.

^٣ المرجع السابق، ص ٩٥.

(١) الشروط اللازم توافرها في القائد:

وتأتى المادة التاسعة بعد المائة لتبين الشروط اللازم توافرها في القائد وصفاته وهى:^١

- (أ) الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه
- (ب) العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية
- (ج) الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

(٢) وظائف القائد وصلاحياته:

- ثم تأتى المادة العاشرة بعد المائة وتبين وظائف القائد وصلاحياته وهى:^٢
- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام
 - الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام
 - إصدار الأمر بالاستفتاء العام .
 - القيادة العامة للقوات المسلحة
 - إعلان الحرب والسلام والنفير العام
 - نصب وعزل وقبول استقالة كل من :
 - فقهاء مجلس صيانة الدستور .
 - أعلى مسئول في السلطة القضائية.
 - رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون فى جمهورية إيران الإسلامية.
 - رئيس أركان القيادة المشتركة.
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

^١ المرجع السابق، ص ٩٦.

^٢ المرجع السابق، ص ٩٧.

- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى.
- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .
- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب أما بالنسبة لصلاحيه المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة فى هذا الدستور فيهم، فيجب أن تتال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور وفى الدورة الأولى تتال موافقة القيادة.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامى بعدم كفايته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم فى إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.
- وتنص المادة الحادية عشر بعد المائة على أنه عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدته أحد الشروط المذكورة فى المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء، فإنه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور فى المادة الثامنة بعد المائة. وفى حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام فى أسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور- منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام - يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت....ومتى ما عجز القائد- أثر مرضه أو أية حادثة أخرى- عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور فى هذه المادة - خلال مدة العجز- بأداء مسؤوليات القائد.

ويمكن القول أن نظرية ولاية الفقيه هي الإطار النظري للأفكار والقواعد الحقيقية فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة كما قدمها الخميني.

ثانياً: دور القوى والمؤسسات السياسية الإيرانية :

لا تختلف الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كما يرى البعض عن الثورات الكبرى - الثورة الفرنسية، والثورة الروسية، والثورة الصينية - اختلافاً كثيراً حيث عرفت "ثيذا سكوكبول" الثورات الثلاث بأنها ثورات اجتماعية جسدت التحولات الأساسية والسريعة فى وضع المجتمع وهياكله الطبقيّة، وكانت التمرّدات الشعبيّة المنطلقة من القاعدة مرافقة لهذه التحولات ومكملة لها. وبالمثل كانت الثورة الإيرانيّة تجسّد حركة اجتماعيّة سياسيّة بارزة مرت عبر مراحل طويلة وبلغت ذروتها فى انتفاضات عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩. وأحدثت هذه الثورة تحوّلًا كبيرًا لا يزال يثير اهتمام المحلّلين.^١

وأحدث هذا التحول الثورى العديد من التحولات الواسعة على كل من المستوى الداخلى والخارجى. حيث أثارت توجّهات النظام الجديد بخصوص السياسة الخارجية قلق بعض دول العالم على المستوى الإقليمى والدولى. كما نجد على مستوى الداّخل الإيرانيّ تغييراً شاملاً فى طبيعة النظام ومصدر شرعيّته والنخبة الجديدة وعلاقتها بالقوى السياسيّة الأخرى.

ويسمى البعض إيران جمهوريّة المتناقضات حيث يخضع النظام الإيرانيّ لمراكز قوى متنافسة وتصورات مختلفة للسلطة السياسيّة. فالدستور يحدّد الغاية العليا للدولة توفير الظروف اللازمة لنشر القيم الإسلاميّة عالمياً. ولتنفيذ ذلك هناك مناصب منتخبة (بشكل غير مباشر) كالمرشد الأعلى ومعيّنين كمجلس صيانة الدستور، كما وفر النظام فرصاً للشعب لانتخاب الرئيس والبرلمان والمجالس المحليّة مما يجعله نظاماً غير سلطويّ.^٢

ومع رحيل الخميني وتولى خامنئي مؤسسة الإرشاد فى إيران حدث ما يمكن تسميته بحراك سياسي، نتج عنه صعود التيار الإصلاحى لإعادة التوازن بين القوى السياسيّة، والحد نسبياً من احتكار المحافظين للسلطة مع تصاعد دور المؤسسات السياسيّة المنتخبة (مؤسسة الرئاسة ومجلس الثورى

^١ بهمان بختيارى، المؤسسات الحاكمة فى الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الثورى (البرلمان)، فى، جمال مند بدوي (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، ١٩٩٦، ط١، ص ٧٣.

^٢ Takhyh, Ray, Iran at Crooroads, Middel East Journal, v.57, Winter 2003, p.43.

(الإسلامي)، وبداية تبلور المجتمع المدني، مما قد يشير إلى أن إيران بصدد التحول من الثورة إلى الدولة، ومن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتلعب كل من المؤسسات والقوى السياسية الإيرانية دوراً ملحوظاً في التأثير على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية سواء بالإيجاب أو بالسلب وفي مقدمتها مؤسسة القيادة.

١ - مؤسسة القيادة السياسية/المرشد/ (رهبر):

تأتى مؤسسة القيادة على قمة مؤسسات الحكم فى إيران حيث يجعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها على ما تقدم. وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً، لأنه يتدخل فى عمل مختلف سلطات الدولة.^١ و ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة فى إيران وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.

وتنص المادة ٥٧ من الدستور على أن "السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وهى تمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق، وإمام الأمة. وذلك وفقاً للمواد اللاحقة فى هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض".^٢ ووفقاً لهذه المادة من الدستور فإن المرشد يقوم بمراقبة السلطات الثلاث، كما تسيّر شئون الدولة تحت مراقبته وإرشاده.

تعدلت الشروط الواجبة فى شخص المرشد طبقاً للتعديل الذى طال الدستور فى عام ١٩٨٩، فقد اشترطت المادة ٥ فى دستور ١٩٧٩ أن يكون الفقيه عادلاً متقياً بصيراً بأمور العصر، شجاعاً قادراً على الإدارة والتدبير ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائداً لها. ثم بعد التعديل أسقط شرط إقرار أكثرية الأمة له وقبلها قيادته. ثم جاءت المادة ١٠٩ بعد تعديلها لتسقط

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٧٨.

^٢ الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص ٦١.

شرطاً آخر هو شرط مرجعية التقليد، واقتصرت على النص على تحلى المرشد بالكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.^١

انتخاب المرشد:

اختار الشعب آية الله الخميني أول مرشد للثورة الإيرانية، وبعد وفاته في عام ١٩٨٩ انتخب مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب) سيد علي خامنئي مرشداً للثورة، ولكي يتم ذلك يرابع أعضاء مجلس الخبراء كل الأشخاص المرشحين لهذا المنصب آخذين في الاعتبار الصفات المطلوبة، والواردة في المادتين ٥، ١٠٩. وبعد الاختيار تؤول كل سلطات ولي الأمر للمرشد المنتخب. أما في حالة توافر هذه الصفات في أكثر من شخص فإنه يختار من بينهم الأعم في الشريعة والأكثر خبرة بالسياسة.^٢

اختلفت مكانة القيادة باختلاف شخص المرشد نظراً لاختلاف ثقل وشخصية خامنئي عن الخميني زعيم الثورة الإسلامية، كما أنه تطورت مكانة المرشد، كمحور أو بؤرة تركيز للقوة في النظام الإيراني وسط قطاعات النخبة الإيرانية، بتغير واقع وآليات وتوازن قوة أطراف الحياة السياسية.^٣

وترد بعض القيود، ولو من ناحية نظرية، على سلطة المرشد. من أهمها إمكانية عزله كما تقدم ولكن هذا القيد الذي ورد في المادة ١١١ لم يتم اختباره حتى الآن. أما في المادة ١١٢ فلقد ذكر أنه يتساوى أمام القانون مع الأفراد الآخرين، في حين أنه ذكر في المادة ١٤٢ على أن يتم تقدير ممتلكات المرشد وزوجته وأولاده قبل وبعد ولايته حتى يتم رصدتها إذا ما تصاعدت بطريقة غير مشروعة.^٤

ويعتبر المرشد الأعلى هو القوة الرئيسية الأولى في النظام السياسي الإيراني. ويتبع المرشد مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الاستراتيجية مثل

^١ د. نيقين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٨٠.

^٢ إسماعيل محمد (إعداد)، نظام الحكم في إيران

www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3.htm.

^٣ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرنامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ١٥٤.

^٤ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٧٩.

مجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية والمحاكم، والإذاعة والتلفزيون، والقوات المسلحة، والحرس الثوري، والأجهزة الأمنية.^١

ويعد أمر استخدام المرشد الفتوى الشرعية كقرار سياسي من الأمور التي تضع القرار في مرتبة أعلى مما يجب. ولكن تدخل السلطة الدينية مع السلطة السياسية جعل القضايا السياسية بمثابة فتاوى شرعية.

٢- مؤسسة الرئاسة:

في الوقت الذي أعطى فيه الدستور للمرشد سلطات محددة وواسعة، نجده وإن اعترف برئيس الجمهورية كأعلى سلطة رسمية في الدولة بعد سلطة المرشد، إلا أنه مسئول عن تطبيق الدستور، وأنه رئيس السلطة التنفيذية فيما عدا المسائل التي ترفع مباشرة للمرشد. كما أعطى الدستور لرئيس الجمهورية مهمة الربط ما بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث إن كل منهما مستقلة عن الأخرى وذلك في المادة ٥٧ من الدستور.^٢

يخضع رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء للاستجواب والعزل من جانب مجلس الشورى الإسلامي. فقط يكون استجواب رئيس الجمهورية من خلال طلب ثلثي أعضاء المجلس ويجب أن يكون ذلك في موضوع الكفاءة أو عدم الكفاءة فقط. ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور قابل للعزل من جانب مجلس الشورى الإسلامي استناداً لعدم كفاءته السياسية. كذلك الحال بالنسبة لدار القضاء العالي (السلطة القضائية) استناداً لتخلفه عن أداء وظائفه القانونية. وعلى ذلك فإن رئيس الجمهورية خاضع لسيطرة هاتين السلطتين.^٣

يتم اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ولا يحق للرئيس الترشيح لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات. ويجب أن

^١ إبراهيم غرابية، من يحكم إيران، (عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm.

^٢ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

^٣ محمد علي صنيعي منفرد، فصل السلطات في الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العدد: ٢٥، أغسطس ٢٠٠٢، ص ١٣.

يكون المرشح لأبوين إيرانيين.^١ ويحق له تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة. كما توسع الدستور المعدل في حق الرئيس في تعيين معاونين ونواب له مع اختصاص النائب الأول بوضع مميّز.^٢

تعاقب على رئاسة إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن ستة رؤساء: أبو الحسن بنى صدر، محمد رجائي، علي خامنئي، علي أكبر هاشمي رافسنجاني، محمد خاتمي^٣، محمود أحمدى نجاد. وبمقتضى الدستور المعدل فإن رئيس الجمهورية أصبح مسئولاً عن ممارسة سلطاته أمام كل من الشعب، والمرشد، ومجلس الشورى (المادة ١٢٢) بعد أن كان مسئولاً أمام الشعب فقط.^٤

٣- مجلس الشورى:

إن مجلس الشورى الإسلامى هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل. وهو أيضاً لا يعد مسئولاً أمام السلطين التنفيذية والقضائية. ولكن تتم مراقبته والإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور.^٥

وتختص المواد (٦٢ إلى ٩٠) فى الفصل السادس المعنون "السلطة التشريعية" بوضع الإطار التنظيمى المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات. وينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السرى المباشر لمدة أربع سنوات ويحدد عددهم بـ ٢٧٠ عضواً يضاف إليهم عشرون عضواً بعد كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديموجرافية والسياسية، على أن ينتخب الزرادشت واليهود نائباً لكل منهم ويشترك المسيحيون والأشوريين والكلدانيون فى انتخاب نائب واحد ويكون لكل من المسيحيين الأرمن فى الجنوب ونظرائهم فى الشمال نائبه الخاص. ويلاحظ أن الزيادة المقررة فى

^١ د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، مرجع سابق، ص ٩٦.

^٢ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٩١، ٩٨.

^٣ المرجع السابق، ص ٩٣.

^٤ المرجع السابق، ص ٩٢.

^٥ محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص ٨.

عدد الأعضاء طبقت لأول مرة في انتخابات فبراير ٢٠٠٠ حيث ارتفع عدد الأعضاء من ٢٧٠ إلى ٢٩٠ عضواً.^١

ويعد مجلس الشورى من أقوى مؤسسات صنع القرار في إيران فقد استطاع المجلس أن يعزل رئيساً للجمهورية، ويسحب الثقة من وزراء، ويسن قوانين، ويحجب مشروعات ويسجل موافقه من قضايا عديدة مثل: أسلمة المجتمع، والعلاقة مع السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية.^٢ ولكن ربما يكون هذا التأثير على صنع القرار مرهون بأغلبية برلمانية لصالح المحافظين وإلا تدخل مجلس صيانة الدستور ضد بعض التشريعات في حالة الأغلبية الإصلاحية.

٤- مجلس صيانة الدستور:^٣

يهدف مجلس صيانة الدستور إلى مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العادل العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختارهم القائد، وستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوى الاختصاص في مختلف فروع القانون يرشحهم رئيس السلطة القضائية (الذى يعينه المرشد) ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.^٤

تنص المادة ٩٢ من الدستور على أن دورة مجلس صيانة الدستور ست سنوات ويجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور. وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدى مطابقتها مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور فإذا وجده مغايراً لها فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.^٥ وتحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم

^١ د. تيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٠٩.

^٢ المرجع السابق، ص ١١٢.

^٣ هذا هو الاسم الرسمي للمجلس في الدستور، بينما تطلق عليه بعض دراسات النظام السياسى الإيراني مجلس أمناء الدستور أو مجلس حراس الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين.

^٤ الدستور الإيراني، المادة ٩١، مرجع سابق، ص ٨٢.

^٥ المادة ٩٤، المرجع السابق، ص ٨٤.

بأغلبية الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه (المادة ٩٦).^١

ويكون تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور، ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء. ويتولى المجلس الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامى، وعلى الاستفتاء العام (المادة ٩٨، ٩٩).^٢

تسبب أول تطبيق عملى لإشراف المجلس على انتخابات مجلس الخبراء فى عام ١٩٩٠ فى إثارة أزمة داخلية بسبب شرط وضعه المجلس للمرشحين وهو اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفصائلهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل المجلس قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة ليس فقط فيما يخص مرشحي مجلس الخبراء، وإنما مرشحي مجلس الشورى للتحقق من قبول مبدأ ولاية الفقيه من جانب المرشحين. لذا يجعل هذا الفرز للمرشحين المجلس يتحكم فى تحديد من يحكم، كما أن صلاحياته الرقابية تمكنه من تحديد كيف يحكم.^٣ إلا أن هذا المجلس فى شقيه الشرعى والفقهى القانونى يعمل تحت مراقبة وإشراف المرشد. ولذلك فإن المجلس لا يتمتع باستقلالية أمام المرشد.^٤

٥- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ هذا المجمع بقرار من الخمينى فى ١٢/١٢/١٩٨٨ أى قبيل تعديل الدستور^٥، تلبية لحاجة ماسة إليه برزت من خلال ممارسة السلطة حيث كان الهدف الأساسى من إنشائه هو الحكم والفصل فى أى خلاف يحدث بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية الدستورية العليا ويتخذ قراراً فى شأنه.^٦ وفى الدستور المعدل نصت المادة

^١ المرجع السابق، ص ٨٥.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٦.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١١٩.

^٤ محمد على صنيمى منفرد، مرجع سابق، ص ١٥.

^٥ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٢٧.

^٦ د. منحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، ص ص ٩٠-٩١.

١١٢ على تشكيل هذا المجلس من قبل القائد ووظائفه الموكلة إليه.^١ ويتكون مجمع تشخيص مصلحة النظام من ٣١ عضواً، ويقدم المشورة للمرشد.^٢

ويقوم المرشد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع^٣، ولقد جرى توسيع عضوية المجمع بحيث يضم ممثلي السلطات الثلاث، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، وممثلين للوزارات السيادية، والوزير المختص بالقضية المطروحة، وفقهاء الصيانة، وممثلاً للمرشد من ناحية أخرى. ظلت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية حتى عام ١٩٩٧ بتعيين رافسنجاني لرئاسة المجمع بعد انتهاء دورتي رئاسته البلاد.^٤ وكان أول رئيس للمجمع خامنئي رئيس الجمهورية في ذلك الوقت.^٥

وأتاح الدستور للمجمع استقلاليته في إعداد اللوائح والمقررات التنظيمية الخاصة به وأن يصدق عليها أعضاء المجمع أنفسهم على أن ترفع إلى القائد للموافقة.^٦ وقام المرشد خامنئي بإدخال تعديلات هامة في تركيبة المجمع، وفي طريقة عمله مما جعله ليس مجرد هيئة استشارية بل شريكاً له في اتخاذ القرارات، وجعل رافسنجاني الرجل الثاني في هرم السلطة في إيران.^٧

٦- السلطة القضائية:

نص الدستور على أن القضاء سلطة مستقلة تعمل على حماية حقوق الأفراد والمجتمع، كما أنها مسئولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني. وورد ذكر مرفق القضاء الإيراني في الدستور في ١٨ مادة (١٥٦-١٧٤). ويتولى وزير العدل مسئولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والهيئة التشريعية من جهة أخرى، ويختار رئيس الدولة وزير العدل

^١ الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.

^٢ إبراهيم غرابية، مرجع سابق.

^٣ سعيد الصباغ، تقديم وترجمة، في: د. بيژن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٥.

^٤ د. نغين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٢٨.

^٥ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

^٦ سعيد الصباغ، مرجع سابق، ص ٢٥.

^٧ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

من قائمة مرشحين من رئيس الهيئة القضائية. ويعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة والخبرة في القضاء لرئاسة الهيئة القضائية لمدة خمس سنوات.^١

ويتوزع القضاء في إيران ما بين القضاء العام والقضاء الثوري والقضاء الخاص. علماً بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور، بل وتجاوزت مهام القضاء المتعارف عليها وتحولت من فض الخصومات بين المتقاضين إلى تصفية الحسابات بين التيارات السياسية.^٢

٧- مجلس الخبراء:

يتألف مجلس الخبراء من ٨٦ عضواً ينتخبهم الشعب لمدة ثماني سنوات.^٣ لا تقل سن أحدهم حسب القانون عن ستين عاماً.^٤ ولا ينقاضي أعضاؤه راتباً.^٥ ويتميز هذا المجلس بأنه يشرع بنفسه لنفسه.^٦ وتمثل فيه كل محافظة بعضو واحد طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة فإن زادوا زاد التمثيل.^٧ وأعضاء المجلس غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى.^٨

ومن عادة هذا المجلس أنه يجتمع مرة كل عام، وفي الظروف غير العادية يجتمع مرتين، مما جعل أعضاء هذا المجلس غير معروفين على المستوى الإعلامي، وربما كان المقصود من ذلك ألا يقع عليهم أي تأثير خاصة عند اتخاذ قراراتهم.^٩ كما يناط بالمجلس واجبان أحدهما انتخاب

١ إسماعيل محمد، نظام الحكم في إيران، مرجع سابق

٢ د. نيقين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٣ إبراهيم غرابية، مرجع سابق

٤ د. محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد ٤، إبريل ٢٠٠٤، ص ١٧.

٥ د. نيقين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٨١، الهامش.

٦ محمد علي صليبي منفرد، مرجع سابق، ص ١٣

٧ د. نيقين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٨١، الهامش.

٨ إسماعيل محمد، مرجع سابق.

٩ د. محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مرجع سابق، ص ١٧.

المرشد والآخر التأكد من استمرار الشروط الأساسية في المرشد بما يعنى نوعاً من الرقابة على سجل أعمال المرشد.^١

ويسيطر على هذا المجلس التيار المحافظ. ورغم تزايد عدد الأعضاء ممن ينتمون إلى التيار الإصلاحى، إلا أن شرط اجتياز امتحان الاجتهاد على المرشحين - الذى وضعه مجلس صيانة الدستور - فى انتخابات المجلس لم تمنح الإصلاحيين الفرصة للسيطرة على هذا المجلس أو القدرة على التأثير على قراراته.^٢

٨- المؤسسات الأمنية:

ظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير من المؤسسات الأخرى. وهى تنقسم إلى: الجيش النظامى (عدده ٣٢٠ ألفاً)، والمؤسسات الأمنية الثورية وتتمثل فى الحرس الثورى (عدده ١٢٠ ألفاً)، والباسيج (عدده مليون و ٣٠٠ ألف من الأعضاء سواء العاملين كل الوقت أو نصف الوقت).^٣

أ- الجيش:

كان على قمة أولويات نظام الثورة فور نجاح الثورة تطهير الجيش عضوياً وفكرياً نظراً لدعمه للشاه فى السابق ولنظامه، وخاصة فى انقلاب الشاه المضاد على مصدق عام ١٩٥٣. واستهدف التطهير العضوى العناصر الموالية للنظام الإمبراطورى السابق، وكانت تمثل الأكثرية، واتخذ هذا التطهير أشكالاً مختلفة بدأت بالإبعاد وانتهت بالتصفية الجسدية. واتجه التطهير الفكرى أو الأيدلوجى إلى العناصر البديلة وتلك التى اقتنعت بالثورة أو راهنت عليها فكان إنشاء فروع للتوجيه العقائدى داخل الجيش وتأسيس

^١ المرجع السابق، ١٧.

^٢ المرجع السابق، ص ١٨.

^٣ باكينام الشرفاوى، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

نواد إسلامية متعددة الأنشطة وإيفاد العلماء لإلقاء الدروس الدينية.^١ ولقد تكون الحرس الثوري عقب الثورة للتوازن مع الجيش الذي لا يثق النظام في ولائه.^٢

ومن جوانب التطوير في الجيش: تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية الصغيرة والمتوسطة، وتنويع مصادر السلاح، وتحديث كل من القوات الجوية والبحرية، وتطوير صناعة الصواريخ، وزيادة فرق الجيش النظامي من ثلاث إلى أربع.^٣

ب - المؤسسات الثورية:

توجد في إيران العديد من قوات الأمن الثورية من أهمها اللجان المعروفة باسم الباسيج ومؤسسة إعادة الاعمار التي تستطيع تطبيق إجراءات قسرية لتنفيذ النظام الإسلامي في المناطق الريفية. واللجان الثورية المكونة من مجموعات من المتكئين يعملون إلى جانب الشرطة وكانت مهتمة بمطاردة النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب. وقد قلل رافسنجاني كثيراً من هذه اللجان.^٤ إلى جانب قوات الحرس الثوري والذي كان يعتبر بمثابة جيش مواز للجيش النظامي.

(١) الباسيج:

هي مليشيات مسلحة وهي أهم قوة عسكرية بعد الحرس الثوري الإسلامي وينتظم فيها ملايين المتطوعين من الفتيان الذين نقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وتتألف من ٩٠ ألف رجل مسلح متفرغ. ولكنها تستطيع تعبئة عدد كبير من الاحتياطي لاستعراض قوتها أمام الشعب في الأعياد الثورية، والمناسبات الاستثنائية الأخرى التي يأمر بها المرشد الأعلى. وقد فوضت هذه المليشيات بكثير من وظائف الحرس الثوري المتعلقة بالأمن الداخلي

^١ دنيغين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٣.

^٢ باكينام الشرقي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

^٣ دنيغين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٤.

^٤ إبراهيم غرابية، مرجع سابق.

ليتحول الحرس الثوري إلى قوة تدخل سريعة لحماية الحدود من التهديدات المحتملة.^١

ويرى البعض أن الباسيج يعد غير مؤهل ليوازي أيضاً من الجيش أو الحرس الثوري في ظل تعصب أعضائه وانتمائهم القوي للثورة. وأمام ما أثبتته من قدرة في دحر اضطرابات كازفين تم إلحاق مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي كمهمة أولية له. إنه تنظيم قادر على تعبئة مليون عضو احتياطي في أوقات الأزمات. واعترافاً بتزايد أهمية دوره تم زيادة الأعضاء الدائمين إلى ثلاثة أضعاف منذ ١٩٩١ حتى وصلوا إلى حوالي ٣٠٠ ألف كما تضاعفت ميزانية المنظمة أربعة أضعاف.^٢

اختص الباسيج بأمن المدن وتكون من المراهقين والمتطوعين ويقدر عددها في عام ١٩٩٥ بـ ١,٧ مليون عضو من بين تلاميذ المدارس الثانوية في البلاد. وأمام الاضطرابات في مشهد وتبريز وآراك وغيرها من المدن عملت الحكومة على بناء الباسيج وإعطاء أعضائها الحوافز للقيام بمهامهم وبالسماح لها بالحفاظ على تواجدتها المستمر بين جماهير المدن. ومنذ عام ١٩٩٣ تقوم المنظمة بالمناورات من وقت لآخر في طهران بما وصف بأنه تلويح بالحرب في المدن.^٣

وتختلف قوات الباسيج عن الحرس الثوري نظراً لأن قواتها أقل تعليمياً وأكثر شباباً وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى. وعلى الرغم من أنها تتمتع من الناحية التنظيمية بكيان مستقل بذاته إلا أنها تحسب فعلياً على الحرس الذي يتولى تدريبها.^٤

(٢) - الحرس الثوري: الباسداران

يعتبر الحرس الثوري من أهم وأقوى مؤسسات الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية حيث يدافع عن الشيوعية ضد معارضيه، وفي نفس الوقت يعد أداة مؤثرة في توزيع القوة ومع ذلك - حسبما يرى البعض - لم تظهر

^١ المرجع السابق

^٢ باكينام الشراوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٩١.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

مؤشرات لمحاولة الحرس الثوري الاستقلال عن النخبة الحاكمة.^١ لذا يرى البعض أنه يشبه الحرس الجمهوري في النظم الرئاسية.^٢

ويتفق "كينيث كاتزمان" مع هذا الرأي ويقرر أن الحرس الثوري يعتبر أحد أهم المؤسسات التي أنتجت الثورة الإيرانية، وسبب ذلك أن الحرس الثوري يشكل وسيلة أساسية لترويج أهداف الخميني والثورة الإسلامية، كما أن موقعه الفريد بين القوات الثورية المسلحة-التي ظهرت في الثورات الاجتماعية الرئيسية الأخرى- يرجع لتحوله إلى منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما، بدون فقدان حماسه الأيلوحي.^٣

ويمثل الحرس الثوري امتداداً للجان الثورية والميليشيات العسكرية التي شكلت في الفترة الأولى للثورة وقبل عودة الخميني إلى إيران في فبراير ١٩٧٩. حيث اتخذ من مركز اللجنة الثورية مقراً لقيادة الجمهورية الإيرانية.^٤ وكان الحرس الثوري هو الدعامة الرئيسية للثورة الإسلامية- التي لم تنق بالجنش الإيراني النظامي- لسحق انتفاضة الأكراد والبلوش والتركمان في الفترة بين العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٢.^٥

وبالرغم من المطالب الكثيرة التي طالبت الخميني بحل هذا الجهاز إلا أنه رفض ذلك وأمر بوضعه تحت إشراف مجلس قيادة الثورة من خلال أحد آيات الله ثم أصبح يخضع لإشراف خامنئي. ويرى البعض أن استمرار نظام الثورة يعود جزئياً إلى قدرته على إقامة مؤسسات ثورية بهدف احتواء القوى الاجتماعية الكثيرة التي ساهمت في إسقاط الشاه. وبالرغم من المرجعية الشخصية المطلقة لآية الله الخميني، فإن النظام لم يكن باستطاعته مواجهة التحديات الكثيرة التي واجهته لو لم يقيم قاعدة مؤسساتية. وبحكم قدرة الحرس على التنظيم والدمج قام بتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التي عبأتها الثورة كما لعب دوراً شديداً الأهمية في هزيمة أعداء الثورة.^٦

^١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٦.

^٢ د. محمد أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٩، ص ١٠٢.

^٣ كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني، نشأته وتكوينه ودوره، (إبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، دراسات مترجمة: ٣، ط ١، ص ١٧.

^٤ د. محمد أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٢.

^٥ إبراهيم غرابية، مرجع سابق.

^٦ كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ١٨.

و تأتي المادة ١٥٠ من الدستور الإيراني من الفصل التاسع لتؤكد على التمسك بالحرس وقواته لحماية الثورة ومكاسبها، وتحيل على القانون تعيين حدود مهامه والتنسيق بخصوصها مع العناصر الأخرى الداخلة في تشكيل القوات المسلحة.^١ ولقد حددت المهام الخاصة بالحرس الثوري وفقاً للممارسة الواقعية التي كان يقوم بها في الأشهر الأولى من بعد نجاح الثورة.^٢

يفصل قانون الحرس الثوري ما كان أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد حددت مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها ودعم حركات التحرير في العالم، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدوان الأمريكي والصهيوني وعمالتهم في المنطقة، والحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح وضرب الانفصاليين.^٣

وكان الحرس الثوري لاعباً رئيسياً في عملية تصدير الثورة إلى العالم العربي منذ العام ١٩٨٢ عندما أرسل أول قوة له إلى لبنان لدعم ميليشيات حزب الله وقد نشط أيضاً في السودان منذ عام ١٩٩٠.^٤

ويتكون الحرس الثوري من ثلاثة أقسام: قسم اقتصادي، قسم عسكري، قسم سياسي. ويضم الحرس ١٢٠ ألف جندي مسلح موزعاً بين القوات البرية (١٠٠ ألف)، والقوات البحرية (٢٠ ألف)،^٥ تتوزعهم ١٥ فرقة تنتشر في ١١ منطقة أمنية في إيران.^٦

والحرس الثوري يمثل القطب الثاني من المؤسسة العسكرية في إيران والتي يمثل الجيش القطب الأول منها. وقد تبلورت قوة الحرس الثوري أثناء قضية آية الله منتظري حيث ذكر قائد الحرس الثوري بأن الحرس هو اليد الحديدية التي تضرب وتستضرب كل من يبدي تعاطفه مع منتظري، وأعلن أنه يد الولي الفقيه الحديدية في قمع المنتقدين لولاية الفقيه. ويقف على رأس

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٥.

^٢ د. منحت أحمد حماد، مرجع سابق، ص ١٠٢.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦.

^٤ إبراهيم غرايبة، مرجع سابق.

^٥ د. منحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٣.

^٦ إبراهيم غرايبة، مرجع سابق.

الحرس الثوري الولي الفقيه يليه في الترتيب المجلس الثوري للحرس.^١ ولا يخضع الحرس الثوري لسيطرة الحكومة أو رجال الدين فيتمتع باستقلالية كبيرة.^٢

لم يتمرد الحرس الثوري علناً على القيادة السياسية، وإن كان يعتقد أنه كان يراقب السياسيين، ويرى البعض أنه قد يكون له دور في محاولة اغتيال الرئيس رافسنجاني. ولم يتخل على نحو غير رسمي عن طموحاته بالحصول على السلطة. وقد بذل جهداً كبيراً في السر والعلن لمعارضة سياسات رافسنجاني في فترة رئاسته للجمهورية الإيرانية، ومن ذلك دعم خصومه السياسيين.^٣

ويمكن القول أن هناك أربعة مصادر لتأثير الحرس في عملية صنع القرار في إيران: الأول دوره في الحرب مع العراق، فعلى الرغم من أن الخسائر التي منيت بها إيران في هذه الحرب تعود في جانب كبير منها إلى تعجل الحرس شن هجمات موسعة غير مخطط لها، إلا أن الرأي العام الإيراني ظل يحتفظ للحرس بسالته في الحرب واستعداده العالي للتضحية والشهادة.^٤ والثاني كونه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعاتها، ومساهماتها الإنتاجية الواسعة. ومما يذكر في هذا الخصوص أن الحرس الثوري كان يشارك في عام ١٩٩٧ في ١٦٥٠ مشروعاً عمرانياً وإنتاجياً يتراوح ما بين الوحدات السكنية وصناعة الأدوية والآلات الزراعية. والثالث أن الحرس كمؤسسة علاقاته متشعبة ووطيدة مع مراكز القوة في إيران، وفي مقدمتها المرشد. فالحرس هو مؤسسة المرشد التي تدفن له بالولاء، وفي المقابل يتمتع الحرس بامتيازات من الاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه. وتجسد العلاقة مع خامنئي مثل هذا التعقيد والتشابك أيضاً المصلحة المتبادلة. فلقد دافع الحرس عن خامنئي في مواجهة حملات التشكيك في أهليته الدينية التي قادها منتظري. لكن ممثل المرشد في الحرس لا يمارس دوره الرقابي على غرار ما يفعل في المؤسسات الأخرى بل يعتبره البعض أقرب إلى أن يكون رجل الحرس من أن يكون من رجال المرشد. وللحرس صلاته بالبازار والحوزة الدينية والمؤسسات الخيرية

^١ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

^٢ إبراهيم غرابية، مرجع سابق.

^٣ المرجع السابق.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٦.

الواسعة الإمكانيات والحضور على الساحة الإيرانية. أما المصدر الرابع والأخير من مصادر قوة الحرس فإنه يتمثل في انتشار رجاله في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران: مجلس الشورى، ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارة.^١

ومن مظاهر نفوذ الحرس في النظام الإيراني مقاومة التدخل في شؤنه من جهة وتدخله في شئون المؤسسات الأخرى من جهة ثانية.^٢ ويرى البعض أنه لا يعرف مدى علم القيادة السياسية في إيران بأعمال الحرس الشورى الإسلامي. وقد دخل خاتمي في مواجهة غير علنية مع هذه القوات، وقام بعزل قائدها منذ عام ١٩٨١ محسن رضائي، وعين مكانه نائبه يحيى رحيم صفوي. واختير رضائي سكرتيراً لمجمع تشخيص مصلحة النظام.^٣

حاول الحرس زرع أعضائه أو تعيين حلفائه المقربين في المناصب الحكومية الرئيسية. كما عارض تعيين خصومه في مناصب قيادية داخل جهاز الحرس. كما كان مسؤولاً عن إقالة قادة عسكريين نظاميين من مناصبهم القيادية في حين أن ضغط القوات المسلحة النظامية لم يشكل عاملاً^٤ في أى وقت من الأوقات - للتأثير في التعيينات الخاصة في الحرس.^٥

٩- الأحزاب السياسية:

نص دستور ١٩٧٩ على إباحة العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية. وفي هذا الإطار نصت المادة ٢٦ من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب وهي مادة لم يطلها تغيير في تعديلات ١٩٨٩ على ما يلي: "الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تتناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية. كما أنه لا يمكن منع أى

^١ المرجع السابق، ص ١٣٧.

^٢ المرجع السابق، ص ١٣٨.

^٣ إبراهيم غرابية، مرجع سابق.

^٤ كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٢٨.

شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك في إحداها".^١ أما العمل بهذا النص فلم يتم إلا خطوة خطوة في سياق موقف واضح للخميني منها. ففي البداية تم حظر الكيانات غير المالية وتم تأجيل حظر باقي الأحزاب لأسباب تكتيكية أو تنظيمية.^٢

سادت إيران نظرة خاصة للأحزاب جعلت التنظيمات السياسية المعبرة عن التيارات المختلفة تنتم بالديناميكية في التحرك فيما بينها وتعدّل متكرر لأفكارها ومبادئها المعلنة بشكل يتواءم مع كل مرحلة، بل إنه نادراً ما استخدم لفظ الحزب للتعبير عن هذه الكيانات وانتشرت بدلاً منها كمصطلحات على سبيل المثال، جبهة أو جمعية أو تجمع حتى تعكس اتساع نطاق ما تشمله من أفكار ومبادئ. كما تعدّدت التنظيمات الإيرانية بشكل واضح خاصة إبان فترة الانتخابات التي تظهر فيها جبهات وتجمعات خصيصاً من أجل الحدث، وتظهر التحالفات الوقتية بين عدة تنظيمات تتقارب في الاتجاهات الأيدلوجية.^٣

ومن أهم الأحزاب السياسية الإيرانية: حزب كوار البناء وحزب جبهة المشاركة نظراً لامتعهما بهيكل تنظيمي متماسك هذا بالإضافة لعدد من الأحزاب القائمة الأخرى مثل رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز) وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيو مبارز) وحركة الحرية.

أ- حزب كوار الاعمار:

أسسه على أكبر هاشمي رافسنجاني الرئيس الأسبق لإيران ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالي في عام ١٩٩٦ كتنظيم لجماعة العاملين من أجل البناء المعبرة عن الطبقة الوسطى الداعية لوسطية الطول في السياسة كما في الاقتصاد. وفي عام ١٩٩٩ انتخب الحزب لجنته المركزية من بعض أعوان رافسنجاني السابقين كما ضم إليه أربعة أفراد من عائلة رافسنجاني بخلاف المؤسس وهم: ابنه فائزة، وابنه محسن، وأخوه

^١ د. باقر عبد المنعم مسعود، مرجع سابق، ص ١٥٤.

^٢ باكينام الشراقوي، قوة الدولة وبرنامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٠٤.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٠٣.

محمد، وصهره. وغنى عن البيان أن الحزب يدعم رافسنجاني في الانتخابات التشريعية،^١ والانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ب - حزب جبهة المشاركة

أسسه محمد خاتمي رئيس إيران السابق في عام ١٩٩٨ وضم إليه مائة من أعيانه ومستشاريه، ومثل حزب كوانر الاعمار، ضم حزب جبهة المشاركة بعض أقارب خاتمي ممثلين في أخويه علي ومحمد رضا.^٢

١٠ - المعارضة الإيرانية:

تعمل في داخل إيران مجموعات من المعارضة بعضها ديني وبعضها علماني. وتظل قوى المعارضة الإيرانية مكونة من جماعات متنوعة تحمل أيديولوجيات متعددة ولكن لا يوجد أحد من قادة المعارضة يضاهي الخميني في كاريزميته وشعبيته. وذلك بالإضافة إلى الشك في تمثيل أي من جماعات المعارضة الموجودة طبقات اجتماعية رئيسية.^٣

وتتراوح التنظيمات المعارضة ما بين أنصار الملكية المطلقة وبين الثوار اليسار ومعظمهم يعمل في المنفى. وبينما توجد في الداخل العديد من التجمعات الصغيرة، إلا أن أيًا من هذه التنظيمات لا يمثل تهديداً جاداً لبقاء الجمهورية الإسلامية. ويمكن التمييز بين المعارضة التي تعمل من خلال النظام، وتلك الأقلية من خارجها حيث تسعى الأخيرة إلى تغيير أكثر راديكالية ولطرح بديل مغاير لما هو سائد.^٤

وتعتبر المعارضة الفقهية من أخطر مكونات المعارضة الإيرانية. وهي المعارضة التي تعددت وذاعت مقولاتها الناقدة للنظام أحياناً والهادفة لتغيير مبادئه أحياناً أخرى. وانطلق نقد تطبيق نظرية ولاية الفقيه من احتمال

^١ دنيفين عبد الملعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩.

^٢ المرجع السابق، ص ١٥٩.

^٣ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٠٦.

تعرض الفقهاء للنقد المفتوح بتحولهم إلى سياسيين. فبتدخل الفقهاء المباشر في شئون الدولة تم إلقاء اللوم في مشاكل المجتمع عليهم.^١

١١- المؤسسة الدينية:

أ- الحوزة الدينية:

الحوزة هي النواة الأساسية في مدارس الشيعة وهي حلقة للمريدين الذين يلتقون حول المعلم يتلقون شروحه. وإذا وصل أحد الدارسين إلى مرتبة حجة الإسلام يمكنه أن يؤسس الحوزة الخاصة. وكلما زاد عدد المريدين الملتقين حوله كلما اقترب من الوصول إلى المرتبة التالية مرتبة آية الله. ولكن المرشح لا يمكن أن يصل إلى المرتبة الأخيرة كآية الله العظمى إلا إذا قبله هؤلاء الذين هم في هذه المرتبة بالفعل وكان في مقدوره أن يقدم بحثاً دينياً له قيمة عالية، وكانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الرسالة وهو عنوان له مغزاه العميق.^٢

وبين كل الحوزات الدينية في إيران تتمتع الحوزة الدينية في قم بشهرة خاصة، فهي التي خرجت للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، وكلبايكاني، وشريعتمداري. وهي قبلة المتبركين بمرقد المعصومة فاطمة بنت موسى بن جعفر الصادق. وفيها نحو خمس وخمسين مدرسة تأسست قبل الثورة وبعدها، ومن أهم مدارسها المدرسة الفيضية. وفي الحوزة تيارات ومواقف ومذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال في مواجهة بعضها البعض.^٣ واكتسب نظام التعليم في قم الموازي لمؤسسات التعليم العلماني ثقة أفراد الشعب حيث لا يقتصر فقط على التعليم بل وعلى تخريج الدعاة.^٤

^١ المرجع السابق، ص ٢٠٧.

^٢ محمد حسين هيكل، مدافع لآية الله. قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، طه، ص ١١٢.

وتوجد ست مراتب محددة للذين ينخرطون في سلك الدراسة في هذه المدارس الأولى هي مرحلة طالب العلم وعند تخرجه يصبح مجتهداً والتي تعني حرفياً شخص أجهد نفسه كي يكون رايماً، والمرتبة الثالثة هي مبلغ الرسالة، والرابعة هو حجة الإسلام، والخامسة آية الله، والسادسة والأخيرة آية الله العظمى الذي يصبح بشكل آلي مرجعية، أي شخص يرجع إليه في كل شيء.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٤٣-١٤٤.

^٤ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

تتسم المؤسسة الدينية في إيران بالاستقلال عن الدولة. وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال أو أنها غاصت في العمل السياسى حتى أذاتها، ولكن وجودها المتميز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير خارجها من ناحية، وتربى قيادات جديدة تدفع إلى الساحة عندما يجد الجد من ناحية أخرى. وكانت جماعة رجال الدين المناضلين "روحانيان مبارز" بالإضافة لقيادة المرجعية العظمى الأثر الأقوى في انتصار الثورة الإيرانية.^١

إن المراجع الشيعة يمتلكون سلاحاً فعالاً متمثلاً في الفتاوى التي تجيز أمراً أو تمنعه فهي أكثر فعالية من أى أمر آخر يطلقه جيش بأكمله،^٢ فتوى التبغ الشهيرة أكبر مثال على هذه الفعالية للفتوى. وكان لتبلور مفهوم التقليد أثر بارز في سلطة مرجع التقليد. كما كان نموذجاً بارزاً لتأثير القوى الدينية في الأمور الدنيوية. فقد جعل من مرجعية التقليد قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس. كما وحد رجال الدين فى صورة مؤسسة. كما أعطى مبدأ لا تقليد لميت حيوية ودوراً فعالاً للمرجع فى حياته.^٣ مما جعل أهمية الفقيه مستقاة من أسفل وليس من أعلى، وقدرته تتحدد فى تحريك التعبئة الجماعية خاصة فى الاحتفالات الشيعية.^٤

من جانب آخر تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة والمؤثرة تاريخياً، سواء التجار أو الفلاحين أو الصناعيين. حيث كانت المؤسسة الدينية هى التى تصوغ الأحكام والقوانين للسلوك التجارى والزراعى ومحددات النشاط الاجتماعى-الاقتصادى.^٥ وكان لدور المؤسسة الدينية التاريخى فى مقاومة استبداد ملوك إيران ومقاومة النفوذ الأجنبى أثره فى ريادة هذه المؤسسة لأى تغيير فى إيران، وإعطاء الثقة على قدرتها على الحفاظ على استقلال وحدة البلاد.

١ إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية. الجنور، الأيدلوجية، مرجع سابق، ص ٤٧.

٢ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٢١.

٣ إبراهيم الدسوقي شتا، مرجع سابق، ص ٥١.

٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١١١.

٥ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٩.

٦ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص ١١١-١١٢.

ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران لم تكن تقام صلاة الجمعة أو جماعة بدعوى أن إمامة الجمعة والجماعة للإمام المهدي الغائب أو من ينبيهه^١، وبعد أن عطلت طويلاً صلاة الجمعة في غيبة المهدي في انتظار عودته أفتى الخميني بإعادة صلاة الجمعة، وأصبحت هذه الصلاة مناسبة أسبوعية لمناقشة قضايا الدين والدنيا معاً^٢.

تقوم الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات بالتنسيق بين الأمانات الفرعية التي تتبثق عنها وتتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين داخل إيران وخارجها وتنظم مؤتمرات لأئمة الجمعة وتوالت تنفيذ توصياتها وتضع الخطوط العامة لخطب الجمعة في مختلف البلاد. وليست كل موضوعات خطبة الجمعة تتصل بالسياسة الداخلية ولا كل خطبائها إيرانيين فكثير من موضوعاتها يتطرق إلى قضايا إسلامية يدعى أحياناً للحديث فيها دعاء وربما سياسيون من غير الإيرانيين، لكن كما أنه للسلطة خطبائها فلمخالفيها خطبائهم وذلك أن الاستقلالية التي يتمتع بها كبار رجال الدين قبل بعضهم البعض تنتقل معهم وبهم من ساحات الحوزة إلى منابر المساجد^٣.

١٢- القوى الاقتصادية:

في إيران قوتان اقتصاديتان رئيسيتان: البازار والمؤسسات الخيرية وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح متشابهة. يشترك الطرفان في أنهما من القوى المحسوبة على التيار المحافظ عموماً، وعلى شخص المرشد خصوصاً^٤.

وتدين المؤسسات الخيرية - في معظمها - بوجودها إلى الخميني الذي أرادها أن تذكر أملاك الشاه وتعيد توزيعها على المحرومين وأسر الشهداء. ويتمتع كل من البازار والمؤسسات الخيرية بدرجة عالية من الاستقلال. فعلى

^١ مجلس توجيه أئمة الجمعة، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية، العدد ٤٦، مايو ٢٠٠٤، ص ٨٦.

^٢ ديفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٤٥.

^٣ المرجع السابق، ص ١٤٥.

^٤ المرجع السابق، ص ١٤٦.

امتداد التاريخ قاوم البازار كل ما اعتبره محاولة للتدخل في شؤنه واعترض مساعي الحكومات المتعاقبة لفرض الضرائب والجمارك، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وتوحيد سعر الصرف وتحديث هيكل الاقتصاد ومؤسساته. وتراوح هذا الاعتراض ما بين تحريك الذواب المحافظين في مجلس الشورى، والتظاهر والإضراب، وغلق الحوانيت. وبالنسبة للمؤسسات الخيرية فليس أدل على استقلالها من أنها لا تخضع - بخلاف سائر المؤسسات الأخرى وجميع الإدارات الحكومية- للمحاسبة والرقابة وعلى الرغم من تكرار المطالبة بإخضاع هذه المؤسسات للرقابة إلا أن تلك المطالبات باءت بالفشل. ثم أنهما معاً ضد الشفافية التى تفتح ملفات ثروتهما.^١

أ- البازار:^٢

يمثل البازار إحدى القوى المؤثرة في إيران، حيث كان له وما زال دوره الفاعل في الحياة السياسية منذ بروز توجهه السياسي عام ١٨٣٧ عندما تصدوا للتجار الأوروبيين في تلك الفترة وحتى الآن.^٣ ولم تفلح أى سلطة فى احتوائه، حتى أن رافسنجاني حاول إنشاء هيئات تابعة للدولة تقوم مقام البازار إلا أن هذه الهيئات كانت عيباً على الاقتصاد الإيراني ولم تستطع أن تحل محل البازار.^٤

ويسيطر البازاريون على ٧٥% من التجارة الداخلية، وحوالى نصف الواردات. ويقومون بدور رئيسى فى عملية الإقراض، ويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية مثل "التجارة. فهم بمثابة السمسار، فالبازارى يستورد من الخارج ومن مصانع الدولة ويوزع البضائع التى يشتريها فى الأسواق الداخلية والخارجية، لكنه لا يشارك فعلياً فى العملية الإنتاجية.^٥

^١ المرجع السابق، ص ١٤٦.

^٢ البازار هو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية عن التجار الإيرانيين

^٣ د. عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد: ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٦.

^٤ د. دمجت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيراني، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٠٣.

^٥ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٤٧.

وعرف عن التجار الإيرانيين بأنهم مع السلطة كلما كانت هناك اتجاهات للسلطة لحماية مصالحهم الاقتصادية مما يعنى أنهم بشكل عام مع الإصلاح الاقتصادي ومع أى سياسات طالما تصب في النهاية في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران.^١

ولقد أظهر البازار عدم رضا على سبيل المثال في الفترة التي سيطرت فيها السياسات التدخلية للدولة.^٢ وحرصاً على مصالحهم حاولوا التوغل في مؤسسات صنع القرار عن طريق ممثليهم في مجلس الشورى أو اشتراكهم في الوزارة أو من خلال أفراد أثرياء لهم نفوذهم لدى دوائر صنع القرار وبالتالي لم يتركوا طريقاً إلا وسلكوه لتعزيز مواقعهم والدفاع عن مصالحهم.^٣

ب - المؤسسات الخيرية:

لا تخضع المؤسسات الخيرية لا لرقابة أصحاب الأسهم أو للرقابة الحكومية ولكنها مسئولة فقط أمام من يرأسها أو المرشد وهي تعد مورداً لثروة النخبة الإيرانية.^٤ وهي بمثابة مصدر دعم وتأييد وقوة إضافية للقائد بما تضمه من مؤيدين وبما تشمله من أنشطة تمس قطاعات واسعة من الشعب الإيراني.^٥ وهي تكتسب أهمية كبرى في إيران بسبب مواردها الهائلة ونشاطاتها المتعددة فهي تقوم بنشر الدعوة وتقديم المساعدات الاجتماعية والاستثمار، وتعد من أهم الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية الإيرانية ومن أهمها ما يلي:^٦

(١) مؤسسة المستضعفين: ورثت هذه المؤسسة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمؤسسة بهلوى التي كان قد كونها الشاه في الستينيات وأتات

^١ د. عبد الله يوسف سهر محمد، مرجع سابق، ص ١٧.

^٢ باكينام الشرفقاري، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلية، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

^٣ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٠٤.

^٤ باكينام الشرفقاري، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلية، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

^٥ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ٩٧.

^٦ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص ١٥٠-١٥٢.

بها إدارة بعض ممتلكات أسرته. عهد الخميني إليها مساعدة فئة المحرومين في ظل الشاه. ثم مع اندلاع الحرب أضيف إلى نشاطها رعاية معوقى الحرب وأسراهم وتغير اسمها إلى مؤسسة المستضعفين والمضحين وإن ظل اسمها الأول والمختصر هو الأكثر تداولاً. ويقدر حجم أعمال هذه المؤسسة زهاء ٤٠% من مجموع الإنتاج الوطنى وأن ميزانيتها فى نهاية التسعينيات تصل إلى ٦ مليارات دولار وأن عدد العاملين فيها يصل إلى ٦٠ ألف شخص وأن عدد المستفيدين منها من معوقى الحرب يبلغ ١٢٠ ألف شخص. وتحتل مؤسسة المستضعفين المرتبة الثانية عشر بين كبريات الشركات على مستوى العالم وتحتل المرتبة الثانية بعد شركة البترول الوطنية على المستوى الوطنى الإيرانى. يكمل هذا الدور الاقتصادى - الاجتماعى الداخلى للمؤسسة دور لا يقل أهمية فى النطاق الخارجى وعلى مستويات أخرى عسكرية وسياسية وثقافية مثل تصفية المعارضة الإيرانية فى الخارج وتمويل صفقات السلاح أثناء الحرب مع العراق، ومساعدة المستضعفين والمحرومين الشيعة فى أماكن عديدة من العالم.

(٢) مؤسسة الشهيد: نشأت هذه المؤسسة فى الأصل لإعانة أسر قتلى الثورة الإيرانية ثم قتلى الحرب مع العراق. والمؤسسة كيان اقتصادى ضخم يتداخل نشاطها فى بعض الأوجه مع نشاط مؤسسة المستضعفين، ويمتد خارج إيران حيث أنشأت المؤسسة ١٦ مركزاً طبياً ومدرسة فى حوالى ١٢ دولة من بينها لبنان والسودان واليمن.

(٣) مؤسسة الإمام الرضا: وهى مؤسسة أقيمت قبل الثورة لإدارة شئون ضريح الإمام الرضا على بن موسى بن جعفر الصادق ثامن أئمة الشيعة، والإمام الرضا مدفون فى مدينة مشهد وقد آلت إدارة ضريحه لآيات الله بعد الثورة. وتستمد المؤسسة أهميتها من ضخامة ميزانيتها التى تمويلها زيارات ملايين الحجاج من الشيعة كل عام.

(٤) مؤسسة ١٥ خرداد: وقد قامت هذه المؤسسة تخليداً لذكرى إعلان الخمينى جهاده ضد الشاه فى ٥ يونيو ١٩٦٢. ولهذا الغرض سمح الخمينى لمقلديه بتحويل جزء من زكاة الخمس الواجبة له لتمويل نشاط هذه المؤسسة. ويتركز نشاطها فى أعمال الأعمار والبناء.

(٥) مؤسسة إمداد الإمام: وهي مؤسسة نشأت من أجل إعادة المضارين من الكوارث الطبيعية داخل إيران وخارجها-لبنان على وجه الخصوص- كما قامت بتمويل أنشطة الحرس الثوري ووزارة المخابرات.

ومن الصعب في الواقع التطبيق في وضع هذه المؤسسات تحت رقابة صارمة بالفعل لأن أصحاب المراكز العليا هم أكبر المستفيدين منها ولأن نسبة من أرباحها تذهب إلى فئات مثل أسر الشهداء والمستضعفين الذين يحافظون على بقاء وسلطة نظام ولاية الفقيه. وهي بالرغم من خضوعها لرقابة المرشد إلا أنها ليست كياناً حكومياً ولا تستخدم الميزانية الحكومية وإذا لا تخصص الحكومة أي موارد لها. ويمكن الإشارة إلى دور هذه المؤسسات في الاستفادة من برنامج الخصخصة أي تحجيم الآثار الإيجابية المطلوبة من هذا البرنامج حيث سيطرت هذه المؤسسات التي يسيطر عليها الفقهاء على عملية خصخصة مؤسسات الدولة من خلال شرائها بمجرد الإعلان عنها في السوق مما صعب الأمر على رجال الأعمال والصناعة في منافستها. وتعد هذه المؤسسات من المؤسسات الثورية والتي تعددت بدورها ما بين مؤسسات أمنية وإعلامية وقضائية واقتصادية.^١

١٢- الشباب / الحركة الطلابية:

يتميز المجتمع الإيراني بالحيوية الديموغرافية، فالشباب من الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة يشكل ٦٥% من الإيرانيين، وترتفع النسبة لتصل إلى ٧٥% للفئة العمرية أقل من ٣٥ سنة. ولد أغلبهم بعد الثورة الإيرانية أو كانوا في مرحلة الطفولة عند انتصارها،^٢ ويمثل الطلاب نسبة كبيرة من الشباب. ويرى البعض أن الطلاب هم من بدأوا الثورة الإسلامية عام ١٩٧٧، ورجال

^١ باكينام الشراقوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

^٢ د. مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، دراسات استراتيجية، العدد: ٩٠، السنة العاشرة، ص ٢٩.

الدين من تقدموا لقيادتها.^١ وهذا مما يدل على دورهم الكبير في الثورة. ويشمل الطلاب ضمن ما يشمل طلاب الحوزات الدينية، وشباب رجال الدين.

وتأثير الطلاب ليس غريباً على المشهد الإيراني ولا يقتصر على الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فلقد سبق أن عارض مجموعة كبيرة من الطلاب النظام الشاهنشاهي في ثلاثينيات القرن العشرين عندما ذهب مجموعة كبيرة من الطلاب للدراسة في ألمانيا.^٢ لذا أدرك رجال الدين أهمية الشباب والحركة الطلابية منذ وقت مبكر حتى قبل قيام الثورة فالتمرد سمة الشباب. ولم يكن طموحهم أن يقتصر تأثيرهم في طلاب الحوزة الدينية والدارسين في مدارسها لكن اختراق جامعات المدن الكبرى وجامعة طهران بالذات.^٣

وبعد انتصار الثورة الإسلامية صارت الحركة الطلابية جزءاً من البناء السياسي للنظام وكان وجودها الأساسي في داخل الجامعة لكن مع مرور الوقت وحدث تغييرات في بعض مكونات ومؤسسات النظام السياسي انعكست هذه التغييرات والتطورات داخل الجامعة، ومن ثم على الحركة الطلابية التي انتهجت فكراً جديداً للتعاطي مع مستجدات الساحة الداخلية. وقد تصاعد دور الحركة الطلابية على الساحة الداخلية في الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠ وهما عامي انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية التي فاز فيها خاتمي وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة.^٤

ومع نجاح الثورة توقع الشباب حدوث تغييرات جوهرية للأوضاع الاقتصادية. ويرى البعض أن العامل الاقتصادي هو المبيب الرئيسي في بزوغ الشباب كقوة اجتماعية، إلا أنهم صدموا في قيادات الثورة التي مارست تشدداً أيديولوجياً في سنوات الثورة الأولى، لذلك لم يستطع الشباب إعلان اختلافهم مع توجهات النظام الحاكم (فترة الخميني)، حيث كان أي دافع إلى

^١ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة. تغريب. أسلمة. ديمقراطية، (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢)، ط١، ص ٣٤.

^٢ Abrahamian, Ervand, a review of "Iranian Student Opposition to the Shah", by Afshin Matin-asgari, Middel East Journal, v.56, Autumn 2002, p.710.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٦٨.

^٤ الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية. نقد لاستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات إيرانية، العدد ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٣٢.

التغيير معرضاً للسجن أو القتل دون محاكمة، خاصة مع ظروف الحرب مع العراق.^١

ومن ناحية أخرى وفرت الثورة للشباب ذوى الأصول التطبيقية الدنيا التقليدية والدينية إمكانيات أفضل للالتحاق بالتعليم العالى واحتراف مهنة جديدة. ففي سعيها لتأمين ولاء المهنيين والتكنوقراط والبيروقراطيين لجأت السلطة إلى تخصيص ٤٠% من الأماكن في الجامعات لعائلات الشهداء والحرس الثوري والمحاربين القدامى والباسيج.^٢

وإذا تذكرنا أن الشاب يحصل على حقه في التصويت في سن الخامسة عشرة نستنتج أن الشباب الساخط في استطاعته لعب دور حاسم في السياسات الإيرانية. والواقع أن تعبئة الشباب والنساء ساهمت في دفع محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في انتخابات ١٩٩٧. وهي نتيجة طبيعية لأن محمد خاتمي رجل دين معتدل، وخصص الكثير من برنامجه الانتخابي لمعالجة المشكلات المحدقة بالشباب والنساء. وعندما جاءت انتخابات فبراير ١٩٩٩ المحلية انتهر الشباب والنساء الفرصة من أجل إعادة تأكيد مطالبهم الرامية لتحقيق تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، وانتهت الانتخابات بفوز الإصلاحيين، وتلاها فوزهم في الانتخابات التشريعية في فبراير عام ٢٠٠٠.^٣

مثمًا كان طلبة الجامعات والشباب النشطاء سياسياً هم أول من ناصروا وتبنوا أجندة خاتمي الإصلاحية - فهو يدين بجزء كبير من نجاحه غير المتوقع عام ١٩٩٧ إلى الحركة الطلابية - كانوا هم أول من يثور في وجهه بسبب عدم وفائه بعهوده الإصلاحية لهم.^٤

^١ د.مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي، ١٩٩٨، ص ١٠٥.

^٢ أذادية كيان ثنائيات، للتحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، رؤى مغايرة، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩)، العدد العاشر، ص ١٧.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٠.

^٤ Amuzegar, Jahangir, Khatami: A Folk Hero in Search of Relevance, Middel East Policy, vol.x1, NO.2, summer 2004, p.78.

بدأ ذلك في يوليو ١٩٩٩ عندما انطلقت مظاهرة سلمية من الطلاب نتيجة حظر إحدى المحاكم صحيفة "سلام" فواجهها الحرس الثوري بعنف، فهتف الطلاب أين أنت يا خاتمي وأينواك يقتلون وأين حكم القانون. لأن خاتمي استعمال العنف ضد الطلاب ثم غير موقفه عندما انضم للطلاب عناصر أخرى. وبعد عام تجددت المظاهرات في ذكرى المظاهرة السابقة وكان من بين هتافات

ويشير بعض المحللين إلى وجود صراع ثقافي بين الجيل الجديد من الشباب الإيراني والأيدلوجية الأصولية للنظام الإيراني وأن المشروع الثقافي للنظام فشل في صياغة ما يسمونه الإنسان الإسلامي Homo Islamicus فهناك حركة بين الشباب للبحث عن البهجة تضرب بمعول في شرعية النظام.^١

وبذلك نجد أن الشباب الإيراني الآن يشكل تحدياً للنظام في الجمهورية الإسلامية ورغم أن هذا الشباب ولد وتعلم في ظل الحكم الجمهوري الإسلامي نراه الآن يعاني من عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو يسعى من خلال تفاعله مع الأحداث والمستجدات من الأمور إلى إصلاح هذا الواقع. إن الحركة الطلابية قوة سياسية لا يستهان بها في الوقت الحالي. ويحاول كل من التيارين الإصلاحى والمحافظ استمالة الطلاب وضمهم لصفوفه. فالحركة الطلابية فاعل رئيسى فى التأثير على صنع وتنفيذ السياسة فى إيران، وعلى التحول إلى الشرعية الدستورية.

١٤- المرأة الإيرانية:

لم يكن تغيير موعد الاحتفال بيوم المرأة الإيرانية، من المناسبة التى حظرت فيها الشاه ارتداء الحجاب فى الأماكن العامة إلى الذكرى الموافقة لمولد السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول(ص) مجرد اختلاف فى التوقيت بين عهدين، لكنه كان يعبر عن الهوة العميقة بين مشروعين ثقافيين مختلفين: المشروع الثقافي الإمبراطورى العلماني، والمشروع الثقافي الجمهورى الإسلامي.^٢

الطلاب خاتمی: أظهر قوتك أو استقل، ثم دعت بعض المجموعات الطلابية إلى عدم انتخاب خاتمی فى يونيو ٢٠٠١ إلا إذا وافق على إجراء استفتاء شعبى على مستقبل النظام فى إيران. وفى أواخر عام ٢٠٠١ فى جامع طهران دافع خاتمی عن نفسه أمام الطلاب وقال أن يديه مقيدة فرد الطلاب لا نريد كلمات نريد أفعالا. وفى الذكرى الثالثة لمظاهرات يوليو ١٩٩٩ واجه الطلاب خاتمی بشعارات مضادة منها خاتمی الصدق الصدق.

^١ Ghamari-Tabrizi, Behrooz, a review of "Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent, Defiance, and New Movements for Rights, by, Behzad Yaghmaian, Middel East Journal, v.56, Autumn 2002, p. 711.

^٢ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٧٢.

كما لم تكن المرأة الإيرانية بعيدة عن الحراك الاجتماعي في إيران سواء قبل الثورة أو بعدها. ففي مظاهرات الشعب الحاشدة ضد الشاه تقدمت المرأة الصفوف احتجاجاً ضد استبداد الشاه وفساد النظام. ثم تطور دور المرأة بعد الثورة، ورغم أن الخميني هاجم الثورة البيضاء التي منحت المرأة حق الترشيح والاقتراع إلا أنه بعد الثورة لم يعارض المشاركة السياسية للمرأة التي ضمنها الدستور.^١

وبعد الثورة شارك في مجالس الشورى، ورفعت القيود عن دراساتها الجامعية في فروع ممنوعة عنها في بداية الثورة وعادت المرأة للقضاء كقاض استشاري، وتمتعن حسب الدستور بمساواة مع الرجال ضمن الموازين الإسلامية، مما جعل هذه المساواة مهونة عملياً باجتهاد الفقهاء.^٢

وتتعدد مجالات المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية سواء على المستوى الجماهيري أو على مستوى النخبة السياسية. وعلى المستوى الأول شاركت المرأة الإيرانية في الثورة كما شاركت في الانتخابات الدورية وفي المظاهرات والمسيرات كما تشارك في الاتحادات والجمعيات وفي الأنشطة التعبوية والحرب. وعلى المستوى الثاني نجدها تشارك في عضوية المجالس التشريعية وفي بعض المراكز العليا لاتخاذ القرار في الدولة والقطاع الخاص والعمل في سلك القضاء كما تشارك المرأة الإيرانية في الميدان الثقافي وأحرزت تقدماً ملموساً في حقل التأليف والترجمة.^٣

وينبغي الإشارة إلى أن المرأة الإيرانية خرجت من تحت عباءة النظام وأن النخبة النسائية في أساسها تقوم على زوجات رجال الدين وبناتهم وأخواتهم... الخ والأمثلة عديدة مثل: فريدة، وزهراء مصطفوي ابنتي آية الله الخميني، وفائزة وفاطمة رافسنجاني ابنتي هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.^٤

^١ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٤٢.

^٢ للمرجع السابق، ص ٥١.

^٣ المرأة في الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

ومن منابر النخبة النسائية فى إيران^١

- الصحف والمجلات والنشرات: ومنها: هاجر، زن، زن روز، الساعات على طريق زينب، وشاهد النساء.

- التنظيمات النسائية: وهى إما حكومية تمثل فى مكتب الشؤون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية لجمع المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى قضايا المرأة، والأمانة المركزية للجان شئون المرأة بوزارة الداخلية والمشرفة على نشاط الهيئات الاجتماعية والثقافية والمجلس الثقافى الاجتماعى النسائى التابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافية. وإما غير حكومية مثل: رابطة السيدة زينب، ومنندى العاملات.

إن المرأة الإيرانية تتفاعل مع النظام السياسى وتمثل إحدى أهم القوى السياسية المؤثرة فى صنع السياسات والتحول للشرعية الدستورية بإصرارها على المشاركة السياسية من خلال منابر متعددة منها ما هو نيابى وما هو إعلامى وخاصة الصحافة النسائية سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الصحافة أو المنظمات النسائية المتعددة.

١٥- الصحافة:

شهدت الصحافة الإيرانية درجات متزايدة من الحرية بمرور الوقت خاصة فى ظل رئاسة خاتمى الذى دافع بشكل عام عن الحريات المدنية. ويمكن الإشارة إلى قانونين تم تمريرهما فى ١٩٧٩ و ١٩٨٦، وينص الأول على ضرورة حصول أى مطبوعات على تصريح من لجنة حكومية منشأة لهذا الغرض، أما الثانى فيعطى لنفس اللجنة الحق فى ممارسة الرقابة المستمرة على الصحافة. لقد سمح قانون النشر بمستوى من النقد تقوم به الصحف الموالية للحكومة يتم فى إطاره نشر المقالات التى تشير إلى مكامن النقص فى الوزارات المختلفة والشكاوى حول ذلك من خلال صفحات خاصة بذلك منتظمة تنشر أسئلة موجهة للوزارات والمحليات حول غياب

^١ المرجع السابق، ص ١٧٥.

التسهيلات. إلا أن المواجهة الحاسمة تكون من نصيب أى معارضة حقيقية تتخطى هذه الحدود.^١

ومثلت حرية الصحافة الساحة الرئيسية للصراع ما بين الإصلاحيين والمحافظين فأراد المعسكر الأخير الإعلان عن قوته فقام من خلال موقعه فى السلطة القضائية وغيرها بإغلاق العديد من الصحف التى توصم بالإصلاح.^٢ وأثارت الفتوى الصادرة من آية الله خامنئى بشأن مخالفة قانون الصحافة الجديد- الذى ناقشه مجلس الشورى الإسلامى فى عام ٢٠٠٠ - للمصلحة والشرع والتى أرسل بها إلى مجلس الشورى الإسلامى ردوداً متباينة من قبل الإصلاحيين.^٣

^١ باكينام الشرقاوى، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١١.

^٢ المرجع السابق، ص ٢١٣.

^٣ مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١، ص ٦-١١.

ثالثاً: المتغيرات الخارجية :

يعتبر البعض الثورة الإسلامية الإيرانية أحد أهم الأحداث في التاريخ الحديث في الشرق الأوسط ولها تأثير وأثر تتعدى حدود إيران والمنطقة بأسرها^١، بسبب التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الإقليمية والدولية^٢. كما يرى البعض الآخر أن إيران ترى لنفسها دوراً لا في منطقة الشرق الأوسط فقط بل على مستوى العالم كله^٣. وفي المقابل تنتج البيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمية والدولية العديد من المتغيرات التي تؤثر على دورها في المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول. وعدد من هذه المتغيرات الخارجية ارتبط بخصوصية موقعها الجغرافي حيث قدم الموقع المتميز لإيران مزايا عديدة كما فرض عدداً من التحديات، فهي محاطة بعدد من الدول والثقافات تتفاعل معها عبر الأزمان (صراع أو تعاون).

وقبل البحث في متغيرات البيئة الخارجية لابد لنا من الإشارة إلى طبيعة الجغرافيا السياسية لإيران لتتعرف على محيطها الجغرافي وما يشكله من فرص أو قيود على مصالحها وأهدافها.

وتقع إيران في الجنوب الغربي من آسيا، ويشبه الإيرانيون دولتهم بأنها على شكل قطرة رأسها يتجه صوب الشمال حيث بحر قزوين وتركيا، وذيلها يتداخل مع الأراضي الباكستانية، وقدميها في بحر عمان والخليج، وظهرها تركمانستان وبحر قزوين. وكان من أهم النتائج التي نتجت عن مثل هذه الطبيعة الجغرافية طول الحدود الجغرافية لإيران والتي تبلغ

^١ David Menashri, The Iranian Revolution and The Moslim World, p.1.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm

^٣ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥، ص ٥٣.

مجموعها ١٧٥١ كم، منها ٢٩٠٠ كم حدوداً مائية، و ٥٨٥١ كم حدوداً برية. وتتجاور إيران مع سبع دول هي أفغانستان وباكستان من الشرق، تركيا والعراق من الغرب، وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا من الشمال. وتطل على ثلاث مناطق بحرية هي بحر قزوين وبحر عمان والخليج العربي- الفارسي^١.

هذه المقدمة تجسد الواقع الجغرافي لإيران كمطلق لفهم حجم التحديات المضافة التي تواجه الدولة الإيرانية نتيجة هذه الحدود الممتدة والمشاركة مع عدد من الدول خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث صارت إيران معرضة لمخاطر أكثر من الناحية العددية بسبب تعدد الدول التي صارت تحيط ببحر قزوين، وهو ما تستغله الولايات المتحدة للدوران الجغرافي حول حدود إيران والذي تقابله إيران بمحاولة عرقلة هذه السياسة الأمريكية من امتلاك قدرات ردع لأمريكا وحلفائها وإن تكون شريكة في أية ترتيبات إقليمية^٢. وهكذا نجد أن هذا الموقع الجيوبوليتيكي المهم لإيران جعلها عرضة لمزيد من التهديدات والضغط السياسي والاقتصادية والأمنية منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها إلى اليوم^٣.

كما تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية والمذهبية. ومعظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية كما أن هذه العرقيات لها امتداداتها في الخارج فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، والبلوش لهم امتدادهم في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمانستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكرد جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق^٤. وهكذا يمكن ملاحظة الأهمية الديموجرافية لإيران والتي لا تقل أهمية عن المسألة الجغرافية مما يضيف بعض الأعباء والتحديات على أمنها القومي.

^١ د. منحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٣٥.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ٣٥-٤٨.

^٣ طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شؤون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص ٥.

^٤ مطبع الله تائب، الورقة العرقية في إيران.. هل من أزمة قادمة

١- البيئة الإقليمية:

لا ريب في أن إيران تمتلك أطول السواحل على الخليج كما أنها تعد أقوى دول المنطقة وأكثرها سكاناً، وهي الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وقد حظيت إيران باهتمام بالغ من قبل الدول الكبرى بعد الاكتشافات المثيرة للطاقة في بحر قزوين.^١

كما ترى إيران لنفسها دوراً إقليمياً كبيراً في المنطقة يستند إلى مقومات ودوافع فكرية وهي الإيمان بنظرية الحكومة العالمية للإسلام، بالإضافة إلى منطلقات الأمن والمصلحة.^٢

أ- إيران والخليج: المجال الحيوي الأول :

تحتل إيران موقعاً مهماً وتغلقاً استراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمية في منطقة الخليج العربي-الفارسي. وتطرح إيران نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة. كذلك لا تخفى السياسة الخارجية الإيرانية منذ حكم الشاه السابق أطماعها الإقليمية. إن القيمة الأساسية للخليج العربي -الفارسي بالنسبة لإيران تكمن في توفير الأمن والمصالح الاقتصادية. ولهذا السبب فإن إيران هي أكثر الدول عرضة لآثار السلبية عند حدوث أي اضطراب في المنطقة. لذا كان إصرارها على أن يبقى الخليج ممراً دولياً مفتوحاً للجميع كما أبدت رغبتها في المشاركة في أي نظام أمني في المنطقة من شأنه ضمان الاستقرار فيه،^٣ إذ تعتمد إيران على الخليج في تصدير النفط الذي يمثل ٩٠% من دخلها من العملات

^١ أرش برمند وآخرون، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني - الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص ٤٩.

^٢ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٦٤.

^٣ هوشنگ أمير أحمدني، سياسة إيران الإقليمية، شئون الأوسط، العدد: ٢٧، مارس ١٩٩٤، ص ٧.

الأجنبية. ويعتبر الخليج الطريق الرئيسى الذى تمر عبره تجارة إيران إلى جيرانها وإلى أنحاء العالم.^١

ولعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجى خاصة فى العقد الأول من عمرها وتلخص المعيار الأساسى للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجى فى مصطلح الاستكبار. وارتبطت تلك الفترة بمبدأ تصدير الثورة الذى يلقى حساسية مفرطة من قبل دول الخليج تجاهه لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة فى البحرين والسعودية والكويت.^٢

وحاولت إيران من جديد بعد وقف إطلاق النار مع العراق فى أغسطس ١٩٨٨ تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون. وأثناء أزمة الكويت اتخذت تدابير متنوعة لتطوير العلاقات مع تلك الدول حتى أن البعض من مسؤولى المجلس أعرب عن الأمل فى أن تتضمن إيران إليه. وأعربت إيران عن احترامها لسيادة جيرانها، وساعد وقوفها بشدة ضد الاحتلال العراقى للكويت فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والأهم من ذلك أن العلاقات السياسية بين طهران والرياض استؤنفت من جديد فى مارس ١٩٩١.^٣

ولقد كان التعاون الاستراتيجى العسكرى بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومى العربى والإيرانى على السواء دافعا قويا لتكريس الرغبة الإيرانية فى الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية. كما تطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية فى منطقة الخليج.^٤ وازداد الدور الإيرانى فى المنطقة مع احتلال العراق بعد حرب الخليج الثالثة حيث أصبحت تتقاسم الهيمنة على الخليج مع القوات الأمريكية مع تصاعد التوتر بين الدولتين اللتين أصبحا الآن على خط المواجهة.

^١ هوشنك أمير أحمدى، تقييم خطة التنمية الأولى فى إيران والتحديات التى تواجه الخطة الثانية، فى: جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، (إبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ط١، ص ٤١١.

^٢ دباكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

^٣ هوشنك أمير أحمدى، سياسة إيران الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٧.

^٤ دباكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

ب- إيران والدول العربية غير الخليجية:

ومع تولى خاتمي زاد الاهتمام الإيراني بالدائرة الغربية غير الخليجية ممثلة في البداية بمحور يضم كلا من سوريا ولبنان، كما سعى لكسب مصر. وتتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيدلوجية وتجمعهما المصلحة والخصوم (الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق ما قبل الاحتلال) والمنفعة المادية. فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة في يد سوريا في أية مفاوضات مع إسرائيل. وركزت السياسة الخارجية في لبنان على العلاقة مع الطائفة الشيعية خاصة حزب الله وجاء التطور الإيراني منذ انتخاب خاتمي في تعزيز العلاقات على مستوى المؤسسات من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين من البلدين.^١

ج- آسيا الوسطى: المجال الحيوى الثاني :

إن نشوء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ضاعف من أهمية إيران كبلد وسيط تحتاجه القوى العالمية التي تتنافس على الثروات الطبيعية الهائلة في هذه الجمهوريات. بل إن إيران باتت في موقع جيوبوليتيكي استثنائي بين منابع النفط في الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد غياب جارها الشمالي القوى رزاد من أهمية هذا الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا براً.^٢

وتمثل منطقة آسيا الوسطى مجالاً حيوياً لكسر طوق الحصار الأمريكي المفروض على الدور الإيراني، ولتفعيل عوامل تاريخية وثقافية تربط بين إيران ودول آسيا الوسطى بوصفها دولا بكاراً تشهد تنافساً دولياً محموماً للاستفادة بموارد الطاقة بها من نفط وغاز طبيعي، بالإضافة إلى كونها دولا حبيسة مما يفتح مجالاً واسعاً أمام التجارة وطرق المرور في إيران خاضعة وأن لإيران ميزة جيوبوليتيكية داخل المنطقة لأن لها حدوداً مع معظم هذه الدول.^٣

^١ المرجع السابق

^٢ طلال عترسي، مرجع سابق، ص ٤.

^٣ دباكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق.

مرت إيران في تعاملها مع الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق بعدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى بالبعد الديني والثقافي على حساب العلاقات الاقتصادية، وجاءت المرحلة الثانية بعد أن أدركت إيران أنه لا يوجد حماس لدى هذه الدول وخاصة من جهة الحكومات تجاه إنشاء دولة إسلامية وأن روسيا لن تسمح بقيام مثل هذه الدول نظراً لنفوذها القوي هناك. ثم بدأت الرؤية الإيرانية تتسم بالواقعية فكان التركيز على حفظ السلم والأمن في المنطقة خاصة، وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي. وركزت إيران في مشاريعها الاقتصادية على تسهيلات الترانزيت والطرق. وأعطى موقع إيران الجغرافي ميزة في مسألة نقل نفط المنطقة عبر خطوط أنابيب والتي تتنافس مع تركيا على عقود إنشائها.^١

كما أن إحياء طريق الحرير سيؤدي إلى تراجع فائدة السيطرة البحرية من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وبما أن إيران تعتبر من أهم نقاط الارتباط في طريق الحرير بوصفها أقصر الطرق التي تصل بين أوروبا وآسيا من جهة وآسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية فإن ذلك سيزيد من أهميتها الجيوبوليتيكية في إحياء هذا الطريق. إلا أن الولايات المتحدة لن توافق على هذا الدور المفصلي لإيران في طريق الحرير ما لم تكن إيران خاضعة لنفوذها.^٢

٢- البيئة الدولية:

يقول البروفسور "فولر" مؤلف كتاب مركز العالم "إن إيران تعد من الناحية الجيوبوليتيكية من أهم نقاط العالم وهو ما يكسب البلاد أهمية قد تجلب الخير للشعب الإيراني كما قد تجلب له الشر".^٣ وكان الرئيس الأمريكي السابق كلينتون قد اعترف أيضاً في أبريل ١٩٩٩ بأن إيران تعرضت بسبب أهميتها الجيوسياسية الكبيرة على مر الزمن إلى كثير من الظلم من مختلف

^١ المرجع السابق

^٢ أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣.

^٣ المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨.

الدول الغربية داعياً إلى إيجاد وسيلة لبدء حوار معها من أجل بناء مستقبل مشترك.^١

وفى البيئة الدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخلياً أو خارجياً كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجى لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوزبا والصين.

أ- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

ارتبطت إيران ما قبل الثورة بالكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة. إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها فى القيام بدور مستقل على الساحة الدولية، انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت فى ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادى والحرب مع العراق.

وتحتل إيران مكانة هامة بالنسبة للولايات المتحدة إلا أن الطبيعة الاستقلالية للسياسة الإيرانية جعلتها فى صدام مع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عالمياً. ولقد سبب ذلك إزعاجاً شديداً للولايات المتحدة من واقع الأهمية الجيوستراتيجية لإيران من ناحية، ورفضها التام للمساومة على سيادتها القومية وكرامتها الوطنية.^٢

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العملية جار إيران اللصيق حائطاً بجائط نظراً لوجودها العسكرى فى كل من العراق وأفغانستان بالإضافة إلى تواجد أساطيلها البحرية فى منطقة الخليج وإيرامها الكثير من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة العربية مما يجعل العلاقات الأمريكية الإيرانية تكتسب أهمية أكبر.^٣

وتتسم العلاقات الإيرانية - الأمريكية بخصوصية كبيرة، فهى شديدة التعقد والتشابك وتشهد العديد من الأزمات والانفراجات والقضايا والملفات

^١ هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، شؤون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص ٧٠.

^٢ جيمس أبيل، إيران والولايات المتحدة. صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، العدد العاشر، ص ٢٦.

^٣ أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٨.

القديمة والجديدة والتي يضاف إليها مع مرور الوقت-ملفات جديدة إضافية. الأمر الذي يصعب تناولها جميعاً بالتحليل في هذه الدراسة وتتطلب دراسة مستقلة. ومن أهم هذه الملفات والقضايا أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بعد نجاح الثورة، والحرب مع العراق والتي ساندتها الولايات المتحدة، وتجميد الأرصاد الإيرانية، والعقوبات الاقتصادية الممتدة على إيران، والوضع في الخليج خاصة بعد احتلال العراق، والملف النووي الإيراني، والموقف من قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي والموقف من حزب الله اللبناني وتنظيمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب والتسلح الإيراني، ومسألة حقوق الإنسان. ملفات عديدة مفتوحة منذ قيام الثورة الإيرانية تمثل في بعضها فرصاً وبعضها الآخر قيوداً على صنع القرار السياسي في إيران^١، وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية حيث تؤثر في ترتيب الأولويات بالنسبة للقيادة السياسية إذ تكون الأولوية للملفات المتعلقة بالأمن القومي والمصلحة القومية في بعدها الخارجي والتي يمكن أن توجّل عدداً من قضايا التحول إلى الشرعية الدستورية نتيجة للخطر الخارجي.

وهناك مستويات لتعامل إيران مع الولايات المتحدة، المستوى الأول المعلن بتأكيد الاستعداد للحوار مع حكومة الولايات المتحدة حيناً وإعلان العداء والتشدد في شروط عودة العلاقات حيناً آخر. والمستوى غير المعلن عبر الدبلوماسية والوسطاء الدوليين إما لمحاولة عودة العلاقات وإما لتسوية بعض الأمور مثل العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي أو أفغانستان. وهكذا كانت العلاقات بينهما تتحدد تبعاً لرؤية الجانبين لمصالحهما الآنية ونلاحظ هنا تجنب الخارجية الإيرانية لمسألة الأيدلوجية والتعامل بمبدأ المصالح القومية^٢.

وتبدأ التفاعلات بحالة من الشد والجذب الإعلامي على خلفية تباين المواقف من قضية معينة، ثم سرعان ما تتقارب المواقف، خاصة على المستوى السلوكي أكثر من الإعلامي. وكثيراً ما يتكشف أن ثمة حوارات كانت دائرة بين الطرفين سواء مباشرة أو عبر وسطاء بما يساعد على تقريب المواقف. غير أن التقارب لا يمتد ليشمل العلاقات الثنائية خاصة

^١ انظر: سامح راشد، طهران وواشنطن.. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ٨٢.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق.

الرسمية ربما لخضوعها لاعتبارات أكثر تشدداً على كل من الجانبين، فتتوقف دورة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عند حدود التمسك لحين بروز قضية خلافية جديدة.^١

وتطور الأمر بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر واتهام بوش لإيران وسوريا وكوريا الشمالية بالإرهاب وأنهم يمثلون محور الشر لتبدأ مرحلة جديدة من العداء (خاصة بعد احتلال العراق). وما زال مرشد الثورة يصف الولايات المتحدة بالعدو الأول لإيران ويندد بالداعين لإعادة العلاقات إلى طبيعتها. وفي ظل سيطرة المحافظين في إيران على صنع القرار يصعب إجراء تغييرات واضحة في توجهات النظام تجاه الرؤية الأمريكية، وهم يخشون من تهديد الولايات المتحدة للهوية الإيرانية. ولجأت إيران إلى إيجاد بديل للعلاقة مع الولايات المتحدة مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوروبا.^٢

وبدأت الأزمة النووية الإيرانية منذ أواخر عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن البرنامج النووي الإيراني كان موضوعاً للتقييد من جانب الولايات المتحدة والكثير من القوى الغربية منذ قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بهدف منع إيران من مواصلة تطوير قدراتها النووية، فإن كافة الخطوات الأمريكية كانت تتحرك تحت تأثير مجموعة من الشكوك التي لم يكن لها ما يؤكد لها في الواقع، في حين أن ما حدث منذ أواخر عام ٢٠٠٢ يتمثل في اكتشاف قيام حكومة إيران ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة نانتز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أراك الواقعة غرب طهران، وهو ما وفر للولايات المتحدة أدلة عملية على حدوث ما يمكن أن يعتبر انتهاكاً من جانب إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة الانتشار النووي.^٣

وترى الولايات المتحدة أن لإيران برنامجين نوويين. الأول معلن وأبلغت به الأمم المتحدة وهدفه إنتاج الطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية، والآخر سرى يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية. والأخير يمثل الهدف النهائي لإيران من سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية.

^١ سامح راشد، طهران وواشنطن.. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٥.

^٢ د.باكينام الشراوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق.

^٣ د. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، لفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ١٤٥.

وتؤكد إيران من جانبها أنها تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يوجد ما يستحق أن تخفيه عن مفتشى الوكالة. وقعت إيران على الملحق الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي الذي سمح لمفتشى الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مباغتة لها.^١ وانتقل القلق من البرنامج النووي الإيراني إلى دول الجوار خاصة دول الخليج إلا أن إسرائيل تظل أكثر المهتمين بهذا الملف وتعدّه خطراً على أمنها القومي بل على وجودها.

ويرى "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيراني السابق موضعاً أهمية إيران وموقفها من الأسلحة النووية أن "إيران تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة والعديد من الموارد الطبيعية وهوية قوية متماسكة وتراث ثقافي ثري. كما يرى أن الفتوى التي أصدرها خامنئي بتحريم تطوير أو استخدام الأسلحة النووية تمثل بعداً عقائدياً ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل".^٢

وإذا كانت إيران قد أطلقت لقب الشيطان الأكبر على الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة وصفت إيران بالدولة الخارجة عن القانون ومركز الإرهاب العالمي وقاعدة الأصولية في العالم الإسلامي وإحدى دول محور الشر (إيران وكوريا الشمالية وسوريا). وساهم في وصم إيران بهذه النعوت الدعوات الحماسية التي أطلقها الإيرانيون لتصدير الثورة إلى دول العالم الإسلامي كافة، ودعم وتمويل بعض الحركات الإسلامية، وخصوصاً في فترة الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨). ولا ريب أن الخطاب الثوري الإسلامي أثار قلق معظم الأنظمة العربية وحلفائها الغربيين وخصوصاً الولايات المتحدة التي رأت في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطراً على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة الخليج.^٣

لم يبق في نظر الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني وإسرائيل من يخل بأمن المنطقة واستقرارها إلى جانب الحركات المناهضة للعملية السلمية إلا إيران. بالإضافة إلى أن امتلاك إيران قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية

^١ أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ٨٠-٨١.

^٢ Kamal, Kharrazi, The View From Tehran, Middel East Policy, vol.x11, No.1, Spring2005, pp.25,29.

^٣ هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢.

كبيرة تجعلها مع سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (النفط والأنظمة الحليفة وإسرائيل).^١

ب - العلاقات مع أوروبا:

تراوحت علاقات إيران بالدول الأوروبية بين الازدهار والتوتر. فقد مثل انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية، ومجيء حكومة جديدة في إيران نقطة تحول في تاريخ علاقات إيران بالدول الأوروبية. وكانت الحكومة الجديدة قد وجهت اهتمامها نحو إعادة بناء اقتصادها وجهازها الدفاعي الذي تم تدميره وإضعافه على مدى ثمانية أعوام من قبل. وكان هذا يتطلب التعاون مع الدول الأوروبية لأن الاقتصاد الإيراني كان منذ زمن بعيد مرتبط بالاقتصاديات الأوروبية، بالإضافة إلى أن صناعات النفط والغاز الإيرانية كانت متهاكة وتحتاج إلى استثمارات وتقنية. وكان المصدر الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجة إيران بعد الولايات المتحدة هو أوروبا.^٢

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الأحادية بدأت الولايات المتحدة فرض هيمنتها كقوة عسكرية عالمية وحيدة. وقامت في هذا الصدد بالحد من نفوذ الاتحاد الأوربي في منطقة الشرق الأوسط. وقد أدت أزمة الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ إلى تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب مصالح دول الاتحاد الأوربي.^٣

وسعت أوروبا إلى التفاهم مع إيران حيث أدركت أن فشل التفاهم بينها وبين إيران ستكون فيه هي الخاسر الأكبر خاصة مع سعي إيران لإحلال روسيا والصين في علاقاتها التجارية والاقتصادية بدلاً من أوروبا. وقد استغل الاتحاد الأوربي التوتر في العلاقات الإيرانية-الأمريكية لتدعيم تعاونه مع إيران، ففي عام ١٩٩٣ تبني سياسة الحوار النقدي مع إيران، ولم يتبع السياسة الأمريكية المعروفة بسياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق. كما تجاهل قانون داماتو الذي كان يمنع القيام باستثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار في صناعات الغاز والنفط الإيراني، وأطلق لنفسه اللسان في مجال

^١ المرجع السابق، ص ٦٨.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

^٣ المرجع السابق

^٤ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

الاستثمارات في هذه الصناعات. وبدأت جلسات الحوار بين إيران والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠ شملت موضوعات ذات اهتمام مشترك مثل الطاقة وحقوق الإنسان الإرهاب والبيئة وعملية السلام في الشرق الأوسط.^١

ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر طرأ تطور أساسي على علاقات إيران بالاتحاد الأوروبي فجعل استمرار الحوار مشروطاً بتحقيق إيران تقدم في بعض القضايا منها إحراز تقدم في مجال احترام حقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وتغيير التعاطي مع عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا التغيير ناجم إلى حد كبير عن التوجه الأمريكي الجديد الذي بدأ في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر.^٢

ج - العلاقات مع روسيا:

بانتهاء الاتحاد السوفيتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي مما مثل مكسباً مادياً وأمنياً. وأيضاً حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلا أنه تزامن مع بروز القوة الأمريكية كقطب أعظم. وعلى الجانب الآخر لا يزال أقصر الطرق التي يمكن لروسيا اتخاذها للوصول إلى المياه الدولية الدفينة يكون عبر الخليج العربي - الفارسي وإيران بالتحديد.^٣

ومع نهاية الثمانينيات شهدت العلاقات مع روسيا مرحلة جديدة من التقارب بين البلدين. فتوقف حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨، وخروج إيران منهكة منها، وسعيها إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والعزلة التي فرضتها الدول الغربية عليها دفعتها إلى إعادة النظر في علاقاتها الخارجية. حيث وجدت أن طريق موسكو هو الأقرب، وأن العاصمة الروسية هي الأكثر استعداداً لتقبل هذا التحول الإيراني. في ظل ظروف مختلفة كان من

^١ د. باكينام الشرقي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

^٢ د. أصغر جعفري ولداني، العلاقات الإيرانية - الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٠-١١.

^٣ آر.ش. بومند وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣.

شأنه أن يؤدي في ظروف دولية وإقليمية مختلفة إلى تردى العلاقات بينهما واحتدام الصراع واتخاذها أشكالا خطيرة ولكن شيئا من هذا لم يحدث.^١

وتوثقت العلاقات الإيرانية الروسية حيث اشتركت الدولتان في كثير من الرؤى لمواجهة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد. واتضح أن العلاقات القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي. حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥ بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم تلاها الاتفاق على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوالي بليونى دولار.^٢

كما تمثل روسيا مصدراً رئيسياً للتسلح وللمساندة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية على إيران. ولقد غطت الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية الروسية على أى أبعاد أخرى للعلاقة حتى الاقتصادية منها. ومثال على ذلك الاعتراف الإيراني بأن الأزمة الشيشانية شأن روسى داخلي. حيث أعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا، فلا تستطيع أن تضحي بحليفها الاستراتيجي في المنطقة خصوصاً في ظل حالة العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة.^٣

إن الأوضاع المحيطة بالبلدين تدفعهما على ما يبدو إلى إبقاء عناصر التنافس والخلاف بعيدة بالقدر الذى يتيح تجنب اصطدام المصالح وتغليب أوجه الالتقاء والتعاون.^٤

د - العلاقات مع الصين:

تشترك الدولتان الإيرانية والصينية في رؤيتهما لكثير من القضايا الدولية، ومنها الموقف من الهيمنة الأمريكية، حيث تساند الدولتان التعددية في النظام العالمي. ومن ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة في

^١ ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدى المجتمع المدني ودولة القانون، شئون الأوسط، العدد: ٦٤، أغسطس ١٩٩٧، ص ٩٠.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

^٣ المرجع السابق

^٤ ياسين مجيد، مرجع سابق، ص ٩١.

وقت تعد الصين من أكبر مستوردي الطاقة. ومن ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن. وارتبط أيضاً بمشاريع مشتركة من أهمها تمويل مشروع مترو طهران. كما ساعدت الصين إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية. ولا يجب إغفال ما تخشاه الصين من امتداد التطرف الأصولي إلى الحركة الانفصالية الإسلامية في إقليم زنجيانج كمصدر إضافي لترحيب الصين بأى علاقات وثيقة مع إيران.^١

هـ - العلاقات مع تركيا:

تعتبر تركيا المنافس التقليدي لإيران في منطقة آسيا الوسطى، فقد تذبذبت العلاقات التركية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ما بين مهادنة وصراع خفي ومعلن. فعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى عملهما في طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة، فإنه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والآخر، والتحالف العسكري الاستراتيجي التركي الإسرائيلي. ومن ثم احتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها في الرؤية الإيرانية. وحاولت إيران التقارب مع الدول العربية في محاولة للضغط على محور أنقرة- تل أبيب الذي هو من وجهة النظر الإيرانية محور لتغيير المحيط السياسي الأمني بالشرق الأوسط.^٢

وهكذا نلاحظ تعدد متغيرات كل من البيئة الإقليمية والدولية وتفاعل إيران معها وتغليبها -إيران- منطق المصلحة على الأيدلوجية، خاصة بعد تولى خامنئي مؤسسة الإرشاد. وكان الفاعل الرئيسي في البيئة الخارجية لإيران هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول باستمرار محاصرة إيران بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية. وعلى ما يبدو أن هذا المتغير سيكون له دور كبير في تحديد مستقبل واستقرار الدولة الإيرانية.

وفي خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن الحالة الإيرانية لها خصوصيتها سواء داخلياً أو خارجياً. وأن العامل الثقافي الشيعي يعتبر عاملاً مشتركاً في

1 د.باكينام للشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

2 المرجع السابق

التأثير على الداخل والخارج. ولكن كان لمبدأ المصلحة الغلبة أحياناً كثيرة على تلك الثقافة العقائدية. وحاول هذا الفصل التعرف على طبيعة هذه الثقافة وتتبع تطورها إلى أن وصلت إلى صيغة ولاية الفقيه بشكلها الموجود حالياً، وأثر هذه الصياغة على طبيعة النظام ومؤسساته والعلاقات البينية بينها، وطبيعة وعمل القوى السياسية المختلفة في المجتمع الإيراني وعلاقاتها بالنظام، وعلاقة هذا النظام بالخارج. كما حاولت الدراسة في هذا الفصل التعرض لمتغيرات البيئة الخارجية ومحورية الدور الإيراني الإقليمي والدولي. ودور هذه المتغيرات في التأثير على الداخل الإيراني كعلاقة تأثير وتأثر. مما يعد مدخلاً للتعرف على دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية في الأجزاء المتبقية من الكتاب.

الفصل الثالث

دور القيادة السياسية الإيرانية

في التحول (١٩٧٩-١٩٨٩):

مرحلة الشرعية الثورية

لابد لمن يدرس دور القيادة السياسية الإيرانية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أن يميز بين طبيعة المرحلة ومتغيراتها الحاكمة ونمط الشرعية الغالب عليها من ناحية والسمات والخصائص الشخصية للقيادة من ناحية ثانية ثم طبيعة هذا الدور والمحاور التي يعتمد عليها من ناحية الثالثة.

ويجب التنويه إلى أنه يصعب عملياً تقسيم ظاهرة التحول إلى مراحل زمنية منفصلة، حيث أن التحول لا تختص به مرحلة بذاتها وإنما تتداخل المراحل فيما بينها. كما أن التحول يكون تدريجياً وتراكمياً ونسبياً تبعاً لتطور المرحلة والرؤية لكل من القيادة والشعب. وهذا الفصل - بين مراحل التحول - لغرض التحليل والمقارنة بين المرحلتين.

ويمكن تقسيم مراحل التحول في إيران إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى مرحلة الشرعية الثورية وهي مرحلة حكم الخميني والتي امتدت لعشر سنوات، والثانية مرحلة التحول أو المرحلة الانتقالية وهي مرحلة حكم خامنئي. حيث تميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات على طريق التحول. كما شهدت كل مرحلة تطورات تتعلق بالتحول إلى الشرعية الدستورية.

ويتناول هذا الفصل المرحلة الأولى من مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ألا وهي مرحلة الشرعية الثورية^١، وهي في نفس الوقت مرحلة حكم آية الله الخميني. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الثورة الإيرانية اكتسبت شرعيتها بالتفاف الجماهير الإيرانية حولها. ولكن الشرعية الثورية شرعية مؤقتة يستلزم تحولها لنمط شرعية آخر، وفي عصرنا هذا يكون هو نمط الشرعية الدستورية.

^١ لمزيد من التوضيح انظر للفصل الأول ص ٥٤-٥٨.

وليس المقصود في هذا الفصل متابعة الأحداث في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ م (أي فترة حكم الخميني) وتفاصيلها المختلفة بقدر ما يكون الهدف هو دراسة إشكالية التحول ودور الخميني في هذه المرحلة الحرجة من عمر الجمهورية الإسلامية.

لقد خضعت هذه الفترة لرؤية وتصور الخميني لنظام ما بعد الثورة وللتحول من شرعية الثورة إلى الشرعية الدستورية. وبالرغم من أن الغلبة في هذه المرحلة كانت من نصيب الشرعية الثورية إلا أن الخميني اتخذ خطوات عديدة على طريق التحول للشرعية الدستورية من خلال محاور أربعة وهي الدستور والقوانين، والمأسسة، الفاعلية والانجازات، بالإضافة للجانب الثقافي.

ولكن يلزم بداية توضيح شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية والعوامل التي أدت إلى الثورة. **شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩:**

بداية عند التعرض السريع لمرحلة الشاه باعتبارها مرحلة تفجر الثورة والتي توافرت فيها عوامل قيام الثورة واندلاعها نلاحظ أن الشاه كان يسعى إلى إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية القومية القديمة التي قامت على تركيز السلطة في شخص الشاه^١ وأسس هياكل سياسية توحي بشكل ما إلى الممارسة الديمقراطية. لكنه لم يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية للقوى السياسية المختلفة، ولم يستطع إقامة روابط بين النظام والفئات الاجتماعية المختلفة مما أدى إلى انحسار شرعيته^٢، وظهور أزمة مشاركة حادة بمعنى عجز النظام عن استيعاب مطالب الجماهير وفي مقدماتها المطالبة بالمشاركة السياسية بمعنى الإسهام في صنع القرارات السياسية^٣.

ومنذ عودة الشاه بعد فشل حركة مصدق - إلى إيران وتوليّه من جديد مقاليد الحكم في البلاد، عمد إلى إنشاء جهاز ضخم من الوحدات العسكرية والبوليسية ووحدات المخابرات ومنذ البداية كان واضحاً أن الشاه يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد: تحقيق طموحه في أن تصبح إيران قوة عسكرية ضاربة في المنطقة بما يمكنه من تحقيق دوره

^١ خالد عبد الحميد مسمود العواملة، مرجع سابق، ص ١٨٨.

^٢ المرجع السابق، ص ١٩٣.

^٣ نبوية علي محمود الجندبي، الفساد السياسي في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية ١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، ص ١٨٥.

الإقليمي فيها. وأن يصبح بمقدور القوة البوليسية وقوة المخابرات الضاربة للنظام أن تصل إلى كل مكان وكل فرد في إيران بحيث يصبح بمقدوره أن يحصر كافة تحركات المعارضة بكافة أشكالها وأن يتلافى مقدماً آثار أي تحرك معارض يبدو في الأفق.^١

وفي سعيه لاستعادة مجد الحضارة الفارسية كدس الشاه الملاح لتكون إيران واحدة من أقوى خمس قوى عسكرية تقليدية في العالم. فأصبحت أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، وفي نفس الوقت شرطى أمريكى فى الخليج العربي- الفارسي الذى اشترك الشاه وآيات الله فى تسميته بالخليج الفارسي. ووقع الشاه اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة وصفها الخميني بأنها "وثيقة استعباد لإيران".^٢

كما تبني الشاه سياسات تحديثية وفق النمط الغربي، وكان أهم ملامح هذا النمط- فى رأى البعض- أنه كان مفروضاً على الناس بالقوة، ولم يشاركوا فى وضعه وتخطيطه بل لم تكن سياسات التحديث موجهة لصالح الشعب، وإنما كان تركيزها على خدمة الصفوة. وكان الشاه يسعى من خلال هذه السياسات إلى ربط الاقتصاد الإيراني بالنظام الرأسمالي الأمريكي، هذا بالإضافة إلى أن توجهات هذه السياسات كانت علمانية.^٣ وبذلك دخل الشاه فى مواجهة مع المؤسسة الدينية فأعلن نفسه المرشد الروحي للمجتمع. وبدأ يدعو للعودة إلى الحضارة الفارسية القديمة. فاستعاض عن التقويم الهجرى بتقويم ملكى جديد، واتخذ للنظام إجراءات صارمة ضد المؤسسة الدينية.^٤

كما صاحب كل هذا، عدم قدرة الشاه على بناء تحالفات مع قوى اجتماعية مؤثرة يمكن الاستناد عليها فى مواجهة القوى المعارضة المتزايدة لنظامه. وأدى استمرار تدهور الشرعية السياسية لنظام الشاه إلى بروز حركة تغيير ثورية شعبية داخل المجتمع الإيراني. حيث تحالفت قوى المعارضة فى تشكيل جبهة سياسية ضخمة تهدف لإسقاط نظام الشاه. وقد جاءت الثورة الإيرانية معبرة عن رفض الشعب الإيراني لنظام الشاه

^١ د. السيد زهرة، الثورة الإيرانية. الأبعاد الاجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ٥٤-٥٥.

^٢ Ramazani, R.K., *Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy*, Middel East Journal, vol.58, no.4, Autumn 2004. p.554.

^٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١٩٤.

^٤ المرجع السابق، ص ١٩٦.

ومشروعه فى إدارة وحكم المجتمع والدولة حتى تمكنت من إسقاطه فى ١٦ يناير ١٩٧٩.^١

ويمكن إيجاز أهم العوامل والدوافع التى ساعدت على تفجير الثورة الإيرانية فيما يلى:^٢

١- انعدام قنوات المشاركة السياسية وفرض السلطة والقوة والبطش فى تنفيذ سياساتها.

٢- التبعية الكاملة للولايات المتحدة فى المجالات الرئيسية مما ساعد على ازدياد الغضب الشعبى تجاهها.

٣- تكريس الاضطهاد المستمر لرجال الدين الإيرانيين ومحاولة الحكومة تقييد حريتهم وإبعادهم عن المشاركة فى الإدلاء بأرائهم فى السياسات الداخلية والخارجية للحكومة.

٤- شيوع الفساد الإدارى والرشوة وتضخم الجهاز الإدارى الذى كان يفتقر إلى الكفاءة والقدرة على أداء الوظائف اليومية المنوط بها.

ومع ذلك أوضح "هنرى ماسون" أن أغلب أساسيات الثورة المتواجدة فى إيران لها مثيل فى دول أخرى ولم تقد إلى ثورة ولكن باختلاطها ببعض السمات المحلية الخاصة أخرجت الثورة. والدليل على ذلك أن نظام الشاه سقط بالرغم من أن جيشه لم يمس ويدون أى هزيمة عسكرية خارجية وبالرغم من عدم وجود أزمة مالية تمر بالدولة أو أى تمرد وسط الفلاحين، فالثورة الإيرانية أوضحت أن النظام يمكن أن ينهار بدون هذه الشروط وهو ما يبرز أهمية البعد الثقافى الدينى فى الحالة الثورية الإيرانية وهو البعد الذى يتحكم فيه الفقهاء وبفعالية سمحت لهم بتكوين جماعة ثورية فعالة.^٣

^١ المرجع السابق، ص ٢٠١-٢٠٣.

^٢ معيض عبد معيض السلمى، العلاقات المبعودية الإيرانية (١٩٧٩-١٩٩٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ١١.

^٣ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٤.

أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية :

يرى "ديليب هيرو" أن الثورة الإيرانية تختلف عن مثيلاتها في الشرق الأوسط. ففي الفترات بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٢ أطاحت مجموعات من ضباط الجيش بالأنظمة الملكية في مصر والعراق واليمن الشمالي، وأقاموا بدلاً منها جمهوريات ورحبت الشعوب بهذا. إلا أن اشتراك الملايين من الإيرانيين في عملية الإطاحة بنظام الشاه يمثل خرقاً نوعياً في هذا المجال.^١

هكذا نجد أن الثورة الإسلامية الإيرانية اكتسبت شرعيتها من كونها شعبية، وكونها إسلامية أكسبها مصداقية في مواجهة التغريب الذي فرضه الشاه، فمعظم الجماهير رفضوا التغريب حتى الذين تلقوا تعليماً غربياً، فلم يتقبلوا النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي، ومحاولات التقليل من أهمية القيم الدينية.^٢

واكتسبت الثورة صفتها الإسلامية من ثلاثة مصادر: أولها القيادة الدينية المتمثلة في الخميني، وثانيها تسييس جماعة فقهاء الشيعة، وأخيراً تأسيس دولة ثيوقراطية فيما بعد الثورة أو بمعنى أدق دولة يلعب الدين فيها دوراً محورياً في هيكلة مؤسساتها وتحديد سياساتها وهذه العناصر ارتبطت بدرجات متفاوتة بالتجديد الفكري الشيعي الذي قاده بعض العلماء مثل الخميني وشريعتي.^٣

كما ميز بعض المحللين بين الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية حيث أصبحت الثانية مجالاً وساحة لتطبيق أهداف الثورة. وذلك الخطاب الشعبي للثورة الذي تحول إلى أيديولوجية رسمية أو خمينية في محاولة لفرض

^١ Hiro,Dilip, Iran Under The Ayatollahs,London,Routledge &Kegan Paul,1985,p.357.

^٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٧.

^٣ المرجع السابق، ص ١٣٥.

تفسير بذاته للإسلام مما خلق توتراً بين الدولة والتيارات العلمانية. وهو ما يعبر عن اختلاف من قام بالثورة عن قام بتأسيس الجمهورية الإسلامية.^١

ويمكن تصور مرحلتين للشرعية الثورية الأولى تتمثل في مرحلة ما قبل انتصار الثورة وتعبر عن اتفاق غالبية الشعب على قيام الثورة ضد النظام آنذاك (نظام الشاه)، ومنذ انتصار الثورة وقيام النظام الجديد بدأت المرحلة الثانية من الشرعية الثورية وهي المرحلة التي يعنى بها الكتاب. وتعد هذه المرحلة هي التي تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية وحتى غياب القيادة الكاريزمية للخميني. واعتمدت القيادة الإيرانية (الخميني) في هذه الفترة - والتي يطلق عليها البعض الجمهورية الأولى - على الشرعية الثورية كمصدر رئيسي لشرعية النظام، فيلاحظ في هذه الفترة سواء في حركة النظام الداخلية أو الخارجية اعتماد قيم الشرعية الثورية من أجل حشد تأييد الجماهير الراغبة في التغيير وكانت قد خرجت لتوها من ربقة حكم الشاه الاستبدادي وراء فعاليات الثورة المتحمسة للتجاوب مع تطلعات وآمال الجماهير التي كانت لا زالت تحت تأثير فرحة التخلص من حكم الشاه.^٢

ولأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية ولأن نظام ما بعد الثورة نظام إسلامي شيعي فإن شرعيته السياسية تميزت في هذه المرحلة بتجاور مصادر الشرعية: الثورية والدينية وارتبطت كلتاهما بكاريزما الخميني قائد الثورة والنظام الجديد. وارتبط تعدد مصادر الشرعية السابقة بطبيعة هذه المرحلة. وشرعية الثورة كانت المصدر الرئيسي لشرعية كل من القيادة والنظام لأن معظم الإيرانيين اتفقوا في ذلك الوقت على الثورة واختلفوا في نفس الوقت - إلى حد ما - على شرعية ولاية الفقيه. ومثلت ولاية الفقيه في ذلك الوقت تطابق الشرعية الدينية (في تصور الخميني) وكاريزما الخميني ولو لم يكن طرح ولاية الفقيه خمينياً لما كتب له هذا الاستمرار. هذا بالإضافة إلى الشرعية الدستورية والتي اعتمد عليها النظام ولكن بشكل جزئي كما سيأتي توضيحه في هذا الفصل لاحقاً.

أنتجت الثورة القليل من الأفكار التي تعالج شكل دولة ما بعد الثورة، فالمعارضة لم تتح لها فرصة لبلورة رؤيتها عن مستقبل النظام ناهيك عن أن

^١ المرجع السابق، ص ١٧٥.

^٢ د. طلال صالح بدان، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص ١٨.

معالجة التفاصيل قد تؤثر على قوة المؤيدين ودرجة تضامنهم وذلك حتى يتلافى أى خلاف ما بين هذه الجماعات.^١

ونرى "روبين رايت" أن الثورة الإيرانية هي آخر الثورات الكبرى، إلا أنها لا تستثنيها من وصف "برنتون" للثورات بأنها مثل الحمى. حيث تمر كل من الثورة والحمى بمراحل متشابهة، تبدأ الثورة بارتفاع حاد في الحرارة مع وجود علاقات شديدة التطرف في الحالة العامة للجسم تصل إلى حد الانفعال أو حتى هذيان الحمى، ثم تأتي مرحلة انخفاض درجة الحرارة، ومرحلة النقاهة تظهر بها بعض التشنجات. وغالباً ما تحدث انتكاسة أو اثنتين، ثم يأتي الشفاء والعودة إلى الحالة الطبيعية.^٢ ونلاحظ أن ما يميز المرحلة الأولى للثورة طبقاً لهذا التصور هو غلبة التطرف وشدة الانفعال والذي ينخفض مع مرور الوقت في المراحل التالية.

إن النظام في خطواته الأولى كان يحتاج لقيادة الخميني نظراً لسماته الكاريزمية في هذه المرحلة الاستثنائية في عمر الجمهورية الإسلامية. والذي استخدم مقولات الثورة حيناً والعنف حيناً آخر. بالإضافة إلى إجراءات الأسلمة التي طالت جميع القطاعات الاقتصادية والتعليمية وغيرها والتي تمت بأسلوب الثورة أى بشكل قسري لا يستخدم أسلوب الإقناع أو التمهيد بل استخدم القوة عن طريق اللجان الثورية. إن اندفاع رجال الدين الثوار في تأسيس النظام الجديد كان بسبب خوفهم من انقلاب بعض الثوار عليهم، لذا كان تشكيل اللجان الثورية والحرس الثوري من أهم مؤسسات الشرعية الثورية. فهي مرحلة كان الهدف الرئيسي فيها تأمين وتثبيت النظام الجديد.

١- المراحل الفرعية لمرحلة الشرعية الثورية:

ويمكن تقسيم مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلتين فرعيتين: الأولى تمثل مرحلة الازدواجية، وتمثل الثانية مرحلة المركزية.

^١ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٩.

^٢ Wright, Robin, The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran, New York, Alfred A. Knopf, 2000, p. 12.

أ- مرحلة الازدواجية:

جاءت نشأة الجمهورية الإسلامية نتاجاً لاستفتاء شعبي تضاربت حوله مواقف النخبة الثورية. وحقق أغلبية ٩٨,٢% من مجموع من لهم حق التصويت.^١ وتوقع البعض من الإيرانيين بعد نجاح الثورة عودة رجال الدين إلى حوزاتهم العلمية، ولكن عند سؤال الخميني لدى عودته لطهران متى يعود لـ قم أجاب بوضوح "لن نعود".^٢ واستعد رجال الدين بدورهم للسيطرة على السلطة مما استدعى وقوع خلافات بل وصدامات كما يحدث في العديد من الثورات بين الرفقاء (ثوار الأمس).

وعزم رجال الدين على السيطرة على السلطة، ولكن واجهتهم مشكلة عدم خبرتهم بشئون الحكم. وخوفاً من فشل علماء الدين وما قد ينتج عنه من انقلاب للرأى العام عليهم، أثر الخميني في بداية الأمر أن يكون موقع علماء الدين من السلطة هو موقع التوجيه والرقابة بالإشراف حتى تكتمل خبرتهم في المسائل الإدارية والفنية. وأكد على ما طرحه في كتابه الحكومة الإسلامية من ضرورة التعاون بين علماء الدين ورجال العلم المناضلين والأحرار من أجل إقامة الحكومة الإسلامية، ولتنفيذ هذه الفكرة اختار مهدي بازرگان.^٣ وهكذا استعان علماء الدين بمن يتقون فيهم مع توفر الخبرة اللازمة لديهم. ولكن تحت إشرافهم فعلماء الدين كانوا يخشون أن يستبعدوا من السلطة بعد تحقيق هذا النجاح. وأكد الخميني في أكثر من مرة بأنه لن يسمح للليبراليين أن يستولوا على السلطة. من جانب آخر تمر مرحلة الازدواجية بمرحلتين فرعيتين هما: مرحلة التوافق السياسي، مرحلة الحكومة الائتلافية.

(١) مرحلة التوافق السياسي:

بدأت هذه المرحلة بقدر من التوافق بين كل الليبراليين الإسلاميين ورجال الدين الثوريين وحاول نظام الثورة في البداية أن يثبت أنه أكثر ليبرالية مما كان يعتقد. وأنه لا يعادى قيم عقلانية الدولة كما يخشى الكثير من مؤيديها الليبراليين الذين تحالفوا معها بسبب معارضتهم لحكم الشاه.^٤ وتم

^١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورية الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٧.

^٢ المرجع السابق، ص ١٧٨.

^٣ المرجع السابق، ص ١٨١.

^٤ د. طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ١٨.

تشكيل حكومة مشتركة بين الجناحين حيث عين آية الله الخميني مهدي بازركان رئيساً للوزراء في فبراير ١٩٧٩. وانتهت بتقديم استقالته بعد محاصرة السفارة الأمريكية بطهران من قبل الطلبة في نوفمبر ١٩٧٩ أي لم تدم أكثر من تسعة أشهر. وأطلق عليها البعض مرحلة التوافق السياسي بين القوى السياسية في إيران.^١

لقد وصف بازركان مهمته في هذه المرحلة بأنها إعادة إيقاف الدولة على قدميها من جديد ووضع الأساس التشريعي والمؤسسي للنظام الجديد، ولكن واجهته قوة للتنظيمات الشعبية الثورية. وأقرب مثال لذلك العلاقة بين الحكومة المؤقتة والمجلس الثوري، حيث اتسمت بالتعقيد فليس هناك فصل واقعي في القوى والمسؤوليات، ولكن في الحقيقة كانت السيطرة للمجلس مما أجبر الحكومة على حتمية استشارته في المسائل الداخلية والخارجية.^٢ خاصة عندما بدأت مرحلة بناء المؤسسات الجديدة مثل محاكم الثورة الإسلامية والحرس الثوري واللجان الثورية مما أجبر بازركان على الاستقالة. ووصف هذا اليوم بأنه يوم مولد الثورة الإسلامية الثانية حيث تم تحجيم الليبراليين. واستطاع الاتجاه الديني أن يفقد الاتجاه العلماني الكثير من رصيده الجماهيري.^٣

(٢) - مرحلة الحكومة الائتلافية:

وتعنى الحكومة الائتلافية تشكيل حكومة من بين الليبراليين والإسلاميين. وبدأت هذه المرحلة بعد بازركان واستمرت حتى إعفاء بني صدر في شهر يونيو ١٩٨١. واعتبر العديد من المحللين ظهور بني صدر مجرد تأجيل لمركز السلطة في يد رجال الدين الممثلين أساساً في حزب الجمهورية الإسلامية وانتصاراً للمعتلين. حيث إن انتخاب بني صدر من قبل ٧٦% من المصوتين اعتبره البعض نقهراً لنفوذ رجال الدين. خاصة وأنه أراد توسيع السلطات المحدودة التي كفلها له الدستور. ولكن العكس تماماً هو ما تحقق فلقد حقق حزب الجمهورية الإسلامية أغلبية كبيرة في الانتخابات البرلمانية الأولى منتجاً بذلك صراعاً داخل الهيكل الرسمي للسلطة خلافاً لما واجهه بازركان من تحدى جاء أساساً من خارج السلطة الرسمية من التنظيمات الثورية.^٤

١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ٢٢٣.

٢ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦.

٤ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

ولقد اختلف بنى صدر مع حزب الجمهورية الإسلامية حول عدة مسائل منها: أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية، تكوين الوزارة، انتخابات مجلس الشورى التى فاز فيها الحزب الجمهورى الإسلامى، وإدارة الحرب مع العراق، والاقتصاد المنهار، والموقف من مجاهدى خلق حيث حاول خلق مؤسسة رئاسة قوية. ^١ وكانت تصريحات بنى صدر المعارضة للنظام دافعاً للبعض لاعتبار إيران قد تكون أول دولة يكون رئيسها هو المتحدث الرئيسى باسم المعارضة أكثر من كونه رئيساً للدولة. ويفسر هذا الانكسار للقوى المعارضة غير الدينية بقيادة بنى صدر وبازركان بعدم قدرتها على بناء تنظيم سياسى أو حزب يستطيع مواجهة الحزب الجمهورى الإسلامى.

ونجح علماء الدين فى جمع الأسباب التى تؤدى إلى عزل بنى صدر فاتهموه بالتردد فى مواجهة الحرب مع العراق، وعدم الكفاءة فى إدارة شئون البلاد، والإسراف، ودعم القوى المعارضة للنظام الإسلامى. ووافق المجلس على اقتراح سحب الثقة منه فى ١٩٨١/٦/٢١ وصندوق الخمينى على هذا القرار. وفى إطار فشل التيار الليبرالى يرى البعض أن كلا من بازركان وبنى صدر كانا أداة لمساعدة الخمينى فى تدعيم أسطوره. وكان للصراع الداخلى فى هذه الفترة أثره السلبى على قدرة الحكومة على الوصول إلى سياسة خارجية معتدلة فلقد حدث نوع من الشلل للسياسة الخارجية.^٢

وبانتهاء هذه المرحلة انتهت مرحلة الحكومة الائتلافية بين الاتجاه الدينى والاتجاهات الليبرالية الإسلامية. وتم التلخص فيها من كافة العناصر الليبرالية الإسلامية داخل السلطة. وعرفت بمرحلة انهيار التحالف السياسى بين المؤسسة الدينية والقوى السياسية الأخرى. وهكذا نجد أن مرحلة ازدواجية كانت تمثل مرحلة انتقالية. حيث تقبلت الشرعية الثورية فى هذه المرحلة الآخر ومبدأ التعددية ولو بشكل جزئى مما كان يمكن أن يكون تمهيداً للحلول للشرعية الدستورية لولا اتجاه الخمينى والفقهاء للهيمنة على السلطة واستبعاد التيارات السياسية الأخرى.

١ دباكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامى، عدد خاص: الأمة فى قرن، الكتاب الثالث، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٤.

٢ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥، ٢٤٨.

٣ دباكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٦، ٣٢٩.

ب- مرحلة المركزية: مرحلة تدعيم الهيمنة الفقهية :

يمكن الإشارة إلى قول لينين في ذروة الثورة الروسية عام ١٩١٧ "إن القضية الأساسية لكل ثورة هي قضية قوة الدولة" وتتطبق هذه الملاحظة على معظم الثورات الحديثة حيث ينفجر صراع على القوة بين الثوار بعد انتصار ثورتهم. فقد وقع خلاف بين القوى الثورية في كل من الثورة الروسية والثورة الصينية على طبيعة ومبادئ واتجاه النظام فيما بعد الثورة، بعد أن كانوا متفقين على هدفهم الأساسي في إزاحة النظام القديم. وإيران ليست استثناء من ذلك. فطبقاً لهذا التحليل، فإن القوى المعارضة للشاه- وتشمل إلى جانب القوى الدينية، القوميين المتدينين، والماركسيين، ومن أسماهم "مهدى مسلم" الإسلاميين الماركسيين- سعت لإسقاط نظام الشاه. ويعدّها كان لكل طرف منهم رؤية خاصة للنظام الذي يريدونه أن يحكم إيران بعد الثورة.^١ وكانت السيطرة النهائية على السلطة لأكثرهم قوة وتأثيراً على الجماهير أي لصالح جماعة رجال الدين.

إن تغلغل رجال الدين في النظام السياسي الجديد لم يتحقق إلا تدريجياً. وحتى مرحلة بازركان كان الخميني رافضاً لأي مشاركة مباشرة للفقهاء في الأمور العامة. فلقد منع مثلاً الفقهاء من التقدم إلى الانتخابات الرئاسية في يناير ١٩٨٠. ولكن تغير الوضع بعد ذلك في انتخابات البرلمان في ربيع ١٩٨٠ وبمرور الوقت بدأ إسناد المناصب الهامة المتعددة للفقهاء سواء على مستوى القمة أو القاعدة وسط حركة سميت ببيروقراطية الفقهاء.^٢

وتعني مرحلة المركزية، مرحلة سيطرة الاتجاه الديني حيث استطاع توحيد السلطة بيده وحده، مع إبعاد كافة عناصر التحالف الثوري التي لا تسلم بالقيادة المطلقة للخميني وبدأت مرحلة جديدة سيطرت فيها العناصر الموالية لسلطة الخميني المطلقة.^٣ وقام هذا الاتجاه ببناء مؤسسات جديدة وبناء آليات للسيطرة على المؤسسات الموجودة منذ عهد الشاه. وبدأ باتخاذ سياسات تخفف من مواقفه المتشددة داخلياً خصوصاً بعد ديسمبر ١٩٨٢، حيث طالب الخميني بإجراء إصلاحات على القوانين والإجراءات المتعلقة بالنواحي

^١ Moslem, Mehdi, Factional Politics in Post - Khomeini Iran, (Syracuse University Press, 2002), p3.

^٢ باكينام الشرقاوي، لظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

^٣ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

الأمنية رغم استمرار الاعتقالات والإعدامات ضد المعارضة بأشكالها المختلفة. وفي هذه الحالة برز الخلاف حول خلافة الخميني وإدارة النظام السياسي بين أجنحة التيار الديني الجديدة. وعرفت هذه المرحلة بمرحلة السيطرة السياسية للمؤسسة الدينية على السلطة.^١

وترى روبن رايت في النتيجة الانتخابية لعام ١٩٨١ نقطة تحول حرجية في التاريخ الإيراني حيث لم يعد رجال الدين مجرد مراقبين. وهكذا سارت الحكومة الجديدة الإسلامية بخطى حثيثة، في اتجاه إعادة تشكيل جميع نواحي الحياة الاجتماعية بدءاً من الكتب المدرسية إلى أنظمة الملابس والموسيقى. وخلال تلك الفترة أيضاً بدأت إيران تشكل نموذجاً يتأمله الكثيرون على امتداد العالم.^٢

وبحكم شغله منصب الفقيه وسع الخميني من صلاحياته وأدخل منصبه في الإطار المؤسسي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة. ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية الهامة في الدولة عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين ويعرفون باسم ممثلي الإمام- أي الإمام الخميني، لمكانة الخميني عند الإيرانيين لقبوه تجاوزاً بلقب نائب إمام الزمان أو بالإمام وهو ما لا يطلق على خامنئي مما يشير إلى اختلاف المكانة بين الاثنين- في كافة المصالح الحكومية الهامة. وعند تعيين هؤلاء المسؤولين كانت تعليمات الخميني لهم أن يلتزموا باليقظة والحرص على متابعة كل صغيرة وكبيرة. وكان منصب "ممثل الإمام" يعطو على منصب الوزير والمسؤولين الآخرين، ويتلقى ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من رئيس الوزراء. وكانت لممثلي الإمام أهمية خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة عندما شن الثوريون حملة لتطهير الهيئات والدواوين الحكومية ممن اعتبروا غير ملتزمين أيديولوجياً، وكان هؤلاء الممثلون بمثابة عين الخميني وأذنه، ومسؤولين مسئولية مباشرة أمامه.^٣

وانتشر رجال الدين في مؤسسات الدولة وتم توحيد السلطة بيد هذا الاتجاه وحده بعد أن استمرت الثورة أربع سنوات في تصفية المعارضين. بدأ هذا النجاح في مايو ١٩٨٢ عندما تمكنت القوات الإيرانية من استرداد ميناء خورمشهر ذي الموقع الاستراتيجي المهم في إيران والذي قوى من قبضة

^١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

^٢ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

^٣ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٦.

الاتجاه الدينى داخليا. وانتخب فى هذه المرحلة على خامنئى رئيساً للجمهورية وأصبح آية الله منتظرى يقدم للإعلام فى تلك الفترة باعتباره الفقيه الأول مستقبلاً بعد وفاة الخميني. استطاع النظام فى هذه المرحلة أن يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية منها مواجهة تمرد الأقليات العرقية ومعارضتها للنظام مثل الأكراد وحركات الحكم الذاتى فى أذربيجان.^١

كما أصدر الخميني بعد وصوله طهران بفترة قصيرة مرسوماً يقضى بتشكيل "سلاح الحرس الثورى الإسلامى"، وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاض أى تهديد يوجه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثورى كبح سلطات القوات المسلحة النظامية. بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب فى الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخميني فى تأمين نصر سهل لمؤيديه فى الصراع على السلطة فى فترة ما بعد الثورة، بل إنه نجح أيضاً فى ترسيخ سلطته وإدخالها فى الإطار المؤسساتى بإقامة دولة مصغرة داخل الدولة.^٢

وهكذا يكون الخميني ومن وراءه رجال الدين قد أمسكوا بمقاليد السلطة وكافة مؤسساتها مع استبعاد المعارضة بكافة أشكالها من ممارسة حقوقها السياسية. وقام هذا الاتجاه بتأسيس دولة أشبه ما تكون بنظام الحزب الواحد.^٣

٢- البحث عن خليفة للخميني:

كان القرار بضرورة البحث عن خليفة للخميني فى مطلع عام ١٩٨٢ أهم خطوة نحو تثبيت منصب الولي الفقيه، وإدخاله الإطار المؤسسي. وبموافقة الخميني قام مجلس الخبراء بتعيين آية الله حسين على منتظرى خليفة له. وكانت خلفيته الثورية وعلاقته بالخميني المعيارين الأساسيين لاختياره خليفة للخميني. وبمجرد أن أعلن مجلس الخبراء قراره رسمياً علقت صور منتظرى- جنباً إلى جنب- مع صور الخميني وحذت وسائل الإعلام حذو مجلس الخبراء.^٤

١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

٢ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧.

٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

٤ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٨.

وقد تحدد مصير منتظري السياسى فى شهر أكتوبر ١٩٨٦ حينما فشل فى منع القبض على عدد من أتباعه الذين عارضوا الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٨٨ هاجم منتظري النظام السياسى الإيرانى وكبار المسؤولين فيه. ونفذ صبر الخمينى وكان رد فعله صارماً إذ أرسل تحذيراً إلى منتظري يقول فيه: "إنى أعلنها صراحة لكل من يعبر عن آرائه عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة أنى سأدمت على قيد الحياة- لن أسمح للحكومة الإيرانية بالسقوط فى أيدي الليبراليين. وبعدها قدم منتظري استقالته ووصفت وسائل الإعلام الغربية هذه الاستقالة بأنها ضربة للمعسكر المعتدل".^١

وفى الثالث من يونيو وقبيل منتصف الليل أعلن أحمد الخمينى للعالم الإسلامى وفاة آية الله الخمينى. وانتهت حقبة الخمينى دون تعيين خليفة له. وفى أقل من ٢٤ ساعة على وفاته بدأ مجلس الخبراء فى مناقشة مسألة الزعامة فيما بعد عهد الخمينى الذى لم يذكر فى وصيته السياسية اسماً مؤهلاً لخلافته. وواجهت الجمهورية الإسلامية أزمة خطيرة تتعلق بالقيادة السياسية إذ لم يكن هناك من يتمتع بهذا المزيج من المناقب الدينية والسياسية مثلما كان آية الله الخمينى لكن الطريقة التى حلت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب الولي الفقيه.^٢

٣- خصائص مرحلة الشرعية الثورية:

أ- تميزت هذه المرحلة بارتفاع درجة العنف وتشدد القيادة السياسية خوفاً من أن تقلت الأمور من بين يديها خاصة مع قيام الحرب مع العراق - والتي يرى البعض أنها ساهمت فى ردع الشقاق بين الإيرانيين والتحام الشعب الإيرانى بكافة طوائفه تحت قيادة الخمينى. لذلك لم تشهد إيران ذلك الصوت المرتفع لمعارضى ولاية الفقيه والذى ظهر بعد وفاة الخمينى فزاد عدد المساجين والاعتقالات والمحاكمات حتى بدأ الخمينى يحذر من استمرار هذه الأفعال.

1 المرجع السابق، ص ٧٩-٨٠.

2 المرجع السابق، ص ٨١.

ب- ظلت خريطة القوى السياسية في هذه المرحلة موزعة بين موقفين واضحين بينهما مسافة شاسعة إما مع الثورة تماماً أو من أعدائها. وكان أصحاب الموقف المؤيد للثورة هم الأغلبية عدداً وعدة. لذا كانت المحصلة العامة أن الاختلاف والتباين في الآراء والتصورات حول كيفية تحقيق أهداف تلك الثورة ونشر مبادئها محدود. وكانت الرؤية المخالفة تتضوى تحت عباءة الثورة إما بالتخلي عنها أو بتصفية أصحابها دون السماح بخروجها للنور.^١

ج- هيمنة الجناح المتشدد من الثوار وإبعاد الجناح المعتدل مما يعد تعبيراً عن طبيعة ومتطلبات المرحلة. ومن أبرز مؤشرات هذه الهيمنة سيطرة هذا الجناح-نخبة رجال الدين- على أدوات النظام السياسي الفعالة من تنظيمات ثورية والمؤسسات الدستورية مع عملية أسلمة المجتمع الإيراني. وذلك في إطار دستوري يسمح للفقيه باعتلاء قمة السلطة السياسية وبممارسة دور رقابي قوى على السلطة التشريعية من خلال مجلس صيانة الدستور.

د- أسلمة المجتمع: لأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية فإن الجانب الديني في التغيير المجتمعي كان من الأهمية بمكان. كما سعت الحكومة إلى التغيير الشامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية. إن تطبيق الشريعة باعتبارها المرادف الفعلي لمعنى الحكومة الإسلامية كهدف لنظام الثورة واجه العديد من العقبات خاصة على الصعيد الاقتصادي. والتشريع الإسلامي أعطى خصوصية للسلطة التشريعية الإيرانية ومزيداً من النفوذ والتأثير مقارنة بعهد الشاه.

هـ- الاعتماد على الذات في التنمية (تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية)، وعكس هذا الجانب موقف الخميني من الآخر (كان شعار الثورة لا شرقية ولا غربية). وتميزت هذه المرحلة بقيام حرب الخليج الأولى وانتهاءها، والحرب قوانينها الحاكمة كما أن لها تكاليفها المرتفعة. لقد أثرت الحرب في أداء الاقتصاد الإيراني من عدة وجوه من أهمها استنزاف الموارد المالية لتمويل الواردات العسكرية (رغم كل القيود المفروضة على تلك الواردات) وتدمير

1 سماح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً، تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، ١٠ يوليو ٢٠٠٤، ص ٥٥.

البنية التحتية للمدن الحدودية. ومن هنا عانت إيران خلال عقد كامل مختلف مؤشرات الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية ومن بينها: التضخم والبطالة ونقص السلع والخدمات الأساسية وزيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون مما أدى إلى مناشدة الخميني في عام ١٩٨٥ للرئيس التزام التقشف.^١

وكان يمكن أن يؤثر هذا الأمر على شرعية النظام بالسلب لولا شحن النظام للشعب باستمرار ضد العدو الذى يقف على الأبواب ولا يخلو الأمر من استخدام العنف تجاه المعارضة السياسية، إن تكاليف الحرب المرتفعة كان لها الأثر على شرعية النظام فهي من جانب حرمت جماهير المستضعفين - الذين كانوا ينتظرون من النظام الجديد الذين ساندوه مسبقاً - وضع أفضل وهو ما سبق وأن وعدت به الثورة من تحقيق العدالة فى التوزيع. إن شعورهم بأنهم يحصلون على أقل القليل كان يضع مصداقية الثورة على المحك فضلاً عن استقرار النظام نفسه. ومن جانب آخر وضعت الحرب الكثير من الخلافات بين الثوار فى حيز ضيق أو يمكن القول تم تأجيل الكثير منها لحين انتهاء الحرب. لذا نجد من يرى أن الحرب أفادت النظام الجديد وحافظت عليه من التفكك والانحيار نظراً لعدم الانسجام الكامل بين عناصر الجماعة الثورية. إذن الحرب كان لها جانب إيجابى هو حماية النظام من التفكك ولها جانب سلبى وهو استفحال الأزمة الاقتصادية التى أثرت بشكل كبير على محدودى الدخل والذين هم أساس شرعية النظام لأنهم من المقترض أكثر من استفادوا من الثورة لتعديل وضعهم الاقتصادى والاجتماعى. ولعبت خصائص الخمينى القيادية دورها فى تماسك الداخل وتحمل تكلفة الحرب من بدايتها وحتى نهايتها.

و- لم يتجح النظام الجديد فى التعامل بإيجابية مع ثورة التطلعات لدى الجماهير بتحسين أوضاعهم مقارنة بما كان عليه الحال وقت حكم الشاه، ليس على مستوى تلبية الحاجات المعاشية اليومية فقط بل على مستوى الحريات، حيث أظهرت فعاليات نظام الثورة عذاء للحريات الفردية السياسية والاجتماعية لا يختلف عن ذلك الذى كانت تعاني

١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩١.

منه في عهد الشاه مما ولد ثورة الإحباطات التي ولدتها عدم قدرة النظام على الاستجابة لثورة التطلعات التي خلقها عند قيامه.^١

ز- برغم بناء مؤسسات الدولة الجديدة فإن الشرعية الثورية لا زالت الشرعية ذات النقل في الاعتماد عليها من جانب كل من القيادة والنظام. ويرجع ذلك لمحاولة تثبيت الثورة وملاحقة أعدائها وبالرغم من وجود دستور إلا أن حقوق الإنسان وسيادة القانون ظلت بعيدة المنال. وهذا شأن العديد من الثورات. فالتحول إلى الشرعية الدستورية والتخلص من الفوران الأيدلوجي لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما يتطلب الوقت والعمل من جانب كل من القيادة والقوى السياسية الأخرى على تجاوز هذه المرحلة بأقل التكاليف. وارتبطت شرعية الثورة بقيادة كاريزمية "الخميني" لها مصداقيتها الشعبية ولها أيضاً دور رئيسي في نظام ما بعد الثورة وفي صياغة مؤسساتها، كما كان لها الدور الرئيسي في قيادة الثورة في السابق. ومع كون القيادة الكاريزمية قيادة دينية وكون النظام الجديد جمهورياً إسلامياً والمشروع منذ بدايته وحتى الآن إسلامياً فإن الشرعية الدينية لها ثقل كبير، حيث تعد ولاية الفقيه المحور الأيدلوجي لأفكار الثورة. هذا التعدد في مصادر الشرعية يضيف خصوصية على الحالة الإيرانية لا لتتبع مصادر الشرعية التي يعتمد عليها النظام فحسب، وإنما لتقارب نقل هذه المصادر مما قد يشير إلى خصوصية المرحلة والتي هي بالرغم من كل ذلك مرحلة ثورية وتعتمد على شرعية الثورة بشكل رئيسي، نظراً لأن الفترة الزمنية قريبة من حدث الثورة ولأن الأحداث والتفاعلات والشعارات الأيدلوجية والتغيير على مستوى الداخل وصياغة السياسة الخارجية، اعتمدت بشكل كبير على المقولات والأدوات الثورية.

ح- وسرعان ما أبدت الثورة الإسلامية بعد نجاحها طموحات على المستوى الإقليمي والدولي ونادت بأهمية فكرها وعالمية ثورتها وتبنت مشروع تصدير الثورة ومعاداة الإمبريالية الأمريكية. ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب مع العراق

^١ د. طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ١٨.

استمرت ثماني سنوات فيما كان تطبيقاً عملياً لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف.^١

ط- امتدت هذه الفترة لمدة عشر سنوات واجه خلالها النظام الجديد العديد من التحديات على كل من المستوى الداخلي (تدعيم الثورة ومؤسساتها، وطبيعة القائمين عليها، وحسم الصراع الداخلي لصالح التيار الأكثر انتماءً لخط الإمام)، والمستوى الخارجي (حرب ممتدة ثماني سنوات مع العراق بالإضافة إلى العداء السافر مع الولايات المتحدة والذي ترجم نفسه في سياسة حصار سياسي واقتصادي طويل). من هذا المنطلق أصبح مهاجمة معارضي الثورة سواء من داخل نخبة الثورة (الصراع بين يسار ويمين الثورة)، أو من بقايا فلول النظام القديم تصبح من بين أساليب الحفاظ على المجتمع. أدى هذا الأسلوب إلى تدعيم بقاء النظام متماسكاً ومحتفظاً بهويته الجديدة. وكان المهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعا لكل الشرور ومواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء. من هنا يمكن فهم نظرة الخميني للعلاقة مع الآخر (الغرب).^٢ كما أنه لا يمكن إغفال البيئة الخارجية والتي كانت بيئة معادية بشكل عام.

^١ المرجع السابق، ص ١٨.

^٢ أمل حمادة، دسيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة: دراسة في فكر الخميني وشرعيته وخاتمي بين إصلاح للدخل والعلاقة مع الآخر، في، دسيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الأسويوية الكبرى في القرن العشرين، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسويوية، ٢٠٠١)، ص ٣٤٥-٣٤٦.

ثانياً: الخصائص الشخصية للخميني ودوره فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

تميزت مرحلة حكم الخميني بأنها مرحلة حرجة من عمر الثورة والنظام الإيرانيين غلب عليها نمط الشرعية الثورية. كما أن خصائص شخصية الخميني على تعددها كان لها الأثر على تصوره للنظام الجديد وشرعيته، وتصوره للمرحلة القادمة. فالهدف الرئيسى عنده هو الحفاظ على النظام الجديد. ولم يتردد فى الجمع بين الإجراءات الدستورية والاستثنائية كما استغل تأثيره الطاغى على الإيرانيين فى الحفاظ على النظام وتوجيه التحول بالقدر والشكل الذى يريده.

١- الخصائص الشخصية للخميني :

هو آية الله روح الله الموسوى بن مصطفى بن أحمد الموسوى الخميني من سلالة جد هندی نفاه الإنجليز من كشمير فى بدايات القرن التاسع عشر إلى النجف الأشرف. ثم دعاه أحد وجهاء بلدة خمين الإيرانية للإقامة فى بلدته خمين وهو السيد أحمد الهندي (جد آية الله الخميني) وتزوج من شقيقة هذا الرجل، أثمر هذا الزواج ثلاث بنات وولداً أسمه مصطفى هو والد آية الله روح الله الخميني^١.

يعتبر الخميني الأب الروحي للشعب الإيراني ومفجر الثورة الإسلامية ١٩٧٩ ومرشدها الأول. وقد استطاع عبر سنوات طويلة من الصراع الفكرى والسياسى أن يدعم ويقوى اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي.

^١ فهمي هويني، مرجع سابق، ص ٢١.

^٢ أمل حمادة، دسيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة : دراسة فى فكر الخميني وشرعيته وخاتمي بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص ٣٤١.

إن مظاهر الحفاوة الشعبية البالغة التي استقبل بها الشعب الإيراني عودة الخميني إلى إيران أكدت تمتعه بشعبية كبيرة. ومن ثم كانت سيطرته على الأوضاع في إيران من الناحية الواقعية. وهذا يرجع لتميزه بعدد من الخصائص الشخصية وهي كما يلي:

أ- كونه من آل البيت:

وكان يطلق عليه تلاميذه لقب "حاجي آغا" أو السيد الحاج. إذ كان قد جمع بين كونه سيداً من سلالة الرسول، وحاجاً إلى بيت الله في مكة، وفي زمانه كان الحج شيئاً فريداً يميز صاحبه. ومسألة الانتساب إلى رسول الله من المسائل التي لها تقديرها في المذهب الشيعي وبالتالي في الثقافة الإيرانية مما يضيف إلى شخص الخميني الكثير من الاحترام والتبجيل.

ب- السن:

ولد الخميني في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٠٠ في قرية خمين التي تبعد ٨٠ ميلاً جنوب غربي مدينة قم. حيث كان أبوه مصطفى موسى رجلاً من رجال الدين، وكان آيات الله يكون دائماً بأسماء المدن أو القرى التي أتوا منها.^٤

و يتضح مما سبق تقدم عمر الخميني وقت بداية نشاطه السياسي في بداية الستينيات حيث جاوز الستين من عمره، فهو لم يكن من الشباب، والثورات عادةً تقاد بالشباب. واستمر نضاله ضد الشاه ونظامه سنوات حتى عام ١٩٧٩، وهو يناهز الثمانين إبان انتصار الثورة الإسلامية. وتقدم العمر له احترامه عند الشعب الإيراني، ولأن الإيرانيين من المعمرين فهذا التقدم في العمر لا يعد نقطة ضعف له بل نقطة لصالحه.

^١ د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ط١، ص ١٣٢.

^٢ فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٣٧، ٣٨.

^٣ رفعت سيد أحمد، وصية الخميني: إيران ما بعد الإمام، دن، د، ت، ص ٩.

^٤ محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ١٧٨.

إلا أنه صاحب تقدم العمر للخميني اعتلال صحته العامة. كما يقال أنه أصيب بأكثر من نوبة قلبية بعد عودته إلى مدينة قم في عام ١٩٧٩، وأصبح لا يستطيع أن يركز أكثر من عشرين دقيقة في اللقاء الواحد.^١

ج- مرجع تقليد:

والخميني هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني. قام بالتدريس لطلاب المدرسة الفيضية بقم علوم الفلسفة ثم العلوم الأخلاقية ثم الفقه والأصول.^٢ فكونه من رجال الدين ومكانة رجال الدين في المذهب الشيعي مفهومة- سبق تناولها في الفصل الثاني- خاصة عندما يكون من آيات الله العظمي، حيث المقلدون له في كل مكان مما يجعل تأثيره الديني والسياسي على الجماهير مسألة مؤكدة.

ولم يكتف بالدروس والخطب التي كان يلقيها في التصدي لممارسات الشاه بل استخدم أيضاً سلاح الفتاوى، ودخل الخميني على هذا المعترك من باب الفقه السياسي، محاولاً في هذه الفتاوى أن يبطل القوانين التي أصدرتها الحكومة بواسطة المؤسسات التشريعية التي تتبعها، كما أشهر سلاح الفتاوى في وجه المستعمرين والصهاينة.^٣ وباعتبار الخميني فقيهاً فقد كانت له إسهاماته الخاصة في علم الفقه الشيعي. كما كان لديه يقين راسخ بأن الدين سيكون القوة الدافعة وراء الثورة وتشكيل الحكومة الإسلامية.

كما ارتبط عنده الوطن بالدين. وفتح باب الفتوى الذي ظل مغلقاً على المسائل العبادية وعلاقة الناس بالله. وتعرض لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثورية. أي علاقة الناس بالناس، وعلاقة الشعب بالحكومة،

^١ المرجع السابق، ص ٢٤٢.

* هو الشخص أو الأشخاص الذين ينبغي أن يذعن لهم المجتهدون والطلاب والعامة فيما يقضون من أحكام ويصدرون من فتاوى ويتم اختيار المرجع على أساس: التفقه الكامل، التقوى والعدالة والأمانة، أن تكون مرجعيته مصدر خوف للأعداء وأمان للتابعين، أن يكون جريئاً في الحق، فضلاً عن الجهود السياسية والعلم بظروف الزمان والمكان. انظر د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في: المسألة الإيرانية: للنظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٥٨.

^٢ فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٣٧.

^٣ المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤٣، ٤٤.

^٤ محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ص ١٨١، ١٨٩.

والدولة بالعالم الخارجي. وكانت هذه لغة جديدة في الخطاب الديني في قم وفي إيران كلها.^١

بل إن مظهره من ملبسه ولحيته وعمامته السوداء يقدم رموزاً لها دلالة في الثقافة الشيعية الإيرانية. بالإضافة إلى تبنيه لغة وألفاظاً مستمدة من القرآن مثل المستكبرين والمستضعفين والطواغيت، واستفادته من تجمع الجماهير في المناسبات الدينية الشيعية. ومنحه فقهاء نظام ما بعد الثورة لقب الإمام وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي.^٢

د- كاريزميته :

الزعامة الكاريزمية تتناسب بدايات الثورة وينزوى تأثيرها مع استمرارها. وشكل الخميني قيادة كاريزمية حملت عبء تفجير الثورة والحفاظ عليها. وهو ما أفرز سياسات الرفض والحصار من الوسط الذي يتفاعل معها وهي تحمل قدرات التكتيل والتعبئة خاصة إذا ما تخلل ذلك حرب إقليمية استدعت استمرارية التكتيل (الحرب العراقية الإيرانية).^٣

يؤكد العديد من محللي الثورة الإيرانية على أن الإيمان والثقة في شخص الخميني لهما تأثير واضح على درجة قبول وانتشار أفكاره. حيث يضع الشعب الإيراني الثقة في الخميني ذاته فوق أي برامج أو أفكار. لذا يجب تقدير أبعاد الشحنة العاطفية والهيبة المحيطة به. إن الدراسات المقيمة لشخصية الخميني أخذت أحد موقفين: إما اعتبار الخميني مجرد رجل مستبد جائع للسلطة أو أنه رجل قديس. لقد استطاع الخميني أن يحيط نفسه بهيبة أسطورية مستمدة أساساً من زهده الشديد ولهجة كلامه ورفضه الشديد لأي اهتمامات مادية في العالم. وبالتالي ظهوره بمظهر الشخص غير القابل للإفساد، ويذكر رافسنجاني: "كان الخميني هو رأس الحربة وناضل بضراوة أشد من آخرين كثيرين مؤمنين بالقضية - وكنت بحكم مرافقتي له

1 فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٣٩.

2 د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٥٨.

3 أمل حمادة، دسيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

4 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٧-١٤٨.

- أحد طلابه وأعجبي منهاجه واقتربت منه أكثر فأكثر. من هنا بدأ نشاطي السياسي لأول مرة في حياتي عام ١٩٦٢م.

تبنى الخميني لغة شعبية وأسلوباً دعائياً في توجهه للشعب بالتخاطب، فهو يتحدث لغة الرجل العادي مهاجماً أحياناً الأغنياء والنخبة والمتفقين لمزيد من كسب ثقة الجماهير. كما تميز بالقدرة الفائقة على طرح القضايا التي تهم المجتمع الإيراني والجماهير العريضة بصفة خاصة مع إحساس وثيق بمعاناتها مع قدرة كبيرة على الصمود أكسبته ثقة الشعب.^٢

أنت كاريزمية الخميني ومرجعيته اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً في تعزيز سلطته. وفي أمور الدين لم يتردد في إصدار أحكام بخصوص الحج والملكية الخاصة في الإسلام وقوانين الميراث وتأميم التجارة واستصلاح الأراضي والمعاملات المصرفية. وكانت لمراسيمه قوة القانون أما بخصوص المسائل السياسية فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين، والحرب مع العراق، وكتاب سلمان رشدي الذي أثار جدلاً واسعاً. وكانت سلطته حاسمة أيضاً فيما يتعلق بإدارة الصراعات والتحزبات الداخلية في الجمهورية الإسلامية إذ كان الخميني فوق كل الفئات وهو الذي يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية. ولكنه لم يكن يتدخل إلا عند تعرض النظام السياسي للتهديد.^٣

وهناك من يرى أن القائد الكاريزمي يستطيع إذا أولى عناية خاصة لقضية ما أن يرفع من أهميتها فتصبح محل اهتمام المقودين، كما أنه يستطيع كسب تأييدهم لهذه القضية مع ضمان اشتراكهم في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه القضية عند مرحلة التنفيذ، بالإضافة إلى قدرته على كسب مزيد من الأنصار المؤثرين.^٤ وهذا ينطبق على حالة كاريزما الخميني. لقد كان له تأثيره الطاعى في توجيه سلوك الإيرانيين إبان الثورة وما بعد انتصارها وفي مرحلة الدولة، بل لا زال له تأثير غير محدود بعد رحيله حتى الآن على النظام والقيادة الحالية.

1 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٧.

2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

3 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٧، ٧٨.

⁴ Alison Van Rooy, The Global Legitimacy Game. Civil, Globalization, and Protest, England, Palgrave, 2004, p. 111.

ويمثل المجتمع الإيراني بيئة صالحة لظهور كاريزما الخميني حيث عانى من التغريب وتطبق عليه نظرية "كورن هاوزر" عن المجتمع المغرب بأن المجتمع للمغرب والمفكك أو المفتت عادة ما يكون مستعداً لاستقبال القيادة الكاريزمية مما يفسر شعبية الخميني.^١

هـ- قائد ثوري:

بدأ نجم الخميني في الصعود كقائد ثوري مع محاولة محمد رضا بهلوي شاه إيران فرض نموذج تنموي سياسي وثقافي غربي في بداية الستينيات مما عرف باسم الثورة البيضاء أو ثورة الشاه والشعب.^٢ لذا نجد البعض يرى أن الثورة الإسلامية الإيرانية هي بشكل ما نتاج صراع طويل بين رجلين الشاه محمد رضا بهلوي وآية الله روح الله الخميني.^٣ فقد هاجم الخميني هذه السياسات واعتبرها مهددة للكيان الإيراني. وزادت معارضة الخميني للنظام مع سياسات الامتيازات الخاصة التي بدأ الشاه في منحها للراعي الأمريكيين والتي اعتبرها الخميني مهينة، ودليلاً على خضوع نظام الحكم للقوى الأمريكية وعميلتها إسرائيل. وهكذا نلاحظ أنه منذ الستينيات تبلور الوجه الآخر في شخصية روح الله الخميني وشيئاً فشيئاً تحول من السيد الهادي إلى الفقيه الثائر الذي يتحدى الشاه ونظامه السياسي.^٤

لقد استطاع الخميني أن يصبح القائد الوحيد لحركة ثورية كبرى، حيث اكتسب أهميته كزعيم ثوري من ارتباطه الكامل بهذه الثورة ورفضه لأي حلول وسط. كما لا يجب إغفال قدراته الروحية والمعنوية، حيث استطاع تجنيد من لم يكن له أي ارتباط بالأيولوجية الإسلامية، مما ساعد على إعادة ربط الإسلام بأيولوجية ثورية ممثلة للتطلعات الإيرانية.^٥ ويرى البعض أن الخميني قد أظهر كفاءة بالغة في الاستراتيجية الثورية فقد كان لديه من

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

2 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

3 Hoveyda , Fereydown , The Shah and The Ayatollah. Iranian Mythology and Islamic Revolution , (London:Praeger,westport,Connecticut,2003),p1.

4 فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٣٩.

5 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

الصبر ما يقلب به نظام حكم الشاه. كما أظهر حساسية لمزاج وتطلعات أمته بشكل يكاد يكون فريداً في التاريخ الإيراني.^١

إن وضع الخميني بالنسبة للثورة الإيرانية لم يكن يختلف عن وضع لينين في الثورة البلشفية أو وضع ماوتسي تونغ بالنسبة للثورة الصينية. لكن ربما كان نموذج الخميني أقرب إلى نموذج لينين منه إلى نموذج ماوتسي تونغ. فكل من الخميني ولينين أدار الثورة من منفاه أما ماوتسي تونغ فقد أدار الثورة من داخل الصين. لذلك يرى البعض أنهما لم يكن لهما الدور الكبير في الثورة وقصروه على جنى ثمار أحداث كان لآخرين فضل صنعها.^٢

إلا أن الخميني يختلف عن غيره من قادة الثورات الأخرى من حيث حجم الشحنة المعنوية والروحية التي فجرها. وهو اختلاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصفة التي قدم بها نفسه للمجتمع الإيراني الذي عاد إليه بعد سنين الغربة: صفة نائب الإمام المعصوم. فالخميني إن لم يزعم لنفسه مرتبة الإمام الغائب إلا أنه منح نفسه الصلاحيات نفسها في إطار ما يعرف بالتجديد في النسق السياسي الشيعي.^٣

و- أسلوب تفكيره وخطابه السياسي:

تعددت الدراسات والرؤى التي تناولت أسلوب تفكير الخميني وخطابه السياسي. فهناك من يرى أن الخميني محنك للغاية، لكنه أحادى التفكير مما يقوده لتبنى مواقف تبدو غريبة مثل قوله: "إن الثورة لم تقم لتزود الناس بالطعام" في رده على مسألة البطالة. كما أنه يفكر ويتحدث بأسلوب المطلق، وتهيمن عليه رؤيته لتاريخ الشيعة هيمنة كاملة، فهو لا يمكن أن ينسى قط موقعة صفين. ولذا رسخ في نفسه شك عميق من أي شيء له علاقة بالتحكيم أو الحلول الوسط، وقد تسبب عجزه عن التوصل إلى حلول وسط إلى

1 محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

2 د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٩.

3 المرجع السابق، ص ص ٤٩-٥٠.

تعتقدات عديدة في الشؤون الخارجية والداخلية. كما ذاع عن الخميني أنه يفتتح بسهولة برأى آخر شخص يتحدث إليه.^١

ويرى البعض الآخر أن خطابه السياسي تميز بالبساطة مما كان له الأثر على مشاعر المستمعين ووصول رسالته بشكل يسير. كما أن الإعلام الغربي كان له الفضل في تسليط الضوء عليه أثناء إقامته في فرنسا.^٢

ويشير البعض إلى أن ثمة اختلافاً بين كتابات الخميني ما قبل الثورة وخطبه ما بعد الثورة. فبعد إسقاط الشاه ظهر التحول الأيدلوجي من استخدام الإمام الحسين كرمز للاحتجاج أمام الطغيان إلى سيدنا على كرمز للحكومة البناءة وسيدنا محمد(ص) كرمز للعالمية.^٣

وشكل كتاب الحكومة الإسلامية للخميني - الذي اشتمل على محاضراته التي ألقاها على تلاميذه في الحوزة الدينية بقم - منهجاً للتغيير والإصلاح للمجتمع الإيراني. وينبغي الإشارة إلى أن هذه الأفكار بخصوص الولاية المطلقة للفقهاء تخالف ما سبق أن طرحه من آراء في كتابه كشف الأسرار الذي صدر في الأربعينيات حيث إنه ردد في هذا الكتاب مقولات الفكر الشيوعي التقليدي التي لا تقبل إلا بالولاية المقيدة للفقهاء.^٤ مما يعبر عن تطور أفكاره من مرحلة لأخرى.

ز- أسلوب اتخاذ القرار:

يرى البعض أن الخميني كان يعتمد أن تكون تعليماته فضفاضة وغير محددة، حيث إن أي نقاس في تنفيذ أحد أوامره أو تجاهلها يقتل من زعامته وهيبته. فهو لا يأخذ جانب أي طرف من أطراف الصراع إلا بعد الوصول لطريق مسدود. كما أنه لا يهتم بشكل فردي ومباشر إلا بعدة سياسات محددة وقليلة - مثل قرارات الحرب - بل إن البعض رآه تابعاً وليس قائداً للرأى

1 محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥.

2 د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٥٠.

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٧٥.

4 د. علا أبو زيد، ولاية الفقهاء: تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٤٢٠-٤٢١.

العام فلا يوضح نواياه إلا بعد أن يتحسس اتجاه ومشاعر الجماهير العريضة المعبر عنها في المظاهرات والمسيرات. وعند القيام باتخاذ القرار يراعى دائماً أن يكون على علم بكل شئ وعن كل شخص، وعلى مساعدته بتبسيط المشكلة إلى عدة خيارات ليختار منهم فيقوم بالاختيار السريع والحاسم فهو قليلاً ما واجه الحيرة أمام قرار اتخذه، ولا يحتاج إلى اجتماعات واستشارات وما إلى ذلك.^١

ويرتبط أسلوب اتخاذه للقرار بسماته الشخصية السابق تناولها وعلى سبيل المثال يرى "مهدي نوربخش" أنه توجد عدة عوامل ساهمت بشكل ملموس في أن يتجاوز آية الله الخميني الحدود التي أقرها الإطار القانوني للدستور الإيراني. كان أولها الكاريزما التي تميز بها وزعامته للثورة الأمر الذي مهد الطريق بطبيعة الحال إلى تأثيره المطلق في المجتمع ومؤسساته بما في ذلك الحكومة. ويرجع العامل الثاني إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه - من بين رجال الدين - إلى إشراكه خطوة بخطوة في كل صغيرة وكبيرة من قرارات البلاد أما العامل الثالث فقد كان هو الدور الذي وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التي تولت حكم البلاد.^٢

حيث عارض الخميني أي انقسام واضح داخل النخبة فلقد عمل على تحقيق نوع من الاتفاق حول السياسات العامة وفي حالة الاختلاف غالباً ما يمنح دعمه لمن يبدو الأضعف والنتيجة عدم قدرة أي طرف على تحقيق نصر واضح في صراع القوى الداخلي. لقد كان الخميني من خلال دوره غير المؤسسي الملجأ الأخير لكافة القوى السياسية المتصارعة من وصولها لنقطة اللاعودة. ولقد استغل الخميني مناخ الرهبة واستراتيجية الأزمة والتهديدات الموجهة للثورة واستخدامها لغرض التوحد حول سلطته. وسهلت سلطة الخميني الروحية ودوره كمرشد للأمة أن يلعب دوراً واضحاً في مؤسسات ما بعد الثورة وفقاً لنظرية ولاية الفقيه التي نص عليها الدستور. ودوره كحكم بين القوى السياسية يمثل أهم الأدوار في هذه المرحلة.^٣

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٤.

2 مهدي نوربخش، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٥.

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢- دور القيادة (الخميني) فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

يتبين مما سبق تعدد الأدوار التى كان يلعبها الخميني فى قيادته للنظام الجديد ومن أهمها دوره كقائد للثورة وكقائد كاريزمى وكرجل دين وكحكم بين القوى السياسية المختلفة وبوره فى التغيير: الأسلمة ثم التحول إلى الشرعية الدستورية ويرتبط ذلك برويته للنظام السابق نظام الشاه وتصوره للتغيير والإصلاح والتى ترتبط بكل من: سماته الشخصية، وثقافته والإطار الدستورى الذى يحدد صلاحيات القائد، بالإضافة لمتغيرات كل من البيئة الداخلية والخارجية.

أ- رؤية الخميني للمجتمع الإيراني ما قبل الثورة:

استقر رأى الخميني على أن المجتمع الإيراني ما قبل الثورة يعانى من أكثر من مشكلة من أهمها:^١

(١) بعد النظام الإيراني عن الإسلام سواء فى ممارساته الداخلية (نظام اجتماعى واقتصادى وسياسى مغلق بالإضافة إلى النظام النقابى المتغرب)، أو ممارساته الخارجية (العلاقات الخاصة بين النظام والولايات المتحدة، وإسرائيل).

(٢) عدم قيام المؤسسة الدينية بالدور المفترض أن تقوم به فهى غارقة فى ممارسات التقية وتبرير ممارسات النظام السياسى، أو كما أطلق عليهم الخميني فقهاء الحيض والنفاس، وفقهاء السلطان.

من ناحية أخرى نلاحظ التحول فى أفكار الخميني، ففى عام ١٩٧٨ صرح بأنه ليس فى نية علماء الدين إدارة الدولة والمشاركة فى الحكومة الرسمية بأنفسهم بل إرشاد الشعب لمتطلبات الإسلام مع حقهم فى ترشيح أنفسهم للمجالس. إلا أن ولاية الفقيه أصبحت بعد انتصار الثورة وانحياز الشعب الواسع للقيادة الدينية جوهر الحكومة الإسلامية، رغم أن مشروع الدستور الذى صيغ أثناء إقامة الخميني فى باريس لا يشير إليها (مما يشير

1 أمل حمادة، دسيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

إلى أن هذا التحول قد يكون مناورة سياسية من قبل الخميني لتجنب الانشقاق عن الجماعة الثورية والتي تشكلت من مختلف التيارات السياسية التي كانت موجودة إيان فترة حكم الشاه). وبشكل عام قاوم الخميني فصل الدين عن السياسة ومطالبة رجال الدين بعدم التدخل في الشؤون السياسية واعتبره مفهوماً غربياً انتشر بفعل الاستعمار، ولا يردده إلا غير المتدينين^١.

وبدا واضحاً أنه رغم استقرار مبدأ ولاية الفقيه فإن صيغته لم تكن واضحة تماماً. وفي فترة الحماس للثورة ومبادئها واقتنائاً بالشخصية الكاريزمية للخميني صيغ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنصوص تجعل الولي الفقيه فوق جميع السلطات وفوق كل مساعلة وبروح توحى بأن دور الفقهاء لا يمكن إغفاله. وتم تدعيم هذا التوجه عملياً في ظل ولاية الخميني وبمساعدة منه.

وتحدد إطار النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء الذي بدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩. ونجح التيار الديني - بقيادة آية الله بهشتي - في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الخميني. ولقد جاءت مبادرة تعيين الخميني في منصب الولي الفقيه - أساساً - من رجال الدين ذوي المناصب المتوسطة ورجال الدين القرويين أثناء انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في صيف عام ١٩٧٩. وثمة ما يشير إلى أن هذه المبادرة أتت كرد فعل لدفاعي ضد المعارضة التي أبداه المتقنون العلمانيون وبدافع الخوف من إمكانية استبعاد رجال الدين من العملية السياسية.^٢ فلا يزال في ذاكرة رجال الدين مواقف استبعادهم من قبل الليبراليين من العملية السياسية في حركة مصدق. وعدم فاعلية دورهم في الثورة الدستورية.

وأصبح الفقيه في الجمهورية الإسلامية ككل هو أعلى سلطة ويملك صلاحيات واسعة ولقد بين آية الله بهشتي - الذي وضع المواد الخاصة بالولي الفقيه في الدستور - "أن غالبية الشعب قد عبرت عن قبولها واعترافها بالخميني ولهذا لا تعد زعامته مفروضة على الشعب".^٣ وفي رأى الباحثة أن التصويت كان لصالح الخميني وليس لهذه المواد من الدستور لكن

1 وليد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٣٩.

2 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٧٥.

3 المرجع السابق، ص ٧٦.

الأمر تغير بعد رحيل الخميني فتعددت الآراء بخصوص ولاية الفقيه وصلاحياته.

هكذا يتضح أن الوضعية الخاصة التي تميز بها الخميني هي نتاج^١:

- السمات الشخصية التي تمتع بها وخاصة كاريزميته
- أسلوب وصوله للسلطة (الثورة)
- الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الولي الفقيه (الخميني) وعلاقته بالمؤسسات الأخرى.

لذا امتزجت عدة أنوار للخميني دوره كقائد للثورة الإسلامية، ودوره كمرجععية دينية مع دوره كقائد دولة وهو الدور الأهم. كما أن لتوجه الخميني (القائد الثوري والذي هو رجل دين في نفس الوقت) أهمية حاسمة في تحديد معالم البنية السياسية في مجتمع ما بعد الثورة. فإن الخميني شكل النظام الإيراني وفي ذهنه تصور معين للتحويل من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

ب - محاور التحول:

وسوف نتعرف على دور القيادة (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال أربعة محاور رئيسية: المحور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفاعلية، والمحور الثقافي.

(١) المحور الدستوري والتشريعي:

جاءت الدستورية الغربية في التجارب الغربية عقب حسم مسألة فصل الدين عن الدولة، بينما لم تحسم هذه القضية في الأمم الإسلامية، ولذا اتخذت الدستورية أشكالاً عدة لتتسجم مع القوانين الإسلامية. ومثلت إيران هذه الإشكالية، وكانت أوضح في دستور ١٩٠٦. أما عن دستور الجمهورية الإسلامية فلقد تمت صياغته في إطار من عدم الشعور بعقدة النقص تجاه ما

1 انظر: منصور حسن عبيد حاشد العتيبي، مرجع سابق، ص ٩٩.

هو غربي بل تمت صياغة الأهداف الدينية بوضوح.^١ لأنه كانت هناك قناعة كبيرة من قبل كل من الخميني ونخبته الجديدة بالحكومة الإسلامية طبقاً لتصور ورؤية الخميني لها. حيث أنه طوال فترة وجود آية الله الخميني على قمة المعارضة لنظام الشاه كان في تصويره قيام إيران جديدة على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام، ومن وجهة نظره أن النظام السياسي الجديد نظام دستوري إسلامي ومؤسسي في إطار الشريعة كما أنه يعتمد في شرعيته على تحقيق أهداف الثورة المتعددة وخاصة تحقيق العدالة أي أنه يحقق الإنجازات المرجوة في إطار ثقافة سياسية ذات اتجاه واحد لا يقبل التعددية ويركز على إسلامية هذه الثقافة.

ونناقش هذا المحور من خلال العنصرين التاليين:

(أ) الدستور:

يذكر البعض أن الخميني كان قد شكل في أثناء إقامته في باريس لجنة لإعداد مسودة دستور الدولة بعد سقوط الشاه لكنه تراجع بعد ذلك.^٢ كما شكل المجلس الثوري قبل وصوله إلى السلطة ويعدها دعا لإجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة.^٣ وتعتبر مواد الدستور مؤشراً على هيمنة الجناح الراديكالي من الفقهاء. كما سعى الخميني بعد الثورة إلى تأسيس نظام الثورة سريعاً، فلقد تزامنت عملية إبعاد العناصر العلمانية في السنوات الأولى للثورة مع تأسيس حكم الفقهاء لنظام الدولة الجديدة.

ويشير المحللون إلى تميز الثورة الإيرانية (بقيادة الخميني) حيث وضعت فور نجاحها دستوراً يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسة الخارجية. وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية التي ظلت من دون دستور ليضع سنوات. كما أن الظروف التي وضع فيها الدستور، وآلية وضعه والتصديق عليه والعوامل التي أدت إلى تغييره، وآلية هذا التغيير

1 د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران: ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

2 د. السباعي محمد السباعي، التاريخ والدور الخارجي، في: المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥، ص ٣٦.

3 منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص ٩٤.

وغيرها من التفاصيل تعكس بعض أبعاد صراع القوى في إيران وتساهم في التعرف على الأهمية النسبية لهذه القوى مقارنة بعضها ببعض.^١

ولقد سعى الخميني منذ البداية لمأسسة حكم الفقهاء (ولاية الفقيه) من خلال: انتخاب مجلس الخبراء في ٣ أغسطس ١٩٧٩، والاستفتاء على الدستور في ٢-٣ ديسمبر في وقت كانت المشاعر والأفكار فيه ما تزال مشدودة إلى الرهائن في السفارة الأمريكية، كما أن وفاة آية الله طلقاني جعلت الأجواء ملائمة لوضع الدستور وفق إرادة الخميني.^٢ وحرص الخميني على وجوب أن يكون الدستور إسلامياً ١٠٠%، وأن الزعماء الدينيين هم فقط المؤهلون لتقرير ما هو إسلامي وما هو معادي للإسلام.^٣ واشترك في صياغة الدستور فقهاء مجلس الخبراء الذي تم انتخابه من قبل الشعب وناقشه مجلس الشورى الإسلامي، ثم أقره فقهاء مجلس صيانة الدستور واعتمده الخميني. بعد ذلك طرح على الاستفتاء العام في ١٢/١/١٩٧٩م، وعبر هذا الدستور عن آراء الخميني إلى حد كبير.

وتتضمن ديباجة الدستور (٧٩ ثم في تعديل ٨٩) -كذاب معظم دساتير الثورات الكبرى- الإشارة نصاً إلى رمز الثورة وقائدها وكفاحه من أجل إسقاط النظام السابق. لكن بحكم الخصوصية العقائدية للثورة الإيرانية شددت الديباجة على أن المحتوى الديني لكفاح الخميني كان له أكبر الأثر سواء في إحداث الثورة أو في إنجاحها، وقارنت ذلك بسوابق الحركات الوطنية الإيرانية التي لم ترد هذا المورد العقائدي، وبالتالي لم يقيض لها تحقيق أهدافها. لكن حدود تأثير الخميني في دستور ١٩٧٩ تتجاوز الاعتراف له بهذه المنزلة الروحية والسياسية الرفيعة إلى التعبير عن مجمل منظومته القيمة والتطور الذي لحقها والذي تجسد في تعديلات ١٩٨٩.^٤

وقد حرص الدستور الإيراني على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية والعموميات الإسلامية مثل مبدأ الشورى الإسلامي ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونص على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام في العمل

١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٣ المرجع السابق، ١٧٨.

٤ المرجع السابق، ص ١٨٧.

٥ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٦٩.

على تحقيقها. ونص على معاملة غير المسلمين بالحسنى. والاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام. ونص على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام وأن المذهب الجعفري الاثني عشري هو المذهب الرسمي بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى. بالإضافة إلى خصوصية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعي وهي ولاية الفقيه حيث نص على الإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية.^١ لذا نجد من يرى أن الدستور الإيراني قنن الشيوعية واستخداموا مفهوم الشيوعية الدستورية عند الحديث عن النظام الإيراني.^٢

وترى بعض الكتابات الغربية بشكل عام أن هذا الدستور جعل الخميني أول قيصر بابا في التاريخ، فسلطته مطلقة بدون مسؤولية إلا أمام الله سبحانه وتعالى، مع الاعتراف ببعض الأهمية الشعبية للولي الفقيه بانتخابه من قبل خبراء هم أنفسهم منتخبون.^٣

كما يعتمد الدستور بشكل أساسي على بعض المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية ورغم أنه لا يعترف بذلك إذ يسميها حقوق الشعب، لكنه يقيد بها بعد إقرارها بأشكال مختلفة منها ألا تتعارض مع الموازين الإسلامية. حيث أقر الدستور المشاركة السياسية والانتخابات والاستفتاءات، فكما أن الثورة قامت على أساس دور واسع للشعب ودور قيادي لرجال الدين فإن هذا الازدواج يتجلى في الدستور بين حكم الشريعة الذي يعطى دوراً مميزاً لرجال الدين وبين حكم الشعب مع رجحان لصالح الأول عند إعطاء علماء الدين ميزات خاصة في مراقبة مجلس الشورى المنتخب من قبل الشعب من خلال مجلس صيانة الدستور.^٤

وينبغي الإشارة إلى أن الدستور الذي اعتمد عليه النظام في مرحلة الخميني هو دستور ١٩٧٩ لأن الدستور المعدل تم الاستفتاء عليه بعد رحيله بأيام وإن كان قد تم تحديد عناصر هذا التعديل وفقاً لتصور الخميني وموافقة قبل الوفاة.

١ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٦٠.

٢ باكينام الشراقي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٧٧.

٣ المرجع السابق، ص ١٧٩.

٤ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٤٤.

(ب) - التشريعات أو القوانين:

· شرع الخميني فور انتصار الثورة الإيرانية في أسلمة المجتمع الإيراني بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص. وأسس المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف وهي مجلس الشورى الإسلامى، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التى يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور.

خضع المحور التشريعى لتأثير الأفكار الثورية كما خضعت عملية صنع القواعد القانونية لرقابة إسلامية صارمة. فالحكومة الإسلامية فى رأى الخميني حكومة قانون والقانون فيها هو أمر الله وحكمه. وقانون الإسلام أى أوامر الله لها السلطة التامة على جميع الأفراد. ودخل هذا الإطار أيضاً يظهر دور مؤسسة مجلس صيانة الدستور وسلطاتها كمحور أساسى وهام حيث تعد جزءاً حيويًا فى العملية التشريعية فلا بد من الحصول على موافقتها على كافة التشريعات كما أن لها الحق فى الاعتراض على تشريعات البرلمان.^٢

وأسلمة القوانين ترتبط بأسلمة القضاء وصرح الخميني فى أغسطس ١٩٨٢ "علينا العمل من أجل تحويل الجهاز القضائى القديم إلى قضاء إسلامي. وكل قانون لا يتفق مع أحكام الشريعة لا يمكن اعتباره قانوناً. ويجب على مجلس صيانة الدستور والمجلس القضائى الأعلى إلغاء القوانين القديمة المناقضة للشريعة. وكل من يقوم بتطبيق تلك القوانين القديمة مذنب ويتعين محاكمته لكى يتلقى العقوبة التى يستحقها".^٣

وكان مجلس الشورى الإسلامى ينظر فى العديد من المشاريع والقرارات الحكومية ثم يوافق عليها ويحيلها إلى مجلس صيانة الدستور ثم ينظر إليها مجلس الصيانة ويرفضها بحجة عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية. فهو يتبنى فى أدائه لمهامه المكلف بها خطأ متشددًا كانت نتيجته الطبيعية ظهور صراعات مستمرة مع مجلس الشورى وهذا الأمر فرض تدخل الخميني.^٤

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

2 المرجع السابق، ص ١٨٤.

3 آزاديه نيكنام، أسلمة القانون فى إيران. زمن للتخلى عن الأوهام، روى مغيرة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩)، العدد العاشر، ص ١٢.

4 المرجع السابق، ص ٩.

ول يخفف الخميني عن كاهله مشكلات هذا التدخل المستمر بين المجلسين كتب الخميني في السادس من فبراير ١٩٨٨: "في حالة فشل مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور في الوصول إلى اتفاق فيما بينهما حول المسائل المتعلقة بالشرعية والقانون يتعين تكوين مجلس لتشخيص المصلحة العليا لنظام الحكم وعلى كل الأعضاء الموقرين أن يدركوا جيداً أن حماية المصلحة العليا لنظام حكمنا الإسلامي تمثل ضرورة حيوية للإسلام نفسه..." وفي أعقاب ذلك وافق مجلس تشخيص مصلحة النظام على القوانين التي رفضت سابقاً من قبل مجلس صيانة الدستور لعدم اتفاقها مع الإسلام.^١

وبالرغم من أن تطبيق الشريعة وأسلمة المجتمع نأتى على قمة أهداف الخميني فإننا نجد أنه قدم الأحكام الحكومية على الأحكام الشرعية في بعض الأحيان. فلكي يواجه الخميني التحديات المرتبطة بتطبيق الشريعة في التشريع القانوني أكد على أنه في استطاعة الأحكام الحكومية أن تصل في استقلاليتها إلى درجة تمكنها من معارضة أحكام الشريعة. ذلك أنه في استطاعة الولي الفقيه أن يصدر المراسم المعارضة للأحكام الدينية إذا استشعر ضرورة لذلك. ونجد عرضاً واضحاً لتلك الفكرة في رد الخميني على سؤال خامنئي عن مدى سلطة الولي الفقيه وكتب الخميني: "واقع الأمر أن الولي الفقيه إذ يمارس الحكم يمارس حقاً مستمداً من السلطة الشرعية الكلية التي منحها الله سبحانه وتعالى للرسول (ص)، ويمثل الحكم أحد مبادئ الإسلام الأساسية ويقف فوق أهميته المبادئ الثانوية بل يفوق كذلك الصلاة والصوم والحج... من حق الحكومة منع أي فعل ديني أو غير ديني إذا وجدته مضراً بمصالح الإسلام وللمدة التي تراها ضرورية."^٢

واستناداً لما سبق نلاحظ أنه بالرغم من تركيز الخميني في المحور الدستوري والتشريعي على تطبيق الشريعة وأسلمة القوانين، نرى أن الدستور لم يغفل دور الشعب وأهميته وحقه في المشاركة في صنع القرارات والتي هي من مبادئ الشريعة الإسلامية (الشورى والأمر بالمعروف) بل أكد عليه في كثير من المواد. ولكن يظل القيد الرئيسي على ديمقراطية الدستور (سواء دستور ١٩٧٩ أو دستور ١٩٨٩) هو ولاية الفقيه بصلاحياتها الواسعة. وهذا يمثل العائق الدستوري للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية للدستورية، حيث يمثل الدستور تناقضاً بين الجمهورية وولاية الفقيه.

١ المرجع السابق، ص ١١-١٢.

٢ المرجع السابق، ص ١١.

(٢) المحور المؤسسي:

وإذا تجاوزنا المحور الدستوري إلى المحور المؤسسي نجد مدى ارتباط هذا المحور بالمحور الدستوري- القانوني حيث يتركز عدد من المؤسسات على شرعية دستور ١٩٧٩، فنجد أن الدستور الإيراني تميز بالنص على مأسسة النظام، كما اكتسبت مؤسسات النظام طابعاً خاصاً. ولكون نظام ما بعد الثورة هو نظام الجمهورية الإسلامية، نجد أن الدستور الإيراني اشتمل على ازدواجية مؤسسية: مؤسسات إسلامية تعبر عن الأيدلوجية الإسلامية ومؤسسات تمثل الشعب وهذه الازدواجية مثلت وجهة نظر الخميني والتي أصر عليها في مواجهة معارضيه.

(أ) الازدواجية المؤسسية:

حرص الخميني منذ انتصار الثورة ورحيل الشاه على أن يكون تصوره للحكومة الإسلامية موضع التنفيذ والتي يأتي على رأسها الولي الفقيه، حيث يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها، وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.^١

وتميز النظام السياسي الإيراني تحت قيادة الخميني بأنه نظام هرمي بشكل كامل، فعلى القمة يقف الخميني ممثلاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى تمثلت في خصائصه وسماته الشخصية^٢ والتي سبق تناولها. وكانت السلطة المطلقة للخميني مطلباً أساسياً لحسم الصراعات المنفجرة في أوساط النخبة الإيرانية.^٣

وبعد تقنين وضع الولي الفقيه وضمان مكانة متميزة إن لم تكن مهيمنة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عدد من المؤسسات المرتبطة والخاضعة مباشرة لسلطة الولي الفقيه زاد التأكيد على مسؤولية الفقهاء عن الإصلاح والإبقاء والحفاظ على النظام الجديد.^٤

١. د. نيقين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٧٨.

٢. باكيام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

٣. المرجع السابق، ص ١٥٤.

٤. أمل حمادة، دسيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

وبالرغم من تخلي إيران عن الديمقراطية بشكلها الصريح باعتبارها مستورداً غريباً فقد احتوى الدستور على إجراءات ديمقراطية مثل التمثيل الشعبى وتصويت الأغلبية والبرلمان. وبذلك اجتمعت عناصر الحكم الشعبى مع عناصر الحكومة الإلهية كأحد أشكال شرعية النظام. فهى ثيوفراطية شعبية على حد تعبير Moghodom ولا يقلل هذا الاقتباس مما هو قائم فى الغرب من مصداقية المؤسسات الأيدلوجية طالما أن هذه المؤسسات فى النهاية لا تخالف الشريعة الإسلامية بل تحقق مقاصدها.^١

(ب) ثنائية ولاية الفقيه وولاية الشعب:

من جانب آخر تميز النظام السياسى الإيرانى بتوزيع السلطات بين نوعين من المؤسسات: الأول يتمثل فى ما يمكن تسميته مؤسسات ولاية الفقيه وتشمل مؤسسة الولى الفقيه والمؤسسات التابعة والخاضعة له مثل مؤسسة مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام وغيرها. ويتمثل الثانى فى ما يمكن تسميته مؤسسات ولاية الشعب أى المؤسسات التى تمثل الشعب مثل مجلس الشورى ومؤسسة الرئاسة ومجلس الخبراء.

ويمثل الدور المعطى للشعب أهمية خاصة لاستكمال البعد المعاصر من الدستور حيث تلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً فى النظام السياسى الإيرانى وهو ما أكدته الدستور الإيرانى. كما قام الخمينى بتشجيع الشعب الإيرانى للاشتراك فى التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العديدة التى قامت فى الجمهورية الإسلامية باعتبار ذلك التزاماً دينياً فالانتخابات تعد الميكانزم لتطبيق مبدأ الشورى فى القرآن ولكن ليس هناك مجال للحديث عن الانتخاب عند اختيار الخمينى.^٢ وأدخل الخمينى مبدأ المشاركة فى نص الدستور الإيرانى وحرص على تذكير كبار المسؤولين الذين كانوا يزورونه بأن الشعب هو الأساس والمعيار.^٣ إلا أنه تم تعطيل المجالس البلدية رغم نص الدستور عليها.

^١ باكينام الشرقاوى، المظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٥.

^٢ المرجع السابق، ص ١٨٧.

^٣ سالم مشكور، المشاركة السياسية فى إيران خلال عشرين

(ج) ثنائية السلطة التشريعية: مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور

تتقسم السلطة التشريعية وفق ما ورد في الدستور (سواء دستور ٧٩ أو ٨٩) إلى مؤسستين تشريعتين هما: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور. ويمثل الأول مؤسسات ولاية الشعب والآخر مؤسسات ولاية الفقيه.

ويرى البعض أنه قد لا يتوقع من رجل دين - مثل آية الله الخميني - أن يسوق حججاً ومقولات مؤيدة للنظام البرلماني. وبرغم هذا فإنه لولا موافقته لم تكن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لتشكل مجلس الشورى. فقد كان الخميني يرى البرلمان جزءاً مهماً من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية ويقول في ذلك "إن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، علاوة على تحمل المسؤوليات...إنه الجهة المختصة بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين...إنه الأداة التي تعطى الشعب إحساساً بالمشاركة". وفي خطبة ألقاها الخميني في عام ١٩٨٤ صرح بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية وأنه مجلس إسلامي قومي".^١

وينبغي الإشارة إلى أن هدف الخميني الأسمى هو تطبيق الشريعة وأسلمة التشريعات. ولذلك برغم انتخاب البرلمان من قبل الشعب، وحقه في تشريع القوانين نيابة عن الشعب إلا أن هدف الأسلمة يأتي في المقدمة. لذلك حرص الخميني على أن تكون هناك مؤسسة تعمل على الرقابة على تشريعات المجلس الأول ليس فقط طبقاً لموافقتها للشريعة - طبقاً للمذهب الشيعي الاثني عشري - ولكن أيضاً طبقاً لموافقتها لنصوص الدستور، وليحول دون منازعة البرلمان لسلطة ولاية الفقيه.

بينما يرى آخرون أن مجلس الشورى يعمل في إطار الشريعة حيث عليه فقط تحويل الشريعة إلى نظام وتفاصيل، ولذا فبدلاً من كونه مجلساً تشريعياً فهو بمثابة مجلس تخطيطي في ضوء أوامر الإسلام حيث يقدم البرامج الضرورية للوزارات والهيئات التنفيذية المختلفة.^٢ والبعض يرى كونه مجلساً تمثيلاً يمثل الشعب بانتخابات مباشرة وغير مزيفة وقدم درجة مقبولة من الشرعية للنظام لتعبيره منذ السنوات الأولى من الثورة عن التنوع.

^١ بهمان بخيارى، مرجع سابق، ص ٩٤.

^٢ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ١٨٥-١٨٦.

وينبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من رقابة مجلس صيانة الدستور على تشريعات مجلس الشورى الإسلامى والذي يراقب من قبل القيادة من خلال اختياره للأعضاء الفقهاء، فإنه من الملاحظ فى إطار الحديث عن مجلس الشورى وصلاحياته عدم وجود مادة دستورية تنص على حله. ولا تنحصر أعمال مجلس صيانة الدستور فى النظر فى القوانين والتشريعات الصادرة من مجلس الشورى بل إن مجمل العمليات الانتخابية فى إيران يفترض مرورها فى قنوات مجلس الصيانة.^١

ومثل الخمينى الحكم بين هاتين المؤسستين ليفصل بينهما فى النزاعات حول التشريعات ومدى دستوريتهما ومطابقتها للشريعة. فكان له دوره فى حسم الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور للخروج من المأزق التشريعي. واستمر هذا الدور ثمانى سنوات، لذا أمر الخمينى بإنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يتكون من ممثلين للمؤسسات الهامة والحيوية فى الجمهورية ويحول إليها القوانين التى وافق عليها مجلس الشورى ورفضها مجلس الصيانة فهو بمثابة الحكم بينهما. وهو من المؤسسات التى نشأت خارج الدستور ويقرر من الخمينى فى ١٢/١٢/١٩٨٨ أى قبيل تعديل الدستور.^٢ أى أنه نشأ بداية خارج الدستور ليفصل بين مؤسستين دستوريتين هما مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور.

(د) المؤسسات الثورية:

شكل الخمينى بعض المؤسسات الثورية فى مجال القضاء والى بعض الآخر فى المجال الأمنى مثل المحاكم الثورية والحرس الثورى والباسيج.

- القضاء الثورى ومحاكم رجال الدين:

ظل القضاء الثورى قضاءً استثنائياً طوال ولاية الخمينى. ونفذت هذه المحاكم مئات الأحكام بإعدام معارضى الثورة فى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، كما نشأت محكمة رجال الدين بأمر من الخمينى.^٣ وجاء إنشاء محكمة خاصة برجال الدين لعزل مقاضاة رجال الدين عن مقاضاة بقية

^١ توفيق شومان، السلطات الدستورية فى إيران: الصلاحيات والأنوار، شئون الوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ٤٧.

^٢ باكينام الشركاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

^٣ د نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٢٥.

الأهالى. ويرى البعض أن الهدف من إنشائها إخماد أصوات رجال الدين المخالفين وتحديد المعارضة للسلطة. وفي إمكان هذه المحكمة عزل رجال الدين عن وظائفهم.^١

- المؤسسات الأمنية: ثنائية المؤسسات الأمنية :

تنقسم المؤسسات الأمنية في إيران إلى مؤسسات نظامية ومؤسسات ثورية حيث لم يثق الخميني بالجيش النظامي بالرغم من عمليات التطهير التي اتبعتها في السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، لذا عمل على تشكيل جهاز عسكري منافس ومواز للجيش النظامي ومدين بالولاء الكامل للثورة وقائدها، وكان هذا الجهاز هو الحرس الثوري الذي تكون من الميليشيات المسلحة الشعبية التي تشكلت في المراحل الأخيرة للثورة.^٢ وقامت بالإشراف على مهام الحرس وزارة الحرس الثوري والتي أسست عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي.^٣

واستغرق تغيير النظرة إلى الجيش من كونه مؤسسة محسوبة على نظام الشاه إلى كونه مؤسسة من مؤسسات الجمهورية الإسلامية وقتاً طويلاً يزيد على العقد الأول من عمر الثورة. وجاء اندلاع الحرب مع العراق ليؤجل تطبيع العلاقة بين الجيش ونظام الثورة فتوقيت الحرب بعد شهور قليلة من انتصار الثورة جعل من قبيل المغامرة الرهان على مؤسسة كانت حتى الأمس القريب في خدمة الشاه. ولذلك جعل الخميني الحرس الثوري وليس الجيش هو من يحدد المدى الزمني للحرب واستراتيجيتها.^٤

وظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير من المؤسسات الأخرى. وتعمل هذه الازدواجية على استمرار دور الفقيه من خلال اضطلاع الحرس الثوري ومنظمة الباسيج بمهمة أمن النظام خاصة في المدن ضد أى اضطرابات.^٥ وكان الخميني قد أصدر - عقب وصوله إلى

^١ آذانية كيان ثاباوت، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣.

^٢ أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية، العدد: ٦، يناير ٢٠٠١، ص ٥٨-٥٩.

^٣ كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ٢٤.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٣٣.

^٥ باكينام الشرفاوي، قوة الدولة وبرنامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

إيران بفترة قصيرة -مرسوماً يقضى بتشكيل سلاح الحرس الثورى الإسلامى وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاد أى تهديد يوجه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثورى كبح سلطات القوات المسلحة النظامية بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب فى الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخمينى فى تأمين نصر سهل لمؤيديه فى الصراع على السلطة فى فترة ما بعد الثورة بل نجح أيضاً فى ترسيخ سلطته وإدخالها فى الإطار المؤسسي. وخلال سنوات حكمه العشر نجح الخمينى فى استخدام هذه المؤسسات بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الإسلامية. وأدت الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً فى تعزيز سلطته.^١

(هـ) ثنائية السلطة التنفيذية:

ومن بين عناصر هذا المحور أيضاً تلك الثنائية داخل السلطة التنفيذية، فالأخيرة تكونت فى هذه المرحلة من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت تلك المرحلة شداً وجنباً بين كليهما واختلفت نسبة هذا الصراع أو الشد والجذب باختلاف شخص كل منهما.

وبشأن منصب رئيس الوزراء أصدر الخمينى وثيقة فى بداية الثورة تقول: إن تعيين رئيس الوزراء التزام دينى يحتاج إلى استحسان وقبول الخمينى وليس فقط الرئيس والبرلمان. وتذكر المادة ١٢٤ من دستور ١٩٧٩ إن رئيس الجمهورية ليس مطلق اليد فى اختيار رئيس الوزراء ولا يبد من موافقة مجلس الشورى عليه. وأعطى دستور ٧٩ رئيس الوزراء مهمة تعريف السياسة العامة للحكومة وتطبيق القوانين ونص أيضاً على مفهوم المسؤولية البرلمانية لرئيس الوزراء.^٢

ورغم وجود أحكام واضحة فى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (لعام ١٩٧٩) لدور كل من الرئيس ورئيس الوزراء فإن مؤسسات أخرى كانت تحاول التقليل من دور كليهما. فمثلاً شكل المجلس الثورى الذى أنشأه الخمينى قوة موازية للسلطة الفعلية القائمة خاصة سلطة بازركان الذى تولى

١ بهمان بخثياري، . مرجع سابق، ص ٧٧.

٢ مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى صنع القرار فى مصر فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص ٢٧-٢٨.

رئاسة الوزراء في فبراير ١٩٧٩ كما كان للبرلمان دور كبير في مواجهة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء خاصة في حالة صمت الخميني.^١

ومع التطبيق العملي لهذا النظام المختلط بين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ظهرت بعض المشكلات والأمثلة على ذلك عديدة. حيث كان بنى صدر يعتبر أن له الحق دستورياً في رفض أى وزير إلا أن المجلس الثورى اعتبر أن له الحق في اختيار الوزراء الذين يمثلون المجلس الثورى فى الحكومة. بل اعتبروا أن الأغلبية البرلمانية لها السلطة فى اختيار كل مجلس الوزراء. وبعد ثلاثة شهور أجبر بنى صدر على قبول رجل المجلس الثورى محمد على رجائى رئيساً للوزراء.^٢ واحتكم الصراع بينهما وطالب بنى صدر الخمينى بحل حكومة رجائى وإطلاق يده فى إدارة الحرب مع العراق بينما حاول التيار الدينى ووسيلته رجائى عزل بنى صدر عن القرار ونجح فى ذلك. أما عن الصراع بين خامنئى رئيس الجمهورية حينها وحسين موسى رئيس الوزراء فلم يكن بنفس الشكل الواضح فى علاقة بنى صدر ورجائى وإن شهد الصراع الهادئ انحصاراً لقدرات رئيس الجمهورية حتى فى اختيار الوزراء فمجلس الشورى استطاع أن يقاوم رغبة خامنئى لتتحية موسى عن رئاسة الوزراء واستبداله بـ على ولاياتى الأكثر تعاوناً معه وفى فترة الرئاسة الثانية لـ خامنئى تصاعدت درجة الصراع حتى إن الخلافات التى وقعت بين الشخصين فى هذا الوقت بررت إلغاء وظيفة رئيس الوزراء فيما بعد فى دستور ١٩٨٩.^٣

وكان قد حدث صراع عام ١٩٨٨ حيث طلب الرئيس خامنئى ورئيس الوزراء مير حسين موسى ورئيس مجلس الشورى رافسنجاني من الإمام الخمينى رسم معالم واضحة لمهام إعادة البناء الموكلة إليهم والسماح لأحمد الخمينى (نجل الخمينى) بالانضمام لهم فى المجموعة التى سيوكل إليها الإشراف على هذه العملية. وفى معرض رفضه لطلبهم حذرهم الخمينى من مغبة إظهار عوامل الفرقة ووجه إليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم.^٤

^١ المرجع السابق، ص ص ٢٨-٢٩.

^٢ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٤١.

^٣ مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

^٤ بهمان بختيازي، مرجع سابق، ص ٧٨.

و- دور رجال الدين:

وصاحب تطبيق مفهوم ولاية الفقيه عملية تخصيص متصاعد لكل المناصب القيادية لصالح الفقهاء والمراكز الأخرى الأقل أهمية لمسانديهم أو أقاربهم. ولقد بدأت هذه العملية بالمجلس الثورى وامتدت إلى أفرع الحكومة: مجلس الخبراء، مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي. كما تحولت مؤسسة القضاء إلى احتكار للفقهاء. واحتل الفقهاء أهم المراكز البرلمانية ولجانها بالرغم من تناقص أعدادهم فى المجلس مع توالى الفترات التشريعية. ولم يكن من الممكن تأمين احتكار الفقهاء للسلطة بالارتكاز على أدوات الدولة وهاكل أمنها الموجودة قبل الثورة فكان لابد من خلق مؤسسات جديدة لخدمة هذا الهدف وهى التنظيمات الثورية.^١

وفى هذا السياق قام الخمينى بالسيطرة على مؤسسات الدولة القائمة بطريقة تدريجية والتحكم فيها من خلال الإدارة والتوجيه المباشر لهذه المؤسسات،^٢ كما أنشأ النظام بقيادة الخمينى مجموعة من الوزارات الجديدة منها:^٣

- وزارة الإرشاد العام: وهى من المؤسسات الجديدة ووظيفتها مراقبة المواد والمطبوعات المنشورة وتوجيه السلوك العام للمجتمع الإيرانى بما يتلاءم مع القيم الجديدة لنظام الجمهورية الإسلامية.
- وزارة جهاد البناء: التى عهد إليها بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية فى كافة أرجاء البلاد ولاسيما المناطق الريفية.
- وزارة الحرس الثورى الإسلامى: وقد أسست لى تكون جيشاً ثانياً وهى مستقلة تماماً عن وزارة الداخلية والجيش ومهمتها إعداد الكوادر المسلحة المؤيدة للثورة.
- وزارة المعلومات والأمن.

1 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى. دراسة مقارنة للحالتين التركىة والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

2 خالد عبد الحميد مسعود العولمة، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

3 المرجع السابق، ص ٢٦٩.

وهكذا يتبين أن الخميني كان حريصاً على أن يسيطر على النظام في إطار مؤسسى مما أخل بحق الفئات والقوى السياسية الأخرى في المشاركة مما ساهم في زيادة الاعتماد على قوات الأمن الثورية لإخماد أية اضطرابات.

وإذا كان الدستور نص على عدد من المؤسسات السياسية، إلا أن هناك عدداً آخر من المؤسسات ينشط خارج نطاق الدستور، وعلى سبيل المثال فإن اللجان الثورية لعبت دوراً أساسياً في السنوات الأولى التالية على الثورة على الرغم من أنها ليست من مؤسسات الدستور. كما أن المحاكم الثورية الناشطة حتى الآن على الساحة الإيرانية ليس لها سند من دستور الجمهورية الإسلامية. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الثورة أى بين المؤسسات التي تهدف إلى حماية عقيدة النظام وبنائها وترويجها والمؤسسات التي تتوخى تسيير النظام وإدارته. ويعانى هذا التصنيف إشكالية أن الثورة والدولة تتدخلان في إيران إلى حد بعيد في تشكيل المؤسسات الإيرانية وفي آليات عملها فبعضها من بعض، ويعزز ذلك أن كل المؤسسات هي بالضرورة ذات رسالة عقائدية بنص الدستور. وبالتالي فإن مؤسسة مثل مجلس صيانة الدستور تحمل الطبيعة المزدوجة المشار إليها لأنها توفر الانضباط لأحكام قوانين مجلس الشورى وتتفق بذلك مع كثير من المؤسسات التي تؤدي دوراً مشابهاً في الدول الأخرى تحت مسمى المحاكم الدستورية العليا. لكنها على صعيد آخر تجسد خصوصية النظام الإيراني بتركيبتها المزدوجة: فقهاء/قضاة وبدورها الأساسى في توخى احترام دين الدولة ومذهبها ومبدأ ولاية الفقيه.^١

ز- التنظيمات الحزبية :

ويعد هذا العنصر أحد أهم عناصر المحور المؤسسى فهو يعبر عن ديناميكية التحول ويقدر فاعليته يساهم ويدفع في اتجاه تحول حقيقى وتداول السلطة والوصول للشرعية الدستورية. إلا أنه يرتبط بطبيعة المرحلة وعلاقات القوى فيها. لقد نص دستور ١٩٧٩ على إياحة العمل الحزبى فى إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية. وبدأ الحظر على الأحزاب بعد الثورة قبل أن يتم تمرير قانون للأحزاب فى ١٩٨١، ولذا يرى

١ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ٧٧

٢ المرجع السابق، ص ١٥٤.

البعض أن هذا القانون لا يقصد منه تنظيم الأحزاب بقدر ما يهدف لعدم السماح بنشأة أحزاب معارضة في إطار من تبرير سائد في هذه الفترة بأن الأمة الدينية لا تتحمل أن تنقسم إلى أحزاب والحزب الوحيد في هذه الأمة هو حزب الله. ولم يبدأ الحديث في وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس العديد من التنظيمات السياسية قبل عام ١٩٨٧.^١

وتم تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية ليكون هو حزب النظام الثوري الإسلامي. وقد أعلن هذا الحزب عن نفسه في ٢٦ فبراير ١٩٧٩. ونشر برنامجه بعد يوم واحد من هذا التاريخ، ثم شكل مجلسه التأسيسي من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة. ومن ناحية أخرى بدأت حملة منظمة، وهادئة، ومتصلة ضد الأحزاب السياسية استهدفت إضعافها وتصفية قواعدها.^٢

وفي عام ١٩٨٧ رأى النظام أن حزب الجمهورية الإسلامية أصبح من عوامل تهديد استقراره فعلى الرغم من كل مصادر التأثير التي تمتع بها هذا الحزب، ومنها علاقته الوثيقة بالحرس الثوري، وهيمنته على أول مجالس الشورى، بل ووصل أحد قائدته وهو محمد رجائي إلى رئاسة الجمهورية، إلا أن الحزب منى بشقاق داخلي، كما عانى ندرة الكوادر الحزبية المتمرسية على العمل السياسي. لذلك أصدر الخميني قراره بحل الحزب في عام ١٩٨٧. ولم يقترن حل الحزب بحظر دستوري للعمل الحزبي، وكان الخميني يستطيع أن يفعل ذلك في تعديل الدستور عام ١٩٨٩.^٣

وأصبحت المؤسسة الدينية هي مصدر النخبة السياسية الجديدة واستطاع النظام الجديد أن يغير من شكل النظام وهياكله. وأظهرت النخبة والنظام الجديد الكثير من التشدد في التعامل مع مفهوم الحرية، خصوصاً مع الجماعات العرقية والطوائف الدينية والاتجاهات الدينية المعارضة كاتجاه شريعتمداري وطلاقاني والاتجاهات الفكرية الأخرى كالاتجاه الإصلاحي الليبرالي بقيادة بازركان وبنی صدر وغيرهم.

1 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

2 د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ١٥٤.

3 المرجع السابق، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٤) محور الإنجاز / الفاعلية:

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، لأن قطاعاً كبيراً من الناس يطالبون بوضع حلول للمشكلات التي يعانون منها. لذلك تمثل الإنجازات المحك الرئيسي لشرعية النظام عند الكثيرين وأحد عناصر الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع عند البعض الآخر.^١

وعلى أرض الواقع نجد أن النظام الإيراني في ظل الخميني حقق عدة إنجازات منها: مواجهة حرب طويلة مع العراق والحفاظ على سلامة أراضيها، وإمداد الريف بالكهرباء وهيمنة الأشكال الإسلامية من الحياة. كما نجحت إيران بعد ذلك في قضية الخلافة ونجح النظام في إيجاد حل سلمي وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو المرشد على عكس الدولة البهلوية.^٢

تعددت إنجازات النظام الجديد بقيادة الخميني في حدود تصور ورؤية الخميني ويمثل الحفاظ على السيادة الوطنية أحد أهم الإنجازات. وتمسك الإيرانيين باستقلال بلادهم يشكل أحد الأسباب التي دفعتهم إلى كراهية نظام الشاه فعندما يقول الخميني "لن ندع أي قوة تتدخل في شئوننا.. لا تخافوا من القوة العظمى لأنكم في رعاية الله وحمايته.." فهو يستعيد كبرياء الإيرانيين الجريح ويضمن استقلالهم في آن.^٣

(أ) ميكانزم الانتخابات:

ومن أهم هذه الإنجازات الاعتماد على ميكانزم الانتخابات كتعبير عن إرادة الشعب وكشكل من أشكال المشاركة السياسية للجماهير. وتلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً في النظام السياسي الإيراني فيساهم التصويت الشعبي في اختيار مجلس الشورى ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية. كما قام الخميني بتشجيع الشعب الإيراني للاشتراك في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العديدة التي قامت في الجمهورية الإسلامية في

1 انظر الفصل الأول، ص ٦٨-٦٩.

² باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

³ أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ٦١.

عهده باعتبار ذلك التزاماً دينياً. فالانتخابات تعد الميكانيزم لتطبيق مبدأ الشورى فى القرآن.^١

والعملية الانتخابية لها بعدان الأول خاص بالمشاركة الشعبية فى الانتخابات والبعد الثانى خاص بممارسات النظام وما يفرضه من شروط للترشيح وما يمنعه من فرص للظهور والدعاية لكافة التيارات المختلفة. وأثناء الانتخابات الثانية لمجلس الشورى صدر قانون جديد للانتخابات سمح للجميع بالتصويت اعتباراً من سن السادسة عشرة ومن واقع البطاقة الشخصية وبدون كشوف محددة للناخبين كما زاد النظام من عدد لجان الانتخابات فأضاف لجاناً منتقلة إلى جانب اللجان الثابتة لتصل إلى الجماهير فى كل مكان. وفى ثالث انتخابات رئاسية تم خفض السن التصويتى من ١٦ عاماً إلى ١٥ عاماً. أما عن تسيير النظام للعملية الانتخابية يمكن ملاحظة أن درجة المنافسة المسموح بها فى الانتخابات خاصة البرلمانية لها قيودها حيث هناك سيطرة كاملة على عملية الترشيح ذاتها فيمكن إنكار صحة ترشيح بعض المتنافسين.^٢

(ب) المسألة الاقتصادية:

وعلى الجانب الاقتصادى نجد أن النظام بقيادة الخمينى تبنى فى البداية النظرية الاقتصادية التى وضعها بنى صدر وتقوم على أساس إحداث تغيير شامل فى النظام الاقتصادى عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد وإلغاء النظام المصرفى الموجود وتحرير العملة من ارتباطها بالدولار الأمريكى وإعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيرانى من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، ولكن بنى صدر فشل فى تطبيق نظريته مع بدء الحرب مع العراق. ثم قامت حكومة الرئيس محمد على رجائى بتبنى فكرة الاقتصاد الإسلامى التى تجعل للبرامج الاقتصادية هدفين هما التنمية والعدالة الاجتماعية، ولكن، الاستراتيجية التى فرضتها ظروف الحرب أدت إلى تحويل الاقتصاد الإيرانى إلى اقتصاد حرب، واتجه إلى إقامة اقتصاد مركزى مما أدى إلى نزع الملكية من القطاع الخاص ودخول عدد كبير من الصناعات تحت مظلة القطاع الحكومى وإشراف

١ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

٢ المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

الدولة على عدد آخر وكانت النتيجة انزواء النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.^١

ونلاحظ ارتباط أبعاد التغيير الحادث في النظام الاقتصادي بعد الثورة بأهداف الثورة ولعل أهم هذه الأهداف على المستوى الكلي وليس الاقتصادي فقط هو محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية. لذلك فالجدل الذي ساد عند صياغة السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة نشأ في معظمه للحرص على التوصل للقرارات ليست الرشيدة اقتصادياً بل الصحيحة شرعاً أيضاً. ولعبت السلطة التشريعية خاصة مجلس صيانة الدستور دوراً محورياً في هذا المجال، ومن أهم هذه السياسات أسلمة النظام المصرفي.^٢

أما عن تحقيق الهدف الخاص بتحقيق الاكتفاء الذاتي وكسر حلقة التبعية مع الغرب فهي أهداف لا تخص السياق الإسلامي فقط بقدر ما تخص سياق العالم الثالث بأكمله. وعلى صعيد كسر حلقة التبعية فإن قطع العلاقات الاقتصادية بالكامل مع الغرب لم يتحقق لاستحالة العزلة في عصرنا الحالي وللطبيعة البترولية للاقتصاد الإيراني، وبالتالي انحصرت محاولات تحقيق المصالح الاقتصادية من وجهة نظر الإيرانيين في انقضاء شركاء التجارة الغربيين من أسفل سلم "الهيراركية الشيطانية" التي تبناها النظام في نظريته للعالم المحيط. أما على مستوى مدى النجاح في تحقيق الاكتفاء الذاتي نجد أن النظام الثوري عمد إلى الاهتمام الكبير بالزراعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك ولاقى نجاحاً نسبياً ملحوظاً في هذا المجال بالنظر إلى القيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية وساعده على ذلك ما تمتع به النظام من قدرة على تعبئة الفلاحين لتلك الأهداف باعتبارها واجباً إسلامياً. أما على صعيد الصناعة فإن النجاح المتحقق أقل مما هو في المجال الزراعي ولكن تطوره يسير بخطى بطيئة وإن كانت ثابتة.^٣

كذلك أنشأ الخميني العديد من المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من تعبئة الجماهير وراء النظام. وكان من أهم هذه المؤسسات مؤسسة المستضعفين ومؤسسة إعادة البناء ومؤسسة الشهيد وغيرها. وقد تباينت مهام هذه المؤسسات بين المهام الاقتصادية والمساهمة في عمليات البناء والإعمار

^١ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

^٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٢٦.

والقيام بالوظائف الاجتماعية كتزويد الجماهير بالمواد الغذائية فى أوقات الحرب والقيام بتوفير فرص عمل ورعاية أسر الشهداء والإعداد النفسى والبدينى للمتطوعين الجدد. وهذه المؤسسات تعتمد بالأساس فى عملها على مشاركة المواطنين فى أعمالها مما يزيد من ارتباط الجماهير بالنظام. فالدولة من خلال هذه المؤسسات تصبح العون الأكبر للأفراد حيث تتولى تقديم المواد الغذائية وفرص العمل وتقدم الدعم المادى والمعنوى للمحتاجين. كما شجع الخمينى انخراط المجتمع ككل فى حل المشكلات ذات الطابع الفنى عن طريق إعلان أسابيع الوحدة لحل مشكلات المرور أو النظافة.^١

(٤) المحور الثقافى:

نصل الآن إلى المحور الأخير من مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وهو المحور الثقافى. إن أهم ما تقدمه الثورة للمجتمع إعادة البناء المعنوى أى تغيير الظروف المعنوية للإنسان وليس فقط بيئته المادية فلا بد من خلق إنسان جديد يؤمن بما جاءت من أجله الثورة.^٢

وحدد الخمينى عدة طرق لإصلاح المجتمع: الإطاحة بنظام الشاه، إصلاح المؤسسة الدينية من الداخل، تفعيل دور الفقهاء فى الحياة العامة، بناء الفرد المسلم الملتزم.

(أ) أسلمة المجتمع:

أعلنت القيادة السياسية من البعد الإسلامى للثقافة الإيرانية. فقامت بعملية أسلمة للمجتمع الإيرانى وسلوكياته بشكل كبير وكان البعد الأخلاقى يؤخذ فى الاعتبار بجدية من قبل النظام الثورى الجديد لاعتبارهم أن الثورة الإسلامية قامت على أساس أنها ثورة عقائدية أخلاقية ضد نظام لا أخلاقى فاسد. وقد برزت عملية أسلمة المجتمع فى جوانب مختلفة أهمها: المجال السلوكى والأخلاقى، المجال التشريعى، المجال التعليمى، المجال الإعلامى، المجال الاجتماعى والاقتصادى.

^١ أمل حمادة، إيران، فى، د. محمد السيد سليم، د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية)، ص ٤٨٩.

^٢ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤١.

وتبدأ أسلمة المجتمع وبناء الفرد المسلم - عند الخميني - من المدرسة والمسجد والحوزة وبالتالي كان تركيزه على أسلمة التعليم وتطهيره من أي آثار للعثمانية والقيم الغربية التي وضعتها الدولة البهلوية. وتم ذلك من خلال ما عرف بالثورة الثقافية حيث تمت مراجعة الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية وتم تقليل التركيز على المكون الفارسي وكانت الثورة والإسلام بديلاً له.^١ وكان للحرس الثوري دور كبير في هذا الجانب.

ويرى البعض أن النظام الحاكم في إيران بعد الثورة استخدم النظام التعليمي لإقناع الشباب بحق هذا النظام في الحكم تأسيساً على شرعية مؤسساته وقيمه وسياساته. وقد كان طلاب الجامعة والمدارس الثانوية أنشط المشاركين في الثورة عام ١٩٧٩ ثم اعترضت بعض المنظمات مراراً على ضعف الالتزام الثوري لدى الطلاب وأكدت على ضرورة مكافحة هذا الاتجاه السلبي.^٢

(ب) موقف القيادة من قضية الحريات الفردية:

تمتعت مختلف التيارات السياسية في الأيام الأولى للثورة بجو من تسامح النظام الجديد - بقيادة الخميني - معها، ووجدت نفسها أمام إمكانيات هائلة للتعبير عن مختلف الآراء السياسية. ولذا فقد ظهر العديد من التنظيمات السياسية التي لم تكن بالضرورة محسوبة على التيار الديني وإنما تميزت بالتنوع الأيديولوجي داخلها لتضم كلاً من الليبراليين واليساريين بالإضافة إلى الأحزاب ذات الطابع الإثني. وامتلات شوارع طهران بالعديد من المطبوعات السياسية وخاصة ذات الاتجاهات اليسارية ولذلك أعلن الخميني في أكثر من مناسبة أن على الصحفيين الالتزام بالخط الإسلامي للثورة، بجانب المواجهة الأمنية للكتاب والصحفيين ومصادرة العديد من الصحف ومنها الصحف الناطقة بلسان بازركان وبنى صدر لتبنيهم مفاهيم غير إسلامية. وقد حاول كل من هذه القوى الاحتفاظ بنصيب في تحديد وجهة النظام الجديد ولكن التيار الديني قام باستبعاد معظم هذه القوى ولم يستمر سوى القوى التي تتمتع بالتقارب الأيديولوجي مع النظام الجديد كحزب الجمهورية الإسلامية وحركة تحرير إيران.^٣

^١ باكينام الشراوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

^٢ Siavosbi, Sussan, Regime Legitimacy and High-school Textbooks, in, Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad (eds.), Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State, London: I.B. Tauris. 1995, pp. 213-214.

^٣ أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص ٤٨٠-٤٨١.

وحتى عام ١٩٨٩ كان لكاريزما الخميني وقدراته الفائقة في توجيه الرأي العام أثر في توجيه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخوض في موضوعات مثل الحريات والتعددية وغيرها.^١

(ج) موقف القيادة من حقوق المرأة:

بالرغم من أن العديد من المصادر الغربية سجلت الانتهاكات المتعددة التي قام بها نظام الخميني ضد المرأة منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة كفرض الحجاب ومنع عمل المرأة في القضاء ومنعها من الدراسة في بعض الكليات كالزراعة (أصدر الخميني قراراً في يونيو ١٩٨٠ بأنه على النساء الإيرانيات الالتزام بالزى الإسلامي، كما أكد الدستور على أهمية الأسرة ودور المرأة داخلها مما عد دليلاً على رغبة النظام لقصر دور المرأة على القيام بمسؤولياتها داخل المنزل)، فإن الخميني عاد وشجع اشتراك المرأة في تقرير مصير الجمهورية الوليدة من خلال حثها على الاشتراك في الانتخابات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً. بالإضافة لذلك فقد اعترف الخميني بحق المرأة في الحصول على أجر مقابل القيام بالأعمال المنزلية واعترف بحقها في دخول البرلمان والوزارة.

ولقد أسهم عاملان في تغيير الموقف المتشدد من تحجيم دور المرأة في السنوات الأولى للثورة: الأول قيام الحرب مع العراق والاحتياج لجهود المرأة لذا اضطرت القيادة السياسية في ظل هذه الظروف أن تسمح بمزيد من مشاركة المرأة في القوى العاملة الإيرانية. بل وصل الأمر إلى قبول الخميني وتشجيعه لمشاركة المرأة في قوات الباسيج والمساهمة في العمليات العسكرية. أما العامل الثاني هو استتباب الأمر للنظام الحاكم مما أدى إلى تقليل تشدد النظام في فرض الحجاب في الشوارع.^٢ ويذكر بنى صدر أن الخميني كان أكثر تقدمية وتطوراً عن باقي رموز التيار الديني فيما يخص المرأة.^٣

(د) حرية الصحافة: حرية التعبير وحرية الفكر

لقد قامت الثورة بتحرير الصحافة الإيرانية مما أدى إلى وجود أكثر من ٧٠٠ صحيفة عند بداية الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، كان

^١ سالم مشكور، مرجع سابق

^٢ أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص ٤٩٠-٤٩١.

^٣ أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص ١٤٦.

الكثير منها يصدر عن جماعات منتقدة أو معارضة للجمهورية الإسلامية. وقد كانت رسالة السلطة تصل للجمهور عبر الإذاعة والتلفزيون بصفة أساسية ومن خلال المساجد وعدد قليل من الصحف مثل صحيفة جمهورى إسلامى الناطقة باسم حزب الجمهورية الإسلامية التى أسسها سيد على خامنئى رئيس الجمهورية الإسلامية وقائدها فيما بعد. وخلال أشهر من قيام الثورة قامت السلطات بإغلاق عدد كبير من الصحف المستقلة المعارضة. وقد صدر قانون للصحافة قبل أن يصدر الدستور للدولة الجديدة- يوفر أرضية قانونية لإغلاق مزيد من الصحف. وقد كانت القيود على الصحافة أكثر تشدداً،^١ وكان لهذا الوضع ما يبرره، وأهم مبرراته أن إحساس النظام بالانكشاف الأمنى فى الداخل والخارج كان إحساساً عالياً. ففى الداخل لم تكن استقرت بعد أسس النظام ومبادئه وكان احتمال الانقلاب عليه وارداً. وفى الخارج كانت هناك حرب طاحنة مع العراق، وبالتالي فإن الصحف المتداولة آنذاك إما أنها تأسست بواسطة النظام ليث أفكاره وترويجها، وإما أنها كانت قد تأسست من قبل ثم غيرت اتجاهها، وعلى حين كانت صحيفة جمهورى إسلامى نموذجاً للنوع الأول من الصحف قدمت صحيفة كيهان نموذجاً للنوع الثانى.^٢ كما احتجز الكثير من الصحفيين لفترات مختلفة من الوقت وأعدم آخرون، وآخرون كثيرون تركوا المهنة أو غادروا البلاد.^٣

ولم يكن حال ناشرى الكتب بأفضل من الصحفيين حيث فرض المدعى العام رقابته على نشر الكتب الجديدة، وكان لايد من الحصول على موافقة مسبقة منه لنشر أى كتاب. بل وتطورت هذه الرقابة لتفرض حظراً على استيراد الكتب الأجنبية من الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن بحجة مخالفتها للقيم الإسلامية واستثنى من هذا القرار الكتب العلمية والأكاديمية والدينية.^٤

^١ حسين شهيدى، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة: حمذى أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٤١، مارس ٢٠٠٧، صص ١٠٧-١٠٨.

^٢ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مرجع سابق، صص ١٦١.

^٣ حسين شهيدى، مرجع سابق، ص ١٠٨.

^٤ أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، صص ١٤٧-١٤٨.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية :

تعمل القيادة فى بيئة داخلية وخارجية تؤثر على رؤيتها ودورها كما تؤثر بدورها فى البيئة المحيطة وهذا التفاعل بين الطرفين يحدد مدى إمكانية التحول ونسبته.

١- المتغيرات الداخلية: الفرص والقيود :

وخلال تناولنا لهذه المتغيرات نلاحظ أنها أثرت على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى التحول حيث أنها مثلت فى معظمها قيداً على التحول فى المدى الزمنى القصير ولكنها على المدى البعيد مثلت عامل ضغط للتحول للشرعية الدستورية ومن أهمها:

أ- المعارضة المسلحة داخلياً :

أدى الغزو العراقى إلى تعبئة الشعب الإيرانى وأعطت الثورة دفعة شديدة لاتخاذ سياسات متشددة فى عملية التوحيد بالذات تجاه التركيبة المجتمعية الداخلية خوفاً من حدوث حرب أهلية. وأصبحت الحرب مبرراً للعنف والقمع أيضاً تجاه المعارضة السياسية بأجنحتها المختلفة. فالنخبة الجديدة كانت ترى أن التركيز على مواجهة الأعداء الخارجيين يتطلب تماسك الساحة الداخلية. ولهذا فقد كانت الحرب أداة مقنعة لتبرير هذه السياسات، واستطاع الحزب الجمهورى الإسلامى من خلالها أن يحتكر السلطة.

استمرت الفترة من يونيو ١٩٨١ وحتى نهاية العام وخلال عام ١٩٨٢ بتصاعد شديد فى العنف السياسى سواء من جانب التيار الدينى بهدف إحكام سيطرته أو من جانب الجماعات المسلحة المعارضة للإطاحة بالنظام. فبدأت جماعة مجاهدى خلق فى تبنى إستراتيجية جديدة تهدف إلى النيل من رموز النظام القوية والمؤثرة بغرض خلق حالة من الذعر والارتباك تسهل الانقلاب الكامل على النظام فيما بعد؛ فقامت بتدبير حادث تفجير مقر حزب

الجمهورية الإسلامية في ٢٨ يونيو ١٩٨١ والذي راح ضحيته آية الله بهشتي رجل النظام القوى ومؤسس الحزب. وأعقب هذا الانفجار حادث تفجير آخر في أغسطس من نفس العام قتل فيه الرئيس الجديد المنتخب رجائي ورئيس وزرائه بهونار.^١

وقد اتبع النظام بقيادة الخميني في مقابل هذا العنف تكتيكاً مزدوجاً فمن ناحية قام بتوجيه نداء إلى كافة أفراد الشعب بضرورة الإبلاغ عن النشاطات والأشخاص المشتبه فيهم والذين يمكن أن يضرروا بالثورة. ومن ناحية أخرى بدأ النظام في تصعيد حملاته الأمنية في تعقب والقبض على أعضاء جماعات المعارضة وخاصة المجاهدين وجماعات اليسار بحيث لم يتبق من القوى السياسية من خارج التيار الديني سوى حزب توده، والذي تم التخلص منه والقضاء عليه في عام ١٩٨٣. ومن ثم بدأ التيار الديني بعد لإحكام سيطرته على السلطة واستكمال خطوات إعادة تشكيل المجتمع الإيراني وفقاً للمنظومة الثورية الجديدة في توجيه اهتماماته لقضايا جديدة تتعلق بترسيخ أسس ممارسة السلطة مما سمح للنظام الثوري بالاستمرار وتجاوز الأزمات المتعددة سواء المصاعب الاقتصادية المترتبة على الحرب مع العراق أو السياسية التي واجهته عقب وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩.^٢

ومن أهم المؤسسات التي مارست دور الإكراه والعنف السافاما (وزارة المخابرات الإيرانية)، الحرس الثوري، المحاكم الثورية، اللجان الثورية. وتعددت سياسات الإكراه ما بين السجن والتعذيب والإعدام للمعارضين السياسيين. بل إن الممارسات الإكراهية في بعض القضايا كانت أكثر استخداماً من أيام الشاه.^٣

وفي مقابل ذلك فقد النظام مصداقيته بادعائه أنه خلص الشعب من حكم الشاه المستبد لأنه مارس نفس الاستبداد تجاه المعارضة. ونتيجة هذه الرؤية للمعارضة ونتيجة لظروف الحرب ظلت المعارضة تعمل سرا بعيداً عن الشرعية متخذة من العنف وسيلة لمقاومة النظام. ومثل العنف من قبل الجماعات المعارضة المسلحة وعنف السلطة قيدا دموياً على التحول للشرعية الدستورية فلا يوجد مجال للحديث عنها ولا عن حقوق الإنسان وقيم

^١ أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ١٦٨.

^٢ أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ١٦٩.

^٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

التسامح والتعددية، وعليه تم تأجيل هذا الهدف - والذي هو هدف الثورة سابقاً- للمحافظة على نظام الثورة.

ب- المشكلات الاقتصادية وتأثيرها على التحول ودور القيادة:

عانى الاقتصاد الإيراني من أوضاع صعبة في المرحلة الأولى للثورة بسبب الحرب مع العراق في الثمانينيات التي أدت إلى تعطيل ٩٠% من المصانع الإيرانية، ولقتل وجرح الملايين ولخسائر تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار حسب مصادر عربية وخليجية. بالإضافة على تدمير البنية التحتية، وتهجير ملايين السكان، وتخريب المنشآت النفطية مما أدى لانخفاض كبير للإنتاج وتضخم وبطالة ونقص في السلع الضرورية والخدمات وجمود في الأسعار.^١

لقد عانى الاقتصاد الإيراني من التداعيات السلبية للثورة بالإضافة إلى مصاعب اقتصاد الحرب التي كان لزاماً على إيران مواجهتها معظم سنوات الثمانينيات. في السنوات التي أعقبت تأسيس الجمهورية الإسلامية عانى الاقتصاد الإيراني فترات من التدهور الحاد نسبياً تليها أعوام من النمو الملحوظ تحت تأثير مقتضيات الحرب في الثمانينيات: فقد عانت إيران من أربع سنوات من الكساد في الفترة ما بين ٧٩/٧٨ و ٨٢/٨١ أعقبها أربع سنوات من الانتعاش ٨٣/٨٢ و ٨٦/٨٥ ثم تلاها انكماش اقتصادي جديد فيما بين ٨٧/٨٦ و ٨٩/٨٨ ثم دورة جديدة من النمو بعد ٩٠/٨٩.

ارتبط هذا التذبذب في التطور الاقتصادي بعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية. تتعلق العوامل الداخلية بتعدد وتوازي مراكز صنع القرار، غموض قوانين العمل وحقوق الملكية وحدود النشاط الاقتصادي الشرعي، التركيز على معيار الولاء لولاية الفقيه في شغل الوظائف، تأميم المؤسسات الكبرى الذي واكبه ضعف خبرة المديرين، الأمر الذي أدى ليس إلى انخفاض الإنتاج فقط وإنما أيضاً إلى زيادة نسبة في الفساد، وبالإضافة إلى النمو السكاني السريع الذي لا يتلاءم مع الموارد المحلية. في حين تتضمن المتغيرات الخارجية الحرب الطويلة مع العراق، اضطراب سوق النفط العالمي الذي أدى إلى انخفاض كل من الصادرات النفطية والواردات التي تعتمد عليها في التمويل، تجميد الأرصدة الإيرانية في الخارج، الحظر المفروض على إيران

^١ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

من قبل الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تسلل ما يقدر بثلاثة ملايين لاجئ أفغانى وعراقي على البلاد بالإضافة إلى مناخ انعزالي عام هيمن على علاقات إيران الخارجية لفترة طويلة.^١

ومثلت المشكلات الاقتصادية قيماً على دور القيادة للتحوّل لتركيزها على جانب أسلمة الاقتصاد ومواجهة مشكلات اقتصاد الحرب فكان الحديث عن التحوّل للشرعية الدستورية والإصلاح السياسى يعد بمثابة ترف في ظل هذه الظروف المركبة والمعقدة. وفي منتصف الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من السياسة الواقعية تجاه المجتمع الإيراني، فترجع حالة التعبئة المستمرة للثورة واستقرار الجمهورية بعد حسم الصراع على السلطة مع الفئات المنافسة الأخرى أشعرت القيادة بأن تخفيف الضغوط أصبح مطلباً رئيسياً لاستمرار واكتساب تأييد هذه الفئات الاجتماعية للنظام الإيراني قيادة وسياسات. وحذر خامنئى من تصرفات بعض الثوريين الإسلاميين وحذرهم أن يكونوا ثوريين أكثر من الإمام الخميني.^٢

٢- المتغيرات الخارجية:

أظهرت الشعارات الثورية في نظام ما بعد الثورة عداءً للغرب وللشرق بل وحتى أوروبا لأن الثورة كانت قد حلت محل نظام يدعم هؤلاء جميعاً. وخاصة مع بدء الحرب مع العراق فتمّ خلق مناخ حرم فيه الجميع من مناقشة الأمور وبات رموز النظام أسرى لهذا المناخ. وهكذا نشأ مناخ لا يجرؤ فيه أحد على سبيل المثال على الحديث عن الولايات المتحدة ناهيك باستعادة العلاقات معها، وبالتالي فإن صنع القرار في العلاقات الخارجية تأثر بقوة بالعوامل النفسية والأيدلوجية والسلوكيات القديمة.^٣

ويوجد عدد من المتغيرات الخارجية التي أثرت على التحوّل ودور الخميني، ولكن قبل تحليل هذه المتغيرات (الفرص/القيود) نعرض لتصور الخميني للآخر.

^١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

^٢ خالد مسعود عبد الحميد العوامل، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

^٣ أحمد نجيب زادة، مرجع سابق، ص ٦٨.

أ- موقف الخميني من الآخر:

كان الخميني قائداً دينياً قبل الثورة وتولى منصباً سياسياً شديداً الأهمية والفعالية بعد نجاحها وحتى وفاته في عام ١٩٨٩. هذا الانتقال من خارج دائرة السلطة إلى مركز صنع القرار لم يؤد إلى تغيير في المقولات الرئيسية للخميني سواء فيما يتعلق بإصلاح المجتمع أو من ناحية العلاقة مع الغرب. بل إنه يمكن القول إن مواقفه ازدادت تصلباً فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التطورات السياسية والاقتصادية التي صاحبت نجاح الثورة (خروج الشاه إلى الولايات المتحدة، وأزمة الرهائن، وتجميد الأرصادة الإيرانية، وموقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق، وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولة الجديدة).^١

لقد استخدم الخميني مصطلحاً ذا دلالة دينية قوية (الشيطان الأكبر) للتعبير عن الولايات المتحدة ولم يستعمل مصطلحاً سياسياً كالاستعمار أو الإمبريالية. مكنه هذا المصطلح من جمع وتعبئة الجماهير بدون مناقشة في رحلة عداة طويلة ومستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة وحتى بعد نجاحها. ومن ناحية أخرى فإن هذا المصطلح أغلق كل الأبواب أمام بحث أية تسوية تتم في عهد الخميني.^٢

ويضع الخميني كلاً من الشرق والغرب في سلة واحدة حيث يقسم العالم لمعسكرين رئيسيين: مستكبرين ومستضعفين مع ملاحظة ما لهذه المفاهيم من مضامين داخلية أيضاً، بل إن الجمهورية الإسلامية تأسست على انتصار المستضعفين. وقد كان شعار لا شرق ولا غرب من شعارات السياسة الخارجية الإيرانية الرئيسية.^٣

والدليل على تميز لغة الخطاب الخارجي للخميني دراسة قامت بتحليل ثلاثة آلاف حديث للخميني في وسائل الإعلام الإيرانية. حيث أحصت استخدام كلمة الإسلام مائة ألف مرة، ودماء الشهداء خمسين ألف مرة، والشيطان الأكبر مائة وثلاثين ألف مرة، ولا شرق ولا غرب عشرين ألف مرة، ومحمد رضا بهلوي عشرة آلاف مرة، وأعداء الثورة الإسلامية خمسة

^١ أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة: دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمته بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٤٥-٣٤٧.

^٣ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

آلاف مرة. ويعد هذا مؤشراً على نظرة الخميني المتوجسة والعدائية في نفس الوقت للعالم الخارجى خاصة الغرب وبالأخص الولايات المتحدة.^١

وكان لبعض فتاوى الخميني الأثر على العلاقات الدولية لإيران ففي ١٥ فبراير ١٩٨٩ أصدر الخميني فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذي أساء إلى الإسلام والرسول في كتابه آيات شيطانية مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتوترها مع عدد من الدول الأوربية. أيضاً فتواه بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر كما استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين.^٢

ب- الحرب مع العراق:

ترى "ألين سيولينو" أن الحرب ساعدت في عملية بناء الدولة حيث زوت هذه الحرب الخميني بفرصة ذهبية للوفاء بالتزامه بتصدير الثورة. فقد قام بإنشاء مجلس أعلى للثورة الإسلامية وهدفه الرسمي قلب نظام حكم صدام حسين في ذلك الوقت. حيث إن موقف حكومة إيران الرسمي هو تشجيع الثورات في الدول المجاورة لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي وعلى الثورة الإيرانية أن تكون مصدراً للإلهام لدى جيرانها.^٣ وخلال هذه الحرب عانت إيران من تكاليفها الاقتصادية والعسكرية.

وكان قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ مفاجأة لجميع المراقبين سواء أولئك الذين توقعوا قرب انتهاء الحرب أو أولئك الذين لم يروا نهاية قريبة لها وإن اختلفت درجة المفاجأة وتفاوتت.^٤ وأياً كانت الأسباب -سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية- التي دعت الخميني لاتخاذ هذا القرار الذي يراه أنه أصعب من تجرع السم، فإنه ما كان لقائد إيرانى سواء أن يتخذ هذا القرار بعد هذا الرفض لهذا القرار -

^١ المرجع السابق، ص ٣٣٣.

^٢ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص ٩٨.

^٣ السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣، ص ٢٠٦.

^٤ طلعت مسلم، الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٤٨.

الذي استمر لعام حتى وإن كان معبراً عن رأى العديد من أفراد الشعب الإيراني - دون إثارة التساؤلات عن سبب التحول المفاجئ في موقفه.

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بداية لمرحلة جديدة حيث ظهرت أولويات جديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لأنه كان واجباً تحسين الصورة الخارجية على المستوى الدولي مع اهتمام واضح بالتسليح كما ركزت إيران على إعادة بناء الوطن. فخلال فترة الثماني أشهر التي تلت قبول الخميني إطلاق النار عادت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتحسنت العلاقات مع العالم العربي بشكل عام بل تسابقت بعد ذلك كل من ألمانيا وفرنسا للتعاون بأبعاده المختلفة العملية والاقتصادية بل العسكرية مع إيران.^١

وموافقة إيران على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في أغسطس عام ١٩٨٨، كان الخيار الذي لاح أمام إيران خاصة بعد أن أسقطت أمريكا طائرة النقل المدنية الإيرانية وقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ ركاباً، مما دفع الخميني للقول بأن الموافقة على ذلك القرار كانت أشبه بتجرع السم.^٢

ويمكن القول أن الحرب مع العراق عطلت التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وكانت نزيعة من قبل القيادة السياسية للامساك بقبضة من حديد بمقاليذ الحكم وكبت الحريات بحجة الحرب وأعداء الثورة وكان الثورة جاءت للعودة إلى نهج الشاه ولكن بثوب جديد. وكان قبول قرار وقف إطلاق النار بمثابة خطوة على طريق التحول والانفتاح على الداخل والخارج.

ج- تصدير الثورة :

إن كل ثورة من ثورات التاريخ الإنساني احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج حدودها، وهما:^٣

^١ باكينام الشرفاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٣٠-٣٣١.

^٢ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

^٣ د. وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، (القاهرة: مدار الشروق، ١٩٩٧)، ط١، ص ٧٠.

(١) اتجاه بناء الدولة النموذج Model-State من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيدلوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة فى خصائص معينة مع شعب الدولة الذى قامت فيه الثورة.

(٢) اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة نور خارجى فعال للنظام الثورى فى مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره. وإحدى حجج هذا الاتجاه هى أن أفضل وسائل الدفاع الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجى الفعال والمتدخل فى شئون دول أخرى إجراءً وقائياً لاحتواء أى هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التى تعتبرها هذه الثورة معادية لها. والحالة الإيرانية ليست استثناءً من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثانى.

يقول "أرون" لا أحد يفهم الاستراتيجية الدبلوماسية لدولة ما لم يدرس فلسفة من يحكمها.^١ وهى مقولة تتمتع بقدر كبير من المصادقية. ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية من أهم أهداف كل من القيادة والنخبة السياسيتين، وتعبير عن جزء من رؤية النظام السياسى الإيرانى للعالم الخارجى.

إن مواجهة إيران للعالم الخارجى وطبيعة ارتباطها به خاصة سنوات الثورة الأولى تعتمد بالأساس على البعد العقيدى وهو ما أكدّه الخمينى نفسه: "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقيدية...".^٢ وفى نفس الوقت يرى الخمينى أن تصدير الثورة لا يتم عن طريق الإكراه والضغط بقدر ما يتم عبر الإقناع.^٣

يقول خامنئى فى ١٩٨٤/٧/٣١ جريدة كيهان "إن تصدير الثورة هو بمعنى تصدير مفاهيم الثورة وهذا لا يتيسر إلا بوجودنا فى ساحة السياسة الدولية"، ويرى أحد النواب البارزين فى مجلس الشورى الإيرانى، أنه سوف يكون خط الثورة الإسلامية قدوة لجميع شعوب العالم الحر فى المستقبل القريب. كيهان ١٩٨٧/١/٢٩.^٤

^١ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

^٢ باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧-٣٢٨.

^٣ منصور حسن عبيد حاشى العتيبي، مرجع سابق، ص ٩٩.

^٤ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمى: المحددات والمستقبل، فى، المسألة الإيرانية: النظام السياسى والدور الإقليمى، مرجع سابق، ص ٥٥.

وتستخدم الدولة الإيرانية أدواتها المختلفة لنشر رسالة الثورة ومن أهم هذه الأدوات: المؤتمرات، واستغلال موسم الحج لنشر الأفكار الثورية الشيعية، والسفارات في الخارج ففي نهاية عام ١٩٨٢ تم تسريح حوالي ٤٥٠ دبلوماسياً من عدد إجمالي يقدر بـ ٦٠٠ دبلوماسي وذلك ليحل محلهم الثوار الإسلاميون.^١

وفي خطاب له في عيد النيروز (رأس السنة الفارسية) عام ١٩٨٠ أكد الخميني على تصدير الثورة إلى العالم كله.^٢ وخاطب الخميني شيعية الخليج داعياً إياهم للإطاحة بنظامهم بقوله "يا أبناء علي انتهضوا ضد أبناء يزيد"، وتولى تمويل بعض تنظيماتهم بل ومنح بعضها حق ممارسة نشاطه من الأراضي الإيرانية نفسها مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ويفسر البعض التحالف الإيراني - السوري على ضوء التقارب المذهبي بين النظامين الحاكمين وانتماء كليهما للشيعية الاثني عشرية.^٣

ولكنه أكد في مرات أخرى أن تصدير الثورة يملى على إيران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم، خاصة مبادئ الإخوة والمساواة. وقد يكون هذا الاعتدال أيضاً مرجعه أن كلام الخميني بعد الثورة كان يؤخذ كموقف رسمي لإيران مما كان سيستعدي عليها الدول الأخرى لو تحدث عن تصدير الثورة بالقوة.^٤ وكررت إيران بكثرة منذ عام ١٩٨٥ إدانة عمليات التخريب وخطف الطائرات كما ساهمت في الإفراج عن ركاب طائرات مختطفة.

وهناك من يرى أن إيران اعتبرت تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها - في الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائي مستغلة البريق الأيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى. وتوظف إيران دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها - حتى ولو كان معنوياً وإعلامياً فقط - في علاقاتها مع الأطراف

^١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

^٢ Clark, Charles, Nations in Transition: Iran, California, Thomson, 2002, p. 88.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: ١٩٨٩-١٩٩٣، في: جمال زكريا قاسم، ديونان ليبب رزق (محرران)، العلاقات العربية الإيرانية، (معهد البحوث والدراسات العربية)، ص ص ٣٨٥، ٣٩١.

^٤ د. وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ٦٣.

الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياساتها الخارجية، ويلهى الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل فى شئون إيران الداخلية.^١

بينما هناك من يرى أن تصدير الثورة يدخل فى إطار نظرية الدفاع النشط حيث تهدف لتحقيق هدفين أساسيين الأول حفظ الدولة الوحيدة التى عرفت انتصار الثورة الإسلامية وثانياً الخروج من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة. وفى إطار البيئة الإقليمية فإن معظم الجهود تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران مع اهتمام واضح بالحركة الإسلامية السنية. لذا ظهرت كل من لبنان وأفغانستان وباكستان والعراق كمناطق الاهتمام الإيراني خاصة لبنان التى بالإضافة إلى كونها دولة داخل المنطقة وبها أقلية شيعية قوية جاء الغزو الإسرائيلي بجنوب لبنان مما زاد من درجة اهتمام إيران.

وهناك رأى يرى أن الزعماء الإيرانيين يميلون إلى تصدير الثورة والتوسع كلما كان تقدير القدرة الذاتية عالياً مع درجة كبيرة من أمن النظام. وهو ما يمكن تفسيره من خلال التحركات الإيرانية فى هذا المجال منذ رئاسة محمود أحمدى نجاد. فهذا المبدأ يتحور ويتغير تبعاً لظروف الدولة الإيرانية من عناصر قوة أو ضعف وظروف البيئة الإقليمية والدولية. وسواء بالقوة أو بالقوة فإن تصدير الثورة مبدأ أساسى لإيران مما قد يعوق استقرار العلاقات بينها وبين الدول الأخرى خاصة دول الجوار.

وأدت الحرب مع العراق والتى كانت من الموجهات الأساسية لإيران فى علاقاتها مع الدول العربية إلى أن تتخذ أسلوب طرح فكرة الثورة باعتبارها نوعاً من الوسائل العنيفة التى تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية. ولكن قبول إيران لقرار وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة فى علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات فى شكل النظام وتوجهاته مع تعديل فى إستراتيجيته بل وتطوير فى نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات. ومن هنا فإن الدعم الإيراني لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية أصبح يخضع لمراجعات كثيرة وأصبح هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران.^٣

^١ المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

^٢ باكيام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤١.

^٣ محمد السيد عبد المؤمن، إيران. لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص ٥٦.

واعتبر رافسنجاني أن الثورة الإسلامية قدوة ومثال، وذكر في عام ١٩٨٩ عندما كان رئيساً للبرلمان أنه يرفض التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات داخل الجمهورية الإسلامية أو إعاقة استكمال تنفيذ أهداف الثورة داخلياً مقابل تصدير الثورة خارجياً.

كل هذه الأمور جعلت دول الخليج هي الأخرى تنتظر بعين الحذر والريبة إلى ما يجري في الداخل الإيراني بعد قيام الثورة. كما بدأت خطواتها الفعلية لمواجهة التهديد الإيراني وما صاحبه من أطروحات للهيمنة والتدخل في شئونها الداخلية. فقامت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي كنوع من رد الفعل الأمني المباشر لتصدير الثورة والحرب العراقية الإيرانية. وكان من الطبيعي أن تتحالف دول المجلس مع العراق ليمثل اشتباكاً عسكرياً غير مباشر.^١

وهكذا نجد أن تصدير الثورة بشكله العسكري، تعارض مع التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وأعاق العمل الداخلي بالانشغال بتصدير العنف والتورط في بعض العمليات الإرهابية مما شدد من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية وظهور إيران بمظهر الدولة راعية الإرهاب. ومما ساهم في تأجيل سجنان الحرب مع العراق - التحول للشرعية الدستورية بشكل واسع، الاحتفاظ بالدور الكبير للمؤسسات الثورية في الداخل والخارج، وتأجل إدماج المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة. ولكن بعد الموافقة على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مع العراق بدأت تتغير نظرة كل من القيادة والنظام لدور تصدير الثورة وتم التركيز على بناء الداخل في بداية فعلية وعملية للتحول للشرعية الدستورية بأبعادها المختلفة.

د- الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران :

وتعتبر مرحلة الخميني -من وجهة نظر البعض- من أخرج المراحل وأكثرها تحدياً. ومن أهم التحديات لهذا النظام الناشئ عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز اثنين وخمسين من موظفيها كرهائن في رد فعل إيراني على تدخل أمريكا في الشؤون الداخلية لإيران، والذين أطلق سراحهم بعد ما يقرب من ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.^٢ وكان لهذا الحدث

^١ خاتمي والخليج في ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث، (الكويت: مركز الدبلوماسية للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، قضايا استراتيجية (٤)، المنة الأولى، ص ٦.

^٢ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

الأثر الكبير -إلى جانب عوامل أخرى- على توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة منذ ذلك الحين وحتى الآن، والتي يتخللها العديد من الأحداث الأخرى والتحديات والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التحول إلى الشرعية الدستورية، ومنها ما هو يقود في اتجاه التحول ومنها ما يعطله ويؤجله. إن تزايد الأعباء الأمنية للنظام بسبب استمرار التهديدات الأمريكية منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن -مع تغير الأسباب لهذا العداء من وقت لآخر- يعطل العمل للتحول ويوحد الإيرانيين كلما تزايدت التهديدات لا فرق بين محافظين وإصلاحيين.

هـ- العقوبات الاقتصادية:

عانى الاقتصاد الإيراني من تداعيات الثورة السلبية بالإضافة إلى مصاعب اقتصاد الحرب التي كان لازماً على إيران مولجتها معظم سنوات الثمانينيات.^١

وتحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران. وتعانى إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية.

ولا شك أن الاقتصاد الإيراني عانى الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادي ومثل أحد المحددات التي تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الأعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق. مما جعل الكثير من الشعب يضيق بالمشكلات الاقتصادية ويعبر عن سخطه تجاه النظام ويطالب بالانفتاح الاقتصادي والسياسي مما هدد شرعية النظام.

^١ باكينام الشراقوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

و- العلاقة مع الآخر:

فى فترة بازركان ظهرت أولى محاولات ترشيد الثورة وتأسيس علاقات صداقة مع البيئة الدولية وتحديد آثار التصريحات الثورية الصادرة عن الجماعات غير الرسمية. فلقد تميزت تلك المرحلة المبكرة بالخوف من التدخل السوفيتي، ولذا عملت حكومة بازركان ليس على قطع بل على إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية على أساس جديد. فظهرت المساعي لإقامة علاقات طيبة مع أوروبا الغربية واليابان، كما أعادت المعاهدات الاقتصادية والعسكرية التى أبرمت فى عهد الشاه وحرصت على ملائمتها مع الظروف الجديدة. كما كانت سياسة بازركان التى واصلها إلى حد ما بنى صدر هى السعى لتحسين العلاقات مع العالم العربى بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم. لذا كانت المرحلة الأولى الخاصة ببازركان تتسم بشكل عام باعتدال نسبي.^١ ولكن كان احتلال السفارة الأمريكية الفعل المؤسس لدبلوماسية النظام الإسلامى الإيرانى حيث أظهر رغبة لمولجة الولايات المتحدة.^٢

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران بداية لمرحلة جديدة على المستوى الخارجى حيث يجب تحسين الصورة الخارجية على المستوى الدولى مع اهتمام واضح بتحسين العلاقات مع العالم الخارجى. وكان التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يقدم إيران للعالم الخارجى فى صورة الدولة الديمقراطية. واستمر هذا النهج مع تولى خامنئى الولاية.

ز- العزلة السياسية:

عاشت إيران شبه عزلة مع العالم الخارجى حتى المجال الإسلامى الذى حرصت على أن تقدم للنموذج له لم تستطيع أن تلعب فيه دوراً مؤثراً فلم تحضر على سبيل المثال مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد بالكويت عام ١٩٨٧ مما انعكس على إيران سلباً وزاد فى عزلتها عربياً وإسلامياً عن عزلتها الدولية.^٣

^١ باكيام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٢٩.

^٣ د. السباعى محمد السباعى، التاريخ والدور الخارجى، فى، المسألة الإيرانية: النظام السياسى والدور الإقليمى، مرجع سابق، ص ٤٥.

وفى خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن القيادة لا تعمل فى فراغ وأن طبيعة المرحلة الزمنية بمتغيراتها الداخلية والخارجية المختلفة تحكم عملية التحول ودور القيادة للتحول. إن النظام الإيراني الجديد كان يتطلب القيادة الكاريزمية للخميني لأن طبيعة المرحلة تطلبت قيادة ذات سمات قوية قادرة على قيادة المجتمع. واجه الخميني العديد من التحديات الداخلية والخارجية وبالرغم من ذلك كانت مرحلة الخميني مرحلة تأسيس للجمهورية الإسلامية ولكن حسب تصوره مع وضعية خاصة للولى الفقيه والجمع بينها وبين ولاية الشعب فى ثنائية مؤسسية وثقافية لها خصوصيتها. هذا التأسيس للنظام الجديد هو الذى مهد لاستمرار النظام بعد الخميني وانتقال السلطة سلمياً.

إن محاور التحول من الشرعية الثورية للشرعية الدستورية الأربعة: الدستورى، المؤسسى، الفاعلية، الثقافة الديمقراطية بقيادة الخميني وفى ظل الصراعات الداخلية والخارجية، مثلت مرحلة أولى للتحول وإن غلب عليها نمط الشرعية الثورية. ولكن بمرور الوقت يتراجع الزخم الثورى لحساب المؤسسية والدستورية والثقافة الديمقراطية والفاعلية وبمعنى آخر مثلت مرحلة أولى فى اتجاه التحول للشرعية الدستورية.

الفصل الرابع
دور القيادة السياسية الإيرانية
(١٩٨٩-٢٠٠١):
مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية

بدأت في إيران بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية مرحلة جديدة بشرت بحدوث انفتاح سياسي، فقد شهدت إيران في هذه الفترة تغييرات على مستوى كل من القيادة والسياسات الداخلية والخارجية مما يشير إلى التحول نحو مرحلة جديدة قد تنبئ عن مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها في محيطها الإقليمي والدولي. وفي نفس الوقت شهد العالم من حول إيران العديد من التغيرات مما له أثر على دور القيادة وعلى التحول نحو الشرعية الدستورية.

وفي إطار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية تم الاعتماد أكثر على مؤسسات الدولة، ودمج بعض مؤسسات الثورة مع مؤسسات الدولة خاصة بعد وفاة الإمام الخميني. وكانت مسألة تداول السلطة على مستوى كل من القيادة السياسية والرئاسة بشكل قانوني وسلمي من أهم إنجازات هذه المرحلة وكانت المهمة شاقة على من خلف الخميني وحاولا معاً كل من المرشد خامنئي والرئيس هاشمي رافسنجاني - ملء الفراغ الذي تركه الخميني معتمدين على المؤسسات بشكل أكبر وعلى الانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي. وفي انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ - التي أتت بالرئيس محمد خاتمي- تعاظم دور الشعب الذي أُقبل على الانتخابات بشكل أذهل العالم وتحدى ديمقراطيات الغرب من حيث هذا الإقبال المدهش مؤكداً أن الشعب لا يزال هو مصدر السلطات. لأن شعارات خاتمي حول التعددية وسيادة القانون والمجتمع المدني لاقت انتشاراً واسعاً لدى كل من الشباب والنساء نظراً للتغييرات التي شهدها المجتمع في هذه المرحلة.

الرغبة في تحسين الأوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحريات والانفتاح السياسي على كل من الداخل والخارج كانت من أولويات المرشد السيد خامنئي ولكن تحت سقف محدد يضمن الحفاظ على مكانة وهيبة ولاية الفقيه. وهذه هي الإشكالية الرئيسية في مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أي العلاقة بين ولاية الفقيه والتحول، والتي أثرت بالطبع على العلاقة بين كل من المرشد خامنئي وخاتمي.

إن التفاعلات بين القوى والمؤسسات الداخلية كشفت عن بعض المشكلات والعقبات التي تواجه التحول في إيران والتي قد تواجه التحول في دول أخرى. كما أن المتغيرات الخارجية الإقليمية والدولية في هذه المرحلة قد ساهمت في دعم التحول أحياناً وأساعت له أحياناً أخرى. لقد كان الخروج من العزلة السياسية والترويج لفكرة خاتمي عن حوار الحضارات والانفتاح على دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت من العوامل المشجعة لدعم برنامج خاتمي الاصلاحى مما دعم التحول إلى حد كبير برغم الصعوبات التي واجهها من سيطرة التيار المحافظ.

"وسوف أناقش في الصفحات التالية مرحلة التحول. بمختلف جوانبها"

أولاً: مرحلة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية :

وهي مرحلة بناء الدولة الإسلامية الإيرانية. وتبدأ هذه المرحلة زمنياً منذ وفاة الخميني وتولى على خامنئي منصب مرشد الثورة، ورافسنجاني رئاسة الجمهورية لفترتين رئاسيتين ثم خلفه محمد خاتمي. واختلفت هذه المرحلة عن سابقتها تبعاً لاختلاف الظروف الداخلية والإقليمية والدولية وفي مقممتها وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، واختفاء الخميني. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجمهورية الإسلامية التحول بشكل أكبر إلى الشرعية الدستورية، وإنجاز ما وعدت به الثورة طوال الأعوام الماضية.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة (تحت قيادة خامنئي) إلى مرحلتين فرعيتين: الأولى فترة رئاسة رافسنجاني والثانية تمثل الفترة الأولى لرئاسة خاتمي، ومهدت المرحلة الأولى (مرحلة الانفتاح الاقتصادي) إلى المرحلة الثانية (مرحلة الانفتاح السياسي)، وبعد الانتهاء من دراسة المرحلتين يمكن الانتقال إلى خصائص مرحلة التحول عموماً كما سنتبين الدراسة.

١- مرحلة البناء والتعمير (١٩٨٩-١٩٩٧):

مرحلة خامنئي-رافسنجاني :

بالرغم من أن البعض ربط بين استمرار النظام الإيراني بحياة الخميني وتوقعوا انهيار النظام باختفائه^١، وبالرغم من أن اختفاء الخميني كان بالفعل من أهم متغيرات هذه المرحلة وهو الإمام الأفقه، وأن هذا المتغير من وجهة

^١ السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

نظر للبعض الآخر كان كفيلاً في حد ذاته بإنكسار الصراعات السياسية والاقتصادية والإثنية العديدة والمتشابكة الأطراف التي شهدتها حياته، إلا أنه مما يلفت النظر أن الصراعات التي ظهرت خلال هذه المرحلة كانت في العموم صراعات محدودة ومحكومة.^١

ويرى كينيث كاترمان^٢ أن نظام حكم الخميني لم يستمر بعده فحسب، بل أرسى أساساً لانتقال السلطة إلى خلفائه بشكل منظم نسبياً.^٣ ويمثل جوهر هذه المرحلة في العبور إلى ما وراء المرحلة الخمينية دون أن يعنى ذلك رفض أفكاره أو إنكار أهمية تأثير الإسلام إذ يتعلق الأمر بتغيير الأولويات والممارسات.

وبتوقف الحرب العراقية الإيرانية وغياب القيادة الكاريزمية وتراجع الفورة الأيدلوجية بدأت الساحة الإيرانية مرحلة جديدة من التفاعل والنزوع إلى التغيير والتمايز في المواقف بين التيارات السياسية.^٤ لقد خرج الإيرانيون من الحرب الإيرانية العراقية الطويلة المكلفة ساخطين عليها معلنين عن مطالبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتوازي مع هذا التصاعد في المطالب الجماهيرية أخذت القيم المجيدة لسنوات الثورة الأولى في الضعف والتقهقر. وكان على القيادة والحكومة أن تستجيب لتلك المطالب وفي معرض استجابتها لها أقرت بقدر من حرية الصحافة. وعلى الفور ظهرت عدة مئات من الصحف والمجلات الجديدة الممثلة لكل درجات الطيف السياسي. وتبعاً لغياب الأحزاب السياسية خضعت الصحافة لعملية تسييس سريعة فأصبح في مقدورها ملء تلك الفجوة الخطيرة في السياسة المحلية.^٥

في مرحلة الخميني ركزت الدولة على الشرعية الثورية وتماسك النظام، وبعد انتهاء هذه المرحلة وبداية مرحلة خامنئي - رافسنجاني أكد المحللون على بداية مرحلة جديدة تركز على العامل الاقتصادي وتنبئ سياسات ليبرالية اقتصادية مع اتساع هامش الحريات خاصة في مجال الصحافة. ثم ركزت مرحلة خامنئي - خاتمي على الحريات السياسية والمجتمع المدني وسيادة القانون.

١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

٢ كينيث كاترمان، الحرس الثوري الإيراني، نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص ١٧.

٣ سالم مشكور، مرجع سابق.

٤ آزاديّة كيان ثابوت، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨.

ويرى البعض أن هذه المرحلة (فترة قيادة خامنئي، ورئاسة رافسنجاني) تتميز بالنهج المعتدل في الممارسة السياسية الداخلية والخارجية وعرفت بمرحلة الواقعية الجديدة.^١ وفي هذا السياق يرى البعض أن التوازن بين الأيدولوجية والبراجماتية يمثل ملمحاً أساسياً في التاريخ الإيراني، استمر في التواجد بل قوى وتجذر بمجئ الثورة الإيرانية. وبعد الثورة بدأ المشهد أيدلوجي الطابع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية والأمثلة على ذلك كثيرة، دعوة الخميني لتصدير الثورة وإيواء إيران العديد من حركات التحرر العالمية واستخدام الحج لأغراض سياسية، كما حدث عام ١٩٨٧ حين أصر الخميني على أن الحج واجب سياسي كما هو واجب ديني. لكن البراجماتية كانت واضحة في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة حين تعاملت إيران مع الشيطان الأكبر أمريكا والشيطان الأصغر إسرائيل للحصول على السلاح في فضيحة إيران-كونترا. ولعل أوضح ما يشير إلى العلاقة بين الأيدولوجية والبراجماتية في السياسة الخارجية الإيرانية هو ما قاله رافسنجاني في مقابلة صحفية عام ٢٠٠٣ حيث أعلن أن الوزن النسبي للأيدولوجيا والمصلحة القومية في السياسة الخارجية يعتمد على الظروف حالة بحالة باختلاف القضية والتوقيت.^٢ إلا أن التحول نحو البراجماتية داخلياً وخارجياً قد ارتبط بانتهاء الحرب مع العراق والإحساس بالاختناق الاقتصادي وبالحاجة للانفتاح على العالم خاصة اجتذاب استثمارات الغرب وتكنولوجياه لإعادة تعمير إيران مما يتطلب اعتدالاً في السياسة الخارجية.^٣

وهناك من يرى أنه أعقبت وفاة الخميني في العام التالي من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سلسلة أخرى من النتائج والمؤثرات. إذ شجعت وفاته على ظهور أزمة إجماع على مستوى المجتمع كما صاحبها انقسام داخل النخبة السياسية والدينية حول ولاية الفقيه. كما شجع على ظهور وتدعيم التفسيرات الحديثة للإسلام التي تطرح ضرورة ارتكاز الشرعية السياسية على الإرادة العامة حصراً.^٤

ويرى البعض أن التغيير الذي شهدته إيران في هذه الفترة لم يكن خروجاً عن الإطار الأيدلوجي العام بل محاولة للتخلي عن تفاصيل داخل هذا

^١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

^٢ Ramazani, R.K., *Idology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy*, Middel East Journal, vol. 58, no. 4, Autumn 2004, pp. 554, 555, 556.

^٣ د. وليد عبد الناصر، إيران. دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ص ٧٥.

^٤ آزادي كيان ثيابوت، مرجع سابق، ص ١٩.

الإطار بعد عشر سنوات من الاقتصاد الموجه مركزياً - بسبب الحرب - ورغبة في تحقيق أجواء انفتاح ثقافي وفكري وسياسي واقتصادي وهو ما جعل نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الحرب كبيرة، رغم كون رافسنجاني خاضها وحيداً. أملاً في دخول مرحلة جديدة، إلا أن ما حدث هو أن التيار الجديد عمل باتجاه الانفتاح الاقتصادي بينما مارس سياسة محافظة في المجالين السياسي والثقافي مبرراً ذلك بوجود خطر غزو ثقافي غربي يستهدف تقويض أسس النظام الإسلامي. في هذه المرحلة ضغط المحافظون على رافسنجاني لإقالة وزير الثقافة والإرشاد آنذاك د. محمد خاتمي - وهو ما تم بالفعل - بعدما حاول خاتمي تفعيل الوزارة باتجاه الانفتاح الفكري والثقافي. وتصدى المحافظون أيضاً لخطة رافسنجاني الاقتصادية التي استهدفت إعادة بناء الاقتصاد الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب على أساس التطوير الصناعي والتركيز على المشاريع العملاقة في ما كان معارضو هذه السياسة يميلون إلى تنمية الاقتصاد التجاري وإنعاش البازار.^١ واللافت أن التيار الذي عرف بالاعتدال والذي مثله على أكبر هاشمي رافسنجاني الذي وصل إلى الرئاسة عبر انتخابات عام ١٩٨٩ وتفاعل به البعض لتغيير هوية الحكم لم يكن سوى التيار المحافظ الذي أصبح فيما بعد معارضاً للتيار الإصلاحية.

ومن بين القضايا التي دار حولها الخلاف في هذه المرحلة قضية ولاية الفقيه بتفصيلاتها المختلفة وتساؤلاتها أيضاً: أي دور الفقيه عموماً وهل يصلح خامنئي على وجه الخصوص فقيهاً. وكان يقف وراء إشارة هذه القضية آية الله حسين منتظري الخليفة المخلوع للخميني ولاسيما بعد أن تعزز موقع الفقيه في تعديلات دستور ١٩٨٩. كذلك كانت قضية حدود صلاحيات مجلس صيانة الدستور والتي طرحت نفسها بالذات بمناسبة التمهيد لانتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء واستبعاد مجلس الصيانة بعض أبرز رجال الدين المرشحين بسبب اشتراطه اختبارهم فقيهاً. وقضية حرية الرأي والتعبير التي بدأت تتأقش بشكل أوضح في هذه المرحلة، وكان ممن دفعوا ثمن دفاعهم عنها محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي ومحمد رافسنجاني رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون. بالإضافة إلى القضية الاقتصادية

^١ سالم مشكور، مرجع سابق

^٢ المرجع السابق

التي كانت ساحة للتجاذب بين الرئيس من جانب والشورى والبازار من جانب آخر.^١

ومنذ فترة الرئاسة الثانية لرافسنجاني بدأت تتضح إشكالية النظام السياسى الإيرانى الرئيسية بعد الثورة وهى التناقض بين الإصلاحيين والمحافظين وشكاوى الأوائىل المستمرة من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أى إصلاحات سواء أكانت اقتصادية كالتي ركز رافسنجاني أو سياسية وثقافية كالتي ركز عليها خاتمي.^٢ وامتد الجدل ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد والتي أصبحت تستخدم بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة فى هذا الصراع لصالح الطرف المحافظ.^٣

ومما ميز هذه المرحلة دمج بعض المؤسسات الثورية فى مؤسسات الدولة كما حدث مع اللجان الثورية ومع وزارة الحرس الثورى والتأكيد على الطابع التكنوقراطى فى تكوين مؤسسات الدولة. ومما يذكر فى هذا الخصوص أن أول وزارة لرافسنجاني فى عام ١٩٨٩ ضمت عشرة من التكنوقراط من إجمالى ٢٢ وزيراً تلقى ستة منهم تعليماً غربياً.^٤ كما تميز رافسنجاني بأنه لم يكن صدامياً مثل بنى صدر ومن خلال خطابه المعتدل وقدرته على توفيق المواقف والأوضاع استطاع أن يتجنب الصدام المباشر رغم أنه تعرض شخصياً للإعتداء على حياته.^٥

كذلك شهدت هذه المرحلة غزو الكويت وتحريضها، الأمر الذى هباً لإيران فرصة ذهبية لتحسين علاقاتها الإقليمية والدولية لم تال من جانبها جهداً فى استثمارها. فلقد كان رافسنجاني يدرك أنه من المستحيل على إيران أن تعيد البناء اعتماداً على إمكانياتها الذاتية وأنها ستحتاج فى إتمام هذا البناء إلى مساعدة تقنية ومادية خارجية وهو ما لم يكن ليحدث إلا بتهنئة التوتر فى علاقاتها الخارجية، وأيده خامنئى بقوله "طالما إيران لا ترغب فى أن يستمر

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

^٢ باكينام الشرقاوى، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٤٩.

^٤ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

^٥ المرجع السابق، ص ٢٠١.

إعادة البناء خمسين عاماً فإن الموارد المالية والمعونة التقنية يجب الحصول عليها من الأجانب^١.

عادت إيران داخلياً إلى مرحلة بناء الدولة وإحياء قدراتها التي استنزفتها الحرب فأصبح التركيز على الاقتصاد أكثر من السياسة (وهو ما يتوافق مع طبيعة رافسنجاني وخلفيته الشخصية والمهنية)، وخارجياً انكفأت إيران تماماً على السعى نحو تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا كدولة محاطة ببيئة إقليمية متحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة ليتكسر التراجع عن تطلعات النفوذ الإقليمي وليصل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى حالة من التجمد بعد أن كان قد انحسر تماماً نتيجة الانشغال لسنوات طويلة في الحرب مع العراق^٢.

وترى روبن رايت أن إيران أيقنت في بداية التسعينيات بأنه من المتعذر عليها غلق أبوابها عن العالم الخارجي، وتعزو ذلك لسببين يتعلق أحدهما بالشعور بالنقمة بأن الثورة قوية وليس من السهل إضعافها أو تقويضها خاصة عندما تبقى نظام الدولة سليماً معاف بعد رحيل الخميني وبعد الحرب مع العراق ومرور سنوات على العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت على إيران. وثانياً أجبرت علاقات إيران الاقتصادية مع العالم السائر بسرعة صوب العولمة بعد زوال الشيوعية على الخروج من تلك العزلة^٣.

إن أهم معايير التحول في إيران هو إقبال أغلبية الشعب على المشاركة في العملية السياسية بشكل يمكن مقارنته بما يجري في الديمقراطيات الغربية. وأهم ما يرتبط بشرعية النظام ظهور النظام أمام الشعب كممارس للسيطرة الكاملة على مصيره القومي مما يلغي فرضية التبعية للغرب التي عانى منها مراراً الشعب الإيراني^٤.

وكان للفوز غير الساحق لرافسنجاني في الانتخابات الرئاسية للفترة الثانية -٦٣% من أصوات المشاركين- دليلاً على أن الانتخابات وإن كانت لا تهدم النظام أو تمثل تحدياً لنخبته إلا أنها تتمتع بقدر من المصداقية، وتبرز

^١ المرجع السابق، ص ٢٠١.

^٢ سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً: تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد: ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص ٥٦.

^٣ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=

^٤ باكينام الشراقوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

أن المنافسة الانتخابية بدأت تأخذ شكلاً أكثر جدية.^١ وكانت إدارة رافسنجاني تميل إلى التغيير والاقتراب أكثر فاكتر نحو تأسيس شرعية برلمانية للنظام تقوم على منطق الدولة وليس على شرعية الثورة خاصة بعد رحيل الخميني. وقد ختم رافسنجاني فترتي رئاسته بدون محاولة لتعديل الدستور والعمل على البقاء في سلطة الرئاسة مما يمثل دلالة كبرى على مستوى الممارسة الديمقراطية،^٢ وعلى إرادة النظام في التحول والمأسسة.

٢- مرحلة التحول إلى الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع (١٩٩٧-٢٠٠١):

اعتبرت فترة رئاسة رافسنجاني التي توافقت بدايتها مع رحيل الخميني ووقف الحرب مع العراق، مرحلة انتقالية أولى للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، إلا أن الانتقال الأهم بدأ مع انتخاب خاتمي للرئاسة في عام ١٩٩٧. إذ أثبت المجتمع المدني الإيراني مرة أخرى دوره الأساسي في تقرير مصيره رغم محاولة تكبيل حراكه الواسع للتدخل في صنع القرار برفضه مرشح التيار المحافظ في الانتخابات الرئاسية في ذلك الوقت واختياره خاتمي بأغلبية مرتفعة كان للشباب والنساء دور كبير فيها. وكان فوزه يمثل نصراً كبيراً للتيار الإصلاحي- الذي يؤكد على مفاهيم دولة المؤسسات وسيادة القانون في مقابل الثورية وولاية الفقيه المطلقة من جانب المحافظين- بالرغم من أنه لم يصنع الحركة الإصلاحية بل جاء ملتبساً لها بعد أن التف حولها غالبية الناس. وتمثلت أهم ملامح البرنامج الإصلاحي لخاتمي في إقامة دولة المؤسسات وتحقيق سيادة القانون وتقوية المجتمع المدني وتحقيق المصالحة بين الإسلام والديمقراطية وتأكيد حرية الرأي والتعبير وتطبيع العلاقات الدولية والإقليمية لإيران.^٣

^١ المرجع السابق، ص ١٩١.

^٢ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٨.

^٣ باكينام الشرقاوي، للتغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

ويرى بعض المحللين أن هذا التغير الواضح الذي اجتاحت إيران نتائج عدة أسباب منها: أن هذه التحولات نتيجة طبيعية للتراكم التدريجي في أساليب الحكم التي ركزت على تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها، ونتيجة للنقلة النوعية الهائلة التي تجتاح العالم في مجال الاتصالات مما يحد تماماً من قدرة أى نظام حاكم على حرمان مواطنيه من متابعة ما يجرى في العالم أو العكس، مما من شأنه أن يجعل النظرة للأوضاع في المجتمعات الأخرى دائماً نظرة مقارنة، بما يؤدي بدوره إلى اختراق أنماط الثقافة والفكر الخارجية للنسيج الاجتماعي خاصة إذا صوحت هذه العملية بتغيير في تركيبة المجتمع وتكوينه وهو ما ينطبق تماماً على المجتمع الإيراني. فقد شهد تغيرات هيكلية أبرزها التغير في التركيبة السكانية خاصة بالنسبة للعمر والجنس. فنتيجة سنوات الحرب مع العراق خرجت نسبة كبيرة من الرجال من نسيج المجتمع بالقتل أو الأسر مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين حيث تزايدت نسبة النساء بين أفراد الشعب عما كانت عليه قبل الحرب مما يفسر بدوره بعض أسباب صعود دور المرأة في السنوات التالية للحرب. وكذلك بالنسبة للشرائح العمرية حيث يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين الغالبية العظمى من عدد السكان، وتلك الغالبية لا تعرف شيئاً عن مرحلة ما قبل الثورة ولا عن مراحلها الأولى الأشد ثورية وعنفواناً إلا ما تقدمه الملفات الوثائقية وما يدرس في مراحل التعليم كجزء من التاريخ، وهو ما انعكس بشكل واضح على التوجهات السياسية لهم.^١

لقد أدرك الإصلاحيون أن آليات الثورة أصبحت غير صالحة لأن تكون آليات الدولة، وأمنوا أن بقاء الدولة يتطلب إعادة صياغة للمؤسسات القائمة وعلى رأسها ولاية الفقيه. ولم يستوعب التيار المحافظ مرمى الإصلاحيين فعبّر عن قناعة متزايدة بأن الثورة والدولة على حد سواء باتا مهندتين بفعل وفكر التيار الإصلاحى، رغم أن معظم رموز هذا التيار الأخير وعلى رأسهم محمد خاتمي يؤكدون أن التغير المستهدف في بنية السلطة سيحدث دون المساس بثوابت الأمة والثورة والتي تعد ولاية الفقيه ركتهما الرئيس. برنامج خاتمي إذن كان يستهدف تاصيل دور مؤسسات الدولة في إطار من توازن السلطات وضمان فعالية المشاركة الشعبية.^٢

^١ سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً. تحولات الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٥٥.

^٢ د. علا أبو زيد، ولاية الفقيه تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٤١٨.

ويدعو. الجناح الإصلاحى لاسيما المعتدل منه إلى فتح أبواب الحوار على مصراعيها وتحمل رأى والرأى الآخر والقراءات المختلفة للموضوع الواحد فى إطار التأسيس لديمقراطية إسلامية راشدة يصفها محمد خاتمى بأنها "العيش فى توافق بين الدين والحرية والمسؤولية" كما جاء فى خطبه العديدة.^١

و يرى البعض أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى عقدها الثالث تمر بمرحلة تحول فى نفس أهمية بدء هذه الجمهورية لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة فى هذا التحول وذلك عندما تولت حكومة معتدلة بقيادة الرئيس خاتمى الحكم. كما أن هذه الانتخابات أسفرت عن ظهور تيار إصلاحى وصحافة ذات صوت مسموع تمهد الطريق لديمقراطية إيرانية تعارضها بشدة المؤسسة الدينية.^٢

ويبدو أن خاتمى فشل فى تحقيق الآمال الكثيرة التى عقدت عليه رغم أن بعض هذه الآمال غير واقعى ولكنه نجح فى تعزيز وتنمية المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والحريات الإعلامية. وبالطبع فإن محدودية سلطة خاتمى التى لا تزيد على ٢٠% من مصادر السلطة فى الدولة قد أضعفت من قدرته على تحقيق برنامج الإصلاحى. ولم يعط خاتمى المزايا التى تمتع بها رؤساء سابقون له مثل إلقاء خطبة الجمعة واستخدام التلفزيون الرسمى. فى حين أن خاتمى كان يعطى مزايا لليمين التقليدى المنافس له، فهو يعتبر من رجال الدين ويقدم صورة معتدلة فى وسائل الإعلام الخارجية تساعد على تطوير العلاقة مع أوروبا ودول الخليج العربية. وفى الحقيقة فإن أى نجاح يحققه خاتمى هو أيضاً للنظام السياسى الذى يسيطر عليه المرشد والمحافظون بشكل عام.^٣

مع تولى خاتمى للرئاسة ظهرت أصوات رسمية متناقضة فى إيران مثل الأول - خاتمى ومؤيدوه- البراجماتية والتسامح والهدوء. فقد عارض خاتمى مقولة صدام الحضارات ودعا إلى الحوار بينها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨. كما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن

1 محمد صادق الحسيني، إيران، سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، (بيروت : رياض الرئيس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٧.

2 Mir- Hosseini, Ziba, Debating Women: Gender and the Public Spere in Post - Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyn (ed.), Civil Sosity in the Muslim World. Contemporary Perspectives , (London :LB Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002),p95.

3 إبراهيم غرابية، مرجع سابق

الحكومة لن تنفذ فتوى الخميني بقتل سلمان رشدي مؤلف رواية "آيات شيطانية". وكان هناك صوت آخر وعلى رأسه علي خامنئي مرشد الثورة الذي أعلن استمرار كفاح إيران ضد الولايات المتحدة.^١

هذه الانقسامات الأيدلوجية ليست جديدة على النخبة الإيرانية. فمنذ الأيام الأولى اختلف رجال الخميني على بعض القضايا والسياسات الأساسية. إلا أن تدخل الخميني الذي كان يأتي دائماً في وقته وبحسم كان يزيل أي تأثير أيدلوجي ناتج عن هذه الاختلافات، وبعد وفاته اشتكت هذه الخلافات إلى حد وجود خلافات أيدلوجية في صفوف للنخبة الحاكمة على ما يذهب إليه بعض المحللين.^٢

ويصف بعض المحللين خاتمي بأنه بطل شعبي بحث عن أهمية ودور بعد أن فقد جزء كبير من شعبيته. وأن التأييد الشعبي له عند انتخابه عام ١٩٩٧ ولى وانقضى بعد مرور عام من توليه الفترة الثانية لرئاسته. ويضيفون أن الحماس والترحيب تحول إلى عدم اكتراث أو اهتمام لديهم ويمللون على ذلك بنتيجة لاستطلاع الرأي بين طلاب الجامعة عام ٢٠٠٤ أوضح فيه ٧٢% ممن استطلعت آرائهم أن وعود خاتمي بالإصلاح قد انتهت وأن ٣٨% طلبوا منه أن يستقيل. ويوضح استطلاع آخر للرأي أجرى على مستوى إيران أن التأييد لخاتمي انخفض من ٧٥% عام ١٩٩٨ إلى ٤٣% عام ٢٠٠٢.

هذا التأييد الذي حظى به خاتمي في بداية انتخابه عام ١٩٩٧ أتى من قطاعات عديدة: طلاب الجامعة المسيسين، الشباب الذين يصوتون لأول مرة، المرأة، أصحاب الميول الليبرالية، ناشطو حقوق الإنسان العلمانيين، رجال الدين الإصلاحيين، الشريحة المتضررة اقتصادياً كل فريق من هؤلاء رأى خاتمي محامياً عنه وتوقع كل منهم أن خاتمي أن ينفذ وعده الإصلاحية بالطريقة التي ترضى كل فريق منهم. وكان من بين وعود خاتمي إحياء مبادئ الثورة بمحاربة الفساد، واحترام كرامة الإنسان، والمساواة في الفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وإصلاح الجهاز الحكومي، وركز في حملته الانتخابية على سيادة حكم القانون والحاجة إلى مجتمع منن قوي.^٣

^١ Mehdi Moslem, The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran, in, Hooglund, Eric (ed), Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979, Syracuse University Press, 2002, pp 19-20.

^٢ Ibid, p. 20.

^٣ Amuzegar, Jahangir, op. cit, pp. 75, 76.

لقد رفض معسكر الإصلاحيين بزعامه محمد خاتمي صيغة المجتمع الولائي التي يتبناها المحافظون ويقدم بدلاً منها صيغة المجتمع الذي ينبني على المؤسسات التي ينتخبها الشعب والذي يطبق مفهوم اللامركزية وينقل السلطة إلى ممثلي الشعب من خلال مجالس بلدية هي بمثابة مجالس شورى محلية ويوسع من ثم من نطاق المشاركة السياسية للأمة.^١

وقد قرأ البعض إحياء خاتمي لحق الأمة الدستوري في الشورى من خلال إجراءات الانتخابات البلدية في فبراير ١٩٩٩ على أنه سيكون بمثابة حقن نقوية للدولة الإيرانية. حيث شهدت الساحة الإيرانية ولأول مرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية الدعوة لإجراء انتخابات محلية. وبدأت عملية تسجيل المرشحين في يوم ١٩٩٨/١٢/٢٨ لمدة أسبوع، وبلغ عدد المرشحين ٣٣٤ ألف مرشح يقترح عليهم أربعون مليون ناخب بنظام القوائم المشتركة لاختيار ٢٠٠ ألف عضو بالمجالس المحلية ينتخبون بدورهم ٧٢٠ رئيساً للبلدية لمدة أربعة سنوات.^٢

ومثلت هذه الانتخابات - التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ - نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث الاعتماد على اللامركزية مما يزيد من مساحة المشاركة في اتخاذ القرار وهو ما يزيد من فاعلية النظام وخلق كوالد جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. كما برزت أهمية هذه الانتخابات في كونها الأولى من نوعها في تاريخ إيران ما بعد الثورة وذلك رغم ما نص عليه الدستور في المادة السادسة من دور لمجالس الشورى المحلية في إدارة شئون البلاد. لذا كان قيام خاتمي بإجراء انتخابات محلية بمثابة خطوة جديدة في مشروعه لإقامة المجتمع المدني وسيادة القانون فضلاً عن تدعيم مكانته هو وتبارة الإصلاح في ظل التوقع المسبق بالتأييد الشعبي له. كما كان خطوة لتدعيم شرعية النظام من خلال توزيع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وربط مصالح أعداد أخرى من المجتمع الإيراني ودمجها في مؤسسات النظام عن طريق منحها بعضاً من القيم المجتمعية المختلفة.^٣ وحصل الإصلاحيون في هذه الانتخابات على ٧٠% من مقاعد البلديات، كما فازت المرأة بـ ٣٠٠

^١ د. علا أبو زيد، ولاية الفقيه: تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

^٢ علاء محمد البغدادي، مرجع سابق، ص ٦٠.

^٣ مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لسنة ١٩٩٩، ص ٧٥.

^٤ المرجع السابق، ص ٧٥-٧٦.

مقعد.^١ لقد تم تهميش المجالس المحلية في إيران لمدة عشرين عاماً متصلة، لتبدأ بعد عامين من وصول خاتمي للرئاسة أول انتخابات محلية. والبعض يرى أنه إذا كان باستطاعة النظام إجراء انتخابات بمشاركة غالبية الشعب عندها يمكن القول إن هذا النظام قابل للإصلاح.^٢

لقد جمع خاتمي بين كونه سيّداً من نسل الرسول مما كفل له أصوات الناخبين التقليديين، وكونه مثقفاً مما ساعده على الاستحواذ على أصوات المثقفين والطلاب والنساء. واعتبر فوز خاتمي بمثابة عودة لروح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. وجاءت هذه المرحلة برؤية معينة للتحويل: إخضاع المؤسسات السياسية لسيادة القانون، دعم أوامر المجتمع المدني، تحسين أداء مجلس الشورى باعتباره وسيطاً بين الشعب والحكومة، تعزيز المشاركة الشعبية، تطبيق اللامركزية للسماح للريف بقدر أكبر من المشاركة في اتخاذ القرار، وضع حد لشخصنة السلطة، اتخاذ الدين كدعامة للديمقراطية، الإصلاح الاقتصادي بالانتقال وفقاً لبرنامج خاتمي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وذلك مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية، إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي.^٣

وقد اعتمد خاتمي في إحداث التحويل على كل من الطلاب والصحافة. أما الطلاب فلهم دور وتأثير سياسي واجتماعي كبير نظراً لعلاقتهم الوثيقة بالمجتمع. كما أن الصحافة فيما يرى خاتمي وسيلة اتصال فعالة بين المجتمع والحكومة، وتقوم بتوضيح الخطوط الرئيسية للخطاب السياسي السائد بل تملأ الأجندة السياسية، ومن هنا اعتبرها خاتمي دعامة أساسية للمجتمع المدني. وتحدث خاتمي عن مجتمع مدني إسلامي دعائمه الفكر والثقافة الإسلامية، وتبنى سياسة خارجية تهدف إلى إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي وابتدع ما سمي بـ حوار الحضارات ونجح في تغيير النظرة الدولية إلى بلاده من كونها دولة عاصية متحدية لقواعد المجتمع الدولي إلى كونها دولة تسعى إلى الحداثة والتحول الديمقراطي.

^١ المرجع السابق، ص ٧٩.

^٢ دنيافين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٠٨.

^٣ محسن كنيور، مرجع سابق.

^٤ شيرين شمس الدين، عرض كتاب: علي أنصاري، إيران، الإسلام والديمقراطية: سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات المستقبل العربي، العدد: ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١، ص ٢٠٣-٢٠٤.

ولقى مشروع خاتمي معارضة من قبل الاتجاه المحافظ، وطالبت الإصلاحيين سواء كتاب ومفكرين سلسلة اغتيالات ومحاكمات رمت إلى إرهابهم. كذلك موجة إغلاق الصحف الإصلاحية وعلى رأسها جريدة سلام المفضلة لدى الطلاب والتي أدى إغلاقها إلى تنظيم مظاهرات واسعة النطاق ورد فعل اجتماعي إيراني رافض للممارسات القمعية مما يدل على نمو الوعي السياسي للمجتمع. ويقود ذلك إلى شرعية عقلانية بحيث يكون الاعتماد على المؤسسات لا على الأشخاص.^١ ويمكن القول بأن أي نجاح يحققه خاتمي هو أيضاً لخامنئي وللنظام الذي يسيطر عليه المحافظون.

٣- خصائص مرحلة التحول:

إن الإصلاحات التي أحدثها خاتمي تنسم بأنها لم تقتصر على الداخل بل امتدت لتشمل علاقة إيران مع الخارج. فعلى الصعيد الداخلي دعا إلى تشكيل الأحزاب السياسية. كما كان للانتخابات المحلية التي أجريت في بداية ١٩٩٩ دور في توزيع السلطة بعيداً عن المركز، وتم إلغاء الحظر المفروض على الأعلام والكتب بينما منحت التراخيص لـعشرات الصحف والمجلات التي أخذ بعضها بنشر الموضوعات الناقدة للنظام وقام بإجراء اللقاءات مع مسئولين أمريكيين. وعلى الصعيد الخارجي بالدر خاتمي بخطوات إيجابية لتحسين العلاقات مع الخارج حيث أعرب في أحد لقاءاته مع السلي إن إن عن رغبته بالتبادل النقابي بين الإيرانيين والأمريكيين ودعا إلى عبور جدار اللاتقة بينهما.^٢

ويمكن إيجاز أهم خصائص مرحلة التحول للشرعية الدستورية فيما يلي:

١- أهم خصائص هذه المرحلة التمايز بين جناحي السلطة المحافظ والإصلاحى واستمرار الصراع بينهما فى إطار نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢- يسعى التيار المحافظ لتحقيق مآربه من خلال مؤسسات القضاء ومجلس صيانة الدستور والمرشد بينما يسعى التيار الإصلاحى لتحقيق أهدافه من خلال انتخابات مجلس الشورى والرئاسة والصحافة.

^١ المرجع السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

^٢ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=

- ٣- الاتجاه نحو اللامركزية فى السلطة (انتخابات المجالس المحلية).
- ٤- الاتجاه للانفتاح على الخارج والتخلص من العزلة السياسية.
- ٥- استمرار الدستور دون تغيير والحفاظ على مبدأ تداول السلطة.
- ٦- تزايد التنافس بين جناحى السلطة التشريعية خاصة فى فترة حصول الإصلاحيين على الأغلبية فى البرلمان.
- ٧- تراجع العنف بشكل ملحوظ تجاه المعارضة، ولكنه لا يزال أحد أدوات النظام فى مواجهتها.
- ٨- انتشار قيم التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وزيادة حرية الصحافة مقارنة بالمرحلة السابقة.
- ٩- التركيز على البناء والتعمير فى مرحلة رافسنجانى وعلى سيادة القانون فى مرحلة خاتمي.
- ١٠- تزايد أهمية العامل الاقتصادى مع نهاية الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية لرئاسة خاتمي بعد فشله من وجهة نظر البعض فى تحقيق الحريات السياسية، وتوجيه المحافظين اللوم والمسئولية فى تفاقم المشكلات الاقتصادية على خاتمي. ولا يمكن أن نحكم على نتيجة سياسته الاقتصادية إذ أن الوضع الاقتصادى مرتبط باقتصاد إيران ولا علاقة له بسياسات خاتمي. اومع ذلك فإنه قلل من شعبيته.
- ١١- إن ما حدث من تحولات سياسية واقتصادية يمثل مطالب الثورة فى الماضى والتحول كان لتحقيق هذه المطالب. وأن التغيير والتطورات التى حدثت خلال عقدين تقريباً فى إيران كان لها آثار مباشرة على هذه المطالب وقد أظهرتها بشكل أوضح. ومن بين هذه التطورات التغيير فى طبقات المجتمع، والنضج السريع لشرائح المجتمع كان باعثاً لأن يشكل الشباب القسم الجدير بالاهتمام من فئات المجتمع الإيراني.^٢

^١ صادق زيبا كلام، (تقديم)، في، حجت مرتجي، التيارات السياسية فى إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علوي، المشروع القومى للترجمة، العدد: ٣٥٥، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٢)، ص ٢٣-٢٤.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

١٢- ثمة اتفاق بين جميع التيارات السياسية الإيرانية على أن الانتخابات تعد إضافة هامة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية ولا تعنى خروجاً عن النظام وإنما تهدف إلى تطويره وتفعيل أدائه ومعالجة بعض أوجه القصور التي ظهرت خلال العقد الماضيين.^١

^١ د. حسن أبو طالب، أحمد بهي الدين، الانتخابات الإيرانية: ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، كراسات استرراتيجية، العدد: ٨٨، السنة العاشرة، ص ٢٠.

ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول

: (١٩٨٩-٢٠٠١)

١- السمات الشخصية للقيادة "خامنئي":

تتعدد سمات خامنئي الشخصية ما بين الدينية والثقافية والثورية والسياسية. ولكن يمكن بداية الإشارة إلى نشأته الأولى. ولد آية الله على خامنئي في مدينة مشهد عام ١٩٣٩م، ونشأ في أسرة فقيرة وعاش طفولته في ضيق من العيش. وهو ينحدر من أصل آذري فلا يشترط الدستور الإيراني أن يكون المرشد إيراني الجنسية على عكس رئيس الجمهورية ومناصب أخرى على أساس أن شرعيته دينية.^١

وقد بدأ خامنئي رحلته مع العلم في مرحلة عمرية مبكرة. فمنذ الخامسة من عمره بدأ دراسة علوم القرآن حتى وصل إلى سن السادسة عشرة وعندها كان مؤهلاً لتدريس النحو والصرف والأصول والفقه لطلاب الحوزات في قم ومشهد. وفي سن الثامنة عشرة ارتحل إلى النجف الأشرف في سبيل المزيد من العلم حيث تلقى العلم على يد أهم علماء الشيعة.^٢

تولى خامنئي القيادة وهو لم يتجاوز الخمسين عاماً. وبذلك يعتبر من الشباب بالمقارنة بعمر الخميني وقت توليه القيادة الذي كان يناهز الثمانين مما قد ينظر له نظرة التقدير والحكمة في مقابل الشباب (خامنئي) الذي ينظر له بقدر من الندية والتحدى وحرية الانتقاد له خاصة مع عدم حصوله على لقب مرجع للشيعة.

^١ فتحي المراغي، آية الله خامنئي (قارئ الوصية)، شخصية العدد، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٥٩.

^٢ دينيغين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٤.

^٣ فتحي للمراغي، مرجع سابق، ص ٥٩.

أ- رجل دين وثورة:

ينتمي خامنئي لأسرة دينية من السادة أصحاب العمام السوداء. درس العلوم الدينية في الحوزة العلمية بمشهد، ثم أكمل دراسته في الحوزة العلمية بقم، ثم سافر إلى النجف ليتابع دراسته في حوزتها العلمية، ثم عاد إلى قم ليتلمذ على يد الخميني في الفقه والسياسة والثورة.

وكرس خامنئي حياته لنشر أفكار الخميني. ومثلت كثافة نشاطاته الثورية عائقاً له عن الارتقاء في سلم المراتب العلمية الدينية حتى أنه ظل إلى وقت اختياره مرشداً عاماً للثورة على درجة (حجة الإسلام) ثم تم منحه لقب (آية الله) كدرجة شرفية. شارك خامنئي في الكفاح ضد الشاه وتحت قيادة الخميني مما أدى إلى اعتقاله وسجنه ست مرات بين سنوات ١٩٦٤ و١٩٧٨م.^١

ب- تلميذ للخميني:

لاقت دروس الإمام الخميني هوى خاصاً في نفس خامنئي فعقد النية على أن يتبعه ما بقى على قيد الحياة. وكرس خامنئي حياته لنشر أفكار الإمام فكان مبعوثه إلى خراسان وعلمائها لبث روح الثورة بينهم. ويلقى خامنئي مكانة خاصة في قلوب كثير من الإيرانيين ليس فقط لما يتمتع به من صفات شخصية ولكن أيضاً لكونه أحد أهم المقربين من الإمام الخميني. وبقرائه لوصية الخميني في مجلس الشورى الإسلامي أكد خلافته له.^٢

ج- ثقافته العامة والدينية:

خامنئي مجتهد متمرس وأديب واسع الثقافة ويجيد اللغة العربية إجادة كبيرة. وله آراء فقهية يعارض في بعضها أستاذه الخميني. ومن أهم مؤلفاته: مستقبل الإسلام، التصدي للثورة الغربية، دور المسلمين في حركة تحرير

^١ فتحي المراغي، مرجع سابق، ص ٥٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

الهند. وله دراسات فقهية في الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية والأخلاقية الإسلامية.^١

د- المناصب التي عمل بها قبل منصب الإرشاد:

عينه الخميني عضواً في مجلس قيادة الثورة، كما عينه مندوباً بمجلس قيادة الثورة في الجيش بعد اندلاع الحرب مع العراق، وعينه أيضاً نائباً لشئون الثورة بوزارة الدفاع، ثم عين قائداً للحرس الثوري. وبعد وفاة آية الله طالقاني وعزل آية الله منتظري كخليفة للخميني من منصبه واعتزاله الحياة السياسية وعودته لقم، عين خامنئي إماماً لجمعة طهران ليوحد الصفوف وراء الخميني بعد ما أثاره منتظري من بلبلة بأرائه المعارضة لولاية الفقيه من فوق منبر الجمعة. وقد تعرض للاعتداء عليه في ٢٧ يونيو ١٩٨١ مما أدى إلى حدوث شلل في ذراعه اليمنى^٢. في ١٠/٢/١٩٨١م أصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية وهو في الثانية والأربعين من عمره بعد اغتيال محمد رجائي واستمر في منصبه لفترتين متتاليتين حتى عام ١٩٨٩م.^٣

هـ- وصوله لمنصب القيادة:

بعد رحيل الخميني باتت الحاجة ماسة إلى مرشد جديد وطبقاً للدستور المعدل - الذي يجيز للمجتهد تولي القيادة بعد أن كانت للفقيه - يختص مجلس الخبراء باختيار المرشد. وهو المجلس الذي كان يترأسه آنذاك آية الله مشكيني ويسيطر عليه فعلياً هاشمي رفسنجاني.^٤ حاول مجلس الخبراء تعيين لجنة من خمسة رجال دين لمباشرة سلطات الولي الفقيه إلا أن فصائل

^١ د. محمد السعيد عبد المؤمن، آية الله سيد علي خامنئي. الزعيم الرابع والقائد الفعلي لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.

^٢ فتحى المراهي، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

^٣ د. محمد السعيد إدريس، أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية. مستقبل عملية الإصلاح، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، دراسات استراتيجية، العدد: ١٠٤، السنة الحادية عشرة، ص ٢٨.

^٤ فتحى المراهي، مرجع سابق، ص ٥٩.

المتشددین حالت دون تحقیق هذا المشروع^١ إذ صوت ضده ٤٤ صوتاً مقابل ٣٢. وهذا یلاحظ أن عدد من طالبوا بتشکیل المجلس كان کبیراً وهو ما یعنی أن الاختیار المتاح امامهم والمتمثل فی خامنئی لم یکن مقبولاً^٢ وانتخب خامنئی فی بادئ الأمر بشكل مؤقت ربما لإعطاء المجلس وقتاً كافياً لإبعاد أكبر عدد من المرشحين وإقناع واحد منهم علی الأقل بقبول المنصب. وعقب مرور أشهر علی تلك التحركات لم یتمكن المجلس من إقناع أي رجل بقبول المنصب أو حتی الموافقة علی الانضمام إلی اللجنة الخماسية^٣. وللخروج من المأزق الدستوري صوت مجلس الخبراء فی جلسة متعجلة استمرت ١٧ دقيقة فقط لصالح خامنئی بنسبة ٦٠ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً معارضاً^٤. كما أن مجموعة من أعضاء المجلس أصدرت بياناً اعترضت فیهِ علی الانتخابات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لاتعقاد الجلسة^٥.

ویری بعض المحللین أن رافسنجانی بذل كل جهده داخل المجلس للفصل بین مقام المرشد العام للثورة ومقام المرجعية العليا للشيعة فی ایران وخارجها ونجح فی ذلك، ثم أعلى من قیم المصلحة وأعلن أحقية خامنئی فی القيادة نظراً لما قنمه فی سبیل نجاح الثورة وتوطيد دعائم النظام علی الرغم من وجود من هم أعلى منه فی الدرجة العلمية^٦.

ولأنه لم یکن لدى خامنئی المؤهلات الدينية المطلوبة مثلاً كان لدى كبار العلماء الآخرين فإنه كان محتملاً أن یمنح أكثر أتباع الخميني ولاءهم لهؤلاء العلماء وهو أمر یثیر المخاوف لأن الآخرين لم یكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية. ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة فی مدينة قم - مثل غليجانی ومرعشی وقمي - فقد وقع الاختیار علی خامنئی. فی الوقت ذاته توفي بنهایة عام ١٩٩٤ أربعة من كبار المراجع -آية الله آراکی وقبله آية الله خويي وآية الله غليجانی وآية الله مرعشی - بما أوقع الدولة فی مأزق خطير إذ لم یعد هناك أحد علی قيد الحياة من كبار أهل المرجعية الإیرانيين الذین یحظون بالقبول علی نطاق واسع. والخلاصة أن

^١ د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص ٣١.

^٢ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٨١.

^٣ د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص ٣١.

^٤ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٨٢.

^٥ د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص ٣١.

^٦ فتحي المراغي، مرجع سابق، ص ٥٩.

اختيار مجلس الخبراء لـخامنئي لم يستند على مبدأ أن يكون الفقيه مرجعاً، بل إن مجلس الخبراء قام بتعديل الدستور كي يسمح بهذا الاختيار.^١

وفي مقارنة بين قيادة الخميني وقيادة خامنئي نجد من يرى أن النظام السياسي تحت قيادة الأول تميز بأنه نظام هرمي بشكل كامل؛ فعلى القمة يقف الخميني ممتلكاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى مثل كونه قائد الثورة، وكاريزميته. ولكن الأمر اختلف مع خليفته خامنئي حيث يولاه توزيعاً جديداً في هيكل القوة يتزحزح فيه مكانه عن القمة مطلقة السلطات ليس على أساس من تغيير الدستور بل بالنظر إلى اختلاف نـقل وشخصية خامنئي عن الخميني.^٢

ولكن خامنئي يحاول جاهداً التغلب على هذه الفروقات الشخصية بجهاز ضخم من الموظفين والمستشارين. فللمرشد مكتب وهيئة موظفين وطواقم مستشارين وممثلين في أجهزة الدولة ومؤخراً جهاز مخابرات، وتفيد بعض المصادر أن ما تصفه بـ "بلاط المرشد" قد شهد تضخماً ملحوظاً بعد رحيل الخميني، ويقدر عدد العاملين في هذا البلاط ببضعة آلاف. أما في ما يتعلق بجهاز مخابرات المرشد والذي يعد أحد مظاهر الازدواجية المؤسسية الإيرانية فإن هذه المصادر تعزو تأسيسه إلى التطور المرتبط بالكشف في عام ١٩٩٨ عن ضلوع وزارة المخابرات في تنفيذ عمليات اغتيال المثقفين وبالتالي إضعاف الثقة فيها. ففي أعقاب هذا التطور لجأ خامنئي إلى العميد حرس ثوري أحمد وحيدى وعهد إليه بمهمة وضع تصور أولي لهيكل مخابرات المرشد والكوادر المرشحة للعمل فيه.^٣

^١ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ٨٢.

^٢ د.باكينام الشراقوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركيبية الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

^٣ د.دينفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ٨٤.

٢- دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

تناولت في الصفحات السابقة محاور التحول إلى الشرعية الدستورية (الفصل الأول)، ثم دور الخميني في هذا التحول من خلال هذه المحاور الأربعة في الفصل الثالث، وفي هذا الفصل نحاول بحث وتحليل دور خامنئي في التحول من خلال نفس المحاور. ويمكن الإشارة بداية إلى أن دور خامنئي المحوري في النظام يعد من عوامل استمرارية النظام الإيراني حتى الآن^١.

لم يمتلك خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة التي كان يملكها كبار العلماء الآخرين أمثال مرعشي وقمي، ولم يكن خامنئي يملك المرجعية الدينية التي كانت للخميني، ولكن وقع الاختيار عليه من جانب مجلس الخبراء بعد أن تم تعديل الدستور وألغيت الفقرة الخاصة بشرط المرجعية كشرط من شروط اختيار المرشد الأعلى. إلا أن خامنئي عمل على تقوية نفوذه من خلال زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين الذين يرفعون إليه تقارير حول مختلف القضايا. ولكنه تعرض للنقد من العديد في مختلف المنابر وكان من أهمها طلب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء منصب المرشد^٢.

أ- المحور الدستوري والتشريعي:

برغم أن تعديل الدستور كان طبقاً لتوجهات الخميني وتمهيداً لمرحلة ما بعد وفاته إلا إن الاستفتاء عليه تم بعد وفاته، ومثل الإطار الدستوري الذي يعمل فيه خامنئي. واستمر العمل بهذا الدستور منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر برغم الدعاوى المتعددة بتغيير بعض المواد خاصة المتعلقة بسلطات وصلاحيات المرشد.

ولا يمكن القطع بأن تعديل الدستور تم بمحض إرادة الخميني دون أخذه في الاعتبار لرؤى المقربين منه خاصة رافسنجاني وخامنئي خاصة وأنه

^١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠٠.

^٢ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.

يمهد لمرحلة ما بعد رحيله كما يسعى من وراء التعديل لاستمرار النظام وانتقال السلطة دون أية مشكلات تذكر.

تعديل الدستور الإيراني:

في بدايات عام ١٩٨٩ أرسل ١٢٨ عضواً من أعضاء مجلس الشورى رسالة إلى الخميني يطالبونه فيها بإعادة النظر في الدستور لتغطية بعض السلبات عند تطبيق الدستور أدت إلى ظهور صراعات وأزمات سياسية مما استدعى تدخل الخميني عدة مرات. ومن ثم تشكلت لجنة للقيام بهذه المهمة مكونة من خمسة وعشرين شخصية سياسية ودينية منهم اثني عشرين فقيهاً لمراجعة القانون الأساسي.^١

ويحدد "هنر فورتغ" البيئة التي وقع فيها تعديل الدستور عام ١٩٨٩ بقوله إن التعديل كان يستجيب للتطورات التي طرأت على وضع الثورة بعد عشرة أعوام على اندلاعها. لأن دستور ١٩٧٩ كان قد وضع في ظروف استثنائية في التاريخ الإيراني. وبما أن الصراع الداخلي لم يكن قد حسم بعد في تلك المرحلة المبكرة فقد استهدف الدستور تعزيز وضع رجال الدين بأن أكد على الحكومة الإسلامية التي يرأسها مرشد يجمع بين يديه معظم السلطات في الدولة. أما وقد استقرت الأوضاع في نهاية الثمانينيات مقارنة ببدايتها فلقد سمح هذا بأن تستهدف تعديلات عام ١٩٨٩ تعزيز وضع رئيس الجمهورية نسبياً. بإلقاء منصب رئيس الوزراء خاصة أن علاقة شاغلي المنصبين لم تكن إيجابية على الأرجح. ومن الأهداف الأخري التي استهدفتها التعديل تحديد شروط وصلاحيات المرشد استعداداً لمرحلة ما بعد الخميني. ويشرح فورتغ ذلك بقوله إن الخميني أراد تعديل الدستور وبالذات المواد المتعلقة بمواصفات المرشد في ظل عدم وجود مرجع يتمتع بقدراته القيادية نفسها. وفي الوقت ذاته تجنب مبدأ القيادة الدينية الجماعية خوفاً من بروز خلافات بين عناصرها.^٢

وأوجد التعديل آلية لحل الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور يقوم بها مجمع تشخيص مصلحة النظام التابع للقائد. كما نص على

^١ أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ٤٩٧.

^٢ باكينام الشرفاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٣-١٩٤.

^٣ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ٧٠.

أن يتولى مجلس الخبراء تعيين وعزل الولي الفقيه بعد الخميني. لأن اختيار الخميني كان أمراً استثنائياً، فأصبح المنصب زعامة سياسية أكثر منها روحية.^١ وهو تعديل ارتبط بعدم الرضا بمعايير النظام عن مراجع التقليد الذين على قيد الحياة.^٢

ووافق الشعب على هذا التعديل في استفتاء في ٢٨ يوليو ١٩٨٩ أي بعد شهر ونصف تقريباً من وفاة الخميني في ٣ يونيو من العام نفسه والذي كان الخميني قد وافق عليه وحدد عناصره.^٣ مهد هذا التعديل استلام خامنئي للسلطة ومثل الإطار الدستوري الذي يعمل به.

وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التي تم الاستفتاء عليها في يوليو ١٩٨٩ وحظيت بالقبول وأصبح الرئيس مخولاً بتعيين أعضاء مجلس الوزراء بعد القبول من قبل مجلس الشورى وإن كان البعض يرى أن نائب رئيس الجمهورية يعمل رسمياً كرئيس وزراء صامت.^٤

ويتمتع القائد (خامنئي) في الدستور بصلاحيات واسعة تكاد توازي صلاحيات الشاه المخلوع. فهو قادر على التدخل في عمل كل السلطات، ويساعده مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولا يخضع للمساءلة أمام مجلس الشورى. ويعتبر بعض المحللين المواد المتعلقة بولاية الفقيه مخالفة للديمقراطية لأنها تعطى سلطة مطلقة للمرشد تجعله دكتاتوراً.^٥

لم تشهد فترة ولاية خامنئي أية تعديلات جديدة في الدستور، وإنما شهدت العديد من الانتقادات لعدد من نصوصه من خلال الصحافة الإيرانية ويأتي على رأسها المواد الخاصة بولاية الفقيه. ولكن الشق التشريعي هو الذي شهد العديد من الجدل والصراع خاصة بين المؤسسات التشريعية فيما بينها ويدخل المرشد طرفاً عندما يحتكم الصراع بين المجلسين ولا يستطيع مجمع تشخيص مصلحة النظام فضه فيكون المرشد هو الحكم النهائي بين الأطراف المتصارعة.

١ ولید خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٤٦، باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٣.

٢ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران: ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

٣ د. نيلين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات المربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

٤ مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٨.

٥ ولید خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ٤٥.

٦ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مرجع سابق، ص ٦٠.

استخدم خامنئي سلطاته الدستورية كسلطة نهائية في الجمهورية الإيرانية لإجهاض البرلمانيين ووقف تقدم رافضجاني كزعيم سياسي وحيد لا يناهضه أحد في إيران وبذلك تغيرت استراتيجية القيادة في عهد الخميني القائمة على التوازن بين الأجنحة المختلفة إلى سياسة مساندة للجناح المحافظ في عهد خامنئي.^١

وسع خامنئي إشرافه ليتضمن شئون الحكم اليومية فمذ توليه منصب المرشد بدأ بتوسيع قبضته لتشمل شئون البرلمان والرئاسة وحتى حلقات الفقه التي طالما افتخرت باستقلاليتها عن السيطرة الحكومية فعلى خلاف الخميني الذي لم يؤمن بالتدخل المباشر في الشئون السياسية اليومية أدخل خامنئي نفسه في نطاق واسع من الأنشطة الحكومية وأضعف من قوة الرئيس.^٢

إلا أن خامنئي جعل نفسه مستهدفاً بالنقد مثله مثل أي سياسي وأصبح المنصب الذي لم يكن من الممكن المساس به معرضاً للجدل حول صلاحياته وكيفية الرقابة على قراراته. وذلك بالرغم من أن لنقد المرشد الأعلى عقوبة يعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات كحد أقصى. بل حاول خامنئي السيطرة على نظام جمع الخمس والزكاة المصدر التقليدي لقوة واستقلالية الفقهاء. وقدم اقتراحاً بتأسيس صندوق عام تحت سيطرته توضع به هذه الأموال وتكون تحت تصرفه، وقابل الفقهاء هذا الاقتراح بالرفض لأنه يحرمهم من شبكة الولاء القيمة. وقد تدفع محاولات خامنئي الكثيرة لتوسيع سلطاته وموارده واستخدام صلاحياته في نطاق غير ضروري إلى زيادة التيار الناقذ له ولصلاحيات المنصب الذي يمثلته والمطالبة بتغيير دوره ولو من خلال تعديل دستوري.^٣

وشهدت هذه المرحلة اتجاه التشريعات البرلمانية إلى التشريعات الليبرالية الاقتصادية وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، بينما التشريعات الخاصة بالإصلاح السياسي لم يكن لها نفس المكانة. فمرحلة البناء والتعمير اتسمت بالتخلي عن سياسات الاقتصاد الموجه والاتجاه للتنمية. وأقر مجلس الشورى الخطط الخمسية والقوانين الخاصة بالإصلاح المالي وبورصة الأوراق المالية وتسهيل إجراءات الاستثمار وإنشاء مناطق التجارة والصناعة الحرة وقام بإلغاء القوانين المعوقة.

^١ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٥١.

^٣ المرجع السابق، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

ب- المحور المؤسسي:

فى فترة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لابلد وأن يحدث إحلال لمؤسسات الدولة على أن تتوارى كمقدمة للاختفاء مؤسسات الثورة، وهو ما ينطبق إلى حد ما على الحالة الإيرانية.

(١) الأزواجية المؤسسية:

يستند النظام السياسى الإيرانى إلى مرجعية دينية قائمة على مفهوم ولاية الفقيه ظهر فى إطارها نظام تتوازى فيه المؤسسات تاركة نوعاً من الأزواجية. ولكنها حتى الآن لم تؤد إلى شلل النظام فهناك ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية ما بين المرشد الروحى والرئيس وإن كانت صلاحيات الأول لا تقارن بما هو معطى لمؤسسة الرئاسة، وعلى مستوى السلطة التشريعية هناك مجلس الشورى الإسلامى يقابله مجلس صيانة الدستور ثم مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى يحكم بين الطرفين. وهناك مجلس الخبراء الذى يقوم بعد وفاة المرشد بانتخاب المرشد الجديد. وفى إطار هذه المنظومة من المؤسسات يسيطر المرشد على الحرس الثورى والقضاء ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام والإعلام المرئى والمسموع.^١

وضع الدستور مؤسسة ولاية الفقيه فى مكانة متميزة ولم يحدد فترة زمنية محددة للولاية كما هو الحال مع المناصب الأخرى. ولا تسير مؤسسات ولاية الفقيه ومؤسسات ولاية الشعب فى خطين متوازيين وإنما هناك علاقة تفاعل وتشابك بينهما. وذلك ما دام مجلس الخبراء - الذى يختار أعضائه الشعب - يختار الفقيه ثم يراقبه باستمرار ويلاحظ مستوى احتفاظه بالشروط المذكورة فى الدستور. ومجلس الخبراء - من خلال النتائج التى تفرزها لجنة التحقيق المكلفة منه - يعيد انتخاب الولى الفقيه - حكماً لا عملاً - كل ستة أشهر (تبعاً لدورة انعقاد المجلس). ولجنة التحقيق المذكورة التى ينتخبها المجلس من بين أعضائه تقوم بالتحقيق الشامل والمتواصل لحسن الأداء القىادى للفقيه الحاكم وممارسته السلطة وقابليته الاجتهادية. كما وضع الدستور أكبر مجلس استشارى للولى الفقيه هو مجمع تشخيص مصلحة النظام ليرسم سياسات الدولة العليا. كما أن المجلس الأعلى للأمن الوطنى هو

^١ المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

الذى يقر السياسات الدفاعية والأمنية للدولة وينفذها بعد مصادقة الفقيه القائد عليها. وكلا المجلسان يحول دون تفرد رئيس الدولة بمهمة الإشراف ورسم السياسات العليا.^١

وفى تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، وقد تسبب أول تطبيق عملى لهذا التوسع فى عمل المجلس على انتخابات مجلس الخبراء فى عام ١٩٩٠، فى إثارة أزمة داخلية وذلك بعدما وضع مجلس الصيانة شروطاً للترشيح اعتبرها الخبراء مهينة بالنسبة لهم. فقد اشترط المجلس اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم.^٢

ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة. وبذلك يمتلك المجلس من القوة (فرز المرشحين ومراقبة التشريعات) ما يستطيع بها تحديد من يحكم وتحديد كيف يحكم.^٣

(٢) إدخال القائد تعديلات على مجمع تشخيص مصلحة النظام :

إن قيام المرشد خامنئى بإدخال تعديلات هامة فى تركيبة مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفى طريقة عمله جعله ليس مجرد هيئة استشارية. وهى التعديلات التى أثارت غضب جميع القوى السياسية والدينية على اختلافها فى إيران. حيث تبين أن الهدف من هذه التعديلات هو جعله المسئول الأول فى تحديد السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، وإشاعة حالة من الانسجام بين أجهزة النظام، وإرساء آلية تطبيق سياسة واحدة تمكن القائد باعتباره المرشد العام للنظام السياسى فى إيران من إزالة العقبات عن طريق الحكومة والأجهزة المختلفة. وقد اعتبر القائد أن الاقتراحات والقرارات والاستراتيجيات التى سيعدها المجلس لتكون بين يدى القائد، بمثابة سياسات نافذة، وعلى جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المعنية تنفيذها بعد إقرار القائد بصلاحيته.^٤

^١ على المؤمن، النظام السياسى: ثنائية الاستبداد والمشاركة، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ٣٠-٣١.

^٢ د. نيقين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات المرببة- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٨.

^٣ المرجع السابق، ص ١١٨-١١٩.

^٤ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الإيراني لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

وهكذا يصبح رئيس المجلس عملياً الرجل الثاني في هرم السلطة الخاص بصنع القرار من ناحية. ويصبح المجلس مؤسسة لها ثقل سياسي وقانوني ودستوري بل وتنفيذى في الدولة من ناحية أخرى. وهو تطور فى اتجاه زيادة دور المجمع على حساب رئاسة الجمهورية المتمثل فى خاتمى فى ذلك الوقت. حيث يضع المجمع السياسات بناء على توجيهات المرشد ويطلب من رئيس الجمهورية والحكومة تنفيذها، ثم يطلب من مجلس الشورى مراقبة تنفيذ الحكومة لها. وهناك رأى يقول بأن الهدف من هذا التعديل وضع أعرافى أمام خاتمى وتهميش دوره. مما يجعل المرشد يحكم قبضته على السلطة.

ويعد فوز الإصلاحيين بأغلبية مقاعد مجلس الشورى زيادة من فرص التصادم مع مجلس صيانة الدستور ذى الأغلبية المتشددة وبالتالي يزداد تدخل المجمع. أما فى حالة فوز المحافظين -كما حدث فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة- فإن التصادم بين المؤسستين يقل، كما تقل أهمية دور المجمع كحكم بين المؤسستين التشريعتين.

(٣) العلاقة بين دور كل من المرشد ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام:

بناء على ما سبق يتعامل المرشد مع مجلس الشورى عن طريق مجلس صيانة الدستور، والمستوى الثانى هو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وذلك من خلال قيام هذا المجمع بتحديد ووضع السياسات العامة للدولة بطلب من المرشد، وكذلك بقيام المجمع بإنهاء الاختلاف بين مجلس الشورى الإسلامى وبين مجلس صيانة الدستور. وهكذا يتعامل المرشد عبر هذين المستويين مع مجلس الشورى الإسلامى بصورة واضحة وعملية ومن خلال الاستناد إلى الولاية المطلقة للفقهاء كمستوى ثالث.^١

وعليه إذا تم إصدار قرار أو تشريع ما من جانب مجلس الشورى يخل من توازن السلطات فإن مجلس صيانة الدستور سوف يحول دون تحقيق ذلك. ولو أن مجلس الشورى أصر على قراره، فإن مجمع تشخيص مصلحة النظام سوف ينهض للحيلولة دون تحقيق ذلك. وإذا حدث وأخطأ المجمع فسوف يتدخل فى الأمر المرشد مباشرة، وهو ما حدث بشأن قانون الصحافة

^١ المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

٢ محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص ١٣.

حيث أقر مجلس الشورى المشروع إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض المشروع، ورفض مجلس الشورى الإسلامى قرار مجلس صيانة الدستور، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامى وذلك فى الثالث من يونيو عام ٢٠٠١.^١

تكفل مؤسسات ولاية الشعب أو مؤسسات الشورى مشاركة الشعب فى حركة الدولة. ويعبر الشعب من خلال تلك المؤسسات عن حضوره وإرادته فى تقرير مصيره فى الحدود التى يقرها الدستور. فمثلاً إرادة الشعب أفرزت مجلس الخبراء، وهذا المجلس بدوره - يختار الولى الفقيه، والأخير انطلاقاً من الحق الذى يعطيه له موقعه يتشاور ومجمع تشخيص مصلحة النظام فى رسم السياسات العامة للدولة، وذلك طبقاً لنص الدستور الذى قرن رسم السياسات العامة من قبل الولى الفقيه بالتشاور مع المجمع.^٢

(٤) مسألة الخلافة:

تميز النظام الإيرانى بمأسسته لمفهوم ولاية الفقيه-المادة ٥- وهو المبدأ الذى يرى البعض اهتزاز به بعد وفاة الخميني. فهناك من يرى أن الخميني ترك حكومة ولاية الفقيه غير مستعدة أو معدة إعداداً جيداً للتكيف مع تحديات العالم المتداخل والمتغير بسرعة كبيرة وللتعامل مع المسائل الاقتصادية المستجدة.^٣

وهناك من يرى أيضاً أن من القضايا التى نجحت فيها إيران مسألة الخلافة. وكانت من أكثر القضايا التى نجح فيها النظام فى إيجاد حل سلمى وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو على مستوى المرشد على عكس الدولة البهلوية. ولقد تخطى التعديل الدستورى عن شرط مرجعية التقليد فى المرشد وتم الاكتفاء بأن يكون حجة الإسلام، ومن ثم وسع من مجال الاختيار. وفى نفس الوقت رفض خامنئى ومن معه أن تسمح وفاة الخميني بإنكار هيمنة الفقهاء السياسية على السياسات الإيرانية.

إن الاتفاق العام على عدم تعديل الدستور بما يتيح تولي الرئيس هاشمي رافسنجاني ولاية رئاسية ثالثة قاد إلى بلورة وتكريس ثقافة سياسية قائمة على

1 المرجع السابق، ص ١٥.

2 على المؤمن، مرجع سابق، ص ٣٣.

3 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.

فكرة احترام الدستور وعدم اللجوء إلى تعديله إرضاء لأشخاص بعينهم، وهو ما يساعد على مزيد من تعميق الاتجاهات المؤسسية والدستورية في البلاد.^١

(٥) الدمج بين الحرس الثوري والجيش في وزارة واحدة في أواخر الثمانينيات :

تأسست وزارة الحرس الثوري (التي تقوم على مهام الحرس) عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي. وتضررت هذه الوزارة من مزاعم الفساد في عمليات شراء الأسلحة خلال الحزب مع العراق، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى موافقة مجلس الشورى الإسلامي المنتخب بعد وفاة الخميني على دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع ليصبحا وزارة جديدة باسم وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة.^٢

وساهم الدمج بين الطرفين في التقبل التدريجي للتعاون فيما بينهما وتقبل أن تكون قيادة الجيش من جانب الحرس الثوري أو العكس. وتزامن مع هذا اتجاه متزايد للتأكيد على قيم الدولة ومؤسساتها وتوجهاتها السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. هذا التطور جسد نفسه من خلال التنافس بين تيارين سياسيين رئيسيين داخل منظومة الحكم في إيران: الأول هو تيار المحافظين الداعين إلى التمسك والتشدد في مقولات الثورة الرئيسية، والتيار الثاني هو تيار الإصلاحيين الداعين إلى مزيد من مأسسة الدولة دون أن يعنى ذلك التخلي عن مقولات الثورة أو توجهاتها الرئيسية. المستوى الخارجي حمل معه محاولات دؤوبة لتشكيل ملامح جديدة للدولة الإيرانية خففت فيها حدة الثورية في التعامل مع الدول سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.^٣

(٦) محاكم رجال الدين:

أولى هذه المحاكم تشكلت في بداية الثورة إلا أن تجاوزاتها تجاه المخالفين في الرأي من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها دفعت آية الله منتظري إلى حلها في عام ١٩٨٤. ثم استأنفت المحكمة عملها بناء على مرسوم صادر من الخميني إلا أن القانون المنظم لها صودق عليه لاحقاً في

^١ التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦، ص ١٦١.

^٢ كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ص ٢٤، ٢٥.

^٣ أمل حمادة، الجيش ومساءلة الدولة في إيران، مرجع سابق، ص ٦٠.

ظل خليفته خامنئي فى عام ١٩٩٠ وقد حدد القانون اختصاصات هذه المحكمة بالنظر فى الموضوعات والقضايا التالية:^١

- التأمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.
 - كافة التصرفات والأعمال غير الشرعية التى يرتكبها رجال الدين.
 - جميع القضايا التى تدعو القيادة إلى النظر فيها.
- هددت هذه المحكمة مصداقية النظام الإيراني نفسه، ولقد بذلت محاولات عدة لدمج هذه المحكمة فى الهيكل القضائى إلا أنها باءت بالفشل.

(٧) القضاء الثورى:

ظل القضاء الثورى قضاءً استثنائياً حتى صدور قانون عام ١٩٩٤ الذى عدل هيكله وجعله جزءاً من المنظومة القضائية الإيرانية. وإعادة تنظيم هذه المحاكم جاء ليؤكد على أنها باقية وأن بقاءها مطلوب لأداء مهمة معينة هى حراسة الثورة ورجالها ومبادئها. وحدد قانون ١٩٩٤ مجال اختصاص المحاكم الثورية بأنه يشمل على الحالات الآتية:

- الجرائم الموجهة للأمن الداخلى والخارجى وتلك التى تقع فى نطاق الإهانة فى الأرض.

- إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخمينى ومرشدها الحالى على خامنئي. و"الإهانة" لفظ أملس قد ينسحب فعلاً على النقد لأداء المرشد وإن لم يتصف بالتجاوز إلى حد الإهانة. ومثل هذا التجريم له تطبيقاته فى النظم الملكية التى يملك فيها الملك ويحكم، وتكون ذاته مصونة لا تُمس.

- التأمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس، تهريب المخدرات، التربح غير المشروع.

ويحكم الطعن فى أحكام المحاكم الثورية القواعد نفسها المنظمة للطعن فى أحكام المحاكم العامة.

^١ دانيالين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

^٢ المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(٨) الأحزاب السياسية:

فى إطار المناخ العام الذى سادته التفاعل بين كتل القوى المشاركة فى النظام والراغبة فى إبعاد بعضها البعض عن المناصب الحكومية كان من الطبيعى ظهور هذا الجدل حول الأحزاب فى هذا التوقيت السياسى لعدة أسباب هامة فى مقدمتها: نهاية الحرب مع العراق، أهمية الوعد بتحقيق المشاركة فى صنع القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى لضمان المشاركة الشعبية فى عملية إعادة البناء وارتباط ذلك بالدور القوى المطلوب من القطاع الخاص، والاقتناع السائد داخل النظام بعدم جدوى إنكار التباينات الأيدلوجية والاختلافات بين المصالح خاصة وأن حل حزب الجمهورية الإسلامية يرجع لمثل هذا الصراع.^١

ولا يمكن النظر إلى غالبية الأحزاب السياسية الإيرانية كأحزاب جماهيرية، بل معظمها أحزاب نخب وكوادر وتجمعات مهنية أو أحزاب انتخابات تنشط قبل الحملات الانتخابية وتعود إلى الظل بعد انتهائها. ولقد دخل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ وفق إحدى التقديرات حوالى ١٥٠ حزباً وتجمعاً ومنظمة بعضها ظهر خصيصاً لهذا الحدث، مما يعد دليلاً على عدم تقنين الوضع الحزبى حتى الآن، حيث تعتمد التنظيمات على الأشخاص والشعارات بأكثر من اعتمادها على برامج العمل التى تميز أى حزب عن غيره من الأحزاب. وفى انتخابات ٢٠٠٤ وصل العدد المسجل لدى وزارة الداخلية حوالى ٢٠٠ حزب وجماعة سياسية. إلا أن تزايد عدد الأحزاب الموجودة على الساحة لا يعد مؤشراً كافياً على وجود حرية فالأهم هو تفعيل دور وأداء هذه الأحزاب. وجاء تشكيل غرفة الأحزاب بهدف تفعيل النشاط الحزبى فى إيران.^٢

إن الإطار التنظيمى المؤسسى للأحزاب الإيرانية لا يتسم بالقوة والوضوح والتماسك، فهناك ضعف تنظيمى للحركة الحزبية مقابل تآجج الجدل الأيدلوجى والمجادلات الفكرية. ولكن بالرغم من كثرة المثالب والمعوقات، فإن هناك تطور إيجابى تدريجى داخل الأطر التنظيمية للحياة

^١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

^٢ دباكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة فى العملية الانتخابية، فى: دم محمد السعيد إدريس، (محرر)، الانتخابات التشريعية فى إيران مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ١٢٥.

الحزبية الإيرانية، حيث تسير الأمور تجاه مزيد من المؤسسية خاصة بعد انتخاب خاتمي.^١

ولكن استمرت لعبة الأحزاب تسودها قاعدة أساسية وهي عدم سماح التحالف الحاكم للمعارضين من أمثال اليساريين والملكيين والليبراليين والقوميين وغيرهم ممن يطرحون بديلاً مخالفاً للنظام بالعمل الحزبي الرسمي بل ظل هؤلاء يعملون من وراء الستار.^٢

ج- محور الفاعلية والإنجاز:

بعد انتهاء الحرب مع العراق ركزت إدارة رافسنجاني على عملية إعادة البناء وإعمال الليبرالية الاقتصادية. وجاء من بعده خاتمي ليركز على البعد الثقافي والسياسي لمشروعه على حساب الأبعاد الاقتصادية، ولكنه عاد من جديد في ولايته الثانية ليعلن اهتمامه بإصلاح السياسات الاقتصادية. ومن ثم لم تشهد إيران تطوراً متكاملاً بين الساحات السياسية والاقتصادية وإنما تم التركيز دوماً على إحداها على حساب الأخرى.^٣

(١) المسألة الاقتصادية :

لقد وجه حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني -رئيس الجمهورية آنذاك- نداءً إلى هؤلاء الذين كانوا يحاربون على جبهات القتال لأن يتحولوا إلى خلق الثروة وإلى أن يلتحقوا بما أسماه موكب الرخاء. وحدثت بالفعل زيادة في استثمارات البنية الأساسية وواردات السلع الاستهلاكية مصحوبة بتراجع في القيود الثقافية أحدثه وزير الثقافة والإرشاد في حكومة رافسنجاني محمد خاتمي.^٤

ويرى البعض أنه غابت عن الجمهورية الإسلامية الاستراتيجية الاقتصادية المتميزة. كما أنه اختلفت الأولويات في الدولة ما بعد الثورة

^١ المرجع السابق، ص ١٢٩.

^٢ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وإيرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

^٣ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

^٤ حسين شهيد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

باختلاف المرحلة ففي البداية قل تركيز الدولة على مسألة التراكم الرأسمالي وازداد حول قضايا الشرعية وتماسك السلطة السياسية والهيمنة الثقافية وبتحقيق الأخيرة ووفاء خميني وانهاء الحرب مع العراق احتل التخطيط والتنمية وإعادة البناء قمة الأولويات فاتجهت إيران إلى الليبرالية الاقتصادية وتبنى نهج دولي جديد.^١ وتم الرجوع عن كثير من السياسات الاقتصادية التي نادت بها الدولة في النصف الأول من الثمانينيات وساد إدراك عام من عدم القدرة على إلغاء التبعية بشكل مطلق وأنه لا غنى عن إعادة التعاون مع العالم الرأسمالي.^٢ وفي أعقاب الحرب مع العراق تخطى الرئيس هاشمي رافسنجاني عن أسس سياسات الاقتصاد الموجه لصالح سياسات التكيف الهيكلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.^٣

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ التحول الرئيسي بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاتجاه للتنمية من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٩-١٩٩٤). حيث اعتمدت الخطة خصخصة التجارة وتحريرها داخلياً وخارجياً ونقدياً، وتجديد الهيكل العام وإعادة بنائه. وعمل النظام على إنماء الإنتاج الاستثماري المحلي خاصة في قطاعات التعدين والبناء والصناعات الخفيفة والبتروكيمياويات والغاز والماء والكهرباء والخدمات والزراعة على أن تقوم التجارة الخارجية بجذب رؤسأمال أجنبي للاستثمار المشترك. كما اتجه النظام إلى إصلاح الوضع المالي وزيادة الإنتاج والعمالة من خلال تخفيف المركزية بتغيير هيكل بورصة الأوراق المالية وبيع مؤسسات صناعية في القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص من أجل إحياء نشاطها. وقد اعتمد النظام مبادئ السوق الحرة وبدأ بإلغاء القوانين المعوقة وسياسة تحديد الأسعار وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتسهيل دخول رؤوس أموال الإيرانيين المقيمين بالخارج وإيجاد مناطق تجارية وصناعية حرة. وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج إيجابية بعد صدورها بأربع سنوات حيث حقق الإنتاج الاستثماري المحلي نمواً سنوياً بمعدل ١٠% سنوياً.^٤

^١ د. باكينام الشراقي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٤٤.

^٣ لزاندي كيان ثايباوت، مرجع سابق، ص ١٨.

^٤ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: للنظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٦٣.

ويرى البعض أنه على الرغم من تقديم إيران لنموذج مهم للتطبيق الإسلامي، إلا أنها لم تستطع أن تبني اقتصاداً إسلامياً حقيقياً. حيث ارتبطت السياسة الاقتصادية بالظروف الموضوعية للمجتمع التي جعلت هذه السياسة أقرب إلى أن تكون سياسة وطنية. فلقد واجه رافسنجاني وضعاً اقتصادياً متدهوراً خاصة في ظل سيطرة اقتصاد الحرب، وقامت إيران بتطبيق سياسة متذبذبة، وانتقلت من سياسة اقتصادية لأخرى، وطبقها رجال متمرسون في الفقه أكثر من أي شيء آخر. كما عانى رافسنجاني أيضاً من صعود وهبوط أسعار النفط مما زاد أوضاع العملة الأجنبية صعوبة.^١

كما عانت إيران من مشاكل سوء توزيع الدخل والتضخم وتدهور مستوى المعيشة وشعر الشعب الإيراني بمشكلاته الاجتماعية بشكل أوضح حيث تكررت الاضطرابات منذ ١٩٩٢ ونصاعدت كمؤشر لشعور القطاعات المهمشة بأنها لم تعد تحتل أولوية في بؤرة اهتمام المسؤولين الإيرانيين بالرغم من ظهور فقراء جدد وأغنياء جدد بعد عملية إعادة التوزيع لصالح قطاع أوسع نسبياً عقب الثورة، إلا أن الفجوة بينهما قد زادت بينهما بالإضافة إلى زيادة الفقر المطلق. ولم تستطع الحكومة الإيرانية تجاهل أعبائها حيث أعلن رافسنجاني استمرار الدعم وأن إلغائه لن يأتي إلا بالتدريج بالرغم مما يفرضه من عبء اقتصادي. كما واجه النظام الإيراني معضلة أساسية خاصة بصعوبة التوفيق بين مطالب رأس المال المحلي الذي يمثل قاعدته الاقتصادية وبين مطالب الفئات المستضعفة التي تمثل قاعدته الاجتماعية التي توفر له شرعيته.^٢

وقد استطاعت إيران في أغسطس ١٩٩٥ إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات لأول مرة بعد ثلاث سنوات كما استطاعت الحكومة تحقيق معدل نمو سنوي في قطاعات الزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخدمات (زادت أعداد الملتحقين بالتعليم في مراحله الثلاث الابتدائي والإعدادي والثانوي). كما حاول رافسنجاني تنويع مصادر الدخل الإيراني وتقليل التبعية لقوى السوق العالمية.^٣

^١ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

^٣ أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص ٤٩٤-٤٩٨.

منذ الولاية الثانية لرافسنجاني بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظين والإصلاحيين. وشكاوى التيار الإصلاحي من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أية إصلاحات سواء كانت اقتصادية كالتي ركز رافسنجاني أو سياسية وثقافية كالتي ركز خاتمي. وامتد الجدل في هذا الشأن ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد.^١

(٢) ميكانزم الانتخابات:

تعد آلية الانتخابات من أهم الآليات التي تنفع إلى فاعلية للنظام. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة في هذا التحول حيث الإقبال الشديد من الجماهير على المشاركة فيها مما يعزز ويدعم من شرعية النظام. كما أسفرت هذه الانتخابات عن ظهور تيار إصلاحي وصحافة ذات صوت مسموع.

ومثلت انتخابات المجالس المحلية - التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ - نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث الاعتماد على اللامركزية بمعنى توزيع السلطة بعيداً عن المركز مما يزيد من مساحة المشاركة في اتخاذ القرار ومن فاعلية النظام وخلق كوادر جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. لقد تم تهميش المجالس المحلية في إيران لمدة عشرين عاماً متصلة،^٢ لتبدأ بعد عامين من وصول خاتمي للرئاسة أول انتخابات محلية.^٣

لقد كان لخاتمي دور أساسي في هذا التحول بتفهم من خامنئي لطبيعة التحول ومتطلبات المرحلة فهو لا يستطيع تجاهل الحراك الاجتماعي الكبير الذي يشهده المجتمع الإيراني.

ومع ذلك لا تزال توقعات الشعب الإيراني أكبر بكثير مما تحاول الحكومة الإيرانية جاهدة تحقيقه من إنجازات، وبرغم تحقيقها العديد من النجاحات في مختلف المجالات. وتعددت مظاهر الاحتجاج ما بين المظاهرات والاحتجاجات والانتقادات عبر الصحف. ومع توجه الأنظار أخيراً لمشكلة الملف النووي الإيراني والذي تديره القيادة الإيرانية حتى الآن

^١ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

^٢ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٠٨.

^٣ محسن كديور، مرجع سابق

ببراعة ورغم الضغوط الدولية العديدة اتفق الداخل الإيراني بجناحيه المحافظ والإصلاحي على حق إيران في تخصيص اليورانيوم الأمر الذي يلفت الأنظار بعيداً عن كثير من المشكلات الداخلية ويكثّل الداخل تجاه هذا الأمر بكل احتمالاته ومخاطره المتوقعة.

د- محور الثقافة السياسية:

إن فترة التحول تتطلب علاقة جديدة بأفكار وثقافة الثورة وإحلال تدريجي للأفكار والثقافة الديمقراطية وتأسيس قواعد ومؤسسات الشرعية الدستورية. ولقد شجع النظام الإيراني منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية على ثقافة المشاركة وعبر عن اهتمام كبير بحث المواطنين على المشاركة الانتخابية وتعاملوا مع هذه المشاركة بوصفها فرض عين على كل الإيرانيين ومنطقهم في ذلك أن أهم من التصويت لهذا المرشح أو ذاك الاستعداد للتفاعل مع النظام نفسه وقبول الأسس التي يبنى عليها. أي اعتبر مسئولو النظام الإيراني المشاركة الانتخابية بمثابة تصويت على الجمهورية الإسلامية نفسها.^١ ولكن لا زالت الرقابة الصارمة على قبول الترشيح من جانب مجلس صيانة الدستور تحد من مساحة هذه المشاركة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الشارع الإيراني لعب دوراً مهماً في تحديد مسار التطور السياسي لإيران. لقد شاركت الجماهير الإيرانية بدرجات متفاوتة في جميع محطات التغيير في تاريخ إيران الحديث سواء الثورية أو السلمية. ومنذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن هناك اضطرابات وانتخابات دورية تزايدت فيها مشاركة الجماهير مما أثر على توازن القوى بين المعسكرين السائدين في إيران سواء لصالح الإصلاحيين أو المحافظين لذا اعتبر البعض الشعب الإيراني من أكثر الشعوب ديناميكية.^٢ ولأن هذا الشعب حريص على التغيير والإصلاح كان إقباله على المشاركة السياسية. ولكن القيود التي يضعها النظام تعوق رغبته في التطور المستمر.

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. رؤية مختلفة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد: ٢٧، يوليو ٢٠٠١، ص ٥.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.

كما حدثت تحولات هامة في داخل التيارات السياسية الإيرانية سواء في مجال الثقافة- نقد المتقنون وأساتذة الجامعة سلطة الفقهاء أمثال الدكتور عبد الكريم سروش- أو في مجال الاقتصاد حول عدة قضايا اقتصادية مثل: التضخم والبطالة والتنمية وغيرها. هذه الأفكار الجديدة ربطت بين المجتمع والجامعة. واستطاعت الحركة الطلابية أن تكون لنفسها قاعدة راسخة داخل الجامعة. وساعد التعامل بين المتقنين خارج الجامعة والحركة الطلابية داخلها على انتشار هذه الأفكار الجديدة داخل الجامعة. وهناك من يرى أن الحركة الطلابية تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية العامة أكثر من اهتمامها بما هو داخل الجامعة.^١

وشهدت التسعينيات توسعاً في المشاركة السياسية والمعارضة فوجدوا رافسناًجاني المعتدل ومساحة حرية الحركة التي خلقتها الأجنحة المتنافسة، وتعددت مراكز القوة فتح المجال للتغيير الديناميكي. وبالرغم من التدخل في عملية الترشيح للانتخابات إلا أن الانتخابات ذاتها كانت تجري بدون فساد وباستقلالية نسبية. وامتلأت الساحة البرلمانية بالجدل حول سياسة الحكومة. وتزايد الشعور بحرية النقد ورفض التعيينات الرئاسية والمبادرات البرلمانية وانتعشت الحياة الثقافية بالجدل وتزايدت أعداد الصحف.^٢

كما أعلن خامنئي في عديد من خطبه أن تأييد الشعب هو أساس شرعية النظام في الجمهورية الإسلامية الأمر الذي يعنى نوعاً من الاعتراف بغاية المشروع الإصلاحية.

وقدمت هذه المرحلة مفاهيم ومفردات لغة جديدة على الجمهورية الإسلامية مثل: مفهوم المجتمع المدني، وحكم القانون، وحقوق المواطن، والمشاركة السياسية، وحرية الفكر والصحافة والتعددية.

(١) مفهوم المجتمع المدني:

بالرغم من تعدد تعريفات المجتمع المدني إلا أن أكثرها شيوعاً هو شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح،

^١ مهدي أمين زادة، ماضي ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد: ٥٠، أغسطس ٢٠٠٤، ص ٤٣، ٤٥.

^٢ د. باكينام الشراوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات وبناء على ذلك فإن هناك عدة عناصر للمفهوم: أولها العنصر التنظيمي/المؤسسي، فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات منها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، والجمعيات الأهلية، والاتحادات والروابط والنوادي والحركات النسائية والطلابية، وغرف التجارة والصناعة وغيرها، وثانيها الفعل الإرادي الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وثالثها استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، ورابعها وجود إطار قيمي/أخلاقي^١ وتطبيق وتمكين مفهوم المجتمع المدني ليس بالأمر السهل؛ فهناك تناقض تراه الأدبيات الغربية ما بين المجتمع المدني والنيوقرطانية الإيرانية حيث تفترض نظريات المجتمع المدني المتعددة أنه يتأسس على استقلالية الأفراد والجمعيات. ومن متطلبات هذه الاستقلالية حيادية الدولة الأيدلوجية والدينية^٢.

والمجتمع المدني تبعاً لخاتمي يتمحور حول الثقافة والتفكير الإسلاميين ففي المجتمع المدني الإسلامي يوقر الإنسان ويحترم جميع حقوقه لمجرد كونه إنساناً^٣. ويرى خاتمي أن النظام الإسلامي يحتاج إلى فكر ديني معاصر قادر على جذب الشباب والاستجابة للتحديات الغربية وإلى شعب مستعد للمشاركة النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية لبلدهم من أجل البقاء والاستمرار. ويقوم المجتمع المدني لدى خاتمي على عدة افتراضات منها التفاعل المستمر بين الدين والسياسة في الإسلام وأن العلمانية لا مكان لها في قلوب الإيرانيين. ومن هذا المنطلق ليس هناك ما يمنع ظهور مجتمع مدني إسلامي ديناميكي يعبر عن نفسه من خلال مشاركة دالة في حياة إيران السياسية^٤.

^١ د. حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حويات الأدب والعلوم الاجتماعية، (الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣)، الحوية الثالثة والعشرون، الرسالة ١٩٧، ص ٣٧-٣٨.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

^٣ منى البهيتي، المجتمع المدني في إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية، العدد: ٢١، أبريل ٢٠٠٢، ص ٦٢.

^٤ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

وفي إيران مجتمع مدني متنوع بمعنى التعبير عن كل ألوان الطيف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني، وبمعنى الجمع بين الديمقراطية والتسلطية بين قوى تدعو لأن ترأس إيران امرأة وأخرى تحرض على اغتيال المثقفين وتنفذ تحريضها. كما أنه قوى ويؤثر على صنع القرار ويشكل اتجاهاته. ولا يصل في صدامه مع السلطة إلى نقطة اللاعودة فهو يطور من الآليات والسياسات ما يمكنه من البقاء والاستمرار وليست مناورات الصحافة مع القضاء إلا نموذجاً^١.

قد تعبر النقطة من مفهوم الأمة إلى مفهوم المجتمع المدني عن رغبة نظام خائني لامتناس الحداثة في إيران حتى بتوقيفها مع التقليدية ومواجهة الحقائق الاجتماعية أكثر من تجاهلها ورفضها، ومن هنا لا يتشابه مشروع المجتمع المدني الذي يقمه خاتمي مع المجتمع المدني في الغرب، ففي إيران لكي يوجد مجتمع مدني لابد لمكوناته وأعضائه أن تحصل على موافقة السلطات. أي أن الدولة هي التي تخلق المجتمع المدني وهي خصوصية إيرانية أخرى. وفي هذا السياق قد يثور التساؤل حول دور المؤسسة الفقهية بمواردها المالية والتنظيمية، هل تستطيع أن تقدم شكلاً خاصاً من مؤسسات المجتمع المدني يتلاءم مع الخصوصية الإيرانية الإسلامية.^٢

اعتبر خاتمي زيادة أعداد التجمعات والأحزاب السياسية المرخص لها خلال فترة رئاسته الأولى عملاً إيجابياً إلا أنه قال: "علينا أن نتعامل مع الأحزاب بصورة جادة فإذا قبلنا بالديمقراطية والحرية علينا أن نفسح في المجال لكي تبرز الاتجاهات المختلفة وتمارس نشاطها وهي تشعر بالأمن والحرية والوضوح".^٣ لأن المجتمع المدني ينتعش كلما اقتربنا من الشرعية الدستورية كما أنه يمثل ركيزة للتحول والاستقرار.

(٢) موقف القيادة من حقوق المرأة:

شهدت هذه الفترة تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور في حراك المجتمع. لقد قام الرئيس رافسنجاني في ١٩٩٢ بتعيين "شهلا حبيبي"

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤٠.

^٢ د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٤-٢٥٥.

^٣ محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان في إيران

كمستشارة لرئيس الجمهورية لشئون المرأة. بالإضافة إلى تعيين مستشارات لشئون المرأة في كافة الوزارات التي تعالج قضايا المرأة. كما تم تشكيل اللجنة الاجتماعية- الثقافية لرفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي. بالإضافة إلى سن العديد من التشريعات التي تهدف لتحسين المركز القانوني للمرأة في المجتمع مما عكس اهتماماً متزايداً لإدماج المرأة في العمل العام واعترافاً بأهمية دورها في المجتمع.^١

وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية سواء في تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث أنها احتلت العديد من المناصب العليا. وفي الانتخابات البلدية في عام ١٩٩٩ أتم انتخاب حوالي ٥٠٠ امرأة عضواً في المجالس البلدية.^٢

وترى روبن رايت أن عقد التسعينيات شهد ازدياداً لدور المرأة الإيرانية في مختلف مناحي الحياة في إيران. ففي الجانب السياسي خاضت ٢٠٠ امرأة بشكل غير مسبوق حملة انتخابية للحصول على ٢٧ مقعداً في البرلمان عام ١٩٩٦ وفازت ١٤ منهن وهو أكثر من إجمالي عدد النساء في مجلس الشيوخ الأمريكي في حينها. وفي العام ١٩٩٧ سجلت أربع نساء ضمن قائمة الترشيح للرئاسة حيث كشف اقتراح للرأي اضطلعت به مجلة "زنان" تأييد ٧٢% من الإيرانيين لفكرة تولي امرأة سدة الرئاسة. وعندما احتقلت الثورة بالذكرى العشرين شغل النساء الموظفات في الحكومة ثلث إجمالي العدد الكامل من موظفي الدولة حيث عملت ٣٤٢ امرأة بمنصب المدير العام في مختلف الوزارات.^٣

وتذكر روبن رايت أيضاً أن إيران اعتبرت في عام ١٩٩٨ من بين الدول العشر التي تمكنت من تحقيق أكبر تقدم لسد الهوة في النظام التعليمي بين البنين والبنات. وتعزو الكاتبة مثل هذا التحول والذي منح المرأة دوراً ومساهمة أكبر في المجتمع -إلى حد ما- للظروف التي ألمت بإيران؛ فالحرب مع العراق حولت اليد العاملة صوب جبهات القتال لمدة ثمانية أعوام حيث ظهرت الحاجة الملحة للمرأة في ميدان العمل وللمساعدة في المجهود الحربي. وكذلك زيادة عدد السكان مثلت ضغطاً هائلاً على الحكومة لتوسع

^١ أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ٤٩١.

^٢ علي راضى حساني، الدور السياسي للمرأة الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد ٢٤، يوليو ٢٠٠٢، ص ٦٦.

^٣ www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=

بسرعة دواوينها ومدارسها والمؤسسات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى التى من المتعذر لها العمل من دون العنصر النسائي.^١

تحسن وضع المرأة فى إيران بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي خاصة فيما يتعلق بتزايد دورها فى مؤسسات صنع السياسات العامة فى إيران. حيث أصبحت المرأة الإيرانية تلعب دوراً بارزاً فى صياغة الصورة الجديدة لإيران. وقد برز هذا الدور بشكل أساسى من خلال مساهمتها فى انتخاب الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧ عبر مشاركتها الكثيفة فى الانتخابات وتأييدها الواضح والقوى لتوجهاته الإصلاحية. ولأول مرة منذ الثورة تجد المرأة نفسها فى موقع نائبة لرئيس الجمهورية وهو المنصب الذى شغلته "معصومة ابتكار" وهو أعلى منصب تصل إليه المرأة الإيرانية حتى ذلك الوقت، بالإضافة إلى "زهراء شجاعي" مستشار رئيس الجمهورية.^٢ كما عينت الحكومة الإيرانية امرأة لأول مرة محافظاً لمحافظة سرفستان القريبة من شیراز عاصمة إقليم فارس الجنوبى وهى "رحمة روحاني سرفستاني".^٣

(٤) حرية الصحافة:

لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً فى حالة الفوران السياسى التى شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات، وتعد الصحافة الإيرانية من أهم الساحات التى تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين. كما خاضت الصحافة الإيرانية الكثير من المعارك فى مواجهة الفساد وانتقاد ممارسة السلطة، ووصل الأمر بها إلى انتقاد المرشد. وشهدت الصحافة الإيرانية فى الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ طفرة حقيقية. وهى طفرة ليست

^١ المرجع السابق

^٢ د.محمّد أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٧١. * معصومة ابتكار كانت للثقة باسم الطلاب الذين احتلوا السفارة الأمريكية بعد الثورة أمام العالم طوال الأزمة.

^٣ د.محمّد أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.

^٤ على راضى حسائين، مرجع سابق، ص ٦٦.

^٥ زارير ميراث، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر)، ص ٢٩.

على مستوى الكم فقط ولكن الطفرة أيضاً نوعية من حيث الموضوعات المثارة ومن كتابها النساء بشكل أساسي.^١

ولقد عبر آية الله خامنئي عن قلقه مراراً من توجهات الصحافة الإصلاحية. وفي حديثه إلى مديري وأعضاء مجالس إدارة الصحف الممثلة في مهرجان الصحافة الثالث في طهران عن عدم رضائه عن الصحافة الإيرانية التي أصبحت جودتها لا تتناسب مع تاريخها وقسم الصحافة الإيرانية إلى ثلاث فئات:^٢

- الاتجاه العريض الذي يقبل الثورة الإسلامية.
- هؤلاء المختلفون تجاه الدولة مثل المجالات العلمية، والمجلات الأدبية الصرفة والمتخصصة.
- هؤلاء المكابرون أو المناوئون للجمهورية الإسلامية والذين يمكن أن يشعلوا الانفجارات ضدها وقتما تتاح لهم الفرصة.

لقد قاد التنافس بين جناحي النخبة إلى سعي كل منهما لاستخدام أداة الصحافة التي استغادت في النهاية من ذلك المناخ التنافسي، والذي من ناحية أخرى زاد من قدرة مجلس الشورى الحسابية في مواجهة الحكومة. وفي إطار أوسع من التسامح بدأت تتصف به القيادة الإيرانية في كل شيء ما عدا الإسلام ومبادئه وشرعية النظام، انتشر الكشف عن قضايا الفساد في الصحف والتي كانت من المحظورات في السابق الحديث عنها باعتبارها مسائل سياسية حساسة. فلقد تم الإعلان عن ١٠٦ من قضايا الفساد في أواخر عهد رافسنجاني تقدر بواحد ونصف مليار دولار وتعد من أكبر فضائح الفساد منذ قيام الثورة الإسلامية. وتفسر ظاهرة السماح لبعض الصحف بالتعبير عن آراء العلمانيين والإسلاميين الليبراليين بأنها دليل على وجود بعض الدوائر في النظام الإيراني تؤمن بضرورة ممارسة حد أدنى من حرية التعبير.^٣

ومن إنجازات خاتمي في عهد خامنئي أنه مع غلق ٤٠ صحيفة من جانب المحافظين أغلبها يعبر عن الإصلاحيين خلال الولاية الأولى لخاتمي فإن أكثر

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٦٢.

^٢ حسين شهيدى، مرجع سابق، ص ١١٢.

^٣ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة ویرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

من ٤٠٠ صحيفة ومجلة أخرى صدرت في إيران، وأصبح المعسكر الإصلاحي يمتلك ١٢ صحيفة بعد أن كان يمتلك صحيفة واحدة في عام ١٩٩٧. كما تم تسجيل ٤٠٠٠ جمعية أهلية خلال السنتين الأخيرتين من القرن الماضي وتستطيع هذه التنظيمات أن تؤثر على توجهات المجتمع. وبشكل عام نجح خاتمي في تحويل قطاعات عريضة من المجتمع إلى قطاعات مشاركة سياسياً وعقد مصالحة عامة بين حكومة الفقهاء والديمقراطية.^١

وتشهد الساحة الإيرانية ظاهرة صحفية عجيبة يطلق عليها "رخص الصحف المسلسلة" حيث كلما أغلقت السلطة صحيفة معارضة حلت مكانها في اليوم التالي صحيفة جديدة بنفس طاقم التحرير كما حدث مع صحيفة جامعة وحل محلها في اليوم التالي صحيفة تود ثم صحيفة نيشات لتحل محل الثانية التي تم وقفها.^٢

وتبين دراسة عن الصحافة الإيرانية خلال السنوات ١٩٩٤-١٩٩٩ أن كم الانتقادات الحساسة التي تتعامل مباشرة مع السلطات قد تضاعف عشر مرات. وللمرة الأولى منذ الثورة لم تكتف الصحافة فقط بالنقد المتكرر لرئيس الجمهورية ولكنها انتقدت القائد الأعلى أيضاً. ومن منظور المحافظين فإن الصحف الإصلاحية وخاصة توابع صحيفة جامعة مثل تود ونيشات التي يطلق عليها المحافظون الصحف المسلسلة قد هاجمت الإيمان الديني وحطت من قيمة شعائر الحداد، كما اتهمت أيضاً بأنها هاجمت مبدأ ولاية الفقيه بوصفها لها بأنها دكتاتورية، وبأنها هاجمت الدستور، وبأنها قدمت الدعم لمعارضى الجمهورية الإسلامية في الخارج مدللة على أن الاثنين كانا يعملان في تعاون.^٣

وقدم الإصلاحيون في البرلمان السادس مشروع قانون لتعديل قانون الصحافة ولكن رئيس المجلس حذفه من برنامج الجلسة إثر استلامه تعليمات من آية الله خامنئي تحذر من أن يقوم أعداء الإسلام والثورة والنظام الإسلامى بفرض سيطرتهم على الصحافة.^٤ وقد برر خامنئي تلك الهجمة

^١ د. باكينام الشرفاوي، للتغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

^٢ حسين شهيدى، مرجع سابق، ص ١١٥-١١٨.

^٣ المرجع السابق، ص ١١٩.

^٤ المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١.

على الصحافة من منطلق المبادئ، وتحدث عن ضرورة الوقوف في مواجهة من يهاجم الثورة وطريق الإمام والدستور ودور القائد الأعلى.^١

ويحاول المحافظون محاصرة التيار الإصلاحى وخاصة في مجال الصحافة باستخدام صلاحيات السلطة القضائية التي يسيطر عليها المحافظون.^٢ وقد أقيـل مهاجرانى كوزير للثقافة والإرشاد الإسلامى فى أوائل ٢٠٠١ من دون أى تفسير رسمى. وفى مايو ٢٠٠١ تم إغلاق ثلاث وعشرين صحيفة، وتم أيضاً سجن سبعة عشر صحفياً.^٣ فى إشارة إلى أن الصراع بين السلطة والصحافة أو بين المحافظين والإصلاحيين ما زال مستمراً.

^١ د. باكينام للشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٥٠.

^٣ حسين شهيدى، مرجع سابق، ص ص ١٢١-١٢٢.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية :

تتعدد المتغيرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على التحول للشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى هذا التحول.

١- المتغيرات الداخلية:

تشهد البيئة الداخلية الإيرانية الكثير من الزخم السياسى والاجتماعى الذى يؤثر على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتعتبر العلاقات والتفاعلات بين القوى والمؤسسات السياسية فى الداخل عن بعض الاشكاليات التى تواجه التحول والتى قد تكون - من منظور آخر- تعبيراً عن الحراك السياسى والفاعلية السياسية والذى يقابله الركود السياسى فهو تعبير عما يمكن تسميته بالحوية السياسية.

أ- التمايز بين المحافظين والإصلاحيين:

منذ الولاية الثانية لرافسنجاني بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظون والإصلاحيون. وكلاهما مصطلحان فضفاضان فى الأدب السياسى الإيرانى باتا يشيران -ولو بشكل نسبى منذ صعود محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة فى عام ١٩٩٧- إلى وجود مدرستين فى العمل السياسى العام فى إيران. الأولى تعتمد الأسس والأساليب التقليدية التى غالباً ما تكون ذات طابع أيولوجى صارم لإدارة شئون البلاد. فى حين تعتمد الثانية الأسس والأساليب الحركية الديناميكية التى غالباً ما تكون ذات طابع متحرر من القيود الأيدلوجية الصارمة فى المجالات المختلفة الخاصة بالشأن العام. ولكن دون أن يعنى ذلك مطلقاً أن الأولى لا تقبل أى جديد فى الفكر والممارسة كلياً، كما لا يعنى بأن الثانية لا تقبل للأيدلوجية أو الدين

دوراً في الشأن العام^١، مما يجعل من المرونة سبيلاً لحل كثير من المشكلات الموجودة بينهما.

شهدت إيران من يوم صعود خاتمي إلى موقع الرئاسة معارك صحفية وفكرية ساخنة وكذلك مظاهرات طلابية حاشدة هزت أركان نظامها السياسي، الذي خرجت خلافاته بمرور الوقت إلى العلن لتزيد استقطاب الشارع الإيراني المنقسم عملياً بين الإصلاحيين والمحافظين، كما لم ينقسم من قبل منذ قيام الجمهورية الإسلامية.^٢

في فترة خاتمي امتلك التيار الإصلاحى القوة الانتخابية في حين تفوق المحافظون في الهيكل المؤسسي. ويمكن النظر إلى هذه النقطة من ناحية أخرى حيث يعمل التوازن لصالح المحافظين لأن استمرار خاتمي في السلطة وقيامه بتسيير الأعمال اليومية للسلطة التنفيذية في ظل سيطرة المرشد على السياسات العامة يضمن قدراً من الاستقرار لا غنى عنه للنظام فتبدو الصورة الديمقراطية لإيران ذات مصداقية فهناك رئيس منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً مع سيطرة حقيقية للمحافظين.^٣

إن الصراع بين التيارين لا يزال في إطار المؤسسات وبطرق سلمية حيث استخدم المحافظون القضاء لإغلاق معظم الصحف المؤيدة لخاتمي ومحاكمة وسجن محرريها واستدعاء نواب مجلس الشورى وحتى الوزراء لتحقيقات أو محاكمات دون الاكتراث بحصانة أقرها الدستور. وخاتمي في المقابل لا يريد الذهاب لمعركة تحسم فيها الأمور مرة واحدة لأنه يخشى أن تحسم ضده فهو يفضل التغيير التدريجي تحت خيمة النظام دون صدامات نهائية وهي عملية طويلة ولكن يصعب إيقافها.

وينتقد خاتمي بعض قوى التيار الإصلاحى التي تحاول إبعاد الدين عن الحياة العامة والتشكيك بالثورة مما يظهر الموقف الحرج لسلطته. إذ أنه ليس مستعداً للانفصال عن المؤسسة الدينية الحاكمة وتشكيل قاعدة سياسية جديدة. وهو بحاجة لصلاحيات المرشد الواسعة لإجراء إصلاحاته. لذلك يسعى لمد

^١ محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه

www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-2.htm

^٢ شرق نامة، ربيع ٢٠٠١، ص ١٠.

^٣ باكينام الشراقوي، التغيير السياسى في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٢-٢٥٣.

الجمهور وليس الصدام معه، وأثبت أن الاعتدال ليس ضعفاً بل مرونة. وهو لا يعنى العودة عن أهداف الإصلاح بل التدرج فى تحقيقه دون إثارة المحافظين. كما أن المرشد من جهته رغم مرجعيته الدينية والدستورية بحاجة إلى شعبية خاتمی لتمرير قراراته وهو لا يستطيع تجاهل مطالبة قطاعات واسعة من الشعب بالتغيير ويرى البعض أن تياراً ثالثاً يمكن أن ينشأ يضم المعتدلين من الطرفين. لقد نجح خامنئى فى استيعاب حركة المجتمع نحو الإصلاح مع تحجيم عملية الإصلاح ذاتها بما لا يهدم نظام الجمهورية الإسلامية وذلك من خلال نجاحه فى خلق حالة من الموائمة أو التوائم مع خاتمی من جانب ودفعه لـ خاتمی للإعلان المنتظم عن ولائه للقائد ولنظام ولأية الفقيه وللخميني.^٢

وتعكس الحركة السياسية النشطة للإصلاحيين فى مخاطبة الراى العام ولو بشكل متواضع مبدأ السيادة الشعبية. هذا التحول شجع الإصلاحيين لتعزيز مواقعهم فى حركة النظام السياسي، وشجعهم على خوض معركة التعديلات الدستورية للحد من سلطات القائد فى ظل قيم ولاية الفقيه وما يتمتع به من سلطات واسعة فى مؤسسات النظام السياسى الإيراني. وفى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قدم الإصلاحيون لمجلس الشورى لائحتين لتعديل الدستور تتضمن الأولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بحيث تتقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من القائد لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الأخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروقات التى تحدث للدستور بسبب هذا التركيز للسلطة فى يد القائد، أما اللائحة الثانية فتتضمن اقتراحاً بتعديل النظام الانتخابى بحيث تمنع تدخل مجلس صيانة الدستور فى إبعاد مرشحين معينين للانتخابات بسبب توجهاتهم السياسية. وقد اعتبر المحافظون اللائحتين بمثابة محاولة لنزع سلطات المحافظين.^٣

^١ وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

^٢ د. مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجى الإيرانى لعام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٢.

^٣ د. طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ١٧.

ب- قضية ولاية الفقيه: كيفية التعايش بينها وبين الشرعية الدستورية :

فى ظل تطبيق ولاية الفقيه تحققت السيطرة الشخصية للقائد- خاصة فى ظل كاريزما الخميني- وسيطرته على وسائل الاتصال الإعلامية وعلى مصادر الثروة والقوة وبالتالي على عملية التوزيع لحماية المستضعفين ومواجهة المستكبرين. وبالطبع خفت حدة هذه الصورة الثورية خاصة بعد وفاة الخميني. ولكن ظلت السلطات الدستورية الواسعة الممنوحة للمرشد سمة رئيسية للنظام الإيراني. ومع تولى خامنئى القيادة ورافسنجاني الرئاسة فى ١٩٨٩ بدأت المشكلات المصاحبة لتحول الثورة إلى دولة، وفى المقابل زاد توجس التيار المحافظ من محاولات الانفتاح التى يراها مماساً بمبادئ الثورة الإسلامية.^١

يرى البعض أن الحكومة الإسلامية لدى الخميني مجرد رأى أو تطلع قد يكون عظيماً ولكنه لا يرقى إلى مستوى النظرية السياسية المدروسة والمتكاملة حيث هناك أوجه نقص عديدة، منها كيفية اختيار الفقيه العادل العالم ثم كيفية حثه وعزله وعقابه فى حالة الخطأ، وما هى ضمانات حسن التطبيق وعدم الانحراف. والرئاسة الفعلية للفقيه للسلطات الثلاث فجرت مشكلة الرقابة عليه.^٢ إن معارضة فكرة ولاية الفقيه بمثابة طعنة فى الأساس الشرعى لكل البناء السياسى الذى قام بعد الثورة حيث تعد تلك النظرية ركنه الرئيس.^٣

ويرى "أحمد هاشم" أن الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية هو ضربة قوية لتصور النظام لنفسه على أنه دولة إسلامية. فخامنئى على ما يذهب لا يحوز المؤهلات الدينية التى تؤهله للقيادة لأن رتبته الدينية كانت حجة الإسلام، إلا أنه منح لقب آية الله بعد أن اعتبرت المؤهلات الدينية غير أساسية لتولى القيادة.^٤ ولكن خامنئى حرص على هذا اللقب ويسعى لأن يكون مرجعاً دينياً للشريعة الإيرانية.

وهكذا أضحت قضية عمق واتساع الصلاحيات التى يتمتع بها الولي الفقيه عملياً، إضافة إلى ما يمنحه له الدستور من سلطات تمثل محورا

^١ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

^٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٦١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٣.

خطيراً للخلافات بعد وفاة الخميني بعد أن ضاقت دائرتها بشكل ملحوظ فسي أعقاب نجاح الثورة. والأمر لم يعد مقصوراً على كونه مسألة خلافات فقهية حول مدى ونطاق الولاية وحسب كما كان الحال قبل الثورة، بل أضحى قضية معارضة سياسية بالأساس. ذلك أن المعارضة لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه في هذه المرحلة إنما أصبحت تمثل طعناً في الأساس الشرعي للدولة حيث ضمنت الولاية بوصفها حجر الزاوية فيها. ولقد تصاعدت المعارضة لهذا المبدأ من داخل مربع رجال الدين ومن خارجه. فلقد استمر وجود رجال دين يعارضون فكرة اضطلاع الفقيه بإقامة الدولة من الأساس باعتبار أنها مهمة منوطة بالإمام الغائب، كما استمر وجود آخرين يقولون بالولاية المقيدة دون المطلقة على أساس أن اضطلاع الفقهاء بمهام الإمام كاملة لن تبقى له شيئاً يضطلع به عند عودته.

وهناك اتجاه قوى بين رجال الدين في إيران نحو قبول الزعامة السياسية لمرشد الثورة دون زعامته الفقهية. ولقد برزت هذه المسألة الخلافية في ظل زعامة الخميني ولكنها أصبحت أعلى صوتاً بعد وفاته. فالولي الفقيه بمعيار الحوزات الدينية ما هو إلا أحد المراجع وليس المرجع الوحيد بل إن ترتيبه في سلم المرجعية يمكن أن يكون متأخراً.

ويرى البعض أن نظرية ولاية الفقيه وقعت في خطأ واضح يبدو في محاولة دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية المطلقة للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تضاد لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين في اتجاه واحد لأن فكرة الثورة تمضي في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد عليه وفكرة ولاية الفقيه تمضي في اتجاه الدخول إلى الطاعة لمرجع التقليد.^١

إن حدود وصلاحيات الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً. فالأدلة النقلية والعقائرية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق، وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة، وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين.^٢

^١ د. محمد السعيد عبد المؤمن، المعامة والعبادة في السياسة والحكم، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥)، ص ٤.

^٢ شفيق شقير، مرجع سابق

يلاحظ على التركيبة المعقدة لمؤسسات الحكم في جمهورية إيران أن نظرية الولاية المطلقة للفقهاء تلقى بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي الإيراني فحسب، بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً. يحتل الولي الفقيه (القائد) مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني؛ فهو يبقى في السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثلما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يوجب عزه. هذا بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذي له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية في البلاد الذي بدوره يتحكم في نصف نصاب مجلس صيانة الدستور، ويعين القائد النصف الآخر بصورة مباشرة.^١

إن الحكم ينحصر فعلياً في الفقهاء ويمنع عن سواهم وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم خاصة وأن الولي الفقيه فوق الدستور، وبهذا المعنى يقترب من الحكم الثيوقراطي الذي يحكم فيه الفقيه باسم الإله. إن كون الولي الفقيه فوق الدستور والقانون ومقيد بالإسلام (القابل للتأويل والاجتهاد والاستثناء) باعتباره القانون الواقعي للفقهاء، فإن دائرة الممنوع والمسموح على المستوى الدستوري والقانوني لن تخلو من بعض الإبهام وستجد الأحزاب والصحافة والاتجاهات السياسية والفكرية نفسها تعمل وفق دستور ملغوم ولا يملك صفة المرجعية، فإذا أخذته بعين الاعتبار ولم تخالفه فقد تخالف ما يراه الولي الفقيه محظوراً ولو في ظرف معين، فيجعلها مكبلة خائفة من الإبداع الفكري والسياسي والإداري أن يجر عليها محظوراً.^٢

لقد أدت فكرة ولاية الفقيه دوراً حاسماً في مرحلة تفجير الثورة ثم دور رائد في الدفاع عن هوية إيران في مرحلة تأسيس نظامها الإسلامي الجديد. ولكنها مع الوقت أثبتت إعاقاتها ولو بشكل جزئي -تحقيق مشروع التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، والتي تفتح الباب أمام الشعب للمشاركة وتجعل من الفقهاء شركاء لا أوصياء وهي الصيغة التي تكرر الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولاية الشعب.

ويرى على الجانب الآخر، بعض المحللين أن الجدل الدائر حول نظرية ولاية الفقيه لا يمثل خطراً كبيراً على النظام والقيادة حيث دلت الأحداث خلال مسيرة النظام على قدرته على تطوير نفسه والخروج من الأزمات

^١ د. طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

^٢ محسن كديور، في إيران لدينا حكومتان

السياسية من خلال مبدأ المصلحة المستقر في الشخصية الإيرانية خاصة مع عدم وجود بديل مطروح بقوة سوى الديمقراطية الغربية التي ترتبط بذكريات سيئة لا زالت عالقة في أذهان ووجدان هذا الشعب.^١

وثمة انقسام وصراع داخل المؤسسة الدينية- التي لها أهمية خاصة مكتسبة من مكانة تلك المؤسسة وسط دوائر النخبة الحاكمة- بين الفقهاء الحكام والفقهاء المعارضين ليس على السلطة بقدر ما هو ضد سلطة الفقهاء الحكام وسوء تفسيرهم للإسلام، وخاصة فيما يخص سلطة الولي الفقيه خامنئي. ولهذا الصراع مدلوله الخطير في مسار الأحداث السياسية المستقبلية في إيران حيث قد يكون لهذه الفئة المعارضة من الفقهاء الكلمة الحاسمة في سقوط الفقهاء الحكام والقائد خامنئي. ففي إيران حوالي ١٥٠ ألف فقيه أقل من ١٠% منهم منخرطون في السياسة والحكومة، مما يجعل منهم قاعدة كبيرة وناجحة محتملة لمعارضة الحكومة إذا امتلكوا القيادة الفعالة.^٢

المرشد والشرعية الدستورية :

قبل عشرة أيام من حلول الذكرى السنوية الأولى لانتخاب خاتمي للرئاسة في إيران، فوجئ الرأي العام الإيراني والحركة الطلابية بالتحديد بنزول مرشد الثورة إلى الطلاب في جامعة طهران في زيارة لم يعلن عنها من قبل، ليخوض معهم حواراً بشكل مباشر. وهي الخطوة الأولى من نوعها منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. وناقش الطلاب وروح نقدية موضوعات كانت لم تطرح من قبل ومما كان يعتبر من الخطوط الحمراء في الحوارات العامة بين الجمهور ورموز السلطة. بعضهم سأل المرشد عن وضعه القانوني بالمقارنة مع سائر أفراد المجتمع وإذا كان فوق القانون أم لا. وأعلن المرشد بأنه ملزم مثله مثل غيره بالخضوع لحكم القانون، وأنه لا حق لأحد أن يسلب حق المواطن بالتعبير. وإن رجال الدين مثلهم مثل غيرهم من طبقات الشعب عرضة للخطأ والصواب، ولا قسوة لأحد وإن من يعمل يرتكب الأخطاء. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد في إجاباته على أسئلة أخرى على منع استخدام العنف أو السيف رداً على المخالفات التي ترتكب سواء في عالم الممارسة اليومية للناس أو في عالم الفكر والصحافة مشدداً على أن الكلمة الطيبة أنجح أثراً لمواجهة المنكر محرماً استخدام

^١ مصطلحات إيرانية، الزعامة، مختارات إيرانية، العدد ٣٤، مايو ٢٠٠٣، ص ٧٩.

^٢ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

القوة حتى على رجال التعبئة العامة التابعين لجهاز الحرس الثوري، وعلى أن الصحافة السيئة لا يرد عليها إلا بالصحافة الجيدة، وأن الجمود والتعصب لا يرد عليه بإشهار السيف بل بالسجال الثقافي والفكري، وكل ذلك إشارة واضحة إلى عمق الأساليب التهديدية. وهذا الحوار المفتوح يبين تأثير التيار الإصلاحى وعلى انفتاح القيادة بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٧ وفوز خاتمی بها.

وأراد خامنئى أن يشير إلى أن الخطاب الإصلاحى لخاتمی لا يخرج خارج عباءته، وأنه يواكب الجماهير فى اختيارها بعدما أصبحت فاعلاً رئيسياً فى عملية صياغة القرارات وصناعتها. ويرى البعض أن مرحلة خامنئى -خاتمی تعد مرحلة تأسيس وتثبيت مؤسسات المجتمع المدنى بعد تجاوز مرحلة تثبيت مؤسسات الثورة.^١

ج- قضية صلاحيات رئيس الجمهورية:

من بين المسائل المثيرة للجدل وخصوصاً إبان رئاسة خاتمی عدم توازن السلطات ما بين المرشد والرئيس واتساع سلطات الأول بشكل قد يضر بالتوازن الداخلى للنظام. لقد جاء التعديل الدستورى فى ١٩٨٩ فى محاولة لحل هذه المشكلة الموروثة من دستور ١٩٧٩ بحيث يقوى من النظام القائم الذى يعمل بكفاءة فى حالة توافق كل من المرشد والرئيس. وطوال حياة الخميني لم تتضح أهمية هذا التعديل حيث كان محققاً للإجماع بحق داخل النظام.^٢ ومع ذلك فإن الدستور فى النظام الحالى فى الجمهورية الإسلامية يركز على تناقض داخلى بين كل من الجمهورية وولاية الفقيه.^٣ وهناك من يرى أن ولاية الفقيه حولت رئيس الجمهورية إلى مساعد تنفيذى لها وحولت البرلمان من ممثل للشعب إلى مساعد لها فى سن القوانين لإيجاد الموازنة.^٤

فجر خاتمی قضية صلاحيات رئيس الجمهورية عندما أعلن أن رئيس الجمهورية لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ وحماية الدستور، فالمرشد يمتلك أكبر قدر من الصلاحيات فى حين يتحمل رئيس الجمهورية أكبر قدر من المسؤولية. فوفق الدستور يستطيع خامنئى تسريح رئيس الجمهورية ويقوم

^١ محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، (بيروت: شركة دار الجديد، ١٩٩٩)، ط١، ص ٣٤٧-٣٤٩.

^٢ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥١.

^٣ محسن كديور، مرجع سابق

^٤ المرجع السابق

خامنئي بالفعل برئاسة حكومة موازية مكونة من مستشارين ذوى توجه محافظ والذين كثيراً ما يتخطون وزراء خاتمي.

وقام الاصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئيس الجمهورية صلاحيات حقيقية، والثانية خاصة بتعديل النظام الانتخابي. الأمر الذى اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع سلطاتهم الواسعة التى يتمتعون بها من خلال سيطرتهم على المؤسسات القابضة على النظام السياسي.^١

ونتيجة لتصعيد المحافظين -عن طريق شن حملة شاملة على الرئيس خاتمي والتيار الإصلاحي وإصدار القضاء الذى يسيطر عليه المحافظون أحكاماً ضد بعض رموز الإصلاحيين مثل عباس عيدي عضو المجلس السياسي لجبهة المشاركة، وهاشم أغاجري- اختار الاصلاحيون التهدة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.^٢

ولكن يجب الإشارة إلى نجاح خامنئي فى جعل نفسه فوق القوى السياسية عند الضرورة بإعطائه المساندة المطلوبة لخاتمي لصد الأزمات حينما تبدو وشيكة، وعمله على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية بهدف تحقيق أقصى درجات الاستقرار الداخلى. فلم يسمح للخلافات بين معسكرى السلطة أن تهدد أمن النظام وبقائه.^٣

ومع ذلك لا يزال الخطاب الثورى له رنينه فى الشارع الإيراني، وما زالت بعض عناصر النظام على الأقل التابعة للمرشد تعتمد على الأساليب التعبوية فى تقاعها السياسي مع خصومها ومناوئتها مثل مظاهرات التأييد لخامنئي والتتديد بأنصار منتظري الذين وصفوا بعملاء للصهيونية والاستكبار العالمى فى ١٥ مايو ١٩٩٨ رداً على الإضرابات فى ناجافباد فى غرب إيران والتى بلغت ثلاثة إضرابات خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٩٨ احتجاجاً على تحديد الحكومة الإيرانية لتحركات آية الله منتظري.^٤

^١ التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٢١٢.

^٢ المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٤.

^٣ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

^٤ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٠.

ويرى بعض المحللين الغربيين خامنئي لا يختلف عن رافسنجاني أوخامتي كثيراً، فهم يوزعون الأدوار ما بين الأصولي المتشدد، والداعى للديمقراطية الإسلامية، والبراجماتي يبتعد أحياناً ويقترب أحياناً من أى من السابقين، إلا أنهم جميعاً يخرجون من تحت عباءة نظام ولاية الفقيه.

د- قضية حقوق الإنسان :

من أهم القضايا المثارة فى مرحلة التحول وخاصة فى مرحلة خامنئي - خاتمي قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية. وترتبط الحرية السياسية وحقوق الإنسان ارتباطاً كبيراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية. لأن الشرعية الثورية ترتبط بقدر كبير بممارسة العنف من قبل السلطة الحاكمة تجاه المعارضة، وتتعرض حقوق الإنسان والحريات السياسية والعامة للانتهاك. ولكن مع الانفتاح السياسى وانتشار قيم حقوق الإنسان والتسامح والاختلاف والتعددية وسيادة القانون تكون حقوق الإنسان والحرية السياسية لها من القيمة والحصانة والاحترام من قبل كل من المجتمع والسلطة السياسية ما يساهم فى التحول.

ومن أكثر الموضوعات إثارة للجدل فى الداخل الإيراني ومن الخارج كعامل ضغط قضية حقوق الإنسان. وتتبنى إيران موقفاً واضحاً وهو موقف المدافع والمستमित عن الخصوصية الثقافية. ولم ينف الرئيس محمد خاتمي وجود بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان سواء فى المحاكمات غير العلنية أو التكيف القانوني لبعض القضايا الثقافية والسياسية أو فى التعامل مع المتهمين داخل السجون، وأبدي عدم رضاه عن الإجراءات التي اتخذت بحق الصحافة وحرية الكلمة.^٢ كما اعترف خاتمي بأن العنف والتطرف كان موجوداً فى المجتمع الإيراني، لكنه أصبح اليوم عملاً مستهجناً من شرائح المجتمع المختلفة.^٣

وتعددت التقارير الدولية التي تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران إلا أنها فى نفس الوقت تشير إلى التحسن النسبي فى أداء الحكومة الإيرانية فى بعض المجالات. ولكن من الملاحظ التحسن التدريجي النسبي

^١ Amuzegar, Jahangir, Iran s Theocracy Under Siege, Middel East Policy, vol.x, no.1, Spring 2003, p. 153.

^٢ د.باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، فى، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات. الجزء الثاني. الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التي أقيمت فى المؤتمر المنعقد فى دمشق ١٩-٢١/١/٢٠٠٢، (دمشق: منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ٢٠٠٢)، ص ٣٠٩.

^٣ محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

على مستوى الكم، فمثلاً في تقرير ١٩٨٨ أتمت الإشارة إلى وجود آلاف السجناء السياسيين، أما في تقرير عام ١٩٩٩ انخفض العدد إلى المئات.^١

ولاحظت لجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ تقريرها عام ١٩٩٣ تقدماً ملحوظاً ومطرداً في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل إيران، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية أو في التقليل من عمليات التعذيب الجسدي التي تتم أو في نشر الوعي بحقوق الإنسان، إلا أن هذا لم يمنعها وغيرها من المنظمات الأخرى من رصد بعض حالات الانتهاك لحقوق الإنسان على صعيد الممارسة السياسية أو على الصعيد الفكري وحرية التعبير.^٢ ويتهم دعاة حقوق الإنسان للنظام القضائي بعدم الاستقلالية وخضوعه لنفوذ المحافظين. ويرجعون الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الثورة التي يسيطر عليها المحافظون.^٣

وقد غيرت الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٧ من الجو السياسي في إيران ككل، هذا المناخ هو الذي جعل من حرية التعبير وبخاصة في الصحافة موضع خلاف كبير في السنوات الأخيرة. وفي مجال الرقابة على الكتب ليس هناك رقابة على عملية النشر في إيران غير أن وزارة الإرشاد تهتم بعد النشر بالبحث عن القضايا التي تعتبرها مسيئة للمبادئ الدينية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية أو تلك التي تسخر من المقدسات وثوابت الأمة وتمنع تداولها.^٤

وتعددت النداءات والخطابات المفتوحة من المتقنين وغيرهم لمطالبة النظام باحترام حقوق الإنسان منها الخطاب الموجه من ١٣٤ مفكراً ومثقفاً إيرانياً في أكتوبر ١٩٩٤ يحتجون فيه على قهر النظام لحرية التعبير وانتهاكه حقوق الإنسان. وكان نظام خامنئي ذكياً في احتواء مثل هذه المعارضة والسماح لها بحرية أكبر طالما لا تمس للثورة أو الإسلام أو الخميني مباشرة.^٥ إلا أن خامنئي رفض مناداة أوربا لإيران باحترام حقوق الإنسان حيث أشار إلى أن الأوروبيين أنفسهم كانوا وراء حربين عالميتين

^١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٦.

^٢ محمد عبد العاطي، مرجع سابق

^٣ المرجع السابق

^٤ المرجع السابق

^٥ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٧.

وعشرات المستعمرات. وهي أمثلة حية لانتهاكاتهم لحقوق الإنسان في العقود السابقة كما أشار إلى الجرائم الصهيونية الحالية.^١

ولما كان التقدم الذي طرأ على قضية حقوق الإنسان في إيران خلال السنوات الأخيرة فإن أي انتهاكات تحدث في هذا الجانب حتى ولو كانت في نظر السياسيين يسيرة فإنها تعتبر بالنسبة للشخص الذي حدثت له تلك الانتهاكات كبيرة.^٢

٢- المتغيرات الخارجية: الفرص والقيود :

تتعدد متغيرات البيئة الخارجية لإيران والتي تؤثر على التحول وعلى دور القيادة سواء إيجاباً أو سلباً. كما يؤثر توجه القيادة السياسية على متغيرات البيئة الخارجية. ويلاحظ استمرار بعض المتغيرات من المرحلة الأولى (الخميني) مع تطورها، تبعاً لتطور كل من الداخل والخارج وتفاعلها معاً.

ومن أهم المتغيرات الخارجية والمستمرة والتي تمثل عاملاً مشتركاً في كل مراحل التاريخ الحديث لإيران الولايات المتحدة والتي تتعدد تفاعلاتها مع إيران منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن، فالولايات المتحدة وهي القطب الأوحيد تمثل العامل المشترك أيضاً مع كل متغيرات هذه المرحلة بداية من حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية والإرهاب وحقوق الإنسان والملف النووي. وذلك نتيجة لأهمية إيران في الفكر الإستراتيجي الأمريكي وحساسية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التي ترتبها هيمنة دولة إسلامية ثورية مثل إيران عليها. ومثلت الضغوط الأمريكية قيداً على التحول ودور القيادة سواء أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً.

^١ دباكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق، ص ٣١٠.

^٢ محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

أ- انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب تحرير الكويت:

(١) انهيار الاتحاد السوفيتي:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وحالة الفراغ الاستراتيجي التي سادت منطقة غرب آسيا العربية إلى تمدد تلقائي لأدوار عدد من القوى الإقليمية الشرق أوسطية وبصفة خاصة كل من إيران وتركيا. وامتد الدور الإيراني للجمهوريات الإسلامية السوفيتية- سابقاً- الست بما يعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية مع استمرار التنافس بين كل من تركيا وإيران على هذه الجمهوريات نظراً للروابط العرقية واللغوية والمصلحية بينهما وهذه الدول.

إن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة وانكباب وريثته روسيا على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة بدا وكأنه يحرر النظام الإيراني نسبياً من هاجسه الأمنى وذلك لتتسيط دور إيران جنوباً وتغذية طموحاتها في المنطقة العربية. وكون الثورة الإيرانية رفضت منذ اندلاعها الأيدلوجيتين الشيوعية والرأسمالية فإن هذا يعنى أن انهيار الشيوعية يحقق مصلحة إيرانية لأنه يضع إيران على منتصف الطريق لنشر أيدلوجيتها. لكن من جهة أخرى فإن اختفاء الاتحاد السوفيتي أبرز عدة تحديات للنظام الإيراني من أهمها إضعاف القدرة على المناورة من خلال توظيف الخلاف الأيدلوجي التقليدي بين الرأسمالية والشيوعية.^١

(٢) تحرير الكويت:

بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) كان أمام إيران خيارين لتصورها للدور الإقليمي أحدهما خاص بدور إقليمي منضبط لدولة قوية نسبياً، والثاني هو الذى لم تكن القيادة الإيرانية تأمل قبل شهر واحد من حرب الخليج الثانية فى أن تمارسه، وهو الخاص بممارسة دور إقليمي مهيم لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع لحرية الحركة فى المنطقة بعد انكسار قوة العراق العسكرية فى ذلك الوقت. وقد ساهم فى دعم هذا الاتجاه رغبة إيران فى الاستفادة من انهيار وتفكك النظام العربي، ورغبتها فى ملء الفراغ الأمنى فى المنطقة.

^١ د. نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: ١٩٨٩-١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

^٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤٧-٣٤٨.

واستطاعت إيران استثمار أزمة الخليج الثانية والخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التي ترتبت على الأزمة في عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإقرار دول الخليج بمشاركة إيران في الترتيبات الأمنية بالمنطقة، خاصة بعد أن تغير مصدر التهديد لأمن الخليج وتحول من إيران إلى العراق. وإن كان ذلك لا يعنى انتهاء الترقب والحذر الخليجي من النزعة الإيرانية لامتلاك أسلحة دمار، ورغبتها في لعب دور الدولة القائد، ورفضها للوجود الأمريكى فى المنطقة واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث^١.

ومع كل هذه التطورات تخلت إيران عن مبدأ تصدير الثورة بشكله العسكرى واستبداله بأسلوب القدوة كنظام منفتح على العالم الخارجى، وسعت فى كل جهودها لتأكيد مبدأ الاعتماد على الذات والخليج للخليجين. وهناك من يرى أن إيران بفضل التجربة والخطأ تعلمت أنه لا بد من دبلوماسية إقليمية تراعى بشكل أو بآخر قواعد العلاقات المتعارف عليها بين الدول وتطويع سياسة الانفتاح والتعاون والحوار خصوصاً مع دول الجوار العربى والإسلامى^٢.

وارتبط هذا الحدث ببداية الانفتاح على الداخل والخارج مع وصول خامنئى للسلطة وبداية مرحلة جديدة للبناء والتعمير والحرية السياسية. وكان ينبغي الاستفادة من الخارج لأن إيران بالتجربة أيقنت أنه لا يمكن الاعتماد على الذات إلى ما لا نهاية. هذه النزعة الانفتاحية المعتدلة لرافسنجاني وخاتمي ولغة الخطاب المعتدلة إزاء دول الخليج وإزاء البلدان العربية مكنت إيران من نبوء مكانة هامة فى الخليج. وكان وصول رافسنجاني لسدة الرئاسة بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية حيث أحدث تحولاً تدريجياً فى تصدير الثورة وقاد انسحاباً منظماً للأنشطة العنيفة خارج البلاد.

ب- استمرار العقوبات الاقتصادية:

لقد تحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران. وتعانى إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط

^١ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

^٢ التقرير الإستراتيجي ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ١٤٣.

الإيراني إلى الولايات المتحدة، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية.

ومنذ عام ١٩٩٥ بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة لتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي الذي فرضته ضد إيران ليشمل الدول الصناعية المتقدمة الأخرى على الأقل. ويمكن القول أن هناك شبكة مصالح اقتصادية واسعة النطاق بين إيران من جهة واليابان وبعض الدول الأوروبية الرئيسية من جهة أخرى. وفي ظل عجز الولايات المتحدة عن توسيع نطاق الحظر الاقتصادي الشامل الذي فرضته ضد إيران ليصبح حظراً دولياً فإن آثار هذا الحظر أو العقوبات الأمريكية ضد إيران قد أصبحت محدودة بدرجة كبيرة. مما يجعل الحظر الاقتصادي الأمريكي يمثل خسارة أكبر للشركات الأمريكية وليس لإيران.^١

وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٩٦ أقر الكونجرس الأمريكي قانون داماتو ويفرض على الرئيس الأمريكي فرض عقوبات على أي شركة تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في إيران أو ليبيا. ويهدف القانون إلى إثاء العديد من الشركات الأوروبية واليابانية عن المشاركة في تطوير الاقتصاد الإيراني لاسيما قطاع البترول الذي يمد إيران بالنسبة الأكبر من الدخل.^٢

ولا شك أن الاقتصاد الإيراني عانى الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادي ومثل أحد المحددات التي تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الاعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق. كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ركز عليها رافسنجاني كان لها دورها في زيادة الضغط التي يعاني منها المواطنون الإيرانيون مما أدى إلى مزيد من التضخم وارتفاع عدد من يعانون من البطالة حتى وصل إلى أربعة ملايين مواطن إيراني حتى نهاية ١٩٩٦، وانخفاض المستوى العام للدخل بنسبة ٥٠% منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩. مما أثر على شرعية النظام نظراً لضيق المواطنين خاصة الشباب والنساء بالإجراءات الاقتصادية وآثار العقوبات الدولية التي خفضت من مستوى المعيشة. مما يفسر استقبال الجماهير الإيرانية لرئاسة خاتمي وعقد الآمال عليه لتحقيق ما فشل فيه رافسنجاني.

^١ المرجع السابق، ص ٢٤٠-٢٤٣.

^٢ المرجع السابق، ص ١٦٢.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٢.

وعكس تطور العلاقات مع أوروبا سياسة الانفتاح التي انتهجتها إيران بدءاً من عهد خامنئي -رافسنجاني وكانت كل من فرنسا وإيطاليا واليونان وبريطانيا وألمانيا من أهم الشركاء الأوروبيين لإيران. وإذا نظرنا إلى الاستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه أوروبا نجد أن إيران بدأت مرحلة الرد على الطوق الإقليمي الذي تحاول أن تفرضه الولايات المتحدة عليها باختراق الدائرة الأوروبية.^١ وما زالت العقوبات الاقتصادية مستمرة حتى الآن بل تم فرض عقوبات جديدة عن طريق مجلس الأمن بسبب الملف النووي.

ج- العلاقة مع الآخر: حوار الحضارات:

لم يفتح النظام في عهد خامنئي -رافسنجاني على الدخول فحسب بل على الخارج أيضاً باتباع سياسة خارجية أكثر برجماتية بعد تخلي نظام الثورة عن القوالب الأيدلوجية الجامدة. وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفترة، وكذلك مع الكثير من الدول الأوروبية إلا أن العداء للولايات المتحدة لم ينته وان كانت لهجة التطرف تجاه الولايات المتحدة في تلك الفترة مقصورة على المنتمين للتيار المحافظ المتشدد دون أن ينعكس في الخطاب السياسي الرسمي لإدارة رافسنجاني بصورة واضحة.^٢

وفي مقابل نظرية الصراع أو الصدام بين الحضارات ظهرت رؤية وأفكار تؤكد على أهمية الحوار والتواصل بينها. وكانت الرؤية أو الدعوة الإيرانية التي نادى بها الرئيس الإيراني خاتمي من أقوى الرؤى والدعوات في هذا المضمار. لقد انتهر الرئيس الإيراني خاتمي فرصة اعتقاله منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسون عام ١٩٩٨ ودعا المجتمع الدولي إلى إقرار مبدأ حوار الحضارات والشعوب كبديل للصراع والصدام، وهو ما قوبل بحفاوة من قبل أعضاء الجمعية العامة حيث اعتبرت أن عام ٢٠٠١ هو عام الحوار بين الحضارات.^٣

هذا الحوار حدد له خاتمي عدة شروط: التعامل مع العالم من موقع الشريك الفاعل، الاحترام المتبادل والإقرار بالندية فالحوار يستدعي الإقرار

^١ د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

^٢ د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ١٩.

^٣ أحمد محمد طاهر، الرؤية الإيرانية لحوار الحضارات، في، دمحدث أحمد حماد (تحرير وإصدار)، التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ط ١، ص ١١٨.

بالمساواة بين الأمم، إدراك الخط الفاصل بين التنوع كميزة إيجابية والتنوع كمدخل للفرقة والصراع، تأسيس الحوار على الدين والعقل معاً، الرشد في استخدام العقل في تطبيق الشرع في ضوء فقه الزمان والمكان، استدامة الحوار وإيجابياته من خلال الخبرة التاريخية المؤكدة لزيغ مقولة استحالة الجمع بين الدين والحرية.^١

لقد المرشد خامنئي في مناسبات عديدة رفضه حوار الحضارات وتمسكه بمعاداة الولايات المتحدة. وكان من المفارقة أن تتلقى الوفود المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي الثامن بطهران في عام ١٩٩٨ خطابين رسميين إيرانيين مختلفين أحدهما للمرشد بسين الاستكبار والليبرالية الغربية والشوعية الاشتراكية، والآخر لرئيس الجمهورية خاتمي يدعو لمعرفة الثقافة الغربية معرفة تتجاوز القشور إلى الألباب وتقوم على الانتفاع وليس الاهتباس.^٢

أثار المرشد خامنئي في كثير من خطبه إلى الهجوم الثقافي الذي تتعرض له الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيمها. وهذا أحد الأسباب الذي يجعل من حوار الحضارات رداً ثقافياً ملائماً لهذا الهجوم الثقافي فهو رد دفاعي ثقافي.^٣ ويدعم تبني إيران لحوار الحضارات بحثها عن مكانة مستقلة في عالم ارتفعت فيه تكلفة الاستقلالية. كما مثل مشروع حوار الحضارات رداً ملائماً على الحرب المعلنة على الإسلام وحضارته. وتحدث خاتمي عن أن هناك رسالة سائدة ترى أن الإسلام قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة والغرب ومن هذا المنطلق لعل الهدف الرئيسي للخطاب الإيراني هو نحض هذه المقولة والرد عليها رداً حضارياً مناسباً.^٤

هناك من يرى أن الدافع لتبني شعار حوار الحضارات كان إقناع العالم من جانب إيران بتحسين الحالة الأيدلوجية والسياسية وحالة حقوق الإنسان وإرهاصات تطوير المجتمع المدني في إيران، مما يؤدي بدوره إلى إنهاء حالة العزلة السياسية وفتح باب التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع العالم الخارجي مع التأكيد على قيادة إيران الإسلامية وضمان دور عالمي لها. وكان على خاتمي إقناع الداخل الإيراني بقواه المختلفة بأن

^١ المرجع السابق، ص ١١٩.

^٢ د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مرجع سابق، ص ١١٤.

^٣ باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

^٤ المرجع السابق، ص ٣٠٤.

طرحه لحوار الحضارات لا يتناقض مع أهدافهم وتطلعاتهم للحفاظ على الصيغة السياسية التي أنتجتها ثورة ١٩٧٩.^١

زاد اهتمام الخطاب الإيراني بحوار الحضارات عقب أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن في محاولة لإبراز جدوى تبني هذا المفهوم في هذا العالم المضطرب. ويرى وزير الثقافة الإيراني السابق "عطاء الله مهاجراني" أنه إذا أردنا عدم تكرار هذه الحوادث فنحن بحاجة إلى حوار الحضارات للخروج من الأزمة الحالية. كما رفض المرشد خامنئي للمنطق الأمريكي القائل: إن الذين لا يساندون أمريكا هم مع الإرهاب كما انتقد التسرع الأمريكي في إدانة المسلمين والعرب، وذكر أن الولايات المتحدة ليست مؤهلة لقيادة الحركة الدولية ضد الإرهاب. كما دعا إلى أن تأتي المبادرة في الصراع ضد الإرهاب من الأمم المتحدة ودون تأثير من الولايات المتحدة والقوى الغربية.^٢

وفي طرحها لمفهوم حوار الحضارات نجحت إيران في إعادة السياسة الخارجية إلى المسار الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائداً في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط.^٣ ولا شك أن استخدام إيران لهذا المشروع خدم أهدافها السياسية للخروج من العزلة الدولية والانتهاج بالإرهاب. لكن جاءت أزمة الملف النووي الإيراني بقدر من التوتر في علاقة إيران مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا والتي لا تزال تفاعلاتها مستمرة حتى الآن.

إن الانفتاح المحسوب والانتقائي من وجهة نظر القيادة الإيرانية لا يهدد منظومة قيم وأهداف النظام والقيادة بل لعلهم يستغلون تلك الدرجة المدروسة من الحرية التي يعمل في إطارها المعسكر الإصلاحي بشكل يسمح بتطوير التعاون مع بعض القوى الغربية والآسيوية بما يخدم مصالح إيران الاقتصادية ويخفف من وطأة مشكلاتها الداخلية،^٤ وبما يخدم مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ولكن منذ وصول الرئيس محمود أحمدی نجاد لرئاسة إيران انتهج خط التشدد في كثير من قضايا الداخل والخارج مع التصعيد الغربي لأزمة الملف النووي الإيراني.

^١ المرجع السابق، ص ٣٠٦.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٢٧-٣٢٩.

^٣ د. باكينام الشراوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق.

^٤ المرجع السابق.

الخاتمة :

أرجو أن تكون الصفحات السابقة قد بينت أن دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يرتبط بكل من السمات الشخصية للقائد وبالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتخذ عدة محاور وهي: الدستور والقوانين، المؤسسات، الإنجاز والفاعلية، تحديث الثقافة السياسية، وهي تطوير لعناصر الشرعية الدستورية عند كل من كارل دويتش، وديفيد إيستون. وينبغي التأكيد على أهمية ترابط وتكامل هذه المحاور بحيث لا يمكن الارتكاز على إحداها أو بعضها في التحول، لأنها تمثل كلاً لا يمكن الفصل بين أجزائه. وبالنسبة للمحور الأول أكدت الدراسة السالفة على ضرورة أن يكون كل من الدستور والقوانين معبرين عن رأى الجماهير وطبيعة المرحلة التاريخية، وأن يتطورا طبقاً لاحتياجات ومتغيرات المرحلة وأن يعبرا عن قيم وأساسيات الديمقراطية المتعارف عليها والتي لا تتعارض مع قيم المجتمع. وبالنسبة للمحور الثانى وهو المؤسسات فتؤكد الدراسة على أهمية هذا المحور للتحول من الشخصية والاعتماد على الأشخاص فى صياغة السياسات العامة إلى مؤسسات قوية وراسخة فى المجتمع، ومع اختلاف المؤسسات واختلاف وظائفها تكون الحاجة لها جميعاً لتمثل كل طوائف الشعب. والمحور الثالث يركز على الإنجازات التى يحققها النظام خاصة فى المجال الاقتصادى نظراً لأهميته الخاصة لعامة الشعب. والمحور الرابع هو تحديث الثقافة السياسية بتوعية الجماهير ونشر قيم الرشادة والتعددية والحرية والتسامح وغيرها من القيم الديمقراطية الحديثة من ناحية ومن ناحية أخرى مراعاة خصوصية المجتمعات الثقافية وقيمها الأساسية. هذا إلى جانب متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتى قد تمثل فرصاً أو قيوداً على القيادة فى اتخاذ قرار التحول والقرارات الأخرى.

وفيما يخص الحالة الإيرانية فقد تبين من خلال الدراسة أن للخصوصية الثقافية (الشيعية) أهمية كبيرة في النظام خاصة بعد التطوير الذي أجراه الخميني على ولاية الفقيه، والتي كان لها دور في قيام الثورة وفي تأسيس النظام الجديد برغم الانتقادات المتعددة من قبل بعض آيات الله مثل آية الله شريعتمداري، وآية الله طالقاني وغيرهما. وبرغم أهمية هذا الجانب فإن السياسة الإيرانية تميزت بقدر من المرونة وطابع المصلحة في بعض القرارات والسياسات خاصة في علاقة النظام بالشيطان الأكبر (فلا يستبعد عودة العلاقات بين البلدين برغم كل هذا التوتر بين البلدين إذا ما تم التفاهم حول بعض القضايا).

وتعتبر ولاية الفقيه الركيزة الأساسية للنظام الإيراني، نظراً للصلاحيات الواسعة التي يمنحها لها الدستور، وبسبب العلاقات المتشابكة مع القوى والمؤسسات المؤثرة في النظام خاصة المؤسسات الثورية الأمنية والاقتصادية، وبسبب سيطرة الولي الفقيه على المؤسسات المعينة، ولأنه يوجد العديد من المستفيدين من وجود واستمرار هذا النظام كما هو عليه. وبالرغم من ذلك يوجد الكثير من الأصوات التي تطالب بتعديل الدستور وتعديل صلاحيات المرشد أو تحديد فترة ولايته.. وغيرها، أو بمعنى آخر إجراء تعديل أو تطوير على ولاية الفقيه.

وإذا ما نظرنا إلى دور الخميني في التحول نجد أن دوره تحدد بعدد من المتغيرات : طبيعة المرحلة (مرحلة الشرعية الثورية)، السمات الشخصية للخميني، المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية. حيث يرتبط ويتداخل مع تصور (كرجل دين) للحكومة الإسلامية التي يرأسها الولي الفقيه، ومع طبيعة المرحلة والتحديات الموجودة سواء على مستوى الداخل أو الخارج وهو ما قد يفسر تقل الشرعية الثورية النسبي في مقابل الشرعية الدستورية في مرحلته. ويرتكز دور الخميني في التحول - وفي إطار المتغيرات السابقة- على محاور أربعة وهي: المحور الدستوري والتشريعي، المحور المؤسسي، محور الفاعلية والإنجازات، محور الثقافة السياسية.

وينبغي الإشارة إلى أن عدم وضوح الرؤية والبرنامج السياسي في مرحلة ما قبل الثورة كان له الانعكاس على نظام ما بعد الثورة (مرحلة الخميني)، وخاصة في المحور الدستوري الذي تم صياغته من قبل أتباع الخميني لجعلوا الولي الفقيه فوق كل السلطات دون مراعاة الآراء المختلفة خاصة بالنسبة للتحالف الثوري السابق. وقاوم الخميني ونظامه المعارضة

القوية للدستور من جانب كل من رجال الدين والليبراليين واليسار. ومع تحقق الهيمنة الكاملة للخميني وأتباعه يعد استبعاد المعتدلين (بازركان وبنسى صدر) بدأت مرحلة جديدة تم فيها إلغاء الآخر. ومع ذلك فإن الخميني يعد من القادة القلائل الذين شرعوا بشكل سريع فى إصدار الدستور بعد انتصار الثورة. وبرغم بعض المآخذ على مدى ديمقراطية هذا الدستور فإنه يعد خطوة مهمة فى طريق التحول كأحد محاور التحول وفى اطار متغيرات تلك الفترة الحرجة من عمر الجمهورية الإسلامية (١٩٧٩-١٩٨٩).

وبالنسبة للمحور المؤسسى تضخم دور المؤسسات الثورية - فى هذه المرحلة - والتي نشأت لحماية الثورة وأصبحت من أهم الفاعلين السياسيين حتى الآن بالإضافة لمؤسسات الدولة والتي تميزت أيضاً بخصوصية إيرانية والتي يراعى فيها التوافق مع تطبيق الشريعة (طبقاً لولاية الفقيه) مما يعبر عن وجود ازدواجية مؤسسية.

وأسس الخميني المؤسسات المنوط بها تحقيق هدف أسلمة المجتمع بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص ومنها مجلس الشورى الإسلامى، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التى يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور. وعند الخلاف بين المؤسستين بشأن أحد التشريعات يأتى دور مجمع تشخيص مصلحة النظام كمؤسسة حكم بينهما.

ويلاحظ فى هذه المرحلة ازدواجية السلطة التنفيذية حيث تكونت من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت هذه المرحلة شد وجذب بين كل منهما واختلفت حدة هذا الصراع أو الشد والجذب باختلاف شخص كل منهما. كما أنشأ الخميني عدداً من الوزارات الجديدة وهى وزارة الإرشاد العام، وزارة جهاد البناء، وزارة الحرس الثورى الإسلامى، وزارة المعلومات والأمن والتي كانت جميعها لها دور كبير فى هذه المرحلة. إلا أن أحد أهم معالم هذه المرحلة الازدواجية والصراع بين المؤسسات المعنية مثل مجلس صيانة الدستور والمؤسسات المنتخبة مثل مجلس الشورى الإسلامى ويزل حتى الآن.

وبالرغم من أن الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ أباح العمل الحزبى إلا أن قانون الأحزاب لعام ١٩٨١ كان مُعطِلاً لنشأة أحزاب معارضة. ونشأ حزب الجمهورية الإسلامية ليكون معبراً عن النظام الجديد. وفى عام ١٩٨٧ حل الخمينى حزب الجمهورية الإسلامية وبدأ الحديث فى وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس

العديد من التنظيمات السياسية في إشارة لبداية الانفتاح والتمهيد لمرحلة جديدة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية، كان لانشغال النظام بالحرب مع العراق أثره على الاقتصاد بجانب الثورة الأمر الذي أدى إلى ارتباك في المؤسسات الاقتصادية وتدمير للبنية التحتية وأثر على هدف العدالة الاقتصادية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والذي أثر بدوره على مستوى المعيشة. وتساعد نتيجة لكل ذلك التعبير عن الضيق بالإجراءات الاقتصادية الصعبة والتي أثرت تراكمياً على الاقتصاد حتى الآن برغم الإصلاحات المتعددة. ومع ذلك حاولت الحكومة الإيرانية تقليل بعض الآثار السلبية لاقتصاد الحرب. واعتبر الإيرانيون أن الحفاظ على السيادة الوطنية من أهم الانجازات في هذه المرحلة. واستخدم الخميني آلية الانتخابات في تدعيم وترسيخ شرعية النظام، وحرص على زيادة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية بتوفير لجان الانتخاب وتخفيض السن التصويتي إلى ١٥ عاماً، وتأكيد مراراً على أهمية رأى الجماهير.

وفيما يخص المتغير الثقافي ركز الخميني فيه على أسلمة الثقافة والتعليم ولكن لم تكن الظروف تسمح بثقافة الاختلاف برغم أن الدستور لم ينص على منع الأحزاب السياسية ولكن مفهوم الأمة الواحدة وفكرة أن التعددية تنتشر الفقرة كانت هي الثقافة المسيطرة. وكان الإعلام موجهاً من قبل النخبة السياسية لنشر أفكار النظام عن قيم الثورة المجيدة وأعداء الثورة وما شابه ذلك. كما كان لكاريزما الخميني أيضاً وقدراته الفائقة في توجيه الرأي العام أثر في توجيه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخوض في موضوعات مثل الحريات والتعددية وغيرها. وبدأ التراجع عن هذا الفكر بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية فبدأ قدر من الانفتاح على الآخر سواء في الداخل أو الخارج.

وبالنسبة لموقف الخميني من المرأة فإنه يلاحظ تغير موقفه المتشدد من تحجيم دور المرأة في السنوات الأولى من فترة حكمه، وعاد وشجع اشتراك المرأة في تقرير مصير الجمهورية من خلال حثها على الاشتراك في الانتخابات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً، كما اعترف بحقوقها في دخول البرلمان والوزارة.

وإذا انتقلنا إلى دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فلابد من الإشارة أولاً لمرحلة خامنئي (مرحلة التحول)، لأنها تشهد الكثير من الحراك السياسي والاستقطاب السياسي بين متشددين

وإصلاحيين، والانفتاح السياسى على الداخل والخارج. وهى مرحلة لها خصوصيتها يتجاور فيها الشرعية الدستورية مع الشرعية الثورية مع شرعية ولاية الفقيه. هذا التمايز بين إصلاحيين ومتشددين لم يكن واضحاً بشكل قوى أثناء فترة حكم الخمينى نظراً لكاريزميته الطاغية والانشغال بالحرب مع العراق والتى أجلت عدداً من الخلافات لما بعد الحرب، ثم بدأ الحديث عن إنجازات الثورة والعائد من هذه التعبئة الطويلة والمجهدّة فى نفس الوقت.

ويرتكز دور خامنئى فى التحول على أربعة محاور : المحور الدستوري، المؤسسى، الفاعلية والإنجاز، الثقافة السياسية. بالنسبة للدستور فإن الاستفتاء على تعديله تم بعد وفاة الخمينى ولكن صياغة واختيار المواد المعدلة فيه تم بمعرفة الخمينى وباستشارة المقربين إليه، لأنه كان يخشى على استمرار النظام من بعده. وبرغم النداءات المتكررة بتعديل الدستور فى الأونة الأخيرة إلا أنه يظل كما هو منذ عام ١٩٨٩. وبالنسبة للتشريعات والقوانين فإن المجتمع الإيرانى شهد صولات وجولات بين كل من المحافظين والإصلاحيين من خلال المؤسسات السياسية التى يسيطر عليها كل فريق بخصوص عدد من القوانين والتشريعات وخاصة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومنها قانون الصحافة حيث أقر مجلس الشورى المشروع فى حين رفضه مجلس صيانة الدستور، ورفض مجلس الشورى الإسلامى قرار الثانى، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامى وذلك فى الثالث من يونيو عام ٢٠٠١. وهو ما يعبر أيضاً - فى مستوى آخر للتحليل - عن علاقة المؤسسات (القيادة/ الإرشاد ومجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام) بعضهما ببعض. ومنها قانون تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية حيث قام الاصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئيس الجمهورية صلاحيات حقيقية، والثانية خاصة بتعديل النظام الانتخابي. الأمر الذى اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع سلطاتهم الواسعة. واختار الاصلاحيون فى النهاية التهدة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.

وبالنسبة لمحور المؤسسات فإنه تم إدماج بعض المؤسسات الثورية فى مؤسسات الدولة مثل الباسيج والحرس الثورى، والتأكيد على الطابع

التكنوقراطية في تكوين مؤسسات الدولة مع استمرارية الوضعية الخاصة للمؤسسات الثورية كمؤسسات لحماية نظام ولاية الفقيه. فلا زالت تتجاوز مؤسسات الثورة مع مؤسسات الدولة والتي ما زال خامنئي يصر على وجودها (والقوى المستفيدة منها أيضاً). وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التي تم الاستفتاء عليها. وفي تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية والإنجاز، ففي أعقاب تولى خامنئي قمة النظام بدأ مشروع البناء والتعمير. حيث بدأ خطة خمسية للتعمير وتم الانفتاح والتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية. ولكن العائد كان محدوداً بالمقارنة بالزيادة السكانية، وبسبب تركيز رافسنجاني على مشروعات البنية التحتية والتي يكون العائد منها طويل الأمد فتراكمت المشكلات الاقتصادية بشكل عام برغم تحقق الكثير من الإنجازات الاقتصادية. وفي فترة خامنئي - خاتمي تم التركيز إعلامياً على العامل الاقتصادي وتوجيه اللوم من جانب المحافظين لحكومة خاتمي بسبب المشكلات الاقتصادية كعامل ضغط على الإصلاحيين وعلى الرئيس خاتمي لإفشال مشروعهم الإصلاحية.

ومثلت آلية الانتخابات وإقبال الجماهير على المشاركة - بالرغم من بعض المعوقات التي يضعها التيار المحافظ عامة ومجلس صيانة الدستور بشكل خاص - من أهم الآليات التي تدفع إلى فاعلية النظام وخاصة انتخابات عام ١٩٩٧ التي تعد نقطة فارقة في هذا التحول، لأن إقبال أغلبية الشعب على المشاركة في العملية السياسية يعد من أهم معايير التحول في إيران. كما مثلت انتخابات البلدية - التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ - نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث كان لها دور في توزيع السلطة بعيداً عن المركز. ومن المسائل التي نجح فيها النظام مسألة تداول السلطة سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الرئاسة.

وبالنسبة للمحور الثقافي فقد انتشرت مفاهيم المجتمع المدني، وسيادة القانون، والتعددية، والتسامح، وحرية التعبير مما أدى إلى زيادة الصخب وكشف قضايا فساد عديدة والهجوم المتبادل من قبل كل من الإصلاحيين والمحافظين. ولقد تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور في حراك المجتمع. وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية سواء

فى تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث احتلت العديد من المناصب العليا. كما لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً فى حالة الفوران السياسى التى شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات، كما تعد من أهم الساحات التى تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويتفق كل من الخمينى وخامنى فى أنهما من رجال الدين وإن كانت رتبة الأول أعلى من الثانى، وأن كل منهما من رجال الثورة، وإن كان الخمينى هو القائد والمعلم الفقيه. ولكن بالرغم من تشابههما هذا فإن الخمينى يتميز بأنه قيادة كاريزمية كان لها تأثيرها الطاغى على الجماهير وعلى تلاميذه، فى حين يعد خامنى بعيداً عن ذلك، لذلك توجه له الكثير من الانتقادات ولولا القوانين التى تجرم المساس به ل زاد الانتقاد له أضعافاً مضاعفة ليس لأنه بلا إنجازات وبلا شرعية ولكن لأنه لا يوجد اتفاق كبير على شرعيته على العكس من الخمينى. ومع ذلك يعد خامنى أكثر انفتاحاً وأكثر تسامحاً من استاذة، ولكن يظل هدفه الأساسى هو الحفاظ على النظام، فتركيبته الدينية والمحافظه تجعله حذراً من التحول ومن الإصلاحيين. وهذا لا يعنى أن الخمينى لم يتعرض للانتقاد فلقد واجه بعض النقد من قبل بعض رجال الدين وغيرهم ولكن بشكل محدود نسبياً مقارنة بخامنى. وكذلك الفترة الزمنية (٧٩-٨٩) وطنيعة المتغيرات فيها حكمت غلق الأقواء بالإضافة إلى استخدام العنف من قبل النظام تجاه المعارضة. وهكذا تعد مرحلة خامنى المرحلة التى شهدت قدراً كبيراً من الانفتاح والإصلاح سواء السياسى أوالاقتصادى، وذلك فى اطار من التفاعل بين بعض المتغيرات الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول من الشرعية الثورية إلى للشرعية الدستورية ودور القيادة فيه. يمكن القول بأن كل من البيئة الداخلية والخارجية التى تعمل فيها القيادة الإيرانية تمثل بيئة شديدة الحساسية. وذلك لأن البيئة الداخلية بجميع القوى والمؤسسات وفى مقمتهما مؤسسة القيادة ومؤسسات: الرئاسة، مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومؤسسة القضاء وخصوصية العلاقة بين هذه المؤسسات وعلاقتها بالمرشد من أهم محددات التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. هذه المؤسسات وعلاقتها بالمرشد تضمن عدم مرور القوانين والتشريعات التى تتجاوز الحد الذى يريده المرشد لأنه يتحكم حتى الآن فى التحول وجعله تحت سقف معين.

ولكن هذه البيئة الداخلية تشمل أيضاً بعض القوى والتنظيمات المؤثرة مثل الأحزاب السياسية سواء المحافظة أو الإصلاحية والصراع بينها من خلال الانتخابات ومن خلال الصحف، وهي تعتبر من أهم ملامح مرحلة التحول وكذلك التنظيمات الطلابية التي أيدت خاتمي في البداية ثم هي نفسها التي قامت بالنظائر ضده بعد الإخفاقات الخاصة بالملف الاقتصادي، وبعد إخفاقه في تنفيذ وعوده الخاصة بالإصلاح السياسي بشكل عام. والبازار يحمل تاريخاً في تحالفه مع رجال الدين في الثورات والحركات المختلفة. وتوجهاته الرئيسية تتركز حول الحرية الاقتصادية خاصة الجانب التجاري منها لذلك نجدهم يقفون بالمرصاد لأي سياسات أو تشريعات تتعارض مع مصالحهم. وهم يمثلون قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة في المجتمع، ويدافعون عن مصالحهم من خلال رجال البازار سواء في مجلس الشورى أو الحكومة. كما ظهر دور النساء الكبير في الجمهورية الإيرانية منذ اندلاع الثورة، وزاد هذا الدور منذ عام ١٩٩٧ حيث شارك النساء بشكل كبير في انتخاب خاتمي بالإضافة لمشاركتهن في صنع السياسة سواء في البرلمان أو في الحكومة كنائب لرئيس الجمهورية ومكافئ ومكافئ كمستشار لرئيس الجمهورية وغيرها، وفي الصحافة لها دور مشارك في النهضة النسائية. إن التحول أصبح مطلباً شعبياً وخاصة من جانب الشباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التي سادت في مرحلة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة في السلطة والثروة. وتؤثر هذه القوى والمؤسسات بتفاعلاتها البيئية وبتفاعلاتها مع مؤسسة القيادة على التحول. وطرح في هذه المرحلة بعض القضايا المهمة مثل قضية ولاية الفقيه والمطالبة بإجراء تعديل أو تطوير عليها، ومسألة الصراع بين تيارين رئيسيين: المحافظين والإصلاحيين، ومسألة صلاحيات رئيس الجمهورية، ومسألة حقوق الإنسان، والحريات السياسية. مما يشير إلى أننا بصدد مرحلة انتقالية تشهد قديراً كبيراً من الصراعات بين فريقين رئيسيين (المحافظين والإصلاحيين) مما يساهم في حيوية النظام وليس هدمه كما يراهن أو يتمنى البعض.

ومثلت المتغيرات الخارجية عامل ضغط في فترة الخميني: سواء الحرب مع العراق - والتي تسببت في تأجيل الكثير من أهداف الثورة وخاصة التحول إلى الشرعية الدستورية- أو العقوبات الاقتصادية والتي ضاعفت من تكاليف الحرب والثورة. ومع تولى خامنئي القيادة صاحب الانفتاح السياسي في الداخل الانفتاح على الخارج خاصة بعد حرب تحرير الكويت. وكان أسلوب الخطاب المعتدل تجاه دول الخليج والخليج والتخلي عن مبدأ تصدير الثورة والتعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية بمثابة عوامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية.

وبتتبع التطورات المجتمعية التي مرت بالمجتمع الإيراني يمكن القول إن إنجازات خامنئي كقائد دولة في التحول إلى الشرعية الدستورية أكبر من إنجازات الخميني ويرجع ذلك لتورط إيران في حرب طوال ثمانية أعوام أخذت اهتمام الخميني من تحقيق أهم أهداف الثورة وهو التحول. إلا أن هذا الارتباط بين شخص الخميني والمواطنين ساعد على تجاوز هذه المشكلات التي كادت تفكك الدولة وتقدها جزء من أراضيها. ولكن برغم هذه التحديات فقد كانت الحالة الإيرانية من أسرع الثورات التي سعت إلى المؤسسة وإصدار دستور جديد في إطار الجمهورية الإسلامية التي سعى الخميني إلى إقامتها حسب رؤيته وتصوره لها.

لم يقطع خامنئي بين مرحلته ومرحلة الخميني خط الرجعة، فلا زالت هناك خطوط حمراء لا يريد المرشد تجاوزها وإن سمح بقدر من التحول إلى الشرعية الدستورية بمزيد من الانفتاح والتعددية والمشاركة ويقدر من حرية التعبير والصحافة. إن مساندة خامنئي من قبل خامنئي في بعض القضايا لا تعبر بالضرورة عن اقتناعه بشعارات الإصلاحيين، ولكنه يتفهم الأمر الواقع ويتعامل بقدر من المرونة مع مقتضياته، وفي محاولة للحفاظ على النظام واستمراره. إن شرعية خامنئي كانت تمثل شرعية النظام بقيادة خامنئي.

إن تميز دور خامنئي عن دور الخميني يأتي من اختلاف المرحلة واختلاف السمات الشخصية لكل منهما وتوزيع القوة في المجتمع. وأهداف الخميني في الفترة (٧٩-٨٩) تركزت على تثبيت النظام ولو على حساب الشرعية الدستورية لأن الشرعية الثورية هي الشرعية ذات النفع في هذه المرحلة لذا كان التحول - وإن كان نسبياً - ضرورة في هذه المرحلة الحرجة ليتم استكمالها بعد ذلك في مراحل أخرى. لأن التحول لا يكون سريعاً بل تدريجياً مع مرور الوقت وخاصة بعد وقف إطلاق النار مع العراق وبداية الانفتاح على العالم وإعطاء هامش من حرية التعبير والأحزاب. وفي مرحلة خامنئي، تميز المرشد بمزيد من الانفتاح السياسي استجابة منه لرغبة الشارع الإيراني، فهو أكثر تسامحاً في التعامل مع المعارضة من الخميني.

اهتم الكتاب في مرحلة حكم خامنئي من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠١ ببيان خصوصية هذه المرحلة كمرحلة قد تكون انتقالية تزداد فيها أهمية وتقل الشرعية الدستورية بجانب الأنماط الأخرى للشرعية. هذه المرحلة لها بعض الإيجابيات وبعض السلبيات. ومن أهم السلبيات: عدم التوازن في

الاختصاصات الدستورية بين الهياكل المؤسسية المنتخبة والمؤسسات المعينة من قبل المرشد حيث تفوق السلطات القانونية والفعلية التي تحوزها المؤسسات المنتخبة بشكل يخل بصلاحيات الجانب التمثيلي من مؤسسات النظام. ومن أبرز الأمثلة سيطرة مجلس صيانة الدستور على عملية الترشيح في الانتخابات، وهو الاختصاص الذي وإن ضمن تحقيق قدر من التوافق بين دوائر النخبة الحاكمة، إلا أنه بلاشك عيب خطير من منظور الشرعية الدستورية ولكنها خصوصية إيرانية تعمل على ألا تهدد أسس النظام الإيراني مع مساحة لحرية الحركة.

هذا التحول في إطار من ولاية الفقيه لأن التحول حتى الآن لم يغير من ولاية الفقيه والسلطات الواسعة التي ينص عليها الدستور والذي جعلها وكأنها جزء من عقيدة المذهب الشيعي حسب تصور مؤيديها من رجال الدين، مما جعل القيادة السياسية الإيرانية تتمتع بخصوصية وبموقع مهيمن فوق المؤسسات والسلطات، فالإطار الدستوري مستقر منذ تعديله في عام ١٩٨٩ ولا يوجد احتمال لتعديله في المستقبل القريب. ولكن في نفس الوقت توجد قوى سياسية لا تياس من المحاولة مراراً لتحريك قاطرة التحول في اتجاه الشرعية الدستورية المؤسسية. هذه القوى تؤمن بسيادة القانون وبالمؤسسية وبالثقافة الديمقراطية التعددية وتكافح بأشكال سلمية للوصول لهذا الهدف.

وفي هذا الإطار يمكن استخلاص بعض النتائج:

- إن إشكالية التحول الرئيسية في إيران تتمثل في ولاية الفقيه والمؤسسات الموالية للولي الفقيه سواء دستورية أو ثورية. حيث لم تستطع ولاية الفقيه التطور بالقدر الكافي حتى الآن مع تطور المجتمع من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

- من أهم إشكاليات التحول انقسام المؤسسات السياسية في إيران ما بين مؤسسات منتخبة ومؤسسات معينة ويسيطر المحافظون على الثانية كما يعين المرشد أعضائها، وهي تتحكم في التحول إلى الشرعية الدستورية حيث تستطيع التحكم فيمن يحكم وكيفية حكمه، كما تستطيع التحكم في مساحة الحريات السياسية وحرية التعبير. إلا أن هناك مؤسسات قوية كالبرلمان ومؤسسة الرئاسة والمجتمع المدني كالأحزاب والصحافة لها تأثير أيضاً في محاولة للتوازن مع تلك المؤسسات المعينة.

- تزايد المعارضة لولاية الفقيه حيث أن دعوى امتلاك الفقيه بمفرده كل الحقيقة والتفسير الأصح للشرعية يلقي معارضة من قبل عدد من رجال الدين الشيعة ناهيك عن رأى المنقذين العلمانيين الذين يرون أن إنكار حق الآخرين فى الحكم هو إلغاء للآخر ولحق المجتمع فى الاستفادة من جميع الأطروحات ولحق الشعب فى أن يختار بين هذه البدائل.

- إن ما تم بشأن التحول فى إيران لم يصل بعد إلى مرحلة الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع بسبب أن السلطة الحقيقية لا زالت بيد الولي الفقيه، وسيطرة المؤسسات المعنية. لكن على الجانب الآخر يوجد العديد من الايجابيات ولكن هناك سقف لا تسمح القيادة بتجاوزه وهو دائماً الحفاظ على ولاية الفقيه.

- إن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لا يتم إلا بمزيد من الاعتماد على الشرعية الدستورية وتطوير آلياتها لتكون أكثر ديمقراطية. إن المماثلة فى التحول لن يجر وراءه إلا العنف واهتزاز الشرعية والاستقرار، وسيكون البديل الوحيد للتحول الإصلاحى السلمى التحول الثورى/العنف والتطرف إذا ما صممت القيادة والنظام على الاعتماد فقط على الشرعية الثورية والتعبئة المستمرة لشعب أراد أن يجنس ثمار هذه الثورة.

- إن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لا يعتمد فقط على دور القيادة وإنما يعتمد على أدوار أخرى لعدد من الفاعلين السياسيين مثل المؤسسات السياسية وعلى رأسها السلطة التشريعية بمجلسها الثورى ومجلس صيانة الدستور، والحرس الثورى ثم مؤسسات المجتمع المدنى مثل الصحافة ورجال الدين والمرأة والشباب. ويلاحظ أن عدداً من هذه المؤسسات ينصب دورها بخصوص التحول إلى الشرعية الدستورية فى تعطيل ومواجهة أى محاولة للتغيير فى أساسيات النظام وعلى رأسها ولاية الفقيه مثل مؤسسة الحرس الثورى وهى مؤسسة كما سبق تناوله نشأت بقرار من الخميني بعد عودته لطهران وتعد مهمته الرئيسية الحفاظ على نظام ولاية الفقيه.

- تنقسم القوى السياسية الإيرانية مابين مؤيدين للتحول وما بين معارضين وما بين مؤيدين فى إطار ضيق. ويحدد التجانب بين هذه القوى والتفاعل بينها وبين القيادة وفى إطار الضغوط الخارجية مستقبل التحول مع الأخذ

فى الاعتبار الخصوصية الثقافية السياسية. ومن أهم القضايا المثارة: قضايا الحرية، وقضايا حقوق الإنسان، وشرعية وصلاحيات السولى الفقيه، والمشكلات الاقتصادية، والعلاقة مع الغرب.

- ويلاحظ أن المرشد يحاول توجيه الرئاسة والشعب نحو الإصلاح الاقتصادى على حساب الإصلاح السياسى والثقافى على أساس أنه الأولى بالاهتمام والتركيز، وأن الانفتاح السياسى والثقافى يهدم ويقوض نظام ولاية الفقيه. ونجح إلى حد كبير فى تحقيق هدفه باختيار الشعب لأحمدى نجاد رئيساً لجمهورية إيران (الرئيس السادس لإيران) وحدث تراجع نسبى لشعارات مرحلة خاتمى والتركيز فى المرحلة القادمة على تحقيق طفرة اقتصادية واستمرار برنامج تخصيص اليورانيوم وتحقيق التفوق العسكرى.

- أنه ومع التحسن النسبى فى سجل حقوق الإنسان لا زالت توجد مشكلات عرقية لملايين الأذريين والأكراد والعرب فى إيران وهم يطالبون بالمزيد من الحريات السياسية واستيعاب النظام لمدخلاتهم فى حركة النظام السياسى.

- وكان التأييد الغربى- وخاصة الأمريكى- للتيار الإصلاحى مصدر إزعاج لهذا التيار نتيجة استغلاله من قبل المحافظين بالإشارة إلى الصلة التى تربط هذا التيار بالغرب والتشكيك فى انتمائه الوطنى. كما كانت الضغوط الاقتصادية والحصار الطويل من قبل الولايات المتحدة تحدياً آخر حيث جعل الشباب والأسر يضيقون بالمشكلات الاقتصادية اليومية وبالوعود التى لم تتحقق من قبل التيار الإصلاحى مما تسبب فى تراجع شعبية الإصلاحيين وهزيمتهم أم المحافظين سواء فى الانتخابات التشريعية أو الرئاسية.

- توجد بعض التحديات على المستوى الإقليمى والدولى وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تبعها من احتلال كل من أفغانستان والعراق الأمر الذى يؤثر على الشأن الداخلى وخاصة عملية التحول إلى الشرعية الدستورية، لقد كان الانشغال بالمسائل الأمنية له بعض التأثير السلبى على مسألة التحول إلى الشرعية الدستورية.

- الملف النووى والضغط المستمر على القيادة وعلى إيران كشف جهود كل من التيارين الإصلاحى والمحافظ تجاه معالجة هذا الملف

بما يضمن حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الخضوع للابتزاز الغربي - حسب تصورهم - مما أدى إلى تراجع التركيز على قضية التحول نظراً للتهديدات الخارجية وخاصة بعد احتلال العراق.

- أدى فوز محمود أحمدي نجاد بالرئاسة الإيرانية إلى إمسك المحافظين بالسلطات الثلاث وإزاحة الاصلاحيين من الساحة السياسية بعد خسارتهم في انتخابات المجالس المحلية ثم في الانتخابات البرلمانية ثم في انتخابات الرئاسة في يونيو ٢٠٠٥. ويعني هذا اكتمال سيطرة المحافظين على كل مؤسسات الدولة. وشهدت الساحة الداخلية بوصوله تصاعداً للقيم الثورية وتزايد المطالبة بالاصلاح الاقتصادي مع انفتاح على الخارج في اطار مشروع ايراني اقليمي ودولي مع استمرار التشدد الاعلامي تجاه كل من اسرائيل والولايات المتحدة في ظل تصعيد مسألة الملف النووي الإيراني من جانب الدولتين. لقد اختار الايرانيون أحمدي نجاد. وهو الرئيس المتشدد لأنه القادر من وجهة نظرهم على التصدي للمتشدد الأمريكي، الأمر الذي يعني أنه قد يؤدي تشدد الخارج إلى وصول متشددين إسلاميين بدلاً من المعتدلين كرد فعل لهذه الضغوط.

ويلاحظ مساندة ودفاع المرشد عن الرئيس أحمدي نجاد في مواجهة الانتقادات المتزايدة له بل وصل الأمر إلى أنه طلب الأول من الثاني الاستعداد لفترة رئاسية قادمة. ويعبر هذا الدفاع عن مدى التوافق بين الرجلين في تصورهم لمعالجة قضايا المرحلة.

ويواجه نجاد مجموعة من الانتقادات فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد وارتفاع نسبة التضخم، وفيما يتعلق بقضايا الحريات السياسية وخاصة حرية الصحافة فيشير البعض إلى أنه ما بين ابريل ٢٠٠٦ وأبريل ٢٠٠٧ منع حوالي ٣٤ صحيفة ومجلة.

ومن الأمور التي أثارت ضجة إعلامية حول الرئيس نجاد قوله في ٧-٥-٢٠٠٨ "أن يد الامام المهدي المنتظر ترى بوضوح في إدارة شئون البلاد" وقال في خطاب أمام طلاب الفقه نقله تليفزيون الدولة "أن الامام المهدي يدير العالم ونحن نرى يده المدبرة في شئون البلاد كافة"، والمبح أن عودة الامام الغائب قريبة بقوله "أن على الحكومة تسوية مشكلات إيران

الداخلية في أسرع وقت إذ أن الوقت يداهمنا"، وأضاف "حان الوقت لكى ننهض بواجباتنا العالمية.. إيران ستكون محور قيادة العالم إن شاء الله".

ويلاحظ فى هذه التصريحات المختلفة محاولة اسباغ نجاد الشريعة الدينية على سياساته باستغلال اسطورة الامام الغائب عند الشيعة، فهو يعتقد بأن يده المندبرة وراء الأحداث المهمة ومن معجزاته، فالامام المهدي يدعم سياساته وقرارت حكومته بما تشمل من ايجابيات وسلبيات. كما يشير فى تصريحاته بهذا الشأن إلى بداية مشروع إيرانى اقليمى وعالمى يبشر بعودة الامام الغائب وهو ما يمثل نقلة فكرية فى تصور رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية للمستقبل.

وفى الخاتمة يمكن الإشارة إلى أن الخمينى استطاع أن يحل اشكالية فى الفكر الشيعى التقليدى (اشكالية الانتظار والنقية مع الواقع الذى يبرر الثورة)، ويستطيع خامنئى أن يحل اشكاليات التحول لو أراد، والتى تلتخص فى التناقض بين ولاية الفقيه (كما هى عليه الآن) والشرعية الدستورية، واشكالية العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة.

ولكن حتى الآن وفى حدود المستقبل القريب يحكم إيران الفقهاء بقيادة المرشد (ولاية الفقيه). ويتوقف الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولاية الشعب على مدى فعالية التيار الوسط الذى بدأ يتشكل من المعتدلين من كلا الفريقين المحافظين والإصلاحيين. هذا التيار الذى ينادى بالديمقراطية الإسلامية التى تتضمن المزوجة بين الشرعية الدستورية والخصوصية الثقافية والمجتمعية للجمهورية الإسلامية. وإذا اتسعت القاعدة لهذا التيار ومثل عامل ضغط على القيادة فقد يساهم فى تحولات كبيرة بشأن الشرعية الدستورية، وفى مستقبل الجمهورية الإسلامية.

المراجع :

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

- ١- د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتيين (١٩٠٦-١٩٧٩)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد: ٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩.
- ٢- د.أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني. آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.
- ٣- أمل حمادة، إيران، في، د.محمد السيد سليم، د.نفيين عبد المنعم مسعد(محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية.د.ت
- ٤- أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة:دراسة في فكر الخميني وشريعته وخاتمته. بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، في، د.سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١.
- ٥- د.إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية.الجذور، الأينلوجية، القاهرة:الزهران للإعلام العربي، ط٢، ١٩٨٨.
- ٦- د.السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.المفاهيم والقضايا، القاهرة:دار المعارف، ط٢، ١٩٨١.
- ٧- د.السيد زهرة، الثورة الإيرانية.الأبعاد الاجتماعية والسياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥.
- ٨- د. باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، في، د.محمد السيد إدريس، (محرر)، الانتخابات التشريعية في إيران.مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحى، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.
- ٩-..... حوار الحضارات من منظور إيراني، في، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات.الجزء الثاني.الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التي أقيمت في المؤتمر المنعقد في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠٠٢، دمشق:منشورات المستشرية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠٢.

- ١٠- دبشير محمد الخضبراء، النمط النبوي- الخلفى فى القيادة السياسية العربية..والديمقراطية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- ١١- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، فى جمال سند بنوي (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.
- ١٢- دبيزن يزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، سعيد الصباغ، (ترجمة وتقديم)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.
- ١٣- د.توفيق مرعي، أحمد بلقيس، الميسر فى علم النفس الاجتماعي، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت.
- ١٤- جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة. الثورة الإيرانية من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، ترجمة: محمد أبو رحمة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٣، ٢٠٠٤.
- ١٥- د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، فى، د.على عبد القادر (تقديم)، اتجاهات حديثة فى علم السياسة، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧.
- ١٦- د.حاج المطيري، الحرية أو الطوفان. دراسة موضوعية للخطاب السياسى الشرعى ومراحله التاريخية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤.
- ١٧- د.حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات فى النظم السياسية الإفريقية، د.ن. د.ت.
- ١٨- خاتمي والخليج فى ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث، الكويت: مركز الدبلوماسية للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية (٤)، السنة الأولى، ٢٠٠٠.
- ١٩- د.خالد الناصر، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، فى، د.على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى (٤)، ط٢، ١٩٨٦.
- ٢٠- د.خليل أحمد خليل، العرب والقيادة. بحث اجتماعى فى معنى السلطة ودور القائد، بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨١.
- ٢١- د.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية فى الأنظمة السياسية العربية. مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراة (٤٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣.
- ٢٢- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧.
- ٢٣- رفعت سيد أحمد، وصية الخميني: إيران ما بعد الإمام، د.ن. د.ت.
- ٢٤- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ن. د.ت، ط٣.

- ٢٥- روى متحدة، الفكر السياسى الشيعى ومصير الثورة الإيرانية، في، جمال سندى (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.
- ٢٦- د. سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ (مقدمة)، في، د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر العربية وثورة يوليو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)، ط١، ١٩٨٢.
- ٢٧-، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، في، مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٧.
- ٢٨- حجت مرتجى، التيارات السياسية فى إيران المعاصرة، صادق زيبا كلام، (تقديم)، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد: ٣٥٥، ط١، ٢٠٠٢.
- ٢٩- د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربي. دراسة علمية موقفة، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨.
- ٣٠- صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة. التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣.
- ٣١- د. صبحى عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم فى النظام الإسلامى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥.
- ٣٢- د. عباس رشدى العمارى، إدارة الأزمات فى عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣.
- ٣٣- د. عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية. وبوجه خاص فى مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصرى بين التعديل والتعديل، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط٢، ١٩٩٢.
- ٣٤- د. عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية، جامعة أسيوط: كلية التجارة، ١٩٨٩.
- ٣٥-، التنمية السياسية: الأبعاد والأزمات، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
- ٣٦- د. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسى والتحول الديمقراطى، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
- ٣٧- د. علا أبو زيد، ولاية الفقيه. تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في، د. سيف الدين عبد الفتاح، د. السيد صدقى عابدين، الأفكار السياسية الأسبوعية الكبرى فى القرن العشرين، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسبوعية، ٢٠٠١.
- ٣٨- د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد. بحث فى الشرعية الدستورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (١٠)، ٢٠٠٧.

- ٣٩- د. فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسي في مصر. أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، دراسات في الاجتماع السياسي (١٣)، القاهرة: مكتبة عين شمس، ط٣، ١٩٨٥.
- ٤٠- فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط٤، ١٩٩١.
- ٤١- كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة: عبد العزيز فهمي، مراجعة: محمد أنيس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦.
- ٤٢- كيليث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني. نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة (٣)، ط١، ١٩٩٦.
- ٤٣- د. محمد السيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥.
- ٤٤- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨.
- ٤٥- د. محمد بهاء الدين الغمري، علم السياسة وتطور الفكر السياسي، الجزء الأول، القاهرة: للشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
- ٤٦- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله. قصة إيران والثورة، القاهرة: دار الشروق، ط٥، ٢٠٠٠.
- ٤٧- د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٣.
- ٤٨- محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: شركة دار الجديد، ط١، ١٩٩٩.
- ٤٩-، إيران. سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.
- ٥٠- محمد علي الغنيت، الزعيم. العبقرية والزعامة السياسية، القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٧٥.
- ٥١- د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.
- ٥٢- د. محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٢.
- ٥٣-، تيارات الفكر الإسلامي، القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، العدد: ٣٧٦، ١٩٨٢.
- ٥٤- د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٧.

- ٥٥- د. محمد محمود ربيع، د. إسماعيل صبرى مقلد، الموسوعة السياسية، الكويت: دار الوطن، ١٩٩٤.
- ٥٦- د. مهدي شحادة، جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ط١، ١٩٩٩.
- ٥٧- مهدي نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية في إيران المعاصرة، في: جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.
- ٥٨- مورييس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢.
- ٥٩- ناهد عز الدين، أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر (الأبعاد والنتائج)، في: د. صلاح سالم زرنوقة، د. عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، قضايا للتنمية، العدد ٣١، ٢٠٠٤.
- ٦٠- د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١.
- ٦١-.....، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: ١٩٨٩-١٩٩٣، في: جمال زكريا قاسم، ديونان ليبب رزق (محرران)، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، د. ت.
- ٦٢- هوشنگ أمير أحمدي، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجهه الخطة الثانية، في: جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.
- ٦٣- وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، خيارات إيران المعاصرة. تغريب. أسلمة. ديمقراطية، دمشق: دار علاء الدين، ط١، ٢٠٠٢.
- ٦٤- د. وليد عبد الناصر، إيران. دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧.

ثانياً: دوريات ومقالات:

- ١- آذانية كيان ثاباوت، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، روى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
- ٢- أحمد إبراهيم محمود، انتخابات غانا. التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠١.
- ٣- أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

- ٤- أرش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني - الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩.
- ٥- آزادية نيكنام، أسلمة القانون في إيران. زمن التخلي عن الأوهام، رؤى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
- ٦- أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية، العدد: ٤٨ يوليو ٢٠٠٤.
- ٧- د. أصغر جعفرى ولداني، العلاقات الإيرانية - الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد: ٤٨، يوليو ٢٠٠٤.
- ٨- أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية، العدد: ٦، يناير ٢٠٠١.
- ٩- د. إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعي، مصر المعاصرة، العدد: ٣٣٩، ١٩٧٠.
- ١٠- الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية: نقد لاستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات إيرانية، العدد: ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤.
- ١١- د. السباعي محمد السباعي، التاريخ والنور الخارجي، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل - يوليو، ١٩٩٥.
- ١٢- السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣.
- ١٣- المرأة في الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد: ٥٦، مارس ٢٠٠٥.
- ١٤- د. باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامي، عدد خاص: الأمة في قرن، الكتاب الثالث، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
- ١٥- توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، شئون الوسط، العدد: ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.
- ١٥- جيمس أبيل، إيران والولايات المتحدة. صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
- ١٦- د. حسن أبو طالب، أحمد بهي الدين، الانتخابات الإيرانية. ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ٨٨، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.
- ١٧- د. حسين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت: مجلس النشر العلمي، الحولية الثالثة والعشرون، للرسالة ١٩٧٧، ٢٠٠٣.
- ١٨- ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ١٣٩، السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤.

- ١٩- حسين شهيدى، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة: حمدي أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٤١، مارس ٢٠٠٧.
- ٢٠- زارير ميراث، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
- ٢١- سامح راشد، طهران وواشنطن.. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية العدد: ٤٨، يوليو ٢٠٠٤.
- ٢٢-.....، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما. تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد: ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد ٣٩.
- ٢٣- شرق نامة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ربيع ٢٠٠١.
- ٢٤- شيرين شمس الدين، عرض كتاب: على أنصاري، إيران. الإسلام والديمقراطية: سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات، المستقبل العربي، العدد: ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١.
- ٢٥- د. طلال صالح بنان، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩.
- ٢٦- طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩.
- ٢٧- طلعت مسلم، الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨.
- ٢٨- عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد: ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.
- ٢٩- د. عبد المعطي محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارنة، المستقبل العربي، العدد: ٣٦، فبراير ١٩٨٢.
- ٣٠- على المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.
- ٣١- على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد: ١٧٣، يوليو ١٩٩٣.
- ٣٢- علي راضي حسائين، الدور السياسي للمرأة الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد ٢٤، يوليو ٢٠٠٢.
- ٣٣- عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي، دراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ٨٦، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.
- ٣٤- فتحي المراغي، آية الله خامنئي (قارئ الوصية)، شخصية العدد، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.
- ٣٥- مجلس توجيه أئمة الجمعة، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية، العدد: ٤٦، مايو ٢٠٠٤.

- ٣٦- د. محمد السعيد إدريس، أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية. مستقبل عملية الإصلاح، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ١٠٤، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠١.
- ٣٧- د. محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد: ٤٥، أبريل ٢٠٠٤.
- ٣٨- د. محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: للنظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥.
- ٣٩-، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.
- ٤٠-، إيران.. لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥.
- ٤١-، آية الله سيد علي خامنئي. الزعيم الرابع والقائد الفعلي لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.
- ٤٢- محمد علي صنيعي منفرد، فصل السلطات في الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العدد: ٢٥، أغسطس ٢٠٠٢.
- ٤٣- مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١.
- ٤٤- د. مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ٩٠، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.
- ٤٥- مصطلحات إيرانية، للزعامة، مختارات إيرانية، العدد ٣٤، مايو ٢٠٠٣.
- ٤٦- منى البهتيمي، المجتمع المدني في إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية، العدد: ٢١، أبريل ٢٠٠٢.
- ٤٧- مهدي أمين زادة، ماضى ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد: ٥٠، أغسطس ٢٠٠٤.
- ٤٨- د. نيفين عبد الخالق مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد: ٤، ١٩٨٦.
- ٤٩- د. نيفين عبد المنعم مسعد، للقيادة كم تغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، للمستقبل العربي، العدد: ١٥٥، يناير ١٩٩٢.
- ٥٠-، قراءة في الانتخابات للرئاسة الإيرانية. رؤية مختلفة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد: ٢٧، يوليو ٢٠٠١.
- ٥١- هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شؤون الأوسط، العدد: ٢٧، مارس ١٩٩٤.

- ٥٢- هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، ثنُون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩.
- ٥٣- ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدى المجتمع المدني ودولة القانون، ثنُون الأوسط، العدد: ٦٤، أغسطس ١٩٩٧.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ١- أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.
- ٢- أماني عبد الرحمن صالح، أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية. دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.
- ٣- أماني عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطي في مصر (١٩٧٠-١٩٨١). دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.
- ٤- أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ٥- أمية حسني أبو السعود، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.
- ٦- أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢.
- ٧- باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣.
- ٨-، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركيبية والإيرانية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠.
- ٩- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية. دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.
- ١٠- حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام. دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦.
- ١١- حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

- ١٢- خالد عبد الحميد مسعود العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢.
- ١٣- خليفة على البكوش، المتغير القياى فى مصر والصراع العربى الإسرائيلى (١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.
- ١٤- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية. نظرة فى الواقع العربى المعاصر، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.
- ١٥- عادل محمد عبد الرحمن، دراسة فى دور القيادة الرائدة (الكاريزمية) فى رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، جامعة أسبوط : كلية التجارة، ١٩٩١.
- ١٦- عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب ١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.
- ١٧- عبد الهادى عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية فى مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.
- ١٨- كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية والعنف السياسى فى المجتمعات العربية، رسالة ماجستير، جامعة أسبوط : كلية التجارة، ٢٠٠٥.
- ١٩- مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى صنع القرار فى مصر فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.
- ٢٠- معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩-١٩٩٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.
- ٢١- منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.
- ٢٢- نبوية على محمود الجندي، الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية (١٩٤١-١٩٧٨)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.
- ٢٣- نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ٢٤- نيفين حلم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.
- ٢٥- هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي فى أوغندا ١٩٨٦-١٩٩٦. دراسة تحليلية فى الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩.

رابعاً: أخرى:

التقارير:

- ١- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥-١٩٩٦.
- ٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- ٣- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨.
- ٤- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٩.
- ٥- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢.

REFERENCES:

BOOKS:

- 1- Burns, James MacGregor, Leadership, New York: Harper and Row publishers, 1978.
- 2 - Clark, Charles, Nations in Transition: Iran, California: Thomson, 2002.
- 3- Hiro, Dilip, Iran Under The Ayatollahs, London: Routledge & Kegan Paul, 1985.
- 4 - Hoveyda, Fereydoon, The Shah and The Ayatollah. Iranian Mythology and Islamic Revolution, London: Praeger, Westport, Connecticut, 2003.
- 5- Kellerman, Barbara (ed.), Political Leadership, A source Book, Pittsburgh, Press, 1986.
- 6- Menashri, David, The Iranian Revolution and The Muslim World, Westview Special Studies on the Middle East.
- 7- Merquior, J.G., Rousseau and Weber: Two Studies in The Theory of Legitimacy, London: Routledge and Kegan Paul, 1980.
- 8 - Moslem, Mehdi, Factional Politics in Post - Khomeini Iran, Syracuse University Press, 2002.
- 9- Moslem, Mehdi, The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran, in, Hooglund, Eric (ed), Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979, Syracuse University Press, 2002.
- 10 - Rooy, Alison Van, The Global Legitimacy Game, Civil, Globalization, and Protest, England, Palgrave, 2004.

- 11 -Siavosbi,Sussan,Regime Legitimacy and High-school Textbooks,in,Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad(eds.),Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State,London:I.B.Tauris.1995.
- 12- Willner, Ann Ruth,The Spellbinders,New Haven,Yale University Press, 1984.
- 13- Wright,Robin,The Last Great Revolution:Turmoil and Transformation in Iran New York:Alfred A.Knopf,2000.
- 14- Ziba, Mir- Hosseini,Debating Women:Gender and the Public Spgere in Post – Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyr (ed.),Civil Sosity in the Muslim World. Contemporary Perspectives , London :LB Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002.

PERIODICALS:

- 1- Abrahamian,Ervand,a review of"Iranian Sudent Oppsition to the Shah"by Afshin Matinasgari,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.
- 2- Amuzegar Jahangir,Khatami:AFolk Hero in Search of Relevance ,Middel East Policy.vol.x1,no.2,summer 2004.
- 3- Ghamari-Tabrizi,Behrooz,A review of "Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent,Defiance,and New Movemnts for Rights,by,Behzad Yaghmaian,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.
- 4- Kamal,Kharrazi,The View From Tehran, Middel East Policy,vol.x11,No.1,Spring2005.
- 5- Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.
- 6- Stoett, Peter,Toward Renewed Legitimacy? Nuclear Power,Global Warming,and Security,Global Environmental Politics,vol.3,no1,February2003.
- 7- Takyh,Ray,Iran at Crossroads,Middel East Journal,v.57,Winter2003.

مواقع الإنترنت:

- ١- إبراهيم غرابية، من يحكم إيران، (عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ أبنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

1- www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm

- ٢- إسماعيل محمد (إعداد)، نظام الحكم في إيران
 2-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3.htm.
- ٣- د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية
 3-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm
- ٤- سالم مشكور، المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين
 4- www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/5/5-6-1.htm
- ٥- د. سيف الدين عبد الفتاح
 5- www.Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp
- ٦- شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر
 6-www.aljazeera.net/in_depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.
- ٧- محسن كديور، في إيران لدينا حكومتان
 7-www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-4.htm
- ٨- محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه
 8-
 www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-2.htm
- ٩- محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان في إيران
 9-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-30-1.htm
- ١٠- www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007
- ١١- مطيع الله نائب، الورقة العرقية في إيران.. هل من أزمة قادمة
 11-www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm

إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

تعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة في إيران خاصة منذ تولي خامنئي قيادة إيران في إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذي قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله في إطار معين، بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير العامل الخارجى وتتميز التجربة الإيرانية بحدود كبير من الخصوصية المجتمعية والتي تمنح بدورها بعض الفرض كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة، كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، والتي يمكن الاستفادة منها في التجارب الأخرى.